

وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة
إصدارات خاصة



مصر والمسألة المصرية

تقديم د. أحمد زكريا الشلق
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



مصر والمسألة المصرية

من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢

مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

تقديم
د. أحمد زكريا الشَّلق

وزارة الثقافة



تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية والأعمال الخاصة لأبرز
الكُتّاب في مصر والعالم

• هيئة التحرير •

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
د. أحمد مجاهد
مدير التحرير
عماد مطاوع

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة
بل تعبر عن رأي وتوجه المؤلف في المقام الأول.

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن
كتابي من الهيئة العامة لقصور الثقافة، أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة الإصدارات الخاصة

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد
أمين عام النشر
سعد عبد الرحمن
الإشراف العام
د. زينب العسال
الإشراف الفني
د. خالد سرور

• مصر والسلسلة المصرية
من ١٨٢٦ إلى ١٨٨٢
• د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
• تقديم: د. أحمد زكريا الشلق
• الطبعة الثانية
الهيئة العامة لقصور الثقافة
2008 م
17 x 24 سم
• تصميم الغلاف:
المثنان / أحمد الجنائني
• رقم الإيداع: ١٤٨٧١ / ٢٠٠٨
• الترخيم الدولي: 8-828-437-977
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالي: ١٦ شارع أمين
سامي - القصر العيني
القاهرة - رقم بريد ١١56١
ت: 2794789١ (داخلي ١80)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

مصر والمسألة المصرية

من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢

- على سبيل التقديم	د. أحمد زكريا الشُّق
- المقدمة	٥
- المختصرات	٨
* الفصل الأول: مصر وأوروبا	٩
* الفصل الثاني: المالية العليا والحكم الثنائى	٢٦
* الفصل الثالث: الوزارة الأوربية	٥٦
* الفصل الرابع: خلع إسماعيل	٨٢
* الفصل الخامس: أوائل عهد توفيق	١٠٨
* الفصل السادس: الثورة	١٣٠
* الفصل السابع: مجلس شورى النواب والمنكرة المشتركة	١٦٣
* الفصل الثامن: الوزارة الوطنية	١٩٢
* الفصل التاسع: مذبح ١١ يونية وضرب الإسكندرية	٢٢٦
* الفصل العاشر: مؤتمر الآستانة	٢٥٤
* الفصل الحادى عشر: الاحتلال	٢٧٧
- الملاحق	٢٩٤
- المصادر	٣٠٣
- فهرس الأعلام	٣١٤

على سبيل التقديم

عندما طلب إلى أن أكتب تقديمًا لهذا الكتاب ترددت في البداية، فقد جرت العادة أن يقدم الأستاذ تلميذه، وليس العكس، ولكنني بعد تفكير آثرت أن أستجيب لأن أستاذي انتقل إلى جوار كريم، ولأنني رأيت من واجبي أن أعرف الأجيال الجديدة من القراء والمثقفين به، وخاصة وأنه كان من أعلام المؤرخين العلميين المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر.

وقد ولد الأستاذ الجليل في إحدى قرى سوهاج بصعيد مصر في نوفمبر عام 1925 وحصل على درجة الليسانس الممتازة في الآداب من جامعة القاهرة عام 1946 وأعقبه بـدبلوم معهد التربية العالي عام 1948 ليشغل فترة قصيرة بالتعليم الثانوي، يعين بعدها معيدا بجامعة عين شمس (إبراهيم باشا آنذاك) حيث حصل على درجة الماجستير عام 1951 بدراسته عن «علاقة مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل» 1863 - 1879 تحت إشراف الأستاذ محمد فؤاد شكرى ثم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الذي درس معه لدرجة الدكتوراه في البداية، ثم أوفد في بعثة دراسية إلى جامعة لندن، ليحصل على دكتوراه الفلسفة في التاريخ عام 1955 في موضوع من أهم موضوعات تاريخ مصر الحديث يتناول «شئون مصر الداخلية والخارجية 1882 - 1876» تحت إشراف الأستاذين

هارولد بوون ومدلكوت، ليقدم لنا دراسة وثائقية لهذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن، وهي فترة تزايد التبهل الأجنبي ونمو الحركة الوطنية المصرية، التي أفضت إلى قيام الثورة الوطنية المعروفة بالعربية، وتعد أكمل وأهم دراسة صدرت عن هذا الموضوع وقد عريها بعد ذلك ونشرتها دار المعارف عام 1965 تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية 1882 - 1876 ونفذت في حينها ولم تطبع منذ ذلك التاريخ رغم أهميتها الشديدة، وهي التي تعيد الهيئة العامة لقصور الثقافة طبعها في هذه الطبعة الجديدة.

وقد شغل الأستاذ المؤرخ بعد ذلك وظائف التدريس في كلية الآداب بجامعة عين شمس منذ عام 1956 مدرسا، فأستاذًا مساعداً، فأستاذًا لكرسى التاريخ الحديث منذ عام 1968 رئيسا لقسم 1970 فوكيلا للكلية لعام 1973 - 1972 وقد شاعت ظروفه أن يعار للعمل أستاذًا بجامعة الكويت، التي استقطبت في حينه أعلاماً من الأساتذة المصريين منهم الأساتذة الدكتور محمد عواد حسين وأحمد أبوزيد وعبد الرحمن بدوي وفؤاد زكريا وحسين مؤنس وغيرهم . وقد استمر الدكتور أحمد عبد الرحيم يعمل فترة طويلة في جامعة الكويت 1987 - 1973 قام خلالها بنشاط علمي جم وبجهد تأسيسى كبير، من خلال إشرافه العلمى وجهوده فى التأليف والترجمة مدفوعا بإيمانه بأن له رسالة يؤديها فى أى مكان من وطنه العربى، وقد عاد الأستاذ إلى بيته الأول فى كلية الآداب بجامعة عين شمس عام 1987 ليستأنف نشاطه العلمى بين تلاميذه، وقد صاروا كبارا يشار إليهم بالبنان، وقد كرمته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام 1998 وربما كان لغيابه عن مصر فترة طويلة نسبيا أثر فى تأخر هذا التكريم، الذى كان جديرا باستحقاقه له قبل ذلك بسنوات طويلة .

لقد كان الأستاذ المؤرخ لا يعرف من ملذات الدنيا غير القراءة والكتابة وجلسات النقاش العلمى، وأظن أن هذا كان أفضل ما يحب فعله ويستمتع به، فلم يتوان عن المشاركة ببحوثه ومدخلاته فى المؤتمرات العلمية والندوات التاريخية، خاصة ذات الطابع العلمى الأكاديمى، سواء فى مصر أو فى بقية العواصم العربية والأوربية، حيث كان فارساً، يقول دائما الجديد، ويفجر القضايا، ويتمتع بمقدرة هائلة على جذب انتباه الحضور وإفادتهم. وربما كان أبرز المؤتمرات التى شارك فيها بأبحاثه، المؤتمر الذى انعقد فى جامعة لندن 1965 - 1964 والذى كان يتناول " التغيرات الاجتماعية

والاقتصادية فى مصر الحديثة "، والذي أشرف عليه الأستاذ هولت، وقد ألقى فيه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحثين بالإنجليزية أحدهما عن انهيار نظام الاحتكار فى مصر بعد عام 1841 والآخر عن أوراق حككيان الذى كان مهندسا كبيرا فى عهد محمد على وترك أوراقا تكشف عن جوانب هامة من تاريخ مصر خلال الفترة . 1840 - 1863

وقد نشر بحثا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ضمن الكتاب الذى ضم أبحاث المؤتمر وصدر بالإنجليزية عام 1968 عن جامعة لندن تحت عنوان : Social and Political Change in Modern Egypt . والذي لم يقدر له أن يترجم إلى اللغة العربية حتى الآن رغم أهميته الكبيرة، وإن كان أستاذنا قد ترجم بحثيه ونشرهما ضمن كتاب أصدرته هيئة الكتاب تحت عنوان «عصر حككيان» عام 1990 حيث ضم فيه مجموعة من أبحاثه المترجمة التى تغطى موضوعات مهمة من تاريخ مصر خلال الفترة التى أعقبت معاهدة لندن عام 1840 وحتى أواخر القرن التاسع عشر .

لقد كان الأستاذ المؤرخ من عمد سمنار التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، وقد تولى الإشراف عليه فترة من الزمن، ساهم فيها بجهوده فى إرساء تقاليد الندوات العلمية المنتظمة، وقد تعددت المجالات التى درس فيها، فألى جانب جامعته الأم، ألقى دروسه فى جامعة الموصل وجامعة الكويت، وفى معهد البحوث والدراسات العربية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أشرف على الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه فى كل هذه المعاهد العلمية وغيرها، وكان له فى كل منها تلاميذ ومريدون، لا يسع المقام هنا لذكرهم .

ولم يكن الأستاذ المؤرخ منغلقا على كتبه وذاته، يعيش فى برج أكاديمى عاجى، وإنما كان منخرطا فى الحياة الثقافية العامة، قارئاً ومستمعا ومشاركا بقدر معين، من خلال الإذاعة المسموعة والمرئية فى كل من القاهرة والكويت، والإذاعة البريطانية، فضلا عن مشاركته بالكتابة فى الصحف والمجلات من حين لآخر، وعندما يطلب منه ذلك، وفى مجال تخصصه واهتماماته، فقد كان عزوفا عن الأضواء والشهرة، وحسبه عندما يكتب أن يكون الموضوع ملحا عليه وله فيه رأى أو رؤية، وكان سلوكه مطابقا لما يؤمن به، وما يعلمنا إياه، من أن المؤرخ الحقيقى لا ينبغى له أن ينجذب وراء الأضواء، أو يسعى لنوى السلطان، ليستطيع أن يحافظ على استقلاليته وحييته، وأن يمتلك زمام قلمه الذى انتدبه لمهمة مقدسة.

وقد لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ المؤرخ انجذب فى بداية حياته إلى الأدب، الذى كان عاشقا وقارئا نهما له، وكان أول كتاب وضعه تحت عنوان «توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره» الذى نشره عام 1952 ورغم اهتمامه بالتأريخ لأفكار توفيق الحكيم من خلال مؤلفاته وآثاره، بحكم تكوينه كمؤرخ، إلا أن رؤيته النقدية المبكرة للموضوع، وضعتة فى تماس مع نقاد الأدب آنئذ، وربما لو لم يجذبه التاريخ ويستغرقه بشكل تام بعد ذلك لثنى كتابه عن الحكيم بجزء آخر عن آثاره بعد عام 1952. ولكسب الأدب ناقدا جديدا آنئذ. وعموما لم يتخل الأستاذ عن متابعتة لقراءة الأدب، وهو ما كان يبدو واضحا من مناقشاته وتعليقاته، كما أن له مقالات معروفة عن الأستاذ العقاد والدكتور هيكل والأستاذ إحسان عبد القدوس وغيرهم، وإن كان تركيزه على الجانب التاريخى فى كتاباتهم وأعمالهم واضحا، تاركا الجوانب الأخرى لنقاد الأدب والمشتغلين به.

أما عن مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد كتب، إلى جانب رسالتيه للماجستير والدكتوراه، وكتاب «عصر حكيان» الذى تناول دراسة مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر، كتابا صغيرا فى مبناه كبيرا فى معناه عن «الثورة العربية» نشر عام 1961 فى سلسلة المكتبة الثقافية، ثم وضع كتابا هاما عن تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة 1936 - 1882 ضمنه آراءه وتحليلاته النافذة، والمعروف أنه نشره فى أعقاب هزيمة يونيو 1967 فى فترة كنا فيها نحتاج إلى مراجعة النفس والعودة إلى الجذور التاريخية، بوعى ومنطق جديدين، وقد أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر، وإن اختص بدراسة القضية الوطنية، قضية الجلاء البريطانى عن مصر، دون بقية القضايا التى عالجاها فى كتابه ذاك، وقد نشر الكتاب الجديد عام 1968 تحت عنوان «العلاقات المصرية - البريطانية من 1936 - 1956» وإلى جانب ما سبق ألف كتابا عن «مشكلة قناة السويس» عرض فيه تطورها التاريخى من 1854 - 1956 فى عرض علمى مركز، رصد الخطوط العامة دون إغراق فى التفاصيل. وعلى نفس الأهمية يأتى كتابه عن «تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة» الذى صدر عام 1973 حيث رصد فيه معالم التطور وأهم الاتجاهات وإسهامات المفكرين والمثقفين. وقد جمعت له دار الهلال مجموعة من مقالاته التى تناولت عددا من الشخصيات السياسية التى لعبت أدوارا مهمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بدءا بالشيخ محمد عبده وانتهاء بالدكتور محمد

صلاح الدين، ونشر هذا الكتاب تحت عنوان " شخصيات مصرية " فى سلسلة كتاب الهلال، عدد ديسمبر . 1993

وفى تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر وتاريخ الدولة العثمانية له العديد من المؤلفات أبرزها كتابه «الولايات المتحدة والمشرق العربى» 1978 و «فى أصول التاريخ العثمانى» 1982 و«بريطانيا وفلسطين 1945 – 1949»، 1986، و«حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث» 1971 .

وإذا كان محمد شفيق غربال يعتبر رائدا كبيرا فى تأسيس مدرسة الدراسات التاريخية، بأسلوبها ومنهجها الحديث، إلا أن موسوعيته حالت دون وفرة إنتاجه البحثى فى مجال تخصصه، وإن استعاض عن ذلك بتكوين طلابه، فقد مثل أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى كان أبرزهم ولا شك، نقلة نوعية مهمة فى اتجاه هذه المدرسة، من المعرفة الموسوعية، التى ميزت غربال، وإلى المعرفة العلمية المتخصصة بالمعنى الأكاديمى المحدد للتاريخ، يشهد بذلك وفرة إنتاجه ودقة منهجه وصرامته فى تطبيقه، وتكريس التقاليد العلمية فى مجال التخصص، مما ساهم فى تأصيل المدرسة التاريخية العلمية، من خلال المؤلفات وحلقات البحث العلمى وتكوين الطلاب .

لقد كان أحمد عبد الرحيم يؤكد دائما على أن التاريخ هو ذاكرة الشعوب الحية، وهو القنطرة التى تعبر عليها الأجيال، وأن على دارسيه أن يفطنوا إلى أن ثمة خيطا دقيقا بين الأمجاد الحقيقية، التى لا يخلو منها تاريخ أى شعب حى وبين الأمجاد المختلقة، وأن هناك فرق بين إزاحة الغبار عن الفترات الزاهية من تاريخ الأمة، وبين التزييف والتجديف . لقد كان عالما فاهما لطبيعة علم التاريخ، ومدارسه واتجاهاته ومنهجها، كأفضل ما يكون العلم والفهم .

لقد كان ينبهنا إلى أن مهمة المؤرخ ليست هينة، وأن الذى يميز بين مؤرخ وآخر، أن أحدهما تتشعب به الدروب، جريا وراء السرد والتفاصيل التى تسيطر على المادة، وبين آخر يجمع ما يمكنه جمعه من المادة، ثم يعيد صياغتها، وفقا لخطة مرنة، تربط أطراف الموضوع بعضها ببعض، فيخرج فى نهاية الأمر بوحدة عضوية، مترابطة متفاعلة، لا يبددها شئ من التكرار أو التفكك، والعبرة هنا بالكيف لا بالكم، وفرق بين المؤرخ الحقيقى، وبين راوى الأحداث، أو جامع المادة وناشرها .

كانت «الموضوعية» هي أهم خصائص منهج أحمد عبد الرحيم مصطفى، لكن أية درجة من الموضوعية ؟ صحيح أن الموضوعية ثوب قضيض، ما دام الكاتب طرفاً فيها، لكن ثمة حد أدنى من الالتزام، تكون الكتابة دونه نوعاً من الإسفاف الماس بالقيم الأخلاقية. كان الأستاذ يرى أن الموضوعية المطلقة خرافة، طالما أن من يكتب التاريخ كائن حي، لابد أن له ميوله واتجاهاته وانفعالاته وانتماءاته، لكن المؤرخ المستقل يستطيع أن يضع ذلك كله في إطار حده الأدنى .

كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يدعو دائماً إلى الالتزام بالمنهج العلمي ويشدد على ذلك، ويذكر أن من واجبنا أن نطأ على الرأس أما أحكامه، وأن نروض النفس على قبولها، وقد كتب ينبهنا إلى أن الحقيقة وحدها، على مرارتها، هي التي تمهد لنا الطريق السوي لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا، ورسم المسار الصحيح الذي من شأنه أن يساعدنا، ولو بعد لأي، على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح .

وقد تميزت كتاباته بنظرة كلية شاملة، تكشف عن مقدرة خاصة على الربط والمقارنة والتركيز، مع سمو في أسلوب العرض من الناحيتين الإنشائية والموضوعية، وهو أسلوب لا يتأني إلا لمن أوتى عقلية واعية، تميز بين الفث والسمن، تخطت ثقافتها حدود التخصص الأكاديمي الضيق، وهو ما يبدو واضحاً خلال عطائه العلمي، جزاه الله عما قدم لوطنه من علم نافع وجعل الجنة مثواه. إنه سميع مجيب.

د. أحمد زكريا الشلق

يوليه 2008

مقدمة

يتناول هذا البحث فترة من تاريخ مصر الحديث ، كانت — على قصرها (١٨٧٦ إلى ١٨٨٢) — ذات أهمية بالغة في تطورها الحديث والمعاصر ؛ فقد شهدت فيها البلاد صنوفاً من الضغوط الخارجية والداخلية : بعثات مالية ، ولجان تحقيق وتغلغلاً أجنبياً في إدارتها واقتصادياتها وشئون الحكم فيها ، ومحاكم مختلطة كانت أحد أسلحة الغزو الأجنبي — هذا في الوقت الذي كانت تعاني فيه البلاد من آثار الأوتوقراطية الخديوية . وما زاد في تعقيد مشكلات مصر الداخلية وعلاقاتها الخارجية في هذه الفترة ازدياد سطوة الإمبريالية الأوروبية ، وتفكك الإمبراطورية العثمانية التي كانت مصر لا تزال تابعة لها .

وكان لابد أن يتصدى الشعب المصري لكل هذه التحديات : فاستيقظت ونمت الصحافة الوطنية ، ودبت الحياة في مجلس شورى النواب ، وطالب المصريون بحياة نيابية حقيقية . ولكن أوربا — وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا — وقفت من هذه الأمانى المصرية موقف العداء : فاشتعلت الحركة الوطنية — الدستورية ، وما لبثت البلاد أن عمتها الثورة ضد التدخل الأجنبي والاستبداد الداخلي . وفي نهاية المطاف انتكست الثورة المصرية (المعروفة بالعرايية) بفعل قوة إنجلترا العسكرية ونفوذها في المجال الدولي ، ونشاط أعداء الثورة في الداخل بزعامة الخديو محمد توفيق وقنصل إنجلترا العام إدوارد مالت .

ولهذا البحث قصة : فقد سجل في بداية الأمر ، في كلية الآداب — جامعة عين شمس ، على أن يكون موضوع رسالة للدكتوراه عن المسألة المصرية من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٨٨٢ . ثم حصلت على إجازة دراسية في عام ١٩٥٢ إلى لندن وباريس للاطلاع على الوثائق الدبلوماسية والقنصلية الأصلية المودعة بدور المحفوظات في كل من العاصمتين الغربيتين ، وسجلت البحث بجامعة لندن تحت عنوان « شئون مصر الداخلية والخارجية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ » :

The Domestic and Foreign Affairs of Egypt from 1876 to 1882

وحصلت به في عام ١٩٥٥ على درجة الدكتوراه .

والبحث في مجموعه يربط بين أوضاع مصر الداخلية والتطورات الدولية الحاسمة في هذه الفترة . وإننى إذ أقدمه لقراء العربية ، أرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء بعض الأضواء الجديدة على هذه الفترة الحساسة من تاريخ مصر ، وأسهمت بلبنة في حركة إعادة كتابة تاريخنا القومى .

ولا يسعنى إلا أن أسدى الشكر للهيئات والأشخاص الذين أعانونى على استكمال هذا البحث : الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس الذى سجلت الرسالة تحت إشرافه في عام ١٩٥١ ، والمرحوم هارولد بون (Harold Bowen) الذى أشرف على الرسالة بجامعة لندن ، والأستاذ مدلكوت (W.N. Medlicott) أستاذ التاريخ الدولى بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، وقسم التاريخ بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية التابعة لجامعة لندن ، والمشرفين على مكتبة المدرسة ، والقائمين على المحفوظات الوثائقية بقصر عابدين وبتدار المحفوظات (The Public Record Office) وبالمتحف البريطانى بلندن ، وبقسم الوثائق الملحق بوزارة الخارجية الفرنسية ، وهيئة دار الكتب المصرية . وأخيراً - وليس آخراً - أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة عين شمس التى أوفدتنى في إجازة دراسية إلى لندن وباريس (١٩٥٢ - ١٩٥٥) لاستكمال دراسة هذا الموضوع والحصول على درجة الدكتوراه بجامعة لندن ، ثم أوفدتنى في مهمة علمية (١٩٦٤ - ١٩٦٥) إلى لندن أتاحت لى استكمال ترجمة البحث إلى اللغة العربية ، واضعاً في عين الاعتبار الاطلاع على ما جدد من الدراسات الخاصة بالموضوع .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

والله ولى التوفيق . . .

حدائق شبرا فى يونية ١٩٦٥

المختصرات

— ف . و = وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية المودعة بدار المحفوظات
بلندن .

— الثورة العرابية = عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي .

Secret History = Wilfrid Scawen Blunt, Secret History of the English
Occupation of Egypt .

Blue Books = B. B.

Documents diplomatiques Français = D.D.F.

Journal Officiel = J.Off.

Sabry Genèse - La Genèse de l'Esprit National Egyptien. .

— Ismail, l'Empire Egyptien sous Ismail ... etc.

— Mohamed Ali, ————— Mohamed Ali ... etc.

الفصل الأول

مصر وأوروبا

« منذ (عام ١٨٤١) . . . لم تعد مصر تهدد التوازن الأوروبي ؛ ولكنها ظلت تشغل مكانة ضخمة في اهتمامات الشعوب بسبب المصالح الواسعة التي التقت حولها » .

C. De Freycinet, La Question d'Egypte, p. 98

تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ :

كان من أثر الأزمة الدولية، التي أثارها النزاع بين محمد علي والسلطان، أن فرضت أوروبا نفسها على طرفي النزاع ووصلت إلى حل وسط طبقاً لمعاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) والخط الشريف الذي وقعه السلطان في ١٣ فبراير ١٨٤١ وفرمان أول يونية ١٨٤١ . وقد حددت كل هذه الاتفاقيات وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية البريطانية في عام ١٩١٤ ، ثم تنازل تركيا نهائياً عن ادعاءاتها في مصر طبقاً لمعاهدة لوزان الموقعة في عام ١٩٢٣ . فقد ربطت التسوية مصر بالإمبراطورية العثمانية من جديد، ولو أنها ميزتها عن الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فالأرشد . وبذلك أوجدت حلاً وسطاً التقت عنده مرأى الجميع دون أن تضع عوائق قاطعة في سبيل الوصول إلى نهاياتها المنطقية . فحاكم مصر من أسرة محمد علي من أتباع السلطان ورعاياه ، عليه أن يتوجه في بداية حكمه إلى الآستانة لاستلام خلعته توليته بنفسه ، وأن يسك النقود ويحجب الضرائب باسم السلطان ، وجيشه جزء لا يتجزأ من جيوش الإمبراطورية ولا تتعدى قوته ١٨,٠٠٠ رجل في أوقات السلم، وولايته تطبق القوانين والمعاهدات العثمانية وتقدم خراجاً سنوياً للسلطان . ورغم ذلك فقد بقيت في أيدي الولاة السلطة المطلقة على المصريين في المسائل الإدارية والضريبية والدفاعية والتشريعية . وتركيا

لا تعترض على حق الوراثة طالما أن مصر لم تفلت من قبضتها وأن بإمكان الباب العالي أن يجعلها من جديد مجرد ولاية عثمانية . والدول الأوروبية الكبرى قد أملت التسوية وضمنت استدامتها ، وبذلك فرضت نفسها حكماً بين الطرفين ، متقاضية ثمن تدخلها نفوذاً عريضاً يستمد حيويته طوراً من التسوية وطوراً آخر من الامتيازات الأجنبية القديمة وضعف السلاطين . وهي تسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وتستغله في بناء وتدعيم مصالحها الاقتصادية والثقافية في البلاد . وولاية مصر آخر الأمر يغريهم حق الوراثة بمحاولة التملص النهائي من قبضة تركيا . . ومصر تدفع ثمن تبعيتها للسلطان من مالها ورجالها ، وتنتقل من حيز القوة الذي كانت عليه في عصر محمد علي إلى حيز الضعف والخضوع لأوروبا في وقت كان فيه الانقلاب الصناعي يوطد أقدامه .

وكانت التسوية بداية فترة جديدة في تاريخ المسألة المصرية التي أصبح لها وضع خاص إما في نطاق المسألة الشرقية أو خارجاً عنها . فالدول الأوروبية الكبرى قد ضمنّت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها^(١) . وهكذا أضعف التحالف الأوروبي ضد محمد علي مصر وفرض عليها وصاية الاتحاد الأوروبي بحيث تعرضت للتدخل الأوروبي بكل أبعاده ، وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد . وقد انشغلت الدول الكبرى عن البحر المتوسط ومصر بمختلف المشكلات الأوروبية وغير الأوروبية ، تاركة إياها بمثابة احتكار لكل من فرنسا وإنجلترا اللتين اعترفت الدول بمصالحهما في وادي النيل وأقرتها دون أن تسقط شئون مصر من حسابها تماماً ، لمساسها بالسياسة الأوروبية من قريب . حقيقة إن إيطاليا قد أقحمت نفسها في حلبة المنافسة في هذه البقعة الحساسة بغية تعويض ما فاتها وحلاً لبعض مشكلاتها الاجتماعية — فقامت لها في كل من مصر وتونس جاليات وافرة العدد ، وحاولت أن تتخذ من هؤلاء الرعايا ومصالحهم تكأة لوضع يديها على تونس واقتسام مغانم النفوذ في مصر . إلا أن فرنسا انفردت بتونس في عام ١٨٨١ ، وحاولت هي وإنجلترا جاهدتين أن تقفا في وجه ادعاءات إيطاليا

(١) تقرر هذا المبدأ طبقاً لاتفاقية البوغارين الموقعة في ١٣ يولية ١٨٤١ بين فرنسا وإنجلترا وروسيا وبروسيا (ألمانيا فيما بعد) والنمسا . وقد انضمت إيطاليا إلى هذه الدول حين وقعت صلح باريس في عام ١٨٥٦ .

وغيرها في مصر ، بحيث أن المسألة المصرية حتى عام ١٨٨٢ كانت في الواقع سجلاً للمنافسة الإنجليزية - الفرنسية التي أثرت تأثيراً بيناً في أحوال مصر ، وما لبثت بعد الاحتلال البريطاني أن اشتدت واتسع نطاقها حتى انتهت في عام ١٩٠٤ بالوافق الودي بعد أن شارفت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا على التآزم الذي أوشك أن يصل بهما إلى حيز النضال المسلح في سبيل مصر وأملائها الإفريقية .

المنافسة الإنجليزية - الفرنسية على مصر :

فبرغم أن إنجلترا وفرنسا كانت لهما مصالح كبرى في الشرق الأدنى ومصر ، وبرغم موقفهما المشترك ضد روسيا فيما يتعلق بالمسألة الشرقية ، فمذ حملة بونايرت على مصر في عام ١٧٩٨ نشب بينهما صراع شديد لم يحسمه إلا الوفاق الودي . وهذا الصراع كان استمراراً للنضال الاستعماري بين البلدين في كندا والهند - وكانت نتيجته في هذه المرة أيضاً انهزام فرنسا في معظم الميادين التي تصدت لها فيها إنجلترا وبخاصة على ضفاف النيل . فحتى عام ١٨٤١ كانت فرنسا تعتبر كل توسع لمصر في الشرق الأدنى امتداداً للنفوذ المعنوي الفرنسي . ولما كان الفرنسيون أكثر من الإنجليز إصغاء لصوت العاطفة ، فقد ربطوا بين مصر وذكرى حملة لويس التاسع والامتيازات الأجنبية التي اعتبرت فرنسا نفسها صاحبة الفضل فيها ، والصدقة الوطيدة التي قامت بين فرنسا الأول والسلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر ، وحق فرنسا في حماية المسيحيين من رعايا السلطان ، وقيام تلك المؤسسات التجارية والثقافية التي أنشأتها في شرق البحر المتوسط الشركات والهيئات الدينية الفرنسية . ومنذ حملة بونايرت اعتبرت فرنسا مصر منطقة نفوذ لها وحدها ، مستوحية أمجاد هذه الحملة وما صنعتها لتاريخ مصر ، ثم سندها لمحمد علي سياسياً وأدبياً . وإلى جانب هذه الروابط العاطفية التي لها وزنها في السياسة الفرنسية ، وجدت أمور واقعة تسند ادعاءات الفرنسيين : من اصطباغ اتجاه مصر نحو الغرب بالصيغة الفرنسية ووجود عدد كبير من المستشارين الفرنسيين في خدمة خلفاء محمد علي ، ثم تحقيق مشروع القناة الفرنسي تحت إشراف شركة فرنسية ، وتدفق جالية فرنسية وافرة العدد ، واستعانة الولاة برؤوس الأموال الفرنسية -

مما أدى كله إلى تفوق النفوذ الفرنسي في القاهرة حتى بلغ أوجه في عام ١٨٦٩ لدى افتتاح القناة . لهذا كله لا نعجب إذا ما افتخر الفرنسيون « بمهمتهم الحضارية في مصر » ، ناظرين إليها باعتبارها ابناً لفرنسا بالتبني — بل قائلين بأن فرنسا — بعد النيل — هي التي صنعت مصر^(١) . لهذا كانت فرنسا ، حتى هزائم ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، على استعداد لمقاومة استفحال النفوذ الإنجليزي في مصر بكل ما لديها من وسائل : فقد أصبح أمراً مقررّاً بالنسبة إلى السياسة الفرنسية أن مصر لها وضع خاص باعتبارها منطقة هامة من مناطق النفوذ الفرنسي . وعبر السياسي والمؤرخ الفرنسي دي فريسنيه (De Freycinet) عن هذه الحقيقة بقوله : « منذ عهد نابليون لم تغض فرنسا عينها عن مصر يوماً واحداً »^(٢) . بل إنها في أوقات خاصة كانت تقيس نفوذها في العالم بمقياس الدور الذي تلعبه على ضفاف النيل ، حيث كانت تسعى جاهدة إلى إضعاف العلاقات القائمة بين مصر والباب العالي توطئة للسيطرة الفرنسية التدريجية على الولاة . ولما شعر الساسة الفرنسيون بضعف بلادهم وعزلتها على أثر هزائم السبعين ، وجدوا أنفسهم مرغمين على تحسين علاقاتهم بإنجلترا — مما ترتب عليه قيام المراقبة الثنائية ، وما يمكن أن نسميه تجاوزاً بالحكم الثنائي . وقد هاجم كثير من الكتاب والساسة الفرنسيين هذه السياسة التي مهدت للصراع بين فرنسا وإنجلترا دون أن توفر الضمانات اللازمة لموازنة الأخطار الكامنة في هذا الاتجاه ، وعزوا إليها التطورات السياسية المفضية إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر وانهيار النفوذ الفرنسي فيها . ومن ناحية أخرى دافع كتاب فرنسيون آخرون عن هذه السياسة على اعتبار أن إنجلترا كانت لها في مصر مصالح معترف بها رسمياً بحيث كان يستحيل على فرنسا أن تنفرد بمصر أو تقضي على النفوذ الإنجليزي فيها ، ومن هنا كان انسحاب فرنسا يعني ترك مصر لإنجلترا . وفي الواقع أن الحكم الثنائي لم يكن وحده هو سبب انهيار النفوذ الفرنسي في مصر —

(١) Reinach, La Politique Opportuniste, p. 65-Reinach, Le Ministère Gambetta, p. 447.

كما أن فرنسا كانت ترى أن مآرضها لماهدة لندن هي التي جعلت مصر تحصل على المزايا التي تضمنتها

تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ .

(٢) Freycinet, Souvenirs, II, p. 215.

إذ أن اتجاه ممثلي فرنسا العدواني إزاء إسماعيل وتوفيق ورجالهما ، في الوقت الذي حاول فيه ممثلو إنجلترا اكتساب ثقة الولاة ، مما أدى إلى ميل إسماعيل وتوفيق إلى الإنجليز . يضاف إلى هذا أن الجمهورية الثالثة قد تميزت بعدم الاستقرار وكثرة التعديل الوزاري ، وبالتالي بكثرة التعديل في المناصب السياسية في مصر — هذا في الوقت الذي تميزت فيه السياسة الإنجليزية بالاستقرار مهما حدث من تعديلات وزارية^(١) . كل هذه العوامل كانت من وراء فشل السياسة الفرنسية في مصر ونجاح السياسة الإنجليزية .

أما إنجلترا فقد كانت سياستها حتى أواسط السبعينات متأثرة بحلفها التقليدي مع تركيا ضد روسيا . وفي الآستانة كان السفراء الإنجليز من أمثال لورد ستراتفورد دي ردكليف (Stratford de Redcliffe) وسير هنري بلور (Henry Bulwer) وسير هنري لايارد (Henry Layard) يتمتعون بنفوذ كبير على السلطان وفي الباب العالي . لهذا كان تأكيد الوضع الذي نصت عليه التسوية ، بما فيه المحافظة على التبعية بين مصر وتركيا ، الدعامة التي ارتكزت عليها المصالح الإنجليزية التي نظرت إلى مصر والمسألة المصرية خلال المواصلات الإمبراطورية صوب الهند . فكان هم إنجلترا كسب صداقة الولاة بقصد تسهيل نقل البريد والجنود ، ومراقبة أحوال البلاد وضمان استقرارها ومنع ولائها من الوقوع تحت طائلة النفوذ الفرنسي أو أي نفوذ أوروبي آخر .

وشك إنجلترا في نوايا فرنسا هو الذي دفعها إلى تلك المعارضة العاصفة لمشروع قناة السويس الذي بدا لها على أنه محاولة من جانب الفرنسيين لفصم العلاقات بين مصر وتركيا تمهيداً لفرض النفوذ الفرنسي المباشر عليها . ورغم مختلف وسائل الضغط التي مارسها إنجلترا في الآستانة والقاهرة ، تحقق المشروع وافتتحت القناة

(١) في الفترة ما بين ١٨٧٦ و ١٨٨٣ تولى وزارة الخارجية الفرنسية ستة وزراء هم : ديكاز (Decazes) وادنجتون وسانت هيلير (St. — Hilaire) وجمبetta (Gambetta) وفريسينيه ودكلير (Duclerc) وفي نفس الفترة لم يتقلب على وزارة الخارجية الإنجليزية سوى ثلاثة وزراء هم : داربي وسولسبري وجرانفيل (Granville) . وقد تولى القنصلية الفرنسية العامة في مصر في هذه الفترة ستة قناصل هم : دي ميشيل وجودو (Godeaux) و تريكو (Tricou) ودي رنج (De Ring) وسنكفكز (Sienkiewicz) ودي فورج (De Vorges) ، على حين لم يمثل إنجلترا سوى ثلاثة قناصل هم ستانتون وثيفيان ومالت (Malet) .

في عام ١٨٦٩ . هنا تعدلت السياسة الإنجليزية تعديلاً حاسماً فالت إلى فرض نفوذها على مصر ، إن لم يكن احتلالها : على أن السياسة الإنجليزية حتى أواخر السبعينات . كانوا قانعين بعرقلة المشروعات الفرنسية في مصر ، كما سبقت لهم عرقلة المشروعات الروسية الخاصة بالبوغازين والسيطرة على الباب العالي . ولكن بدء انهيار الإمبراطورية العثمانية ، والارتباك المالي في أواخر عهد إسماعيل ، ونمو الحركة الوطنية في مصر بالشكل الذي أدى في النهاية إلى ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، كل هذا مما دفع حكومة الأحرار (١٨٨٠ - ١٨٨٥) إلى احتلال مصر ، وإن يكن ذلك ضد اتجاه ومبادئ حزب الأحرار . وسبب هذا التحول في الاتجاه الرسمي الإنجليزي إزاء مصر ما طرأ على إنجلترا ذاتها من ظهور اتجاهات جديدة ورجال جدد ، الأمر الذي أدى إلى تغيير جوهر السياسة الإنجليزية وظهور كتل جديدة من السياسة غيرت الطابع العام للأحزاب . وبرغم أن الأحرار قد تسلموا الحكم في عام ١٨٨٠ إلا أن الإدارات الحكومية ظلت في أيدي المحافظين الذين كانوا يميلون إلى نشر النفوذ الإنجليزي في العالم وتجاهل حق الشعوب في تقرير مصيرها . وقد حاول جلادستون طيلة السنوات الخمس التي استمر فيها في الحكم أن يقاوم الاتجاه الإمبريالي في إنجلترا ، ولكنه فشل منذ البداية - فالرأي العام الإنجليزي قد اشتدت حماسه للفتح والاستعمار بتأثير زعماء حزب المحافظين والكتاب الاستعماريين من أمثال سيلبي (Seeley) وسير تشارلز ديك (Charles Dilke) - ووراء كل هؤلاء نمو الصناعة الإنجليزية التي أخذت تبحث جاهدة عن أسواق لاستيراد المواد الخام وتصدير المواد المصنوعة . وفي داخل مجلس وزراء الأحرار كان يوجد أمثال سير تشارلز ديك^(١) ولورد هارتنجتون (Hartington) وجوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) الذين كانوا يمثلون ما أطلقوا عليه اسم الإمبريالية الراديكالية ، وكادت اتجاهاتهم تفضي إلى استقالة جلادستون في عام ١٨٨٢ بسبب موقفهم من المشكلتين المصرية والأيرلندية . وكانت جهودهم في نسيل حمل مجلس الوزراء على ضم مصر تقوم على مبدأ التعويض : بحيث توازن إنجلترا

(١) ألف ذلك كتاباً عن بريطانيا العظمى (Greater Britain) كان له أثر كبير في حفز الحماسة للاستعمار ، كما أنه وهو في المعارضة (١٨٧٨) كان شديد الحماسة لاحتلال مصر .

احتلال فرنسا لتونس^(١) . لهذا نجدهم منذ البداية يعارضون الحكم الثنائي في مصر ، برغم أن وزارة الأحرار كانت قررت منذ توليها الحكم أن تراعى الأسس التي قامت عليها المراقبة الثنائية نصاً وروحاً^(٢) ، وإن يكن جلادستون فيما بعد قد هاجم المراقبة المالية (في ٢٧ يولية ١٨٨٢) بقوله : إن إنشائها كان من شأنه أن يعرض مصر للتدخل الأجنبي وأن يخضعها للمراقبة السياسية بكل ما في هذه الكلمة من معنى^(٣) .

* * *

وهكذا عادت أوروبا من جديد إلى البحر المتوسط في الوقت الذي كان فيه الانقلاب الصناعي يوطد أقدامه في أوروبا الغربية . وما لبثت أن ظهرت نتائجه على شواطئ ذلك البحر ، حيث تدفق البنوكيون ورجال الشركات والبحاليات الأوروبية المختلفة ، ثم نزلت القوات العسكرية لترفع أعلام الاستعمار هنا وهناك — حتى إذا ما انتهى القرن التاسع عشر ومضت حقبة من القرن العشرين كانت شواطئ هذا البحر الإفريقية والآسيوية واقعة تحت نير تسلط الأوربي .

وقد اتخذت أوروبا من التسوية ومن الامتيازات الأجنبية رأس الحربة لذلك الغزو الخاطف لمصر ، عامدة إلى إغراء الحكومة المصرية المحتكرة بصفقتها المنتج الأكبر والوحيد في مجتمع لم تعبد أرضه بعد للاستغلال الصناعي والتجاري ، خاصة وأن محمد علي كان قد قضى على طوائف التجار المحليين . وكان أهم ما يعرض على الولاة من مشروعات مالية مرتبطاً بمصالح عالمية ليست لمصر المصلحة الأساسية في تنفيذها ومعظمها مما يدور حول وصل مراكز الإنتاج الغربية بمنابع تمولينها وأسواق استهلاكها في آسيا وإفريقيا : كسكة حديد الإسكندرية — السويس ، والقناة البحرية ، وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانئ والفنارات التي تمت في عهد إسماعيل . وكان دور الحكومات من هذه المشروعات مقصوراً في البداية على تعضيد

M.M. Safwat, *Tunis and the Great Powers*, p. 367

(١)

Gwynn and Tuckwell, *Life of Sir Charles Dilke*, pp. 53- 4.

أيضاً :

Joseph Chamberlain, *Memoirs*, p. 70.

(٢)

John Morley, *Life of Gladstone*, Vol. III, p. 74 & Buckle, *Letters of Queen Victoria*,

(٣)

Vol. III, Gladstone to Queen Victoria, dated July 24 th, 1882.

رعاياها^(١) وتسهيل مصالحهم ورعايتهم ؛ حتى إذا ما اشتد تسلط رأس المال وأمكن رجاله توجيه حكوماتهم ازداد الضغط السياسى على الحكومة المصرية ، وبالتالي على الشعب المصرى ، فكان الانتهاب والمراباة ، ثم التدخل الفعلى فى مالية البلاد وإدارتها .

الولاية والنفوذ الأوربى :

أدرك محمد على أخطار الموجة الأوربية فسعى جاهداً إلى صد تيارها . وكان نظام الاحتكار فى عهده سداً منيعاً أمام رأس المال الأجنبى ، حتى إذا ما تبعضت مصر بعد هزيمتها فى عام ١٨٤٠ وأخذت الدول تستغل التسوية والإمتيازات الأجنبية للتغلغل السياسى والاقتصادى ، لم يفتّر محمد على عن فتح عينيه واسعتين لما يتضمنه وضع مصر الجديد : فتحاشى كلاً من إنجلترا وفرنسا بالأخرى ، وتقرب من تركيا ورفض مشروع القناة بعد أن لم يوفر له من عرضه الضمانات الكافية لجعله مصرياً صرفاً تؤمن الدول حيدته ، كما وضع يديه على المواصلات التى أنشأتها الشركات الإنجليزية واستعان بالفرنسيين فى تحصين الشواطئ المصرية .

أما خلفاء محمد على الذين دهمتهم الموجة الأوربية فى عنفوانها ، فإنهم أثبتوا عدم كفاءتهم ليس فقط فى تقدير حاجيات البلاد الداخلية ، بل أيضاً فى قدرتهم على فهم التيارات العالمية ، وما فى طيها من مخاطر — فسرعان ما أفلت زمام الموقف من أيديهم . فثلاً اتجه عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) اتجاه النعام : فازور عن كل ما هو أوربى وأدار ظهره لكل الإصلاحات التى تمت فى عهد جده . وتحمس سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) حماسة سطحية للجوانب البراقة من الحضارة الأوربية دون إدراك واع لمنابع الخير والشر فيها ، فأبدوا كثيراً من المظاهر التى يتسم بها عادة من ورثوا شيئاً لم يشاركوا فى تكوينه : ومن ثم إسرافهما الذى زاد فى وباله على البلاد عليم وجود فاصل بين

(١) فى عام ١٨٧٩ كانت أم الجاليات الأوربية (عدا اليونانية) كالاتى : إيطاليون : ١٤٥٢٤ ، فرنسيون : ١٤٣١٠ ، نمسيون ٢٤٨٠ ، ألمان ٨٧٩ ، إنجليز (معظمهم من الماطلين) ٣٧٩٥ .

خزانة الحكومة وجيب الوالى . وفى محاولة الأسرة الجديدة تثبيت أقدامها وتوسيع الحقوق التى منحها لها التسوية ، نجدها تتأرجح فى إبداء مظاهر الولاء لكل من فرنسا وإنجلترا اللتين لم تكونا تتحرجان عن تنسيق سياستهما إذا ما اقتضت الظروف .

الولاية والشعب المصرى :

ولم يربط أبناء محمد على ، وهم أغراب عن البلاد ، بين مصالحهم ومصالح الشعب الذى كانوا هم وأعوانهم ينظرون إليه من أعلى ، فيطلقون على المصريين الخلق اسم « الفلاحين » من باب التندر أو الاحتقار . وبالرغم من الإصلاحات التى شهدتها حكم محمد على وإسماعيل ، إلا أن المصريين قد تعرضوا حيثئذ لألوان من القسوة والظلم المنتظمين مما قد لا يكون له مثيل فى التاريخ المصرى العام . وعلى أى حال فإن هذين الحاكين قد نظرا إلى المصريين باعتبارهم غير أكفاء لتولى الوظائف الإدارية الكبرى . حقيقة إنهما اضطرا إلى الاستعانة بهم فى الوظائف الروتينية الصغرى ، إلا أنهما وضعوا الوظائف العسكرية الكبرى والوظائف التنفيذية الكبرى فى الإدارة المدنية فى أيدي الأتراك والشراكسة فى المحل الأول ، ثم فى أيدي الأرمن والأوربيين . وبذلك أحاطا نفسيهما بأرستقراطية موثوق بها عرفت عادة باسم الأتراك أو الشراكسة أو الأرناؤود ، وأحياناً أطلق عليها المصريون اسم « المماليك »^(١) . هذه الأرستقراطية - شأنها فى ذلك شأن الولاة - كانت تحتقر أبناء مصر وتربطها المصالح المشتركة مع الولاة : فكان ههما الإبقاء على الأوضاع القائمة بما فيها من مزايا مادية ومعنوية خلعتها عليها الأسرة الحاكمة . وكانت معظم رتب الباشوية والبكوية وفقاً على هذه الطبقة التى اختلفت أصول أفرادها : فبعضهم قد أقامت أسراتهم فى البلاد لعدة أجيال ، على حين أن بعضهم الآخر كانوا مماليك اشتروا من أسواق النخاسة فى القرن التاسع عشر . وكان بعضهم من

(١) يشير عربى فى مذكراته إلى « الأمراء الشراكسة » أو « الأمراء المماليك » المتصلين بالأسرة الحاكمة الذين كانوا يشترون من القوقاز وغيرها . وكانوا يتلقون تدريباً عسكرياً فى القلعة وبعد ذلك كانوا يصبحون ضباطاً . وهوينقل إلينا الشائعات التى سرت عن رغبة هؤلاء الأمراء فى إحياء السيطرة المملوكية القديمة . انظر كشف الستار عن سر الأسرار ، ص ١٥٢ .

الأكراد أو الشراكسة أو أتراك الجزائر وتونس ، أو من أتراك الآستانة وجزر الأرخييل . بل إن بعضهم الآخر لم يكونوا أتراكاً بأى حال من الأحوال بل مسيحيين أو يهوداً من أصقاع شتى في الشرق الأوسط ، اعتنقوا الديانة الإسلامية وجاروا الطبقة الحاكمة في عاداتها وأساليب حياتها .

أما المصريون (أو أولاد العرب) فكانوا^(١) يكوّنون الغالبية العظمى من السكان وكانوا يرزحون تحت ألوان شتى من المظالم وتقام في أوجههم السدود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وكون المصريين لم يرفعوا إصبعاً ضد الطبقة الحاكمة حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر يرجع إلى تلك السلبية المتوارثة التي أشاعها الحكام وأتباعهم ودعاتهم — ومن ثم الإيمان بالقضاء والقدر إيماناً غير رشيد ، وقبول سلطة الحكام المطلقة والامتيازات التي كانت تتمتع بها الأرستقراطية التركية — الشركسية . لهذا لم ينخش أفراد أسرة محمد على ثورة الشعب المصري ، برغم أن المصريين كانت لهم مواقف بطولية ضد الظلم والاستعمار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . وانصرف الولاة مطمئنين إلى الاسترسال في تحقيق أهدافهم الخاصة ، معتمدين على الأرستقراطية التركية — الشركسية في الحل الأول ، ومستغلين أفراد الشعب الذين كانوا بمثابة البقرة الحلوب التي تمتد السادة بالأموال والعرق دون أن يترك لها سوى الفتات . على أن زحف المؤثرات الأوروبية : من فكر ورأس مال وجاليات ومشروعات قد لعب دوراً حاسماً في إعادة تشكيل الحياة المصرية التقليدية . وبلغ زحف هذه المؤثرات عنفوانه في عهد إسماعيل ، بحيث تهيأ الأمر لتعديل جذرى في أوضاع البلاد وعلاقاتها الخارجية .

حكم إسماعيل :

يختلف إسماعيل بعض الشيء عن سبقوه في الحكم من أسرة محمد على . فقد تلقى تعليمه في باريس ، وزار فيينا ، وأقام حيناً في العاصمة التركية . ثم عهد إليه سعيد ببعثات سياسية لدى نابليون الثالث والبابا ، وأشركه حيناً في شئون الحكم . ثم عكف على تعهد مزارعه الواسعة — ومن هنا حصل على خبرات في شئون الشرق

(١) طبقاً لإحصاء ١٨٨٢ بلغ عدد سكان مصر ٦,٧١٥,٠٠٠ من الوطنيين و ٩١,٠٠٠ من الأجانب .

والغرب وفرت له إلمامه عن حاجيات العصر . ولكنه لم يوهب اتساقاً في تكوينه الداخلي يمكنه من اجتياز هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد التي اشتد فيها الضغط الأوربي : فطموحه إلى الوصول بمصر إلى مصاف الدول الغربية مع تبعيته للسلطان وتعرفه على أساليب الحياة بما أورثه صراعاً داخلياً حدا به إلى محاولة إثبات ذاته وصلت به أحياناً إلى مركب العظمة الذي يعزى إليه كثير من النشاط الذي اتسم به عصره ، وهو في مجموعه مزيج من التظاهر بالرقى قصده إرضاء أوروبا ، ومن الطغيان الذي غطى في النهاية على كل شيء وأصاب الشعب المصري بكثير من النكبات .

وقد ربط إسماعيل الدولة بشخصه ربطاً محكماً لا يختلف كثيراً عن المفهوم الذي عبر عنه لويس الرابع عشر بقوله « الدولة أنا » . وفكرته عن مدى سيادة الدولة هي التي حدت به إلى الاستناد إلى معارضة إنجلترا لمشروع قناة السويس بغية التخلص من الشروط المجحفة بمصر دون أن يقضى على المشروع ذاته أو يغضب الحكومة الفرنسية . وفي النهاية أمكن استرداد معظم الأراضي التي كانت الشركة قد استحوذت عليها ، ولكن بعد أن قبضت تعويضاً من الحكومة المصرية هو الذي مكنها من مواصلة العمل .

ثم رأى إسماعيل أن يؤكد سيادة الدولة في علاقاتها بالباب العالي بتوسيع استقلالها الذاتي ، وفي علاقاتها بالأجانب بالحد من مساوئ القضاء القنصلي . وبالفرمانات التي حصل عليها (١٨٦٦-١٨٦٧ و ١٨٧٣)^(١) عدل حق وراثته العرش بحيث يكون في أكبر أبناء الوالي ، وحصل على لقب خديو الذي ميزه عن سائر الولاة العثمانيين ، وحصل لمصر على حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بخصوص التجارة والترانزيت وبوليس الأجانب ، وحق سن القوانين التي تمس الأوضاع الداخلية للولاية ، وحق عقد القروض وزيادة الجيش والأسطول دون تحديد - وبهذا نال

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالي - رسالة ماجستير غير

منشورة .

في مقابل الحصول على هذه الفرمانات تصاعف الخراج الذي كان على مصر أن ترسله إلى الآستانة من ٣٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ٦٦٥ ألف جنيه سنوياً . وقدر أن مصر خسرت في سبيل الحصول على هذه الفرمانات حوال ٢٠ مليون جنيه .

حرية في العمل استغلها لسوء الحظ في الاقتراض والدخول في علاقات مستقلة مع الدول بشأن تسوية الديون . وقد أكد فرمان ١٨٧٣ كل المزايا التي منحها تركيا لمصر وحكامها منذ عام ١٨٤١ ، وبذلك أصبح هذا فرمان بمثابة قانون مصر الأساسي حتى عام ١٩٢٣ حين تنازلت تركيا عن ادعاءاتها في مصر طبقاً لمعاهدة لوزان . كما أنه أكد استقلال مصر الذاتي — ومنذ ذلك الوقت لم تتعد سيادة السلطان الشعارات الإسلامية المعروفة : سلك العملة باسمه والخطبة له في صلاة الجمعة ، على أن يذكر اسمه قبل اسم الخديو ، وإرسال الخراج من مصر إلى الآستانة — وهذا بالإضافة إلى حرمان مصر من إقامة تمثيل سياسي في الخارج حيث كان يقوم بتمثيلها السفراء العثمانيون . وقد أثار هذا فرمان أزمة سياسية في أوائل عهد توفيق لأنه لم يحفظ في سجلات الباب العالي ، بل اعتبر منحة من السلطان للخديو ، بحيث لم يكن ملزماً للحكومة التركية . على أن إسماعيل حاول أن يحصل على ضمان الدول الأوروبية للمزايا التي تضمنها فرمان ١٨٧٣ ، فطلب من السلطان أن يبلغ فحوى فرمان إلى الدول التي وقعت على التسوية — وفي ٣ يولية ١٨٧٣ أرسل وزير الخارجية التركية مذكرة دورية إلى سفراء تركيا في العواصم الأوروبية الكبرى ، ألحق بها نص فرمان وتلغراف إلى وزير خارجية كل من الدول الست التي لم تعترض على فرمان أو تعلق عليه .

أما العمل على الحد من مساوئ النفوذ القنصلي فقد اقترن إلى حد كبير بجهود نوبار . وكان نوبار مقتنعاً بأن أحسن نظام للحكم في الشرق هو الحكم المطلق ، ولكن بشرط أن يخضع الحاكم لسلطة القانون الذي يجب أن يستند إلى دعامة أخرى مستقلة عن الحاكم وأقوى منه ، وذلك بفرض عنصر أوروبي على القضاء المصري بحيث لا يخاطر الوالي بتحديه خوفاً من الدول الأوروبية^(١) . وأقنع نوبار إسماعيل بضرورة استبدال المحاكم القنصلية بمحاكم « مختلطة » يشترك فيها القضاة المصريون والأجانب في حسم القضايا المدنية والجنائية المتعلقة بالأجانب . وبدأت

Edward Dicey, The Story of the Khedivate, p. 125.

(١)

يعتبر ديسي الصحفي الإنجليزي حجة في شرح مرامي نوبار وأهدافه — فقد كان نوبار صديقاً شخصياً له ، وأطلعه على مذكراته التي لم تنشر بعد ، وشرح له وجهات نظره . وقد علمنا أن الأستاذ جاك بيرك Jacques Berque قد حصل على مذكرات نوبار من ورثته .

المفاوضات في هذا السبيل منذ عام ١٨٦٧ بين الدول السبع عشرة المتمتعة بمزايا الامتيازات الأجنبية وبين مصر ، وعلى حين أن إنجلترا وألمانيا والنمسا كانت في صف الإجراء الجديد ، فقد عارضته كل من تركيا وفرنسا . ففرنسا كانت تعتبر نفسها الراعي التاريخي للامتيازات الأجنبية . أما تركيا إنها لم ترحب بالمفاوضات التي قامت رأساً بين مصر والدول ، وإن تكن محاولات مماثلة جرت في تركيا ذاتها لإدخال نفس الإصلاح فيها وفي بعض ولاياتها - وقيل في الباب إلى إن الإصلاح المرغوب فيه في مصر يعد اعتداء على الشريعة الإسلامية التي لم تكن تبيح محاكمة المسلمين على أيدي غير المسلمين ، كما كانت دوائر الباب العالي متنبهة إلى أن تطبيق القانون الروسي في خانية القرم منذ قرن مضى كان مقدمة لضم الخانية إلى الدولة الروسية ، وأن مصر قد تتعرض لمثل هذا المصير^(١) . ولكي يحصل إسماعيل على موافقة الباب العالي دفع كثيراً من الرشاوى للصدر الأعظم محمود نديم باشا مما توج مساعيه بالنجاح في عام ١٨٧٢ . حينئذ كانت هزائم فرنسا في حرب السبعين قد هزت مكانتها في الشرق الأدنى للدرجة أن رياض باشا افتتح المحاكم الجديدة في الإسكندرية في أوائل عام ١٨٧٦ دون انتظار لوصول القاضي الفرنسي . وكان العنصر الأساسي في المحاكم الجديدة من الأوروبيين الذين كانت تعيينهم حكوماتهم في الواقع . أما القوانين المطبقة فيها فقد اختلفت اختلافاً أساسياً عن أحكام الشريعة الإسلامية التي كان من الممكن الرجوع إليها أيضاً . وعلى حين لم يكن من المسموح به أن تستعمل اللغة العربية في المحاكم الجديدة ، كانت اللغات السارية فيها هي الفرنسية والإنجليزية والإيطالية . حقيقة أن إنشاء هذه المحاكم قد أدى إلى تنظيم القضاء القنصلي ، إلا أن القوانين الجديدة لم تكن معروفة لدى الفلاح العادي - فأصبحت وسيلة لابتزاز الفلاحين على أيدي المرابين الأجانب . وفي علاقات المحاكم الجديدة بالحكومة نجدها تخوّل النظر في كل الحالات التي تمس فيها الإجراءات الإدارية حقوق الأجانب ، كما أنها بحكم وجوب إفادتها بكل القوانين العقارية الجديدة ادعت لنفسها ضرورة الموافقة على كل قانون من شأنه المساس بنظام الضرائب . وأهم من هذا أنها عرضت الخديو

(١) وثائق عابدين - ملف أبراهام ، ٥/٨ - رسالة بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وكل أفراد أسرته لأحكامها في كل ما يمس مصالح الأجانب ، مما أدى بالتالى إلى تصويب ضربة قاصمة لما كان يتمتع به ولاية مصر من حكم مطلق - وهذا هو نفس الغرض الذى كان يهدف إليه نوبار الذى وضع نصب عينيه لفترة طويلة العمل على خلع إسماعيل ، فقد كتب إلى أحد أصدقائه في يوم توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة : «اليوم وضع أول لغم تحت سلطة إسماعيل وأعتقد أنه سينفجر يوماً ما»^(١) .

وفي عام ١٨٦٦ أنشأ إسماعيل مجلساً نيابياً (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التى دعت إلى خلقه . عزى ذلك إلى رغبة إسماعيل فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى مما يسهل عليه الحصول على القروض من أوروبا ، كما عزى إلى رغبته فى وضع أعيان الأقاليم فى قبضته ، وإقفال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الجرائد الناشئة . ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ بعد الشكل القوي الذى اتخذته فيما بعد ، ولما كان أعيان الأقاليم ممن لم يعتادوا أن يرفعوا أصبعاً فى وجه حاكم ، فإن الدافع الحقيقى الذى يمكن أن يعزى إليه إنشاء المجلس هو رغبة الوالى فى إشراك الأعيان فى أعباء سياسته المالية : فيقرون معه ما يرى لإقراره . وللتدليل على هذا رأى نورد خطاباً أرسله ستانتون إلى لندن فى ٣ سبتمبر ١٨٦٦^(٢) بعد أن قرض إسماعيل قرضاً داخلياً قدره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . فقد جاء فى هذا الخطاب ما يلى : « أخبرنى الوالى أنه يرغب فى أن يدعو أهم مشايخ البلاد بعد وقت قريب إلى اجتماع فى القاهرة ، وذلك لكى يقدم لهم بياناً عن وضع البلاد المالى والاتفاقيات التى غقدها الحكومة المصرية . وهدفه من ذلك أن يشاورهم فى الوسائل الواجب اتباعها لتمكين الحكومة من تنفيذ هذه الاتفاقيات . وهو يعتقد أن طرح أحوال البلاد المالية يمثل هذه العلنية من شأنه أن يضاعف الثقة العامة فى الحكومة والإفادة من أى اقتراح يقدم له لإقامة نظام البلاد على أساس أكثر عدالة » . ويتضح من هذا أن هدف إسماعيل لم يكن بأى حال من الأحوال أن يقيم مجلساً نيابياً على النسق الأوروبى ، بل كل هدفه أن يحصل على عطف الشعب وتأييده بالاجتماع بأهم

(١) M. Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 318.

(٢) وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية - ف . و - ١٩٢٦/٧٨ - الرسالة رقم ٨٦ من ستانتون إلى وزارة الخارجية .

رجال البلاد وعرض الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة عليهم . وقد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته : فجعل آراءه استشارية بحته له أن يقبلها أو يرفضها ، وجعل في يده وحده حق دحر المجلس وتأجيل انعقاده ورفض جلساته . وكان المجلس لا يجتمع إلا نادراً في بداية الآ . ولفترة لا تزيد كثيراً على الشهرين سنوياً . ولكن أهميته أخذت تزداد بتفاقم الأزمة المالية ، إذ إسماعيل في حاجة إلى نفوذ الأعيان للقيام على تسهيل إقرار وجمع الضرائب المتزايدة . حينئذ كانت الحركة الوطنية قد اشتدت ، فحملت سنة التطور أعوان البلاد على التفكير بعقلية الصالح العام ، وكانت خيرة المعارضة الدستورية التي لعبت دوراً هاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٧٨ و ١٨٨٢ .

وفي مجال النشاط الاقتصادي كان هدف إسماعيل — كما كان هدف محمد علي — هو تقوية مصر بزيادة قوته هو وقوة أسرته ، واستغلال مصادر ثروة البلاد استغلالاً عصرياً دون اعتبار لجهل الفلاحين بالخبرات الاقتصادية الحديثة . فأخذ يجمع الأراضي عن طريق عملائه بالضغط الشديد على الفلاحين ومصادرة الأملاك ، مما أدى إلى اختفاء طبقة صغار الملاك تقريباً وحصول إسماعيل وأسرته في مدة قصيرة على خمس الأراضي المنزرعة التي حاول أن يحصل منها على أكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين . ولما كانت الأرض وحدها لا تنفي بمطالب إسماعيل ، فإنه حاول أن يجتذب رأس المال الأجنبي ولو بفوائد باهظة ، وأن يقوم بأكثر من مشروع في وقت واحد متجهاً من جديد إلى نظام الاحتكار — فأنشأ الشركات والمصانع التي يقوم هو بتمويلها (كشركات الملاحه ومصانع السكر وغيرها) مقحماً الدولة بذلك في كل مخاطر الاستثمار الاقتصادي دون أن يشرف على هذه العمليات مختصون يتصفون بالدربة والأمانة . ولو كان إسماعيل أقل غروراً وأكثر تعقلاً لربما خفت آثار هذه المخاطر . ولكنه كان تواقاً إلى أن يبدو كأحد كبار أمراء العالم^(١) ، موقناً بقدرته في المسائل المالية^(٢) ، شديد الحب للهو والترف ، غير موفق في اختيار معاونيه ،

(١) اعتقد إسماعيل أن لقب خديوقد جعله ملكاً بشكل أو آخر ، الأمر الذي أدى إلى تماديه في الإسراف لكي يظهر بمظهر وضعه الجديد .

(٢) كان إسماعيل أثناء تلمذته في باريس شديد الوله بزيارة البورصة ، فأصبحت أمنيته أن يكون من رجال المال .

مما أدى إلى وقوعه في أحابيل المنافقين والمتملقين الذين ملثوا أذنيه بما سيعود عليه من أرباح ، فسهل عليهم استلابه . وكانت النتيجة أن أخفقت سياسته الاقتصادية وتحولت إلى وسيلة لا يتراز الخزنة العامة التي دبت فيها الفوضى ، فألجأه ذلك وإسرافه إلى مجال الاستدانة بالشروط التي فرضها عليه المرابون والبنوكيون ، وكانت تبلغ أحياناً نسباً خيالية .

وترجع ديون إسماعيل^(١) ، وهي سجل من السفه وسوء التصرف ، إلى ظروف علاقاته بالباب العالي وما تحملته مصر في سبيل قناة السويس ، وقيامه بتلك المشروعات الاقتصادية الفاشلة ، وحبه للبناء وتزيين القاهرة ، وصرفه قرابة مليون من الجنيهات على افتتاح القناة ، ورغبته في توسيع أملاك مصر في إفريقيا ، واتجاهه إلى إرضاء ساسة أوروبا بالرشى والهدايا . كذلك تحول القضاء المختلط إلى أداة حجر على تصرفاته وماليته — فلم يكن الأمر بعد أمر قناصل يتكسبون أو يتحكمون ، بل أمر أوضاع اقتصادية واجتماعية تتسرب من الغرب إلى المجتمع المصري الزراعى وتتخذ فيه مكانها وتفرض عليه قوانينها . وإسماعيل — بعد — مقامر بطبعه ، لا يعرف أين يقف ، بل يتأدى في تخبطة إلى أواخر حكمه أملاً في تعويض خسائره . ومن وسائله في ذلك أنه فرض ديوناً داخلية لا تقوم على أساس حكم أغراه بها وزير ماليته وشريكه في مقامته : إسماعيل صديق المعروف بالمفتش . وأهم هذه الديون الداخلية قانون المقابلة الذى لجأ إليه في عام ١٨٧١ حين أغلقت في وجهه أسواق باريس المالية بعد حرب السبعين ، وحين كان نزاعه مع الباب العالي (١٨٦٩ — ١٨٧١) بسبب رحلته إلى أوروبا التى قام بها لدعوة الساسة والحكام إلى حضور افتتاح قناة السويس ، وأبدى أثناءها تجاهلاً للحدود تبعيته للسلطان وميلاً إلى تأكيد وجوده كحاكم مستقل ، قد أدى إلى صدور فرمان سلطاني في عام ١٨٦٩ يحرم عليه الاقتراض . وقد نص دين المقابلة على إعفاء كل من يدفع ضريبة الأرض لست سنوات مقدماً من نصف الضريبة إلى الأبد . وأقبل كثير من الملاك على دفع المقابلة ، واضطر بعضهم إلى الاستدانة للقيام بهذا الإجراء المغرى . وعلى حين كان الدين اختيارياً في مبدأ الأمر ، فإنه أصبح

(١) قدر أن مصر في عام ١٨٨٢ كانت قد دفعت كل ديونها على شكل أرباح .

إجباريًا . وقدرت الأموال التي جمعت بهذه الطريقة بنحو ١٥ مليون جنيه .
وهكذا دفع إسماعيل مصر نحو هاوية الإفلاس . وكما حدث في مراکش
والجزائر وتونس وتركيا ذاتها ، كان الإفلاس مقدمة للتدخل الأجنبي . وكانت
سطوة المال من القوة بحيث أن البنوكيين والرأسماليين من أمثال آل جوشن (Goschen)
وآل أوبنهايم (Oppenheim) وروتشيلد (Rothschild) وغيرهم ، كان باستطاعتهم أن
يدفعوا حكومات الدول الكبرى—وبخاصة إنجلترا وفرنسا—إلى تعديل خططها السابقة
الخاصة بعدم التدخل لمصلحة هؤلاء المالين . لهذا اتجهت الدول رسميًا إلى سند
المالين في محاولة تحصيل أموالهم في الخارج ، وإن تكن وزارة الخارجية الإنجليزية
حتى وقت متأخر قد أعلنت أكثر من مرة أن من يستثمرون أموالهم في الخارج
يقومون بذلك على مسئوليتهم الخاصة بشرط ألا يتوقعوا أية مساعدة من الحكومة .
وبدت بوادر الكارثة في مصر في ٤ أكتوبر ١٨٧٥ حين أعلن الباب العالي أن
نصف الفائدة المستحقة على الدين العثماني العام وكوبونات استهلاكها ستدفع نقدًا
لمدة خمس سنوات ابتداء من أول يناير ١٨٧٦ ، وأن النصف الباقي سيستلمه الدائنون
على شكل سندات على الخزنة بفائدة قدرها ٥ ٪^(١) . وكان معنى ذلك إعلان
إفلاس الحكومة العثمانية . ولما كان وضع مصر العام مرتبطاً بتركيا ، فقد كان
رد الفعل قويًا لدى دائني مصر الذين انزعجوا وخشوا أن يقتدى إسماعيل بالسلطان
ويعلن إفلاسه . وما حل نوفمبر ١٨٧٥ حتى هبطت قيمة السندات المصرية وبدأت
بوادر أزمة مالية سرعان ما تحولت إلى مشكلة سياسية بسبب المنافسة الإنجليزية —
الفرنسية .

(١) جريدة التايمز اللندنية في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ .

الفصل الثاني

المالية العليا والحكم الثنائي

« يشكل المال ركناً هاماً من أركان السياسة في شتى أنحاء العالم . ولكن مصر تنفرد عن البلدان الأخرى التي أعرفها بأن السياسة لا تتصل بمالياتها وحدها ، بل بحساباتها كذلك » .

Alfred Milner, England in Egypt, pp. 56 - 7.

بيع أسهم قناة السويس :

أمام شدة حاجة إسماعيل إلى المال ، نجده في نوفمبر ١٨٧٥ يطرح في السوق المالية قرضاً ضماناته أسهم مصر في قناة السويس (وقدرها حوالي ١٧٦,٠٠٠ سهم) . وكون بعض المالين الفرنسيين اتحاداً في باريس هدفه توفير المال المطلوب لشراء الصفة ، وطلبوا تعضيد وزير الخارجية الفرنسية . وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين إسماعيل من جهة وبين بيت درفيه (Dervieu) المالي بالإسكندرية وجمعية عمومية تمثل اتحاد المالين في باريس من جهة أخرى . ولكن أخبار هذه المفاوضات انتقلت إلى لندن ، فحذر اللورد داربي (Derby) - وزير الخارجية الإنجليزية - القائم الفرنسي بالأعمال من تورط فرنسا في هذا الأمر ، وأوضح له أن إنجلترا شديدة الاهتمام بالقناة التي تفوق مصالحها فيها مصالح الدول الأخرى ، وأن الحكومة البريطانية ستبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون وقوع كل أسهم القناة في أيدي أجنبية^(١) . حينئذ كانت فرنسا تعاني من آثار الأزمة السياسية التي نتجت عن تهديد بزمارك لها بالحرب حين شك في وجود حلف كاثوليكي بين فرنسا والنمسا والبابوية ضد الاتحاد الألماني . لهذا لم يكن وزير الخارجية الفرنسي الدوق ديكاكز (Decazes) ليجرؤ على الإقدام على أي إجراء من شأنه إغضاب إنجلترا التي ساندت فرنسا في الأزمة التي أثارها المستشار الألماني . لهذا توقفت المفاوضات بين

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: (إنجلترا) ، ج ٧٧٠ ، ١١٧ من جافار إلى ديكاكز في ٢٠ نوفمبر ١٨٧٥ .

الحديد وبين المالىين الفرنسيين . وبرغم عدم حماسة اللورد داربي لشراء أسهم الحديد ، لاعتقاده بأن الصفقة لن تدر أى ربح ، بالإضافة إلى تعكيرها للعلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، وبين إنجلترا وتركيا ^(١) ، إلا أن دزرائيل أبدى اهتمامه الشخصى بهذه المسألة . وعلى مسئوليته الخاصة حصل من بنك روتشلد على الملايين الأربعة المطلوبة ، وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ وقع العقد مع الحديد ، برغم أن البرلمان الإنجليزى كان حينئذ فى إجازة ^(٢) . وفي ٢٦ نوفمبر نقلت جريدة التايمز الخبر إلى الرأى العام البريطانى ، الذى أثار دزرائيل حماسه بعقد الصفقة بالطريقة التى تمت بالفعل . ورغم أن معارضى الصفقة فى إنجلترا كانوا يرون أن مثل هذا « الارتباط » النهائى بمصر لن تعقبه إلا المتاعب : كالتدخل فى شئون الحديد ، وفقدان صداقة السلطان ، والمصادمات السياسية مع الدول الأوربية — وكل ذلك دون الحصول على مكاسب واضحة ^(٣) فإن الطبقات التجارية الإنجليزية لم تخف سرورها ، وقالت « التايمز » إن الصفقة تعطى إنجلترا الحق فى الاهتمام الوثيق بإدارة مالية مصر ومصيرها الذى لا يمكن أن ينفصل عن الظلال المخيمة على الإمبراطورية العثمانية ^(٤) .

أما فى أوروبا فقد أثارت الصفقة ردود فعل متفاوتة . فقد استاء الفرنسيون لما حدث ، ووجه النقد إلى الدوق ديكاز الذى طالبتة جريدة « الريبليك فرانسيه (La République Française) — بالاستقالة ^(٥) إذ اعتبر الفرنسيون الصفقة هزيمة أدبية لبلادهم ذكرتهم بهزائم ١٨٧٠-١٨٧١ على يدى ألمانيا ^(٦) . أما بزمارك فقد أيد مسلك إنجلترا وتوقعت الصحافة الألمانية أن تسوء العلاقات بين الدولتين الغربيتين ^(٧) . ولكن روسيا — على العكس من ذلك — استاءت لما حدث ، واتهمت الصحافة الروسية إنجلترا « بنخطف » قناة السويس والاستحواذ على مفتاح جنوبى أوروبا

-
- (١) Cambridge History of British Foreign policy, Vol. III, p. 157.
 (٢) دفعت الملايين الأربعة إلى إسماعيل فى فبراير ١٨٧٦ ، ولكن البرلمان الإنجليزى لم يوافق على الصفقة إلا فى أغسطس من نفس العام .
 (٣) Hoskins, British Routes to India, p. 473.
 (٤) التايمز — ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .
 (٥) التايمز — أول ديسمبر ١٨٧٥ .
 (٦) L'Étage, L'Invasion Anglaise en Egypte, p. 144.
 (٧) وثائق الخارجية الفرنسية (ألمانيا) ، ج ١٥ — سايف إلى ديكاز ، فى ٣ ديسمبر ١٨٧٥ .

وشرقيها ، والسير في طليعة الدول التي تهتم بتمزيق الإمبراطورية العثمانية^(١) . أما الباب العالي فقد تألم لعدم أخذ رأيه مسبقاً ، ووجرت محاولات لحمله على التدخل وفسخ الصفقة — بل وكلت المسألة إلى المستشارين القانونيين للحكومة العثمانية الذين رأوا أن فرمان ١٨٧٣ لا يعطى الباب العالي سلطة التدخل في هذا الأمر^(٢) . وفي الحق إن الساسة الأتراك لم يكونوا يستطيعون المجاهرة بمخاصمة إنجلترا التي طالما ساندت الدولة ضد روسيا ، ولهذا لم يحتجوا . وبهذه المناسبة نلاحظ أن جون برايت (John Bright) — أحد أقطاب حزب الأحرار — اعتبر صفقة أسهم الحديد ضرباً كبرى وجهت إلى تماسك الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها^(٣) .

بعثة كيف :

في ٣٠ أكتوبر ١٨٧٥ أخبر إسماعيل الجنرال ستانتون (Stanton) — قنصل بريطانيا العام في مصر — أنه « شديد الرغبة في الحصول على خدمة موظفين حكوميين يتميزان بالكفاءة ، ولهما خبرة وثيقة بالنظام المتبع في وزارة مالية صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، كي يساعدوا وزير المالية (المصرية) على إصلاح إدارة هذا القسم من أقسام الحكومة المصرية » . وفي ٤ نوفمبر بعث نوبار برسالة إلى ستانتون شرح فيها رغبة الحديد بالتفصيل : ومنها يبدو أن إسماعيل كان بحاجة إلى موظفين : يشرف أحدهما على الدخل والآخر على المنصرف حسب ما تقتضيه أوامر وزير المالية المصري^(٤) . ولكن رد الحكومة الإنجليزية لم يصل إلا بعد مرور يومين على شرائها لأسهم قناة السويس — إذ أرسل اللورد داربي إلى ستانتون يخبره بأنه سيرسل « بعثة خاصة » إلى مصر هدفها أن تتشاور مع الحديد حول النصيحة التي طلبها بخصوص المسائل المالية . وكانت هذه البعثة تتكون من : ستيفن كيف (Stephen Cave) عضو مجلس العموم البريطاني وكبير القائمين على

(١) التايمز في ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية — ٧٨/٢٥٠٠ — رقم ٤١ من ستانتون إلى وزارة الخارجية

في ١٢ فبراير ١٨٧٦ .

(٣) Wilson, The Suez Canal, p. 53 .

(٤) ف . و — ٧٨/٢٥٣٨ — مسودة الرسالة رقم ١ — من وزارة الخارجية إلى كيف في أول

ديسمبر ١٨٧٥ .

شئون المدفوعات ، والكولونيل ستوكس^(١) (Stokes) وفكتور بكلي (Victor Buckley) الموظف بوزارة الخارجية (ومهمته أن يكون سكرتيراً دبلوماسياً للبعثة وهو أستاذ (W. H. White) نائب مدير الحسابات بوزارة الحربية (ومهمته أن يكون سكرتيراً مالياً للبعثة) وتيلور (A. C. Taylor) الموظف بوزارة الخارجية (ومهمته أن يكون ملحقاً للبعثة)^(٢) . ونحن نستخلص من الوظائف التي كان يشغلها أعضاء البعثة مدى الأهمية التي علقها إنجلترا عليها . ورغم أن داربي أعلن أن إيفاد البعثة « لا يجب أن يؤخذ بأي حال من الأحوال على أنه يتضمن رغبة في التدخل في شؤون مصر الداخلية ، وإنما هو نابع من روح الود الخالص الذي تمليه الرغبة التي أبدتها (إنجلترا) باستمرار إزاء ازدهار مصر ورخائها »^(٣) ، فإن مما له دلالة أن إنجلترا ، بدلا من أن تبعث الموظفين اللذين طلبهما إسماعيل ، نراها توفد بعثة كاملة . وربما كان ثمة ما يبرر رأى إدوارد ديسي الذي يذهب إلى أن دزرائيلي كانت تحدوه الرغبة في فرض الحماية البريطانية على مصر — وذلك على مسئوليته الخاصة ، دون أن يأخذ رأى زملائه في الوزارة وخاصة اللورد داربي الذي كان يخشى التورط في مغامرات استعمارية جديدة^(٤) . وعلى أي حال فقد كان على البعثة أن تجري تحقيقاً مبدئياً تمكن نتيجه الحكومة الإنجليزية من أن تقرر هل توافق أم لا توافق على طلب الخديو الخاضع بتعيين موظف إنجليزي مستشاراً مالياً للخزانة المصرية^(٥) .

(١) كانت التعليمات التي زود بها ستوكس كالآتي : « عليك أن تساعد مستر كيف وتدلي له بالنصح فيما يتعلق بمسئوليته الخاصة بكونه مبعوثاً ، وأن تزوده بما لديك من خبرة بشئون البلد والشعب ، بما توفر لديك أثناء خدمتك السابقة في الأملاك العثمانية . كما تود حكومة صاحبة الجلالة أن تتباحث مع مثلها وقنصلها العام في مصر فيما يتعلق بمسألة شراء أسهم قناة السويس وأن تقدم تقريراً عن الوضع الذي تشغله حكومة صاحبة الجلالة باعتبارها صاحبة هذه الأسهم ، وعن أي إجراء قد يكون مرغوباً فيه لضمان أقصى ربح من الصفقة » (ف . و - ٢٥٤٠/٧٨ - مسودة رسالة مؤرخة ٦ ديسمبر ١٨٧٥) ولم يلبث ستوكس أن دخل في مفاوضات مع فردنان دلسيس حول الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسألة الرسوم وإدارة القناة .

(٢) ف . و - ٢٤٠٣/٧٨ مسودة رسالة رقم ٩٨ - وزارة الخارجية إلى ستانتون في ٦ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٣) ف . و . - ٢٤٠٣/٧٨ - مسودة الرسالة رقم ٩٧ من وزارة الخارجية إلى ستانتون في ديسمبر ١٨٧٥ .

(٤) Dickey, The Story of the Khedivate, pp. 138 — 141. (٤)

(٥) ف . و . - ٢٥٣٨/٧٨ مسودة الرسالة رقم ٣ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٧٥ - من وزارة الخارجية إلى كيف .

ولكن هذا التحقيق كان في الواقع ذريعة لإجراء تحريرات واسعة النطاق تمكن كيف من جمع المعلومات الخاصة بشئون مصر مما قد تفيد منه الحكومة البريطانية ، وعلى ضوء التقارير يقرر دزرائيلي ما إذا كان سيتخذ خطوات أخرى أم لا . وما يثير التساؤل أن كيف لم يتلق أية تعليمات محددة ، إذ آثرت وزارة الخارجية أن تترك له حرية التصرف على أن يلزم حكومته بأى وعد أو نصيحة أو غير ذلك مما قد تشتم منه الرغبة في التدخل في شئون مصر الداخلية ^(١) . وطلبت الحكومة الإنجليزية من الحديو أن يعامل كيف بصراحة تامة وأن يقدم له كل التسهيلات التي تمكنه من الإحاطة بحقيقة أوضاع مصر المالية ^(٢) . ورغم أن السفير الفرنسي في لندن حاول أن يتبين حقيقة الشائعات المتصلة بالبعثة وأهدافها ، فإنه لم يصل إلى شيء حتى قرأ أنباءها في الصحف - بل إن معاملة داربي له كانت أبعد ما تكون عن روح الود ^(٣) . وأخطرت الحكومة الإنجليزية الباب العالي بإيفاد البعثة التي وصلت إلى مصر في ١٦ ديسمبر . ومنذ البداية عارض إسماعيل في التحقيق المزمع إجراؤه - فهدفه الحقيقي من طلب مساعدة إنجلترا له على اجتياز مصاعبه المالية هو الحصول على « شهادة » علنية على شكل تقرير سياسى ، يشتم منها أنه لا يزال قادراً على الدفع ، ومن ثم يتسنى له أن يعود من جديد إلى الأسواق المالية الأوربية . لهذا أوضح لكيف وستوكس في أول مقابلة له معهما أنه لن يسمح للبعثة بإجراء أى تحقيق من النوع الذى طلباه ، وأنه يفضل العدول عن طلبه بعد أن بدا له أن مثل هذا الإجراء ماس باستقلاله ^(٤) . وفي مقابلة أخرى استفسر إسماعيل عما يمكن أن تقدمه له إنجلترا في مقابل الإشراف على ماليته ولكن كيف نفي أن الحكومة الإنجليزية تهدف إلى تحقيق مثل هذا الهدف . وحين كتب تقريره إلى لندن عن هذه المحادثة قال إن الرد على سؤال إسماعيل كان يمكن أن يكون شافياً فيما لو ذكر له أن الحكومة الإنجليزية ستحاول أن تساعد على موازنة

(١) ٢٥٣١/٧٨ الرسالة رقم ١ المذكورة فيما سبق .

(٢) ف . و - ٢٤٠٣/٧٨ - رقم ٩٧ من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (إنجلترا) ج ٧٧٠ - رسالة من داركور إلى ديكاز بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .

(٤) ف . و - ٢٥٣٨/٧٨ - تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥ .

ديونه^(١) . ولكن سر انزعاج إسماعيل من بعثة كيف أنه كان يخشى أن تؤدي إلى تدخل دول أخرى ، وبخاصة تركيا ، فتطلب منه هذه الدول إيضاحات رسمية أو تحاول إرسال بعثات مشابهة للتدخل في إدارة مصر الداخلية^(٢) . لهذا أصدر التعليمات إلى وزرائه بأن لا يزودوا المبعوث الإنجليزي بأية معلومات ، كما ادعى الجهل بشئون المالية المصرية ، وحول كل استفسار على وزير ماليته إسماعيل صديق (المفتش) الذي بذل كل ما في وسعه لإخفاء القوضى المالية الناشئة في البلاد . ومن ناحية أخرى أحيطت البعثة بالمندوبين الحكوميين الذين كانوا يرافقون أعضاءها أينما ذهبوا ، ودعاهم إسماعيل باستمرار إلى حفلات كان القصد منها إعطاء صورة غير حقيقية عن ثروته وثروة مصر ، وذلك بالإسراف في الإنفاق .

معارضة فرنسا :

أثارت بعثة كيف ردود فعل قوية في المجال الدولى . . فقد رأت فرنسا أنها مقدمة لسيطرة إنجلترا على الإدارة المصرية على الأقل ، وربطت الدوائر الفرنسية بين نشاط البعثة وجهود المستر إليوت الذى حاول بعد صفقة أسهم قناة السويس أن يحصل لمؤسسات مالية إنجليزية على امتياز السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية والبحمارك وميناء السويس . وحاول إسماعيل عبثاً أن يدافع عن صفقة القناة بقوله إنها مجرد صفقة مالية لا تهدف إلى أى شىء آخر ، مبدياً أنه يفضل التعامل مع البنوك الإنجليزية التى هى على استعداد لإعطائه أحسن الشروط^(٣) . وقال إنه يرى في المقترحات الإنجليزية « وسيلة سهلة ، إن لم تكن نزيهة بوجه خاص ، لمساعدته على اجتياز مصاعبه » وأنه يعتقد أن ليس ثمة ما يخشاه من الحكومات الأخرى ، طالما هو يعتمد على المعونة التى كان متأكداً من أن الحكومة الإنجليزية ستوفرها له^(٤) . كما أنه كان يرفض خلع الصفة السياسية على هذه

(١) ف . و - ٢٥٣٩/٧٨ - (١) - رقم - ٧ - كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يناير ١٨٧٦ .

(٢) ف . و - ٢٥٣٨/٧٨ - تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) - (بعثة أوترية) - من أوترية إلى ديكاكز بتاريخ ١٢ يناير ١٨٧٦ .

(٤) نفس الملف السابق - من أوترية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٢ فبراير ١٨٧٦ .

المشروعات ، وأوضح أنها أقل خطورة بالنسبة إلى مصر من السيطرة الفرنسية المطلقة على قناة السويس^(١) . ورغم كل هذا فإن مجرد قبول إسماعيل لهذه العروض الإنجليزية كان يتضمن تغييراً في اتجاهه بخصوص المسائل المالية : فحتى بيع أسهم قناة السويس كان أميل إلى التعامل مع البيوت المالية الفرنسية . لهذا اعتبرت الدوائر الفرنسية ذلك اضمحلالاً لنفوذها في القاهرة ، الأمر الذي لم تكن تستطيع عليه سكوتاً . فالجمهورية الثالثة حيث لم تكن قد استقرت بعد ، وكان من شأن أية كارثة تستثير السخط العام في فرنسا أن تؤدي إلى عودة الملكية . لهذا تزايدت شكوك ديكاز إزاء علاقات إسماعيل بالإنجليز ، خاصة وقد وردت إليه أنباء من بطرسبورج وبرلين مفادها أن السفير العثماني في لندن قد تلقى تعليمات تقضي بأن يعرض على إنجلترا الانفراد بالنفوذ في مصر بشرط أن تبتعد إنجلترا عن الدول الخمس الكبرى الأخرى ، وتعضد الباب العالي في مقاومته لأي تدخل خارجي أو ضغط دبلوماسي^(٢) . ومن هنا تم الاتفاق على إيفاد بعثة فرنسية إلى مصر - في أوائل عام ١٨٧٦ أرسل أوتريه (Outr ) - القنصل الفرنسي العام السابق في القاهرة - إلى مصر في أثناء غياب القنصل العام بصفته وزيراً مفوضاً له الحق في مناقشة المسائل السياسية . وكان الهدف من هذه البعثة موازنة نشاط بعثة كيف والعمل على فشلها إن أمكن ومحاولة إعادة النفوذ الفرنسي إلى تفوقه قبل عام ١٨٧٠ . ولم يقتصر هذا الأمر على فرنسا وحدها - إذ أرسلت الحكومة الإيطالية الساتورشالويـا (Scialoja) - نائب رئيس مجلس الشيوخ والوزير السابق للمالية - لمراقبة أحوال مصر والاستحواذ لبلادها على نصيب من أية تسوية ممكنة . كما أرسلت الحكومة النمساوية ماير (Mayr) - الذي سبق له شغل وظيفة الترجمان الأول في الآستانة - وكان حيثنثد مستشاراً في سفارة النمسا في بطرسبورج - في مهمة خاصة إلى مصر .

أما في داخل مصر فلم يرض نوبار عن نشاط بعثة كيف - وقد قال لكيف بعد أن وصل إلى مصر ، وحين تبين نوبار أن هدفه إجراء تحقيق في مالية مصر :

(١) نفسه - بتاريخ ١٤ يناير ١٨٧٦ .

(٢) نفسه ، ج ٥٧ - ديكاز لأوتريه - ١٤ يناير ١٨٧٦ .

« في ظل هذه الظروف أرى أنه كان من الأفضل ألا تأتي إلى مصر على الإطلاق »^(١). وانتهز نوبار المنافسات الدولية التي أحاطت ببعثة كيف لبدء سلسلة من المؤامرات هدفها عرقلة مساعي البعثة . حيثئذ كان لا يزال يجذب تعاون العنصر الأوربي مع المصريين لدرجة أنه اقترح على كيف في أوائل محادثة جرت بينهما إيفاد إنجليزى ذى سمعة وكفاءة إلى مصر ليشغل وزارة المالية ، وأن هذا الإنجليزى سيجد الضمانات الكافية لاستدامة نفوذه بحكم وضعه ذاته وخوف الخديو من استقالته . ولكن نوبار حتى ذلك الوقت كان يعارض أى تدخل فى شئون مصر أو أية رقابة على إدارتها ، ومن ثم تصريحه لبعض أعضاء السلك القنصلى بأن البعثة ستبوء بالفشل^(٢) . يضاف إلى هذا أنه كبير الأمل ، بسبب أصله الأرمنى ، فى أن يعينه الباب العالى والياً على أرضروم التى كان ثمة مشروع بمنحها استقلالاً ذاتياً ووضعاً شبيهاً بوضع لبنان . ولما كان نوبار يلتقى تعصيماً من جانب سفيرى روسيا وفرنسا فى الآستانة فإنه كان يؤمل استغلال نشاطه ضد بعثة كيف للتقرب إلى كل من السفيرين والباب العالى . ورغم أن الباب العالى رفض مساعى سفير روسيا فى الآستانة الجنرال إجناتيف الخاصة بنوبار ، كما رفض المشروع برمته ، لأنه كان يرى ألا تضاف متاعب جديدة إلى مشاكله الآسيوية^(٣) ، فإن نوبار اكتسب إلى صفه القناصل العموميين : الروسى والألمانى والنمسوى والإيطالى فى مصر - فنصح هؤلاء القناصل إسماعيل بأن يتوخى التعقل وألا يستسلم للنفوذ الإنجليزى وحده . كما تلقى إسماعيل تحذيرات ونصائح مماثلة من الباب العالى ومن الجنرال إجناتيف^(٤) .

أما أوتريه فإنه عمد إلى إرهاب إسماعيل بتخويفه من النفوذ الإنجليزى ، وبقوله إن المشروعات الإنجليزية تكاد تشبه بيع مصر إلى إنجلترا بالتقسيط^(٥) . وكلف ديكاز الماركيز داركور (D'Harcourt) - سفير فرنسا فى إنجلترا - بأن يحتج

(١) Dickey, Khedivate, p. 135.

(٢) ٢٥٠٠/٧٨ - نمرة ١ - ستانتون إلى وزارة الخارجية فى أول يناير ١٨٧٦ .

(٣) نفس الملف - من ستانتون فى ٢٩ يناير ، ٢٥٠١/٧٨ رقم ١ من ستانتون فى ١٣ مارس

١٨٧٦ ، ٢٥٣٩/٧٨ (١) - رقم ٢٢ من كيف إلى وزارة الخارجية فى ٥ فبراير ١٨٧٦ .

(٤) وثائق الخارجية الفرنسية (مصر) ، ج ٥٧ - أوتريه لديكاز فى ١٧ ، ٢٧ يناير ١٨٧٦ .

(٥) نفس الملف - تلفراف من ديكاز لأوتريه فى ١٢ يناير ١٨٧٦ .

على تخصيص موارد مصر لمشروعات خاصة وأن يوضح له أن فرنسا ترى طرح المسألة على كل رؤوس الأموال الأوروبية ، وذلك حتى تجعل التدخل الأوربي مقصوداً تماماً على المسائل المالية^(١). ولكن إسماعيل كان يصر على أن مفاوضاته مع كيف وإليوت لا تتضمن أية مشاكل دبلوماسية على الإطلاق ، وحين عرض عليه قنصل روسيا العام أن يساعده في مقاومة التدخل في شئون مصر الداخلية ، نفى أن الحكومة البريطانية تسعى إلى مثل هذا التدخل^(٢) . وازدادت شكوك إسماعيل في نوبار - الذى هاجم السخرة وجباية الضرائب مقدماً والإتفاق الباهظ على الجيش ، كما انتقد سياسة الحديدو الاقتصادية ، قائلاً إنه لا يجب على الحديدو أن يزرع السكر الذى يمكن استيراده بسعر أقل من الخارج^(٣) . وفى ٤ يناير ١٨٧٦ عين شريف باشا وزيراً للخارجية بدلاً من نوبار الذى احتفظ بوزارة التجارة . وقدم نوبار استقالته وقال لقنصل فرنسا العام إنه يشعر بأنه فقد ثقة الحديدو نفسه الذى لم ينصت إلى نصائحه وأحاط نفسه بمستشارى سوء لا يتنبئون بالعواقب ويسرون بالبلاد صوب الخراب^(٤) . واتهم إسماعيل نوبار بأنه المحرك لبعثى أوترية وكيف ، وبحب السلطة وادعائه اللبرالية برغم ميله إلى الطغيان^(٥) ، وطلب منه أن يرح مصر . على أن النزاع بين إسماعيل ونوبار كان يدور حول مستقبل مصر ؛ وقد أخطأ الحديدو فى تجاهل نصيحة مرعوسه القديم له بأن يعتمد على ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا ويقاوم أى تدخل فى شئونه الداخلية . على أن الحديدو ما لبث أن تبين الدوافع الحقيقية التى حدثت بالحكومة الإنجليزية إلى إرسال بعثة كيف . وأخذ يتصدى لمحاولة كيف فرض الاقتراحات عليه خاصة وأنها قد اتخذت شكلاً شخصياً . وفى ٥ يناير ١٨٧٦ كتب كيف إلى داربى مبيناً أن هدف البعثة هو الإشراف على الإدارة المالية ، واستفسر عما إذا كان باستطاعته أن يعد إسماعيل بمساعدة

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧١ - رقم ٥ من داركور إلى ديكاز فى ١٩ يناير ١٨٧٦ .

(٢) ف . و - ٢٥٠٠/٧٨ - رقم ١ السابقة .

(٣) ٢٥٣٨/٧٨ - رقم ٤ من كيف للخارجية فى ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٥٨ ، رقم ٤٦ من بلزيبه إلى ديكاز بتاريخ ٨ يناير ١٨٧٦ .

(٥) ٢٥٣٩/٧٨ (١) - ستانتون للخارجية فى ٢ يناير ١٨٧٦ ، الوثائق الفرنسية - (مصر) ج ٥٨ الرسالة رقم ٤٦ المذكورة فيما سبق .

الحكومة الإنجليزية له في أن يعهد بالدين السائر إلى مؤسسة مالية مسئولة ^(١) .
واقترح أن تنشئ الحكومة المصرية إدارة خاصة مستقلة عن الإدارة المالية العامة ،
على أن يتولاها مدير خاص وهيئة من الموظفين ، وأن يرأسها أحد الشخصين اللذين
طلبهما إسماعيل من الحكومة الإنجليزية ، وأن تقوم ميزانيتها على إيرادات ضرائب
الأرض والسكك الحديدية والموانئ ، بشرط أن تكفى هذه الإيرادات لدفع الفائدة
واحتياطي الدين الموحد . كما اقترح شروطاً خاصة لضمان الدفع الكامل للأقساط
السوية التي يمكن أن يتكون منها احتياطي ، وأن يصبح الموظف الإنجليزي رئيساً
دائماً للإدارة . وعقب بضرورة تعهد إسماعيل في مرسوم إنشاء هذه الإدارة بأن
لا يعقد أى قرض جديد أو يدخل في تعهدات مالية جديدة قد ينتج عنها عجز
في الدخول العامة ^(٢) .

ورفض إسماعيل مقترحات كيف الخاصة بالإشراف على المالية المصرية ،
وهو الاقتراح الذي اعتبره كيف ضرورياً لإعادة تنظيمها ^(٣) ، ودافع عن وجهة
نظره بقوله إنه منذ أن طالب إنجلترا بالمساعدة اتخذت المسألة شكلاً مخالفاً -
فقد أثارت البعثة كثيراً من التعليقات وكانت سبباً في إيفاد بعثة أوترية وغيرها ،
بالإضافة إلى تحذيرات الباب العالي . لهذا ، وتحت ستار تهدئة الخواطر ، طلب
إسماعيل من كيف لا أكثر من موظف يعمل بمثابة مستشار مالى له دون أن تخصص
له مهام معينة من شأنها أن تثير أحقاداً سياسية ^(٤) . وهكذا أفاد إسماعيل من
الموقف لكي يعرقل مشروعات دزرائيلي التي وجه إليها النقد من جانب الأحرار
ولقيت معارضة مجلس الوزراء البريطاني . وفي ٢٦ يناير صدرت التعليمات إلى كيف
بأن يعود إلى إنجلترا دون إبطاء للتباحث مع حكومته ^(٥) . ولكنه آثر أن يمكث في
مصر حتى يصل رفرز ولسون (Rivers Wilson) الذي كان الخديو قد وافق على
تعيينه مستشاراً مالياً ، فحثه إسماعيل على مبارحة البلاد بسبب الشائعات التي أثارها

(١) ٢٥٣٩/٧٨ (أ) تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية في ٥ يناير ١٨٧٦ .

(٢) نفس الملف - تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية في ٢٧ يناير ١٨٧٦ .

(٣) نفس الملف السابق - تلغراف من كيف بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٧٦ .

(٤) نفسه رقم ١٢ من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ فبراير ١٨٧٦ .

(٥) نفسه - من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٧٦ .

إقامته في البلاد بعد أن عرف أمر استدعائه . وبارحت بعثة كيف مصر في ٢١ فبراير وتقابل كيف وولسون في باريس حيث تباحثا . وهكذا فشلت بعثة كيف : فلم ينجح كيف سواء في إنشاء المراقبة المالية أو في سند مباحثات إليوت — إذ عدل عن مشروع السكة الحديدية بسبب معارضة فرنسا^(١) . ويرجع هذا الفشل إلى سياسة الدوق ديكاكز وإيفاده بعثة أوترية إلى مصر^(٢) . ورغم أن كيف لم ينحول رسمياً فحصر أحوال المالية المصرية ، فإنه تلقى بيانات وإحصائيات من الموظفين المصريين مكنته من أن يضع تقريره المشهور .

صندوق الدين العام :

بعد أن بارح كيف مصر ، اقترح أوترية ومجموعة من الرأسماليين الفرنسيين — يرأسهم باستريه (Pastre) المنتمى إلى « البنك الإنجليزي المصري » — إنشاء بنك للدولة توضع فيه كل الأموال التي تحصلها البلاد ، وتصرف منه حسابات كل المدفوعات المستحقة على الدولة . وكان يعتقد أن وضع إدارة البنك في أيدي موظفين تعينهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من شأنه أن يساعد على سداد ديون مصر وأن يجد قبولاً لدى هذه الدول الثلاث التي لن تتحمل أية مسئولية مالية . وكان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تثبيت الدين السائر — ومعظمه في أيدي ممولين فرنسيين — وأن تكون فائدته ٩ ٪ . وحاول ديكاكز أن يضمن اشتراك إنجلترا في هذه الصفقة — وفي ١٤ فبراير ١٨٧٦ اتصل بسفير إنجلترا في باريس ، اللورد ليونز (Lyons) ، وأوضح له أنه يرى أن المحافظة على المصالح الواسعة للدائنين الإنجليز والفرنسيين في مصر تقتضى التعاون الوثيق بين الحكومتين ، وأكد له مزايا الخطة السياسية التي تحل الاتفاق الوثيق محل التنافس^(٣) . ولكن المشروع الفرنسي لم يلق آذاناً صاغية

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية — (مصر) ج ٥٧ من أوترية إلى ديكاكز بتاريخ ١٢ فبراير

١٨٧٦ .

(٢) كان كيف يعتزم الرحيل منذ أن وصل أوترية إلى مصر وذلك بسبب رفض الخديو أن يأذن له ببدء تحقيقاته . ولكن لما كان رحيله يتضمن فتلاً ذريعاً للسياسة الإنجليزية ، فقد بذل ستانتون أقصى جهده للوصول إلى تسوية من شأنها إنقاذ المظاهر .

(٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية « مصر » ج ٥٧ — أوترية إلى ديكاكز في ٦ فبراير ١٨٧٦ .

(٢) Headlam — Morley, Studies in Diplomatic History, p. 58.

لدى الحكومة البريطانية التي لم تكن ترحب بالتعاون مع فرنسا في مصر ، بل تعارض أى تدويل لمشاكل مصر المالية . فداربي كان يرى في المقترحات الفرنسية نفس الذى رآه الفرنسيون في المقترحات الإنجليزية : أى المساس باستقلال مصر بمحاولة فرض السيطرة على إدارتها ، ومن ثم رفضه تعيين مندوب إنجليزي في البنك على اعتبار أن الإجراء المقترح لا يتضمن أى ضمان مادي أو معنوي من جانب الحكومات التي قد تشترك فيه^(١). وأدى رفض إنجلترا إلى إطراح الخديو للمشروع^(٢). ولكنه - من ناحية أخرى - رأى أن يوازن موافقته على تعيين رفرز ولسون^(٣) بأن يطلب من الحكومة الفرنسية أن ترسل إليه « أحد كبار موظفي وزارة المالية الفرنسية لكي يساعده على تنظيم إدارة المالية المصرية^(٤) » . ولم تردد الحكومة الفرنسية في الموافقة على هذا الطلب ، ووضعت تحت تصرف الخديو مسيو فليليه (Villet) الذى كان قد تولى مناصب ذات أهمية في وزارة المالية الفرنسية وكان قد أرسل في عام ١٨٦٩ إلى تونس باعتباره رئيساً للجنة الدولية - وكان يشبه ولسون في أنه سيصبح مستشاراً للخديو دون أن تخصص له مهام محددة . واستاء داربي لتعيين فليليه وطلب من ستانتون أن يخبر إسماعيل بطريقة غير رسمية أن ذلك قد يؤدي إلى استدعاء ولسون - الذى كان في طريقه بالفعل إلى مصر - وعرقلة أية تسوية^(٥) . كما أن كيف كان يرى أن الطلب الذى تقدم به الخديو إلى الحكومة الفرنسية قد يؤدي إلى كارثة ، بالإضافة إلى أن آل روتشلد كانوا قد أولوا ديون مصر اهتماماً كبيراً ،

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية - (إنجلترا) ، ج ٧٧١ - من ليونز إلى ديكاز بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٧٦ .

(٢) أخبر إسماعيل ولسون فيما بعد أن السادة الفرنسيين الذين كانوا يتفاوضون معه أعلنوا أن الحكومة الفرنسية كانت تدفعها الرغبة في الثأر من إنجلترا للدور الذى لعبته في مسألة قناة السويس .

(٣) كان ولسون يشغل وظيفة « المراقب العام لدين إنجلترا الوطنى » ورغم استقالته من وظيفته فقد أرسلت التعليمات إلى ستانتون لكي يقدم له كل معونة ومساعدة غير رسميتين (٢٤٩٨/٧٨ رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٠ مارس ١٨٧٦) - ومن هنا يبدو أن إرسال ولسون إلى مصر كان يعنى متابعة الأهداف الكامنة من وراء بعثة كيف . ووزارة الخارجية البريطانية هي التى أوصت بتعيين رفرز ولسون . (نفس الملف - مسودة الرسالة رقم ٢٩ - من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٧٦) .

(٤) ف . و . ٢٤٤٩/٧٨ ، رقم ١٥٢ ، ١٦٢ - من وزارة الخارجية إلى إليوت وإلى ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦ .

(٥) ف . و . ٢٤٩٨/٧٨ - مسودة تليفراف من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٣ مارس

وقرروا الاتصال بولسون في هذا الشأن بمجرد أن يصل إلى مصر^(١).

وفي خلال هذه الفترة التي بدأ فيها الصراع بين إنجلترا وفرنسا على مصر ، وهو الصراع الذي حاول إسماعيل أن يحصل منه على أقصى مكاسب ممكنة بتوسيع هوة الخلاف بين الدولتين ، يمكننا أن نلمس أصول الوفاق الفرنسي الروسي الذي تطور فيما بعد إلى حلف بين الدولتين . فروسيا كانت تتحاز باستمرار إلى جانب فرنسا ، وإجنايف في إستانبول يحاول أن يلفت نظر الصدر الأعظم إلى أطماع إنجلترا في مصر . وكتب الصدر الأعظم إلى الخديو يحذره من الاعتماد الكلي على إنجلترا وينصحه بأن يستمر في اعتماده على فرنسا . ووصلت أنباء إلى ستانتون جعلته يعتقد أن نصيحة مماثلة قدمت إلى إسماعيل من الجنرال الروسي فاداييف (Fadayeef)^(٢) الذي كان قد قدم إلى مصر في يناير ١٨٧٥ بدعوة من الخديو لإعادة تنظيم الجيش المصري . أما قلايه فإنه حين قدم إلى مصر حمل معه مشروعاً جديداً خاصاً بإنشاء « لجنة للدين العام » لا تشرف على مالية مصر ، بل يقتصر أمرها على تحصيل الأموال بالنيابة عن الدائنين بعد تثبيت كل الديون وتوحيدها . وبعد مفاوضات بين إسماعيل من ناحية وبين قلايه وشالويا وماير وأوتريه من ناحية أخرى وافق الخديو على مشروع قلايه ، لأنه لم يكن من الممكن تأجيل الفوائد المستحقة على ديونه ، أو انتظار الاقتراحات التي كان يحملها ولسون بالنيابة عن الرأسماليين الإنجليز . وحين وصل ولسون إلى مصر ، لم تكن لديه مشروعات محددة ، بل حاول أن يجعل تثبيت الديون وتوحيدها مبنياً على موافقة الخديو على إنشاء إدارة للرقابة المالية وفق ما سبق أن اقترحه كيف^(٣) . وبرغم ذلك فإن مجرد قبول إسماعيل للمشروع الفرنسي عرضه لغضب الحكومة الإنجليزية التي كانت قد نصحته بالتريث حتى تتم التسوية المالية التي كان يبحثها رجال المال الإنجليز^(٤) . وفي ٢٠ مارس أنخطره

(١) نفس الملف - من سيرستافورد بونسفوت إلى لورد تندرل بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦ .

(٢) كان تعيين فاداييف في منصبه من نتائج تأمر إجنايف في الآستانة . وكانت روسيا تأمل أن تؤدي جهود فاداييف إلى الإسراع بتسليم الإمبراطورية العثمانية حين يقرر الخديو توجيه قواته ضد السلطان .
Sumner, Russia and the Balkans, p. 70

(٣) Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 173 .

(٤) ف. د. و. ٢٤٩٨/٧٨ - تلفراف من وزارة الخارجية إلى ستانتون بتاريخ ١٥ مارس ١٨٧٦ .

لورد داربي برغبته في نشر تقرير كيف . واعترض إسماعيل على ذلك بحجة أن المعلومات التي قدمت لكيف إنما هي معلومات ذات صفة سرية ، وليس لها من هدف سوى تزويد الحكومة الإنجليزية بالمعلومات . وكان من رأيه أن أية مناقشة عامة لمالية مصر لا يسبقها اتفاق مع المالىين الإنجليز أو تعيين مندوب إنجليزي من شأنها أن تنزل به أضراراً فادحة تعرقل تسوية مصاعبه المستفحلة . وبينما الرأى العام البريطاني يتقرب نشر التقرير ، أعلن دزرائيلي في مجلس العموم في ٢٣ مارس أن الحديو أبدى رغبته في عدم نشر التقرير بسبب إحساسه بالفوضى الناشئة في مالىته المضطربة^(١) . وكان وقع هذا التصريح شديداً على الدائنين بحيث أدى إلى تدهور قيمة السندات المصرية . ولكي يبذل إسماعيل الشكوك التي أثارها هذا التصريح طلب نشر التقرير بأقصى سرعة برغم أنه لم يكن قد اطلع عليه . وفي ٤ أبريل نشر التقرير^(٢) الذي ذهب إلى أن مصر تعاني الجهل وفساد الذمة والتبديد والإسراف ، في نفس الوقت الذي تعاني فيه من النفقات الباهظة الناجمة عن الاستعجال في اقتباس الحضارة الغربية . واتصف التقرير بالدقة حين عرض لتفاصيل دخل مصر ونفقاتها ، ثم اقترح تثبيت وتوحيد الديون بفائدة معتدلة تتماشى مع موارد البلاد ونصح الحديو بتعيين شخص يبعث على الثقة العامة باعتباره رئيساً لإدارة الرقابة على أن تكون مهمتها تحصيل الدخل مباشرة من جباة الضرائب والإشراف العام على فرض الضرائب — وبهذا تستمد السلطة التي تمكنها من إيقاف التلاعب بموارد الدولة وفرض الأعباء المتزايدة على الفلاحين .

وأصبح لزاماً على إسماعيل أن يتمشى مع مقترحات التقرير . ولكي لا يضع نفسه كلية في أيدي الإنجليز ، آثر استكمال مباحثاته مع الفرنسيين وشالويا وماير وولسون بقصد إنشاء صندوق الدين . وحاولت فرنسا أن تستحوذ على رئاسة إدارة الصندوق — وفي سبيل ذلك شن أوترية حملة على الحديو لم تتمخض عن شيء . كما فشلت مساعي ولسون لتحقيق نفس الهدف ، برغم أنه كان قد أصبح موظفاً مصرياً — إذ وقف في وجهه كل الأجانب الآخرون^(٣) . لهذا بارح هو

Hansard, Commons, Vol. 231 (1876), 639

(١)

Cf. The Annual Register, 1876 (London, 1877), 8-10.

(٢)

(٣) مصر ، ٥٧ ، رسائل من أوترية خلال الأسبوع الأول من مايو ١٨٧٦ .

وستانتون مصر إلى إنجلترا في الوقت الذي صدر فيه المرسوم الخاص بإنشاء صندوق الدين ، وذلك في ٢ مايو . كذلك فشل قلاله الذي تجاهله الخديو بسبب الدور الذي سبق له أن لعبه في تونس ، فلم يكل إليه أية وظيفة في الحكومة المصرية^(١) . وفي ٧ مايو حول كل ديونه الثابتة والسائرة إلى دين موحد قيمته ٩١ مليون جنيه ، فائدته ٧٪ من رأس المال الإسمي ، على أن يتم استهلاكه في ٦٥ سنة . ثم عهد إلى شالويا — الذي كان قد نال ثقته ووضع مشروعاً لتنظيم المالية المصرية بأن يقوم بمهمة مؤقتة لتحقيق هذا الغرض^(٢) . وربما كان مسالك إسماعيل هذا راجعاً إلى رغبته في تجنب الضغط الإنجليزي أو الفرنسي فيما لو وكل هذه المهمة إلى أحد رعايا الدولتين . وعينت إيطاليا والنمسا وفرنسا — على التوالي — السنيور بارافالي (Baravelli) والمسيو دي بلنيير (De Blignières) والمهرفون كريمير (Von Kremer) أول أعضاء صندوق الدين . ورفضت الحكومة البريطانية الموافقة على التسوية بحجة أن ثمة اعتقاداً عاماً في لندن بأن وضع مصر المالي لا يسمح بتثبيت الديون بفائدة قدرها ٧٪^(٣) ، وبالتالي رفضت إنجلترا تعيين مندوب في صندوق الدين^(٤) . على أن إنشاء صندوق الدين وضع حداً للصراع الدبلوماسي الذي استمر حوالي نصف عام بين ممثلي الدول بعضهم وبعض وبين الخديو^(٥) . وهكذا وفقت بعثة أوترية كل التوفيق ، وصدرت إليه التعليمات بالعودة إلى فرنسا . ولكن التسوية وجهت أول ضربة إلى سلطة إسماعيل — فبرغم اعتدال شروط التسوية نجدتها تحدد حريته في العمل . ومنذ ذلك الحين قيص للدائنين أن يشكلوا دولة داخل الدولة ، فهم — لا الحكومة المصرية — الذين أصبحوا يعينون مندوبي صندوق الدين ، الذين أشرفوا بمرور الزمن — باسم الدول — على تنفيذ سلسلة الاتفاقيات التي شكلت الميثاق الدولي المنظم للشئون المالية ، برغم أن هؤلاء المندوبين لم يكونوا أكثر من متسلمين

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٥٧ — من أوترية إلى ديكاز بتاريخ ٩ مايو ١٨٧٦ .

(٢) نفس الملف بتاريخ ١٤ مايو ١٨٧٦ .

(٣) الوثائق الفرنسية — إنجلترا ، ج ٧٧٢ ؛ رقم ٣٩ من داركور إلى ديكاز بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٦ .

(٤) لكي يضمن إسماعيل وجود مندوب بريطاني في اللجنة اختار كابتن إفلين بيرنج (لورد كرومر فيما بعد) ليقوم بهذه المهمة .

(٥) الوثائق الفرنسية ، ج ٥٧ — من أوترية إلى ديكاز بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٧٦ .

للموارد المخصصة للديون . وهكذا يمكن القول بأن أزمة ١٨٨١ - ١٨٨٢ كانت نتيجة لهذه الخطوة^(١) .

المراقبة الثنائية :

أثارت التسويات المالية التي تضمنها مرسوم ٧ مايو سخطاً شديداً في إنجلترا بوجه خاص ، وفي فرنسا أيضاً . . على أنه قبل أن تبدأ لجنة صندوق الدين عملها ، ازدادت مطالبة الدائنين بإجراء تحقيق أشمل في أوضاع الحديدو المالية . وبما أثار رعب الدائنين الفرنسيين أن إسماعيل أقدم في ٨ أبريل على إيقاف دفع الأرباح المستحقة على سندات الخزنة التي صدرت في عهده ، مقتفياً بذلك أثر الحكومة العثمانية التي أصدرت مرسوماً مشابهاً في أكتوبر ١٨٧٥ . وكان الضغط شديداً على الحكومة الفرنسية بحيث أن ديكاز لم يكن يستطيع السكوت . أما إنجلترا فقد أدركت أن المعارضة الفرنسية تمنعها من الانفراد بتنظيم مالية الحديدو ، ولهذا أزمعت أن تعامل فرنسا بالمثل . وأخذ داربي يعيد النظر في عرض فرنسا السابق الراى إلى تدعيم تفاهم البلدين حول شئون مصر - ووجد نفسه مضطراً إلى الاتفاق مع فرنسا دون أن ينص على ذلك عقد رسمى . وبهذا تمهد السبيل للعمل المشترك وتنسيق الجهود بين البلدين . وفي أواخر عام ١٨٧٦ عين البارون دى ميشيل (Des Michels) قنصلاً عاماً لفرنسا في مصر ، ليحلّق باللورد فيفيان (Vivian) الذى كانت إنجلترا قد عينته قنصلاً عاماً في مصر - وكان الرجلان قد نمت بينهما روح الود حين كانا يعملان معاً في بوخارست . وصدرت التعليمات إلى دى ميشيل بعد تعيينه بأن يعمل على تأجيل إعلان إفلاس الحديدو ، وأن يقنعه بأن يدعو جوشن وجوبير (Joubert) إلى القيام بتصفية عامة^(٢) . وبعد مقاومة يائسة من جانب إسماعيل قبل بعثة جوشن وجوبير التي وصلت إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٦ ، وفي الحال بدأت تبحث شئون مصر المالية . ولكن إسماعيل كان يضع العراقيل في وجه البعثة ، ورفض أن يقدم لها المعلومات أو التقارير المفصلة عن الدخل والمنصرف ، مما ترتب عليه صعوبة وصول اللجنة إلى الحقائق^(٣) . كما أن إسماعيل حث شريف باشا (رئيس حزب

Freycinet, La Question d'Egypte, p. 160.

Des Michels, Souvenirs de Carrière, pp. 112 - 13.

Rivers Wilson, op. cit., p. 95.

(١)

(٢)

(٣) .

الأتراك) وإسماعيل صديق على مقاومة التدخل في شئون البلاد الداخلية ، مما أغضب إنجلترا وفرنسا — فلم يجد إسماعيل له مخرجاً إلا بقتل المفتش وإظهاره بمظهر المسئول عن فساد أحوال مصر المالية . وبهذا أفلت مؤقتاً من تضيق الخناق على سلطته ، ومهد السبيل لتسوية ١٨ نوفمبر . فقد نص المرسوم الحديوي على تخفيض قيمة الدين الموحد إلى ٥٩ مليون جنيه (مصرى) بفائدة قدرها ٦ ٪ أضيف إليها ١ ٪ للاستهلاك ووضعت السكك الحديدية وميناء الإسكندرية (اللذان خصصت إيراداتهما للدفع الفائدة المستحقة لأصحاب الدين الممتاز) في يد هيئة تتكون من إنجليزين وفرنسي ومصريين . كما نصت التسوية على فرض رقابة على المالية المصرية يشرف عليها إنجليزى اختصاصه الدخل وفرنسي اختصاصه المنصرف . وعين البارون مالاريه (Malaret) ومستر رومين (Romaine) باعتبارهما أول مراقبين ، كما عين الجنرال ماريوت (Marriott) رئيساً لهيئة السكة الحديد . وبعد أن تمت التسوية عين كابتن بيرنج (Baring) مندوباً إنجليزياً في صندوق الدين . وفي ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ دعا إسماعيل مجلس شورى النواب لمناقشة الاتفاقية الجديدة . وحين افتتح الدورة البرلمانية أشار إلى القرارات التي ثبتت دين المقابلة كما نوه بجهود جوشن وجوير في سبيل تسوية الديون المصرية . وبما له دلالة أن الحديو ذكر أن استمرار دين المقابلة يتوقف على مصادقة المجلس — ومن ثم بدا لإسماعيل كما لو كان يعطى المجلس قدراً من الإشراف على مالية البلاد ^(١) . ولاحظ دى ميشيل أن إجماع المجلس على الموافقة على خطبة الحديو كان معناه أن مصر لم تتقدم كثيراً في مجال الحكم النيابي ^(٢) .

وبمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي . وكان المراقبان اللذان وضع في أيديهما الإشراف على مالية مصر ، وبالتالي على حكومتها ، متساويين تماماً في اللقب والرتبة والمرتب . وكانت اختصاصاتهما متساوية في الأهمية ، وحين بدأ تطبيق الإجراءات الجديدة ، أصبح من الواضح أنه يصعب المساس بأى شيء دون موافقة الدولتين الغربيتين . ورغم ذلك فقد كان من الواضح منذ البداية أن هذا الوفاق قد يهدد العلاقات بينهما ، لأنه « زواج

(١) Landau, Parliaments and Parties. pp, 19-20.

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٥٨ — من دى ميشيل إلى ديكا في ٢ ديسمبر ١٨٧٦ .

مصلحة عرضة لكثير من الاحتمالات^(١). فقد بنى على الأساس القلق القائم على التنافس . واعتبر دى ميشيل التسوية نجاحاً كبيراً للسياسة الفرنسية التي استردت قدراً من هيبة فرنسا القديمة في مصر^(٢) - وكان من رأيه أن تستعد فرنسا لمزيد من التطورات وأن تبدى اهتماماً وتعقلاً يفوق ما أبدته من قبل ، وأن إنجلترا لن تبدى استياءها من تساويها مع فرنسا في المزايا السياسية التي كانت تود هي (إنجلترا) الاستئثار بها برغم إنكار مسئوليتها لذلك^(٣) . وهذا التنافس الذي بدا بشكل أوضح من جانب الفرنسيين ، كان يستتر وراء قناع من المجاملة . ففرنسا إنما سعت إلى الوفاق تدفعها حاجتها إلى إنجلترا بسبب العزلة السياسية التي كانت تعانيها منذ هزائم ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، على حين أن إنجلترا كانت بحاجة إلى فرنسا حتى توازن وفاق الأباطرة الثلاثة Dreikaiserbund القائم بين روسيا والنمسا وألمانيا . وكانت إنجلترا راضية بهذا الحل الوسط طالما أن رجالها العاملين في مصر ، برغم استقالتهم من الوظائف التي كانوا يشغلونها في إنجلترا ، قد هيمنوا على الإدارة المصرية . يضاف إلى هذا أن وظيفة المراقب الإنجليزي واختصاصه الدخل ، كانت تفوق في الأهمية وظيفة المراقب الفرنسي الذي اقتصر اختصاصه على المنصرف . ومن مساوئ هذا الحل الوسط أنه تجاهل أحوال الشعب المصري في الوقت الذي كرس فيه اهتمامه بمصالح الدائنين الأوربيين . فالفلاحون البائسون كانوا باستمرار يتعرضون لضغط جباة الضرائب ، وبخاصة حين يحين دفع أقساط الديون . وفي أوائل عام ١٨٧٦ كان ولفرد بلنت في زيارة إلى مصر - وهو يقدم لنا هذه الصورة المثيرة^(٤) . « كان من النادر حينئذ أن ترى شخصاً في الحقول وعلى رأسه عمامة أو يرتدى أكثر من قميص على ظهره . بل إن ارتداء العباءة كان مقصوراً على قليل من مشايخ البلد . وأينما ذهبنا تكررت القصة . وكانت مدن الأقاليم تمتلئ في أيام الأسواق بالنسوة اللاتي يبعن إلى المرايين اليونانيين ملابسهن وحليهن المصنوعة من الفضة وسبب ذلك ضغط جباة الضرائب على القرية وكرايبيجهم في أيديهم . . ولم نكن حتى ذلك

(١) Knaplund, Gladstone's Foreign Policy, p. 82.

(٢) الوثائق الفرنسية ، (مصر) ، ج ٥٨ - تفراف إلى ديكاز في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ .

(٣) نفس الملف - رسالة إلى ديكاز بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ .

(٤) Secret History, pp. 11 - 12.

الوقت - شأنا في ذلك شأن الفلاحين أنفسهم - نذكر حقيقة ضغط أوربا المالى الذى كان السبب الحقيقى لهذه الإجراءات المتعسفة . وكنا نلقى اللوم - كما كانوا يفعلون - على إسماعيل المفتش . ومن الطبيعى ، والحال كذلك ، أن يتجه السخط إلى إسماعيل ذاته : فحين وصلت إلى مصر الأنباء فى يونيو ١٨٧٦ تحمل خبر خلع السلطان عبد العزيز ، قابلها المصريون بالابتهاج : إذ اعتبروا الطريقة التى خلع بها السلطان العثماني نموذجاً للتخلص من حاكم مكروه كإسماعيل ذاته . وكان المصريون يلعنون حكمه ويتمنون خله - ونما هذا الشعور لديهم من جراء الضرائب المتزايدة يوماً بعد يوم ، والعنف الشديد الذى كان يصطنعه جبابة الضرائب^(١) . وكما تعليق ممثل فرنسا - بلزيبه (Péllisier) - أن من دواعى حسن حظ إسماعيل طيبة رعاياه وصبرهم ، وكونهم من النوع الذى يستبعد أن يفكر فى تقويض سلطته^(٢) .

والحرب الروسية - التركية :

نصت الفرمانات أن القوات المصرية تشكل جزءاً من القوات المسلحة التركية . لهذا أرسل عباس وسعيد قوات إلى السلطان أثناء حرب القرم . كذلك أرسل إسماعيل قواته إلى عسير وإلى كريت ، وفى عام ١٨٧٦ أرسل فرقة إلى البلقان^(٣) لمساعدة السلطان على القضاء على القلاقل الناشئة فى البوسنة والهرسك . ولما كانت القوات المصرية لا تزال فى البلقان حين ساءت العلاقات بين روسيا وتركيا ، فقد طلب السلطان منه رسمياً أن يعززها^(٤) . حينئذ كان يصعب عليه تقرير ما يجب عمله : إذ كان يخشى إغضاب السلطان ويدرك خطورة عدم تلبية مطالب الدول الأوروبية . فى حالة نشوب الحرب ، سيصبح موقفه حرجاً - فقياً - لو لم تسنده فرنسا وإنجلترا أصبح لزاماً عليه أن ينحنى لتلبية مطالب الباب العالى ، مهما حملته من نفقات . فالقوات المصرية الموجودة فى أوربا حينئذ كانت تصل إلى ٩,٠٠٠ مقاتل - فإذا ما طلب من إسماعيل أن يزودها بقوات جديدة فى حالة نشوب الحرب ،

(١ ، ٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٥٨ رقم ٨ ، من بلزيبه إلى ديكاكز فى ١٠ يونيو ١٨٧٦ .

(٣) حاول دى لكس (De Lax) - القنصل الروسى العام فى مصر - أن يؤثر على إسماعيل حتى لا يرسل قواته إلى الصرب فى عام ١٨٧٦ . (ف . و . ٧٨ / ٢٥٠٣ رقم ٢٣٠ - كوكسون إلى وزارة الخارجية - ١٨ يولية ١٨٧٦) .

(٤) (ف . و . ٧٨ / ٢٦٣٢ رقم ٨٣ . من فيثيان إلى وزارة الخارجية فى ٣ أبريل ١٨٧٧ .

صعب عليه القيام بذلك بسبب شدة حاجته إلى المال . ولا كانت الأزمة المالية قد دفعته إلى تسريح جزء كبير من قواته ، فإن إرسال قوات جديدة لمساعدة تركيا كان يعنى تجريد مصر من القوات اللازمة للدفاع عنها . يضاف إلى ذلك أن مركزه هو وأسرته في البلاد كان أبعد ما يكون عن الاستقرار : فهم كانوا مكروهين ، في الوقت الذي أدت فيه الضرائب المتزايدة إلى نشوب الثورة في الصعيد - ولم تخضع هذه الثورة إلا بعد اللجوء إلى القوات المسلحة^(١) . كما أن دى ميشيل ضغط عليه لكي لا يرسل قوات إلى تركيا بحجة أن موارد مصر ليست تابعة له بل هي من اختصاص الدائنين الذين التزم إزاءهم بتعهدات جديدة كانت فرنسا تتوقع منه أن ينفى بها قبل أى شىء آخر^(٢) . وتعرض إسماعيل لضغط مشابه من قنصل روسيا العام دى لكس ، الذي حذره من احتمال قيام روسيا (التي كانت قد أعلنت على تركيا بالفعل) بأعمال انتقامية كقرض الحصار على مصر ، إن لم يكن ضرب الموانئ المصرية بالقنابل وإيقاف تجارتها الخارجية^(٣) . وامتلأ إسماعيل رعباً ، خاصة وقد سرت الشائعات باحتمال ظهور أسطول روسي في البحر الأحمر وضربه للموانئ المصرية الواقعة على هذا البحر^(٤) . ورغم كل ذلك لم يستطع إسماعيل أن يقاوم ضغط إستانبول ، فعول على تعزيز قواته المرابطة في البلقان^(٥) . ولكنه من ناحية أخرى وعد بعدم المساس بالمبالغ المخصصة للدائنين الأوروبيين وبالمواظبة على الوفاء بكل التزاماته المالية إزاء أوروبا ، كما وعد ألا يرسل إلى البلقان إلا المقاتلين المتطوعين ، وبأن يفوض مجلس شورى النواب في تحديد مدى مساعدة مصر لتركيا^(٦) . وفي الخطبة التي ألقاها الخديو في المجلس في ٣٠ أبريل اتهم روسيا بإعلان الحرب على الباب العالي ، وأعلن أن من واجب مصر أن تساعد السلطان . ثم طلب من النواب أن يحددوا المبالغ اللازمة لإعداد القوة المصرية . ويتضح من هذه الدعوة الخاصة للمجلس ما أحرزه النواب المصريون من أهمية متزايدة

(١) ف . و - ٢٦٣٢/٧٨ - رقم ٩٧ - من فيثيان إلى وزارة الخارجية في ١٤ أبريل ١٨٧٧ .

(٢) نفس الملف - رقم ١٠٢ من فيثيان في ٢٢ أبريل ١٨٧٧ .

(٣) نفس الملف - رقم ١٠٣ ، ١٠٤ من فيثيان بتاريخ ٢٣ إبريل ١٨٧٧ .

(٤) نفس الملف - رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٨ إبريل ١٨٧٧ .

(٥) لم يكلف داربي فيثيان بالضغط على إسماعيل ليرسل النجدة إلى تركيا .

(٦) رقم ١٠٤ السابقة من فيثيان إلى وزارة الخارجية .

فيما يتعلق بالشئون المالية - فقبل عام ١٨٧٧ كان حاكم مصر ، حين يحتاج إلى المال ، يفرض مزيداً من الضرائب ويضاعف شدته في جمعها^(١) . وقرر المجلس لهذا الغرض ضريبة استثنائية قدرها ١٠ ٪ من مجموع ضرائب مصر . وأعدت الحملة ، وولت قيادتها إلى الأمير حسن الابن الثالث للخديو - وفي ١١ يونية غادرت الإسكندرية ، وكانت تتكون من ٦ - ٧ آلاف رجل تحملهم عشر بواخر تركية تحرسها خمس سفن حربية^(٢) . ولكن إعداد هذه الحملة ترتبت عليه آثار خطيرة في السودان المصري الذي أنقصت الحاميات المصرية فيه ، مما شجع السكان وتجار الرقيق على التفكير في تحدى الإدارة المصرية^(٣) .

على أن اندلاع الحرب الروسية - التركية مما شجع إسماعيل على التطلع إلى الاستقلال معتمداً في ذلك على تعصيد أوروبا - وبخاصة إنجلترا - وذلك في حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية^(٤) ، فأكد لفيثيان أنه سينضم إلى إنجلترا في حالة نشوب الحرب بينها وبين روسيا وأنه على استعداد لأن يزودها بأربعين ألف مقاتل لتحقيق هذا الغرض^(٥) . وحتى يتضح الموقف كانت الحكومة المصرية على استعداد لتنفيذ تعليمات الباب العالي ، وأن تطبق على قناة السويس نفس الشروط المنطبقة على المرور في البوغازين . وكان معنى ذلك الحيلولة دون مرور السفن الحربية الروسية في قناة السويس ، مع السماح بالمرور للسفن الحربية التابعة للدول الأخرى ، ولكل السفن التجارية - بما فيها السفن الروسية - بشرط أن تخضع للحق الخاص بامتناع المحايدين عن إمداد المتحاربين بالعتاد وغير ذلك^(٦) .

احتمال احتلال إنجلترا لمصر :

في أواخر أبريل ١٨٧٧ رسا أسطول بريطاني في بورسعيد - فزاد ذلك في مخاوف كل من إسماعيل ودي ميشيل وكثرت الإشاعات عن احتمال احتلال إنجلترا

-
- (١) ملحق برسالة فيثيان رقم ١١٥ المؤرخة ٤ مايو ١٨٧٧ .
 (٢) الوثائق الفرنسية - (مصر) - ج ٥٩ - ميشيل إلى ديكاكز بتاريخ ١١ يونية ١٨٧٧ .
 (٣) Shukry, The Khedive Ismail & Slavery in the Soudan, p. 29 .
 (٤) الرسالة رقم ١٠٤ من فيثيان إلى وزارة الخارجية .
 (٥) ف . و . ٢٩٥٤/٧٨ - تلغراف رقم ١٠٢ من فيثيان إلى وزارة الخارجية في ٢ إبريل ١٨٧٧ . قارن تصريح إسماعيل هذا بمصاعبه السابق ذكرها .
 (٦) ف . و . ٢٦٣٢/٧٨ - رقم ١١٤ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ مايو ١٨٧٧ .

لمصر^(١) . بل ازدادت مخاوف الدوق ديكاكز برغم كل إنكار فيشيان ، وبرغم ما أكدده اللورد داربي أكثر من مرة^(٢) من أن إنجلترا لا تفكر في احتلال القناة أو مصر ذاتها ، وأن الإجراء الذي قام به الأسطول البريطاني لا يقصد منه إلا المحافظة على مصالح إنجلترا في الهند . ورغم ذلك فإن الرأي العام البريطاني كان متحمساً لاحتلال مصر ، بعد أن بدا احتمال احتلال الروس للبوغازين — وكان هذا الاتجاه يجد تعصيدها من كل من بزمارك ونوبار .

أما بزمارك فإنه كان يرى في انهيار الإمبراطورية العثمانية مجالاً لتدعيم التوازن الأوربي ولتأكيد هيمنة الاتحاد الألماني : فأشار على إنجلترا باحتلال مصر ، بل بضم سوريا وكريت وقبرص إلى أملاكها — كما أشار على النمسا بضم البوسنة والهرسك وأية بقعة أخرى من أملاك السلطان . ورغم أنه كان لا يحترم إيطاليا ، مشبهاً ساستها بالنسور التي تنقض على الحيفة بعد أن يشبع منها الأسد ، فإنه عرض عليها جزءاً من طرابلس الغرب . ولكي يبعد فرنسا عن التفكير في الثأر من ألمانيا ، عرض عليها تونس ، كما عرض عليها أن تشترك مع إنجلترا في اقتسام النفوذ في مصر وسوريا إن أمكن ذلك^(٣) . وترك لروسيا السيطرة على البوغازين . وفي أثناء كل هذه العروض كان يحاول أن يقنع إنجلترا بأنها هي وألمانيا حليفتان^(٤) ، وأن التحالف بينهما من شأنه أن يوفر لهما ضمانات ضد روسيا ، ويعطي ألمانيا حرية كاملة في العمل ضد فرنسا^(٥) .

وأما نوبار فإنه كان حثيثاً في زيارة إلى برلين . ومنذ بعثة كيف كان قد اقتنع بأن جسامه ديون مصر لا بد أن تفضى إلى التدخل الأجنبي — ولكنه كان شديد

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) ج ٥٧ — من ميشيل إلى ديكاكز بتاريخ ٢٧ إبريل ١٨٧٧ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (إنجلترا) — ج ٧٧٤ — رقم ٢٦ من داركور إلى ديكاكز بتاريخ ٢٧ إبريل ١٨٧٧ ج ٧٧٥ — رقم ٧٣، ٧٤، ٧٧ — داركور إلى ديكاكز بتاريخ ١٤، ٢٠، ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ ؛ (مصر) ، ج ٦٠ — رسالة من وادنجتون إلى ميشيل بتاريخ ٨ يناير ١٨٧٨ ، رقم ١٤ من وزارة الخارجية البريطانية إلى وادنجتون بتاريخ ١٢ يناير ١٨٧٨ .

(٣) ف . و . ٣٠٤/٢٤٤ — مسودة الرسالة رقم ٢١١ (سرى) من رسل إلى وزارة الخارجية في ١٩ مايو ١٨٧٧ . أيضاً Dugdale, German Dip. Documents, I, pp. 31 ff .

(٤) ف . و . ٣٠٤/٢٤٤ — رقم ٢٠٤ (سرى) من رسل إلى وزارة الخارجية في ١٧ مايو ١٨٧٧ .

(٥) ديكاكز لداركور في ٧ فبراير ١٨٧٧ .

الرغبة في مقاومة هذا التدخل إذا كان في مصلحة الدائنين وحدهم . ولا كان التدخل مما يعرض استقلال مصر للخطر ، إن لم يقض عليه تماماً ، فقد رأى نوبار أنه يجب ألا يغفل رفاة الشعب المصري^(١) - وخير وسيلة لذلك ، في رأيه ، هي إما الاحتلال البريطاني أو فرض الحماية البريطانية على مصر . وفي برلين عرض وجهات نظره هذه على بزمارك فرحب بها بطبيعة الحال باعتبارها بديلاً لاصطدام إنجلترا بروسيا بسبب البوغازين^(٢) . ثم توجه نوبار إلى إنجلترا ليتابع هدفه . ولكنه لم يجد آذاناً صاغية لدى الدوائر المسئولة ، إذ أن دزرائيلي لم يكن يرى في احتلال إنجلترا لمصر ضماناً ضد الخطر الروسي ، بل كان يعتبر إستانبول ، لا قناة السويس ، هي المفتاح الحقيقي لطريق الهند^(٣) . أما لورد داربي فإنه كان لا يزال عند ترددده وخوفه من الاصطدام بفرنسا بسبب مصر - بالإضافة إلى خوفه من التورط في المشاكل الاقتصادية التي قد تفرض على إنجلترا نوعاً من التضحيات^(٤) . وقد عبر جلاستون عن وجهة نظره هو والأحرار - وكانوا حينئذ في المعارضة - بقوله : « إن أية خطة ترمي إلى الاستيلاء على مصر ليست سوى عقبة في طريق سياستنا . . . فالיום الذي يشهد احتلالنا لمصر سينهى لفترة طويلة علاقات الود السياسي بين فرنسا وإنجلترا^(٥) » . ولكن نوبار وجد ترحيباً من العسكريين الإنجليز ومن وزارات الخارجية والهند والخزانة . ولهذا فرغم أنه لم يجد تعضيداً من مجلس الوزراء البريطاني ، كان شديد الاعتقاد بأن الرأي العام في إنجلترا متحمس لوجهات نظره وأنه مستعد لوضعها موضع التنفيذ مهما تكن التضحيات^(٦) . كما اتصل بالصحفي إدوارد ديسي ليكشف له حقيقة الأوضاع العامة في مصر - ونشر ديسي سلسلة من المقالات في مجلة « القرن التاسع عشر »^(٧) عرض فيها وجهات نظره بصورة تعد الرأي العام البريطاني إن لم يكن لاحتلال مصر فلفرض

Dicey, op. cit., pp. 166-8.

Hallberg, The Suez Canal, p. 270.

Seton - Watson, Disraeli, Gladstone ... etc. , p. 98.

Dugdale, op. cit., No. 289.

Nineteenth Century, Vol. II (Dec. 1877).

Dugdale, op. cit., p. 155.

The Future of Egypt (August 1877), Our Route to India (June 1877),

Egypt and the Khedive (Dec. 1877).

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

الحماية عليها ، وذلك لموازنة احتمال احتلال روسيا للبوغازين . وتحدثت « الهول مول جازيت » و « الأوبزرفر » و « التايمز » بصراحة عن ضرورة احتلال مصر . وأدى كل ذلك إلى تعزيز مخاوف فرنسا وفق ما توقعه داربي الذي أكد للحكومة الفرنسية رسمياً أن تفاهم إنجلترا وفرنسا بصدد مصر ، وهو التفاهم الذي ظل طيلة أربعين عاماً ، ضمان أكيد لاستمرار العلاقات الطيبة بين البلدين^(١) .

توزيع النفوذ بين إنجلترا وفرنسا :

قبل انعقاد مؤتمر برلين جرت تعديلات في توزيع المناصب السياسية في كل من لندن وباريس لم تقتصر أهميتها على العلاقات بين البلدين ، بل إنها انعكست أيضاً على المسألة المصرية . ففي ٢ أبريل ١٨٧٨ شغل روبرت ماركيز سولسبرى (Salisbury) منصب وزارة الخارجية الإنجليزية ، كما أصبح وادنجتون (Waddington) وزيراً للخارجية الفرنسية في ١٣ ديسمبر ١٨٧٧ . وقبل أن تجرى هذه التعديلات لحظ السفير الفرنسي في لندن داركور (D'Harcourt) أن إنجلترا لم تكن تأخذ الوفاق بين الدولتين مأخذ الجدل — فلورد تندردين (Tenterden) وكيل وزارة الخارجية الإنجليزية — على سبيل المثال — كان يهتم دى ميشيل بالحماسة الزائدة وإضفاء أهمية لا مبرر لها على مسائل تافهة ، وفي الوقت نفسه صرح داربي بأن إنجلترا على استعداد لأن تنفرد وحدها بالنفوذ في مصر بالرغم من كونها لا تهدف إلى احتلالها^(٢) . ورغم ذلك فقد أشاد دى ميشيل بالثقة التي كانت تشوب علاقاته بفيثيان الذي كان من أنصار الوفاق الإنجليزي — الفرنسي في الشرق ، بعكس اللورد داربي ، بحيث فشلت كل محاولات الحديو للإيقاع بينهما^(٣) . فلقد ساءت علاقات دى ميشيل بالحديو وبمحكومته ، إذ كان من دعاة استعمال التهديد والقهر مع الأمم الشرقية ، فأصبح سلوكه في مصر عدوانياً^(٤) . وكان اللورد ليونز — سفير إنجلترا في باريس — يعتقد أن هدف فرنسا هو فرض الحماية الإنجليزية — الفرنسية على مصر ، على اعتبار

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ج ٧٧٥ ، رقم ٧٤ — داركور إلى وادنجتون في ٢٠ ديسمبر ١٨٧٧ ، رقم ٧٧ من داركور إلى وادنجتون في ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ .

(٢) من داركور إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ (الرسالة رقم ٧٧ السابقة) .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٠ ، رقم ١٢ دى ميشيل إلى وادنجتون في ٧ يناير ١٨٧٨ .

(٤) ف . و . ٢٥٣١/٧٨ — رقم ٢١ — من فيثيان إلى وزارة الخارجية في ٢٧ يناير ١٨٧٨ .

أن ذلك من شأنه أن يوازن ازدياد النفوذ الإنجليزي ويمنع إنجلترا من الانفراد بالعمل في مصر^(١) توطئة لفرض النفوذ الفرنسي عليها . ولكن فيثيان كان ضد هذا الاتجاه بحجة أنه غير عملي : إذ من شأنه أن يمهد لسوء التفاهم والأحقاد دون أن يتضمن أى مجال للعمل المتناسق^(٢) . وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نسجل أن اضمحلال النفوذ الفرنسي وكره المصريين للفرنسيين إنما يرجعان إلى المسلك العدواني الذى شاب علاقات ممثلى فرنسا بالخدوي ورجاله^(٣) . كما أن تفوق الإنجليز يرجع إلى تفضيلهم عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية بعد فشل بعثة كيف . وكان إسماعيل يثق فى فيثيان إلى أقصى حد ، ويخطره باستمرار بالأساليب التى كان يحاول بها دى ميشيل وغيره من الفرنسيين أن يفرضوا عليه النفوذ الفرنسي . يضاف إلى هذا أنه كان من المسلم به أن إنجلترا ، وليست فرنسا ، هى النجم الصاعد سواء فى مصر أو فى غيرها من بلدان الشرق - ومن ثم تعيين إسماعيل غوردون الإنجليزي حاكماً عاماً على السودان وتوقيع مع إنجلترا اتفاقيتي ٤ أغسطس و ٧ سبتمبر ١٨٧٧ . وقد نصت أولى هاتين الاتفاقيتين على أن يكافح إسماعيل تجارة الرقيق فى كل أملاكه فى خلال سبع سنوات وأن يمنح السفن الإنجليزية حق التفتيش فى البحر الأحمر - كما نصت الاتفاقية الثانية على اعتراف إنجلترا بسيادة مصر على شرق السودان وكل الأراضى الواقعة على البحر الأحمر حتى رأس غردافوى . وقد احتج الباب العالى على منح إسماعيل لطرف ثالث حقوقاً لا يتمتع بها ، وذلك بحكم أن مصر وكل ممتلكاتها كانت لا تزال تحت السيادة العثمانية . ولكن نشوب الحرب بين تركيا وروسيا وحاجة الباب العالى إلى مساعدة إنجلترا مما أجبر الوزراء العثمانيين على التزام الصمت^(٤) .

* * *

وعلى أى حال فإن شغل وادنجتون لوزارة الخارجية الفرنسية قد قوبل بالترحيب

(١) ف . و ٢٨٥٣/٧٨ - رقم ٦١ من فيثيان إلى وزارة الخارجية فى ٨ مارس ١٨٧٨ .

(٢) ٢٨٥٣/٧٨ - نفس الوثيقة السابقة .

(٣) ف . و - ٢٦٣٤/٧٨ - رقم ٢٥٦ - من فيثيان إلى وزارة الخارجية فى ٢٠ ديسمبر ١٨٧٧ .

(٤) أحمد عبد الرخيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى (رسالة ماجستير غير منشورة) ،

في كل من لندن والقاهرة ، وذلك لأنه كان معروفاً بميله الإنجليزى : فهو من أصل إنجليزى ، وقد تلقى تعليمه في إنجلترا ، وكان على إتقان تام للغة الإنجليزى وطرائق الحياة الإنجليزى بحيث اعتبره دى ميشيل إنجليزياً أكثر منه فرنسياً^(١) . وربما كان التغيير الذى طرأ على مسلك داربى في نفس اليوم الذى تولى فيه وادنجتون وزارة الخارجية الفرنسية أن داربى كان يأمل أن يسترد ما فقدته إنجلترا بسبب عناد ديكاز . بيد أن وادنجتون لم يكن يميل إلى إنجلترا بالشكل الذى يجعله يضحى بمصالح فرنسا ، وهو ما ذهب إليه بعض الكتاب^(٢) والساسة^(٣) الفرنسيين . فقد كان يؤمن بأن مصلحة البلدين المتبادلة تقتضى اشتراكهما في النفوذ وتعاونهما على قدم المساواة ليس فقط في مصر ، بل أيضاً في الشرق الأوسط وفي حوض البحر المتوسط بأسره — وبذلك يمكن تجنب النتائج السيئة التى تمخضت فيما مضى عن تنافس الدولتين ، بالإضافة إلى إيجاد ضمان للسلام والأمن بينهما^(٤) . هذا إلى أنه كان يرى في الوفاق ضماناً لوضع فرنسا الممتاز في مصر وللاتحاد بينها وبين إنجلترا ، على أن تتمتع فرنسا على الأقل بنفس النفوذ والمزايا التى تتمتع بها إنجلترا ، وأن يتوثق الحلف بين الدولتين . لهذا بنى سياسته الخاصة بمصر على المبادئ الآتية : « حماية الدائنين الفرنسيين دون مغالاة ، والاهتمام برخاء مصر ، والاتحاد بين فرنسا وإنجلترا . . . والحيلولة بقدر الإمكان دون تدخل دول أخرى (في مصر) »^(٥) . لهذا أكد ليونز بصورة قاطعة أن فرنسا لا تريد شيئاً لنفسها ، وأنها لا ترغب في ضم أراض جديدة سواء في حوض البحر المتوسط أو في أى مكان آخر ، ولكنه أوضح بصورة قاطعة أن انفراد إنجلترا باحتلال مصر سيعقبه في فرنسا شعور بالمرارة من شأنه أن يعكر الصلات الودية التى قامت بين البلدين لفترة طويلة^(٦) . وحين وجهت

Des Michels, op. cit., pp. 163-4.

L'Occupation Anglaise, p. 6

Plauchut, L'Egypte et Cocheris, op. cit., pp. 78-80

(٢) على سبيل المثال : (٣) القناصل العموميون الفرنسيون في مصر : تريكو ودى ميشيل ودى رنج وأعضاء البرلمان الفرنسى

الذين هاجموا وادنجتون في عام ١٨٨٢ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٤ - رقم ٤٥ من وادنجتون إلى دى رنج في ٢٨ ديسمبر

١٨٧٩ - أيضاً Journal Officiel, Séance (Sénar) du 25 juillet 1882.

(٥) ف . و . ١٢٤/١٤١ - رقم ٨١٧ (سرى) ليونز إلى وزارة الخارجية في أول أغسطس

١٨٧٨ .

(٦) Newton, Lord Lyons, I, pp. 123-4

إليه الدعوة لحضور مؤتمر برلين المنعقد لبحث نتائج الحرب الروسية - التركية تردد في قبولها - ولكنه لم يلبث أن قبلها بعد أن اشترط أن لا تناقش شئون مصر والبقاء المقدسة في فلسطين ، فضلاً عن سوريا وشئون غربي أوروبا ، على اعتبار أن هذه المسائل من شأنها أن تفضي إلى تعقيدات جديدة ، ولأنه كان يعتبرها جميعاً مسائل « فرنسية » قبل أى شئ آخر (١) .

أما سولسبرى فكانت اتجاهاته لا تختلف كثيراً عن اتجاهات وادنجتون . ففي ٢٠ أبريل ١٨٧٨ كتب إلى فيثيان يخبره بأنه يرى من الأهمية بمكان أن تقتنع الحكومة الفرنسية ، بقدر الإمكان ، بأن إنجلترا تتعاون معها بإخلاص (٢) - وكان يرى في هذا التعاون ضرورة عبر عنها بقوله : « إذا كان لديك جار وحليف مخلص يرغب في التدخل في شئون بلد تربطك به مسائل حيوية ، فعليك أن تتبع إحدى الخطط الثلاث الآتية : فإما أن تنسحب أو تحتكر أو تشارك . ومعنى الانسحاب أن تترك للفرنسيين السيطرة على طرقنا إلى الهند ، والاحتكار يوشك أن يفضي إلى المخاطرة بالحرب - لهذا قررنا المشاركة (٣) » . لهذا نجده في الأسبوع الأول من توليه وزارة الخارجية يكلف ليونز رسمياً بأن يخطر وزير الخارجية الفرنسية بأن إنجلترا لا ترغب في احتلال مصر بأى شكل من الأشكال ، أو تتدخل بأى حال في المسائل المتعلقة بالأسرة الخديوية - ثم أكد له رغبته في استمرار التعاون المخلص بين إنجلترا وفرنسا . وحين اصطحبه دزرائيلي لحضور مؤتمر برلين اتفق شفهيّاً مع وادنجتون على « الاستمرار الوطيد المخلص للعمل المشترك بين فرنسا وإنجلترا في مصر فيما يتعلق بالمصالح السياسية والاقتصادية (٤) » . ولكن سولسبرى كان يشبه داربي في تصميمه على عدم إلزام حكومته بأى اعتراف يشتم منه تساوى إنجلترا وفرنسا في النفوذ في مصر « لأن أية التزامات تفصيلية حول مسائل الإدارة لا يمكن التعهد بها دون روية - إذ يجب إتخاذ كل خطوة كلما مست إليها الحاجة (٥) » .

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة - المجموعة الأولى ، الجزء الثاني ، رقم ٢٦٢ و ٢٦٧ و ٤٨٢ .

(٢) ف . و . ٢٨٥١/٧٨ - تلغراف إلى فيثيان .

(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٧ - سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ٧ أبريل ١٨٧٨ .

(٤) نفس الملف - صورة رسالة من مجلس الوزراء الفرنسي إلى داركور بتاريخ ٢١ يونيو ١٨٧٨ .

(٥) Newton, op. cit., p. 156.

لهذا نجده يبلغ وادنجتون في سبتمبر ١٨٧٨ بأن إنجلترا ، برغم أنها لا ترغب في الانفراد بمصر ، « يجب أن لا تلتزم بأى وعد في حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية^(١) » . وهنا يجدر بنا أن ننبه إلى رسالة كان قد أرسلها إلى اللورد ليتون Lytton نائب الملكة في الهند (سبتمبر ١٨٧٦) ، وذلك حين ان هو وزيراً للهند أثناء نشوب الثورة في البوسنة ضد الحكم العثماني - فقد جاء في ها رسالة أنه لم يفقد الأمل في أن يصدر إليه الأمر بأن يكلف ليتون باختيار أئسن وظيفه المدنيين لتولى حكم « مقاطعة » مصر^(٢) . وفي ١٠ أغسطس ١٨٧٨ كتب إلى ليونز : « أخبرت جوشن أننا شديداً الحماسة للتعاون مع فرنسا ، وأنها لا ترغب في اتباع وسائل عنيفة تضع الفرنسيين في مركز أدنى . ولكنني أخبرته أنني بالرغم من ذلك على ثقة بازدياد النفوذ الإنجليزي في مصر - وهذه النتيجة في رأئي لا تتوقف فقط على الإجراءات الرسمية ، بل على التفوق الطبيعي الذي لابد أن يديه الإنجليزي الصالح في مثل هذا الموقف^(٣) . ويمكننا أن نتبين من مراسلات سولسبرى أنه كان يتطلع بثقة إلى المستقبل - فهو لم يكن ينبغي استدامة الحكم الثنائي لاعتقاده أنه سيعطى مجالاً لضغط الرأي العام الإنجليزي في سبيل الانفراد بمصر . ولكنه كان يتوخى أن تطلق إنجلترا يد فرنسا في تونس مما يؤدي إلى تخفيف اهتمام فرنسا بشئون مصر - ومن ثم تنفرد إنجلترا بالعمل بمضى الزمن .

وبالوفاق الذي تأكد في برلين بين سولسبرى ووادنجتون قام ما يمكن أن نطلق عليه اسم الحكم الثنائي في المجال السياسي ، وهو الحكم الذي ظل باقياً حتى الاحتلال البريطاني . ولكنه يشبه الحكم الثنائي في المجال المالى ، الذي سبق أن تعرضنا له ، في كونه قد بنى على التنافس بين الدولتين ، مما طبع العلاقات بين ممثليهما بطابع المنافسة الشديدة . ولما كان الاتفاق الشفهي قد نص على مساواة الإنجليز بالفرنسيين في مجال الوظائف في مصر ، فقد تقرر إعادة توزيع الوظائف المختلفة . وحاول إسماعيل أن يوسع هوة الخلاف بين الدولتين بتفضيله الإنجليز على الفرنسيين ، على حين ثبت أن الفرنسيين أشد حماسة من الإنجليز الذين

(١) Langer, European Alliances, p. 207.

(٢) Cecil, op. cit., II, p. 83.

(٣) Ibid, pp. 334-5.

كانوا قد وطدوا أقدامهم بالفعل بسبب مهارة ولسون ، وكانوا على استعداد للدفاع عن نفوذهم وصدد التحرش الفرنسي . وبدا من كلا الجانبين الاتجاه إلى فرض الاتفاقيات والموظفين على الحكومة المصرية ، وإغراء الحديدو على منح امتياز استثمار مرافق هامة - كالسكك الحديدية والملاحة النيلية - لمؤسسات فرنسية أو إنجليزية . وفي أثناء هذا الصراع الصامت الذي كان أحياناً موضعاً للمراسلات بين لندن وباريس اتهم الموظفون الفرنسيون في مصر وادنجتون بالتسليم للإنجليز باسم الوفاق . وفي الحق أن وادنجتون أمر ممثلي فرنسا في القاهرة باستمرار بعدم الاصطدام بزملائهم الإنجليز حول ملء الوظائف الشاغرة بمواطنيهم^(١) .

وجنى الفرنسيون ثمار هذا الاتفاق الشفهي بينما كان وزير الخارجية لا يزالان في برلين . فقد كلف سولسبرى ولسون بأن يعمل على أن يتساوى الفرنسيون تماماً مع الإنجليز في كل الوظائف المالية المتصلة بتحقيقه الرسمي^(٢) . وفي أبريل ١٨٧٨ اقرب موعد دفع الفائدة نصف السنوية المستحقة على دين مصر العام . وكان أعضاء لجنة صندوق الدين ، يسانداهم فيثيان ، يميلون بشدة إلى تأجيل الدفع بسبب عجز المصريين ، وإن تكن الحكومة الفرنسية واثقة من قدرة الحديدو على الدفع . لهذا أصرت على وجوب سند مطالب الدائنين وعلى أن ترسل إنجلترا إلى فيثيان تعليمات شبيهة بتلك التي أرسلت إلى دي ميشيل . وبالفعل صدرت هذه التعليمات^(٣) ، وأمكن الضغط على الفلاحين ودفع كوبون مايو في مواعده برغم انخفاض النيل بصورة غير عادية وهلاك المحاصيل بسبب شدة برودة الشتاء المنصرم .

(١) في نوفمبر ١٨٧٨ كان وضع كل من إنجلترا وفرنسا في مصر كالآتي :

- (أ) تساوى الدولتين في وظائف صندوق الدين والدائرة الحديدوية .
- (ب) انفراد الإنجليز بإدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية (وفي المرفق الأخير كان يوجد عضوان إنجليز يان وعضو فرنسي) .
- (ج) يشرف المراقب الإنجليزي على كل الإدارة المالية ، على حين يختص المراقب الفرنسي بمجرد الإشراف على المنصرف .
- (د) إشراف الإنجليز على إدارة الموانئ والقنارات والبريد والجمارك .
- (هـ) إدارة فرنسية للعاديات .
- (و) كانت لجنة المنازعات تضم محامين فرنسيين .

(٢) Blunt, op. cit., p. 37.

(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٧ - رسالتان متبادلتان بين وادنجتون ومونتبلو في ٢٤

و ٢٥ أبريل ١٨٧٨ .

بل إن المجاعة كانت ضاربة أطنابها في الصعيد، بحيث أدت إلى وفاة بضعة آلاف، على حين لم تدفع رواتب الموظفين لعدة شهور. لهذا كان الحكم الثنائي، الذي لا مثيل له في التاريخ، ماساً بسلطة حكومة مصر وسمعتها دون أن يوفر لها أو للمصريين أية مزايا. ويذكر ملز^(١) أن الدولتين «ين فرضتا المراقبة الثنائية لم تكونا مستعدين لمنح الحكومة المحلية أية مساعدة مادية». حدث ذلك لربما قبل المصريون المراقبة الثنائية باعتبارها مصدراً لتحسين أحوالهم ولكنهم، على العكس من ذلك، سرعان ما تبينوا أن موارد البلاد، طبقاً لنظام الحكم الثنائي، قد كرسست لخدمة الدائنين دون أدنى اهتمام برفاهية أهل البلاد. فإنجلترا وفرنسا كانتا باستمرار تعرقلان جهود الحكومة المصرية بالاعتراض على أى إصلاح تشريعي أو إداري من شأنه أن يمس مصالح الدائنين الأجانب. وفصل الموظفون المصريون وحل محلهم أجانب يتقاضون مرتبات عالية ولا يتقنون لغة البلاد، وفي كثير من الحالات لا يصلحون لشيء إلا استلام مرتباتهم^(٢). يضاف إلى هذا أن الدين لعب دوره في الفشل النهائي للحكم الثنائي — فمن حيث المبدأ لم يكن المصريون المسلمون يشعروا بأى ثقة في أوروبا المسيحية، في الوقت الذي كانت فيه روسيا تهدد الدولة العثمانية — أقوى الدول الإسلامية — بالانهيار، وفرنسا تقمع بوحشية مقاومة الجزائريين. ومن هنا بدا أن الغرب المسيحي قد بدأ حرباً صليبية جديدة، وإن تكن هذه المرة قد اتخذت شكلاً اقتصادياً إمبريالياً، هدفها إخضاع العالم الإسلامي لأوروبا.

(١) Op. cit. p. 23.

(٢) Farman, Egypt & Its Betrayal. p. 234.

الفصل الثالث

الوزارة الأوربية

« أقسم الحديو بدم والده . . . أنه لن يستسلم لنا قيد أنملة . وأقسمنا نحن بدماء آباؤنا الثمانية المشتركين أننا لن نترجزح عن موقفنا » .

من تعليق اللورد كرومر على لجنة التحقيق

Zetland, Lord Cromer, pp. 68-9

لجنة التحقيق العليا :

في أوائل عام ١٨٧٨ كانت أحوال مصر المالية قد ساءت إلى حد كبير — وقد كتب فيثيان إلى وزارة الخارجية في لندن أن مصر دفعت للدائنين من دخل عام ١٨٧٧ البالغ ٩,٥٣٣,٠٠٠ جنيه ، ما مقداره ٧,٤٣٣,٩٠٩ جنيه . وبدأ أن من المتعذر تنفيذ شروط تسوية جوشن — جوير ، وأن الحديو إما أن يعلن إفلاسه أو ينقص الفائدة على الديون . وكان إسماعيل على استعداد لاتباع أى وسيلة تمكنه من إعلان إفلاسه والتخلص من أوربا ، فرأى أن يرتقى في أحضان تركيا : مستغلاً مخاوف الباب العالي من استفحال النفوذ الأوربي في مصر ، وملوحاً لاساسة تركيا بالرشى والهدايا — فأخبر جوشن برغبته في الاعتماد على السلطان باعتباره الشخص الوحيد الذى يمكنه الرضوخ له ، بحيث لو ثبتت صعوبة تسوية مشاكله ، يستطيع السلطان أن يضع برنامجاً خاصاً بإجراء التحقيق ، ويعين الأشخاص الذين ينفذونه^(١) . لهذا أخذ إسماعيل يعد كل الوثائق المالية اللازمة لكى يرسلها إلى الآستانة^(٢) . كما حاول استمالة رأى العام الإنجليزى بتصوير الظلم الواقع على الفلاحين على أنه نتيجة للضغط الأوربي . وأصاب إسماعيل قدراً من النجاح في

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٧٦ ، الرسالة رقم ٢١ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٦ فبراير ١٨٧٨ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٠ ، الرسالة رقم ١٢ من دى ميشيل إلى وادنجتون بتاريخ ٧ يناير ١٨٧٨ .

هذين المجالين — إذ استمال إلى صفه بعض الشخصيات البارزة في الباب العالي ،
بالإضافة إلى أحد أعضاء مجلس العموم الإنجليزي واسمه مستر كامبل Campbell ،
وبعض الصحفيين الإنجليز والمراقب الإنجليزي في مصر مستر رومين^(١) .
وفي الوقت نفسه كان جوشن يشك في قدرة إسماعيل على الوفاء بالتزاماته
المالية ، واعتقد أن التأكد من حقيقة وضع الخديو لا يتم إلا بإجراء تحقيق شامل
وجاد في كل ما يختص بدخله ومصرفاته ، وأن الدائنين لا يجب أن يتحملوا مزيداً
من التضحيات قبل إجراء هذا التحقيق ، وأن اتفاق الدائنين الفرنسيين والإنجليز
شرط ضروري للالتزام الخديو طريق الصواب . ، بشرط استنادهم إلى الحكومتين
الإنجليزية والفرنسية^(٢) . أما نوبار — الذي كان مقيماً في باريس حيث قام باتصالات
وثيقة بكل من يهمهم أمر ديون مصر — فكان من رأيه عدم إجراء تخفيض
في فائدة الديون قبل اتخاذ الخطوات اللازمة لتقدير قيمة ديون الخديو ومدى
مقدرته على الدفع ، وإجراء تحقيق في الأسباب التي أدت إلى ارتبائه^(٣) . وتوجه
إلى باريس كل من البارون دي مالاربه المراقب الفرنسي والكابتن بيرنج المندوب
الإنجليزي في لجنة صندوق الدين ، ثم قصداً إلى لندن للتباحث مع جوشن وجوير .
وحين عاد بيرنج إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٧ ، كان على استعداد لدراسة الخطوات
اللازمة لإجراء تعديل في شروط تسوية جوشن — جوير ، على أن يكون ذلك
نتيجة لتحقيق شامل في الوضع المالي برمته^(٤) يقوم به مندوبو صندوق الدين .
وكان رد إسماعيل على ذلك أن سلطات التحقيق التي يطالب بها المندوبون تتعارض
مع حق السيادة الذي يتمتع به ، وأنها لا شك ستال من سلطة الحكومة المصرية
— لهذا أصر على أن يطلب من الباب العالي إرسال مندوب من الآستانة يرأس
اللجنة ، وعلى ألا يسمح للمندوبين بمتابعة تحقيقهم بالكيفية التي يرونها أو
بالصورة التي يسمح بها الرئيس إلا بعد أن يتوفر هذا الضمان^(٥) .

(١) نفس الملف — رسالة بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٧٨ من دي ميشيل إلى وادنجتون .

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — ج ٧٧٦ — الرسالة رقم ١٥ من داركور إلى وادنجتون بتاريخ

١٥ فبراير ١٨٧٨ .

(٣) Dickey, The Egyptian Crisis (Nin. Cent., V), pp. 671-2. (٢)

(٤) Zetland, op. cit., pp. 60-1. — انظر ما سبق .

(٥) ف. و. — ٧٨/٢٦٣٤ — رقم ٣٢١ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٧٧ .

ولكن فيثيان نصيح الخديو بالألا يقحم الباب العالي في مسألة متعلقة بإدارة البلاد الداخلية^(١). ووافق إسماعيل في النهاية على مبدأ التحقيق إذا ما كان ماساً وضرورياً ولكن على أن تعهد رئاسة اللجنة التي تقوم به إلى أحد المصريين^(٢). وزكى فيثيان إلى حكومته اطراح سياسة عدم التدخل ، لأن أوضاع مصر كانت تهدد بإقحام الدول جميعاً في شئونها دفاعاً عن مصالح رعاياها — فإلم يحسم الأمر بأقصى سرعة ، سيفلس الخديو وحكومته ، بما يستتبعه ذلك من تعقيدات سياسية خطيرة^(٣). وكان من رأيه أن الموقف لن ينجلى إلا بإجراء تحقيق عاجل . ووافق داربي على مبدأ التحقيق بشرط أن يكون شاملاً بقدر ما تسمح به الظروف^(٤).

وهكذا نجد إجماعاً من كافة من يهمهم الأمر على إجراء التحقيق — فالموقف الداخلي في مصر كان يتفاقم يوماً بعد يوم ، خاصة وأن المحاكم المختلطة التي لجأ إليها حملة سندات الديون السائرة رفعوا قضايا ضد الخديو ، كان الحكم فيها باستمرار ضد الخديو وإن لم تنفذ هذه الأحكام . وفي ٢٠ يناير ١٨٧٨ اجتمعت الهيئة القنصلية ، وبعد مناقشات طويلة تقرر أن يتصل كل قنصل عام بحكومته ، باسم الهيئة بأسرها ، ويخبرها بأنه قد تم الاتفاق — لمصلحة الدائنين — على أن تتحول لجنة الدين العام ، بتفويض من الباب العالي ، وبعد تخويلها حق إجراء تحقيق شامل ، إلى لجنة تحقيق أوربية يتعاون معها المراقبان العموميان ، على أن تنفذ قوانينها بعد صدورها على أيدي الموظفين الأوربيين الذين يعينون طبقاً للمراسيم القائمة تحت إشراف الحكومات المختصة^(٥). ويبدو أن قنصل ألمانيا العام قد كلف بتبني هذا الحل ، ولم يخف ما كان يعلقه على تنفيذه من أهمية^(٦). وهكذا بدا

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) ف . و - ٢٦٣٤/٧٨ - رقم ٣٣١ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ ديسمبر

١٨٧٧ .

(٣) نفس الوثيقة السابقة .

(٤) نفس الملف السابق ، رقم ٣٥٤ ، ف . و - ٢٨٥١/٧٨ رقم ٩ ، ٢٦٣٠/٧٨ - مسودة

الرسالة رقم ١٧٢ - وكلها رسائل من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى فيثيان بتاريخ ٢٧ ، ٢٩ ديسمبر

١٨٧٧ و ١٦ يناير ١٨٧٨ .

(٥) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) - ج ٦٠ ، رقم ١٦ من دي ميشيل إلى وادنجتون

بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٧٨ .

(٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٦ رقم ٢٩ من وادنجتون إلى داركور

بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٧٨ .

أن ألمانيا على استعداد للتدخل في شئون مصر لمصلحة الدائتين الألمان ، تنفيذاً لسياستها الدولية بوجه عام . ولكن لما كانت ألمانيا حتى ذلك الوقت لا تبدي اهتماماً بشئون المسألة الشرقية ، مما دعا بزمارك إلى التصريح بأنه لا يضحى في سبيلها بعظام جندي يومراني واحد ، وبأنه لا يكثر بمتابعة مراسلات سفيره في الآستانة ، فإنه من الواضح أن اتجاه ألمانيا هذا كان متأثراً برحلة نوبار إلى برلين ، وهي الرحلة التي ناقش أثناءها شئون مصر مع بزمارك^(١) ، ويحتمل أنه نبهه إلى خطورة الموقف الذي قد يؤدي إلى أزمة أوربية عامة قد تمس الاتحاد الألماني الوليد من قريب . وفي فبراير ١٨٧٨ أبدى وادنجتون للداربي ضرورة حسم إنجلترا وفرنسا للمسألة المصرية في أسرع وقت حتى لا يفلت الموقف من أيديهما - ووافق داربي على ذلك . ولكن دي ميشيل كان يعارض هذا المبدأ^(٢) - إذ أنه كان يرى أنه إجراء غير ضروري من شأنه أن يساعد الخديو على الهرب من تنفيذ تعهداته التي يجب إرغامه على تنفيذها بغض النظر عن أحوال مصر . بل إنه حين وافقت الحكومة الفرنسية على مبدأ التحقيق ، بذل كل ما في وسعه لكي يحوله إلى هجوم شخصي ضد الخديو^(٣) . وكان دي ميشيل يشبه دي بلنير في اقتناعه بأن الخديو يغش دائنيه - لهذا ازدادت حماسة الرجلين لإثبات أن مصر قادرة على الوفاء بكل التزاماتها ، بحيث تعذر عليهما أن ينظرا إلى المسألة من أي زاوية أخرى ؛ بل إنهما كانا ضد اشتراك المصريين في اللجنة . ولكن فيثيان ويرنج ودلسبس (الذي قيص له أن يكون أول رئيس للجنة بعد تشكيلها) كانوا مجتمعين على قسوة هذا الاعتراض^(٤) .

أما إسماعيل فكان ضد مبدأ التحقيق ، ولكي يوسع هوة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا عرض على الحكومة الإنجليزية أكثر من مرة أن تعين مفتشاً إنجليزياً عاماً على الدلتا والصعيد معاً^(٥) - وهو العرض الذي كان قد سبق أن تقدم به مراراً

(١) Dicey, Khedivate, p. 174. - انظر ما سبق .

(٢) ف. و. - ٢٨٥٤/٧٨ - رقم ٩٨ - من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ مارس ١٨٧٨ .

(٣) نفس الملف السابق - تعليق ويرنج على الرسالة السابقة .

(٤) نفس الملف - رقم ٧٨ ، ٧٩ من فيثيان .

(٥) نفس الملف السابق - مسودة الرسالة رقم ٥٢ - من وزارة الخارجية إلى فيثيان بتاريخ

ورفضته إنجلترا بإيحاء من نوبار الذى فهم قصد الحليو وحذر الحكومة الإنجليزية - وهو فى لندن - من نواياه . وأخبر إسماعيل قنصل إيطاليا العام (دى مارتينو De Martino) أنه يعتقد أن دى ميشيل و«الحزب الفرنسى» فى مصر يحاولون التأثير على فيثيان لكى يزجوا به (أى إسماعيل) فى موقف يترتب عليه دماره^(١) . على أنه بعد أن اتصل به القناصل العموميون ، أصر على وجوب عدم تعدى التحقيق للدخل ، وإن يكن قد أبدى اتجاهه إلى أنه إذا لم يكن من التحقيق بد ، فيجب أن يشترك فيه ممثلون عن الدائنين . بل وصل به الأمر إلى اقتراح لجنة من غوردون باشا وفردنان دلسبس بالإضافة إلى شخص مصرى - وغرضه من اختيار كل من دلسبس وغوردون هو استغلال شعبية الرجلين ، كل فى بلده ، وأن يوجه التحقيق بالطريقة التى يراها . ووافقت الحكومة الإنجليزية على هذا الاقتراح ، وزكته للحكومة الفرنسية . بل إنها وافقت على تكوين لجنة من ثلاثة أشخاص هم غوردون وشخصان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى تختارهما إنجلترا وفرنسا - بشرط أن يتساوى الأشخاص الثلاثة فى المركز والاختصاصات . وكان وادنجتون على استعداد للموافقة على هذا الاقتراح لما يتضمنه من التعاون بين الدولتين . ولكن القنصلين الإنجليزى والفرنسى كانا يريان ضرورة ضم أعضاء صندوق الدين إلى اللجنة حتى لا تضار سلطات المحققين . وعلى أى حال فقد اعتذر غوردون ، وحين اقترح إسماعيل تأليف لجنة تتكون من دلسبس وولسون والمندوبين الأربعة فى لجنة صندوق الدين ، وافقت الحكومة الإنجليزية على ذلك^(٢) . ولكن ألمانيا والنمسا ذهبتا إلى أنهما على حين تحترمان قرار الدولتين الغريبتين ، تأملان أن لا تتردد فرنسا وإنجلترا فى طلب معونة الاتحاد الأوروبى إذا ما أصبح العمل المشترك من جانب كل الدول المعنية أمراً لا معدى عنه ، وأن تتدخل الدول الأربع - ومعها إيطاليا ، فيما لو شاءت - لتدخلا جماعياً لدى الحليو لكى يمتنع عن الاصطياذ فى الماء

(١) ف . و - ٢٦٣٤/٧٨ - رقم ٣٥٦ - من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ ديسمبر

. ١٨٧٨

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٦ - رسالتان من وادنجتون إلى داركور بتاريخ

٢١ ، ٢٢ مارس ١٨٧٨ .

العكر ، فيضطر إلى الخضوع لإرادة الدول جمعاء^(١) . ولكن إنجلترا وفرنسا فضلتا الانفراد بالعمل ، وقبل إسماعيل ما اتفقتا عليه - وفي ٣٠ مارس وقع مرسوماً بتأليف اللجنة على أن تتكون من دى لسبس (رئيساً) وولسون الذى أعارته الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية (نائباً أول للرئيس) ورياض باشا (نائباً ثانياً للرئيس^(٢)) - هذا بالإضافة إلى مندوبى لجنة صندوق الدين . ومنذ ذلك الوقت تعرضت مصر للتدخل الأوروبى الصريح ، أو بالأحرى للتدخل الفرنسى الإنجليزى . فالهدف الضمنى من التحقيق هو محاكمة الحديدو ، والتأكد من مقدرة مصر على الاستمرار فى دفع نسبة الأرباح السارية على الديون ، واستبدالها بنسبة أخرى إذا عجزت عن الدفع . وطبقاً للمادة الثالثة من المرسوم صدرت الأوامر لكل الوزراء والموظفين بأن يقدموا للجنة أى معلومات تطلبها دون أدنى تأخير .

وعلى أثر توقيع المرسوم أخطر وادنجتون الحكومة الألمانية بأن الاقتراح الألمانى - النمساوى الخاص بالتدخل الجماعى لدى إسماعيل أصبح - بعد الوصول إلى الاتفاق الحديد - غير ذى موضوع ، وأن الدولتين الغربيتين ، بالرغم من ذلك ستبحثان الاقتراح من جديد فيما لو لزم الأمر مستقبلاً لإرغام الحديدو على ترك التحقيق يأخذ مجراه بحيث يصبح فعالاً^(٣) . وما أن بدأت اللجنة عملها حتى توجه دلسبس إلى باريس ، وأصبح ولسون هو الرئيس الفعلى - وبذلك أحرزت إنجلترا قصب السبق فى مجال التصارع على النفوذ . ولس دى ميشيل التعديل الذى طرأ على السياسة الإنجليزية بفعل الوفاق الذى تم الوصول إليه فى برلين ، وتبين له أن اتجاه إنجلترا الحديد لم يعد مقصوداً على الدائنين ومالية مصر ، بل بمستقبلها ذاته . وكان من رأيه طرح تدويل المسألة المصرية على الدول المجتمعة فى برلين ، وذلك بالتوسع فى تطبيق المبدأ السارى على الإصلاح القضائى بحيث يشمل إدارة مصر واقتصادها - وبهذا يمكن كبح أطماع إنجلترا . ولكنه حين أدرك أن حكومته أكثر إخلاصاً لإنجلترا

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) - ج ٢٣ - رقم ٣٨ - من سان قاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٣ أبريل ١٨٧٨ ، ج ٢٢ مذكرة من البرنس هوهنلو إلى وادنجتون بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٨ .

(٢) لم يشر المرسوم إلى وضع كل من ولسون ورياض فى اللجنة .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) - ج ٢٣ ، الرسالة رقم ٤٥ من وزير خارجية فرنسا إلى سان قاليه بتاريخ أول أبريل ١٨٧٨ .

من الحكومة الإنجليزية ، وتوقع تعيين ولسون وزيراً للمالية ، ما لبث أن بارح مصر إلى غير رجعة^(١) . أما لجنة التحقيق المستندة إلى تعضيد إنجلترا وفرنسا ، اللتين نصحتنا بتجنب أى إجراءات أو مطالب متطرفة قد تؤدي إلى خلخ الحديد^(٢) ، فقد بدأت تفحص الإدارة المالية المصرية ، وأخذت تدعو من تشاء من الموظفين المصريين ، وأرسلت مندوبيها إلى الأقاليم لبحث الموقف على الطبيعة ، وبدأت صاحبة اليد العليا فى كل ما يتعلق بالإدارة المصرية .

ومن الطبيعى أن يعترض إسماعيل ، الذى سبق أن لمسنا جهوده الخاصة بعرقلة التحقيقات التى قام بها كيف ثم جوشن وجويير ، على نشاط لجنة التحقيق الجديدة التى بدت منها روح التشدد وتتبع شئونه الشخصية . وشكا إلى فيثيان من أن التجريبات التى تجربها اللجنة عنه وعن أصل الأراضى التى استحوذت عليها أسرته^(٣) تحمل طابع الشك فى أمانته ، الأمر الذى يجرح كبريائه . وذكر له أن المحققين يتخطون السلطات التى منحها لهم مرسومه ، وأنهم يبغون ضعفة سمعته وسلطته واستثارة غضبه ، وأن هذا كله مما يتناقض مع التعهدات الواضحة التى أقنعت بتعيين اللجنة ، وأن من الواجب احترام مركزه وهيبته باعتباره رئيساً للدولة . وبذل فيثيان جهده لتخفيف حدة غضب إسماعيل ، ونفى له أن المحققين يعملون بوحى من روح العداء الشخصى له ، وأوضح له أن مقاومته فى كل مرحلة من مراحل المفاوضات السابقة على التحقيق قد أثارت الرأى العام ، بحيث جعلت شروط اللجنة أكثر تشدداً منها فيما لو لم تصدر عنه مثل هذه المقاومة^(٤) .

وكان من الواضح أن نشاط اللجنة سيفضى إلى تعيين نوبار رئيساً للوزراء . حيث كان نوبار فى لندن يبذل النصيح لسولسبرى فيما يتعلق بالتحقيق ، وكان قبل

(١) Des Michels, op. cit., pp. 181-2.

(٢) ف . و - ٢٨٥١/٧٨ - مسودة الرسالة رقم ١٢٩ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى فيثيان بتاريخ ١٢ يولية ١٨٧٨ .

(٣) كانت تبلغ حوالى المليون فدان ، أى حوالى خمس أراضى مصر الزراعية . وكان محمد على قد منح الأراضى لأسرته وأعوانه ، ولكن إسماعيل استطاع وهو فى الحكم أن يزيد مساحة أراضيه الخاصة إلى حد كبير . راجع G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950 (Oxford Univ. Press, 1962).

(٤) ف . و - ٢٨٥٥/٧٨ - رقم ٢١٤ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ يولية ١٨٧٨ .

ذلك قد تباحث مع وادنجتون في باريس . ويبدو أنه قد توصل إلى اتفاق مع الحكومتين في أثناء هذه المباحثات — فقد ذكر لديسى فيما بعد أن وادنجتون وسولسبرى نصبحاه بأن يبذل كل جهده ، بعد رجوعه إلى القاهرة ، لكي ينقص مساحة أراضي الخديو ، خاصة وأن قنصلي الدولتين قد لحا إلى أن إسماعيل لن يتنازل عن أى قسط من أراضيه مهما كانت المحاولات المبذولة في هذا الشأن . وكان من رأى نوبار منذ البداية أن ضياع الأسرة المالكة هي السبب الأول في شقاء مصر ، وأن إعادتها إلى الدولة هي حجر الزاوية بالنسبة إلى أى إصلاح مرتقب . ولما اتضحت ضرورة تشكيل وزارة برياسة نوبار ، زكى سولسبرى استدعاء الخديو لنوبار عن طريق رفرز ولسون^(١) ، وأشار على نوبار بعدم القسوة على الخديو في حالة تعيينه رئيساً للوزارة بحكم أنه من غير المرغوب فيه أن يُرغم الخديو سواء على التنازل عن العرش أو الاستماتة في مقاومة يائسة . وناقش سولسبرى نوبار في أمر تعيين الوزارة ، وأبدى اعتراضه القاطع على تعيين أى فرنسى في وضع يمكنه من مشاركة سلطة ولسون بأى شكل ، هذا برغم أنه لم يعترض على تعيين أحد الفرنسيين في منصب آخر^(٢) .

تشكيل وزارة نوبار :

دعا الأمير حسين كامل نوبار إلى العودة إلى مصر ، وأعلن إسماعيل أن هدفه من استدعاء نوبار هو وضع حد للشكوك الشائعة عن تأمره ، وإن يكن نوبار ذاته قد فسر هذه الدعوة على أنها مقدمة لشغله منصباً هاماً^(٣) . وقبل أن يعود نوبار إلى مصر حاول أن يحصل من إنجلترا وفرنسا وبزمارك على بعض الضمانات — ومن ثم سفره المتكرر من إنجلترا إلى ألمانيا قبل أن يمر بباريس ، الأمر الذى أثار بعض الشائعات حول حقيقة هدف اتصاله بالمستشار الألماني . وقد خشى وادنجتون

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) — ج ٦٠ — دى ميشيل إلى وادنجتون في مايو ١٨٧٨ .

(٢) ف . و — ٢٨٥١/٧٨ — رقم ١٣٧ — من وزارة الخارجية إلى فيثيان بتاريخ ٢٩ يولية

١٨٧٨ .

(٣) كان من رأى وادنجتون أن وجود نوبار في مجالس الخديو كان باستمرار مقترناً بالشروع في تنفيذ أكثر الخطط سطحية (الوثائق الفرنسية) (إنجلترا) — ج ٧٧٨ — رقم ١١٣ — من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٧٨ .

أن تؤدي مساعي نوبار إلى إقامة هيئة إدارة دولية في مصر برئاسة ألمانيا ، يتخذها إسماعيل ذريعة لاسترجاع استقلاله وإجراء تسوية مالية تساعد إنجلترا في وضعها^(١) ولكن داركور بدد مخاوف وادنجتون حين أكد له أن سولسبرى أخبره بأنه لم يعلم شيئاً عن رحلة نوبار إلى ألمانيا إلا من الصحف ، وأنه واثق من إخلاص سولسبرى للوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا . ولكن نوبار ذكر لديسى أنه قبل أن يعود إلى مصر حصل من سولسبرى على ضمانات ضد احتمال إقالة إسماعيل للوزارة بالحديدة — فقد أكد له أن بإمكانه الاعتماد على تعضيد الحكومة الإنجليزية له بشكل فعال^(٢) . وفي ١٥ أغسطس عاد نوبار إلى مصر بعد أن أصدرت لجنة التحقيق تقريرها المبدئي الذي أوصى بتنازل الخديو عن الحكم المطلق ، وتسليمه أراضي الدولة ، وقبوله مرتباً سنوياً ، وإجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المالية . ووافق نوبار على تقرير اللجنة ، وقال إنه متى ما دعى إلى تأليف الوزارة ، سيختار شخصاً إنجليزياً (يقصد رفرزولسون) وزيراً للمالية على أن تكون له السلطة المطلقة في العزل والتعيين ، كما سيختار شخصاً فرنسياً ليلي منصباً أقل من ذلك أهمية ، ويعين أحسن العناصر الوطنية في بقية المناصب ، بحيث يفرض سلطة الوزارة على الخديو^(٣) . وكان نوبار — كما سبق أن أوضحنا — يرى أن السبب الرئيسي في بؤس المصريين هو استحواذ الخديو على أراض خاصة اشتراها بأموال الدولة وعمل على زراعتها بالسخرة . وقبل أن يبرح إنجلترا كان قد أيقن أن إسماعيل لن يسلم هذه الأراضي إلا مرغماً ، وأن التدخل سيصبح ضرورة منطقية فيما لو لم يتم تسليمها . ولا كان ضد التدخل الأجنبي في حد ذاته ، فقد صمم على مباشرة أقصى ألوان الضغط على الخديو ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة التدخل الأجنبي^(٤) — لهذا فإنه حاول في مصر أن يقنع إسماعيل بقبول تقرير لجنة التحقيق بمخالفته . ولا أبدى إسماعيل شيئاً من التردد هده نوبار وولسون بالرحيل عن مصر وترك المسألة برمتها في أيدي

(١) نفس الملف السابق — من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٨ .

(٢) Dickey, Khedivate, pp. 192-3

(٣) ف . و — ٢٨٥٥/٧٨ — رقم ٢٨٦ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٨ .

(٤) رسالة فيثيان رقم ٢٨٦ السابق ذكرها .

الدول الكبرى فيما لو لم يقبل التقرير ^(١) . وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أى تحفظ ، وفي ٢٨ أغسطس كلف نوبار بتأليف الوزارة ، مقرأً في خطابه إلى نوبار مبدأ المسئولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معه .

وهكذا انتهت المعركة الضارية ضد سلطة الخديو بالنصر المؤقت لنوبار ، وإن يكن هذا الأخير قد فتح الباب أمام سولسبرى لتنفيذ سياسته التي سبق أن تناولناها بالتفصيل فيما يتعلق بالوفاق الإنجليزي - الفرنسي وبالنفوذ الإنجليزي في مصر ^(٢) . وقد لمحنا فيما سبق إلى وجهة نظر نوبار الخاصة بحكم مصر ونوع التدخل الأجنبي الذي كان على استعداد للتسليم به . وكانت كل سوابقه تدل على أنه آخر من يسمح لمقاليد الحكم بأن تفلت من يديه أو يكون مخلب قط في أيدي الأجانب . وبرغم استعداده لاستغلال الضغط الأجنبي في الضرب على يد الخديو وحمله على السير في طريق الصواب ، فإن حجر الزاوية في سياسته هو أن تحكم مصر نفسها . فهو يقبل النفوذ الأجنبي ، ليس في حد ذاته بل كوسيلة لتنفيذ سياسته الخاصة بمصر وحكومتها ^(٣) . فهو يرى أن العنصر الوطني لا تتوفر له الخبرة الكافية التي تمكنه من حمل أعباء الإدارة دون مساعدة خارجية ، وأنه ليس من الاستقلال بحيث يستطيع وحده أن يواجه السلطة الخديوية المطلقة . لهذا كان يتطلع إلى حكومة أجنبية قوية يستند إليها ، ووقع اختياره على إنجلترا التي كان يرى أنها تهتم اهتماماً حقيقياً خالياً من التحيز برخاء الشعب المصري ^(٤) . حقيقة إنه كان يفضل تشكيل حكومة مصرية - إنجليزية ، إلا أن معارضة فرنسا جعلت مثل هذا الاتجاه أمراً غير مرغوب فيه - لهذا ففي الوقت الذي ترك فيه الباب مفتوحاً أمام الفرنسيين للدخول الوزارة ، عرض وزارة المالية على ولسون الذي كان من المتوقع أن تنتقل إليه

(١) حين تنازل إسماعيل عن ضياعه وضياع أسرته قبل مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه زيدت فيما بعد إلى ٣١٥,٠٠٠ . وقد تم التنازل عن بعض أراضي الأسرة المالكة في عهد إسماعيل ، وعن بعضها الآخر في عهد توفيق .

(٢) في ٢٧ أغسطس كتب سولسبرى إلى فيثيان : « إن الإجراءات التي أدت إلى هذه النتائج ، وبخاصة كونها قد انتهت نتيجة للضغط الإنجليزي وحده ، تشهد بوضوح بمهارة الذين مارسوها » ف . و - ٢٨٥٢/٧٨ - مسودة التفراف رقم ١٦٢ .

(٣) ف . و - ٢٨٥٥/٧٨ - رقم ٢٢٨ - من فيثيان إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يونيو ١٨٧٨ .

(٤) نفس الملف - رقم ٢٨٦ السابق ذكرها .

اختصاصات المراقبين العموميين بعد إلغاء منصبيهما . على أنه في رده على خطاب الخديو الذى كلفه فيه بتأليف الوزارة ، قبل هذه المهمة دون أن يذكر شيئاً عن ولسون حتى يتحاشى سخط الرأى العام وتدخل فرنسا .

ولكن ساسة فرنسا سرعان ما نمت إلى علمهم أن نوبار يزعم تعيين ولسون وزيراً للمالية ، فجزعوا لما يتضمنه ذلك من عار كعب إنجلترا في الإدارة المصرية . لهذا أخبر داركور وادنجتون أن الفرنسيين لابد أن يفسروا تعيين ولسون على أنه يعنى وضع المسائل المالية التى تهم كل الأطراف المعنية في يد شخص إنجليزى ، مما يترتب عليه المساس بتساوى الدولتين في النفوذ في مصر — إذ أن هذا الشخص الإنجليزى لابد أن يعهد بالوظائف المالية إلى مواطنيه ويعتمد عليهم اعتماداً كلياً^(١) . كما لاحظ داركور أن سولسبرى الذى كان يحاول إخفاء مظاهر الضغط على الخديو أو فرض الحماية الإنجليزية على مصر ، كان يضع نصب عينيه عدة اعتبارات أهمها علاقات مصر بتركيا^(٢) . وأصر وادنجتون على الإبقاء على الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين ، وكان قد لفت نظر نوبار إلى ذلك أثناء زيارته لباريس . وكلف القائم افرنسى بالأعمال في القاهرة مسيو راندر (Raindre) بأن يذكر نوبار بما سبق أن قاله له في باريس : وأن تعضيد فرنسا له وعطفها عليه يتوقفان على قبوله الصريح الصادق لهذا الموقف وللمزايا التى يوفرها لفرنسا في وزارته^(٣) . ولكن نوبار أعلن أنه لم يختار ولسون بصفته إنجليزياً . بل لأنه شخص كفء . كما أن سولسبرى صرح بأن الخديو لم يعرض وزارة المالية على ولسون إلا لمجرد كفاءته الشخصية دون أى اقتراح من جانب الحكومة الإنجليزية أو ممثليها في مصر^(٤) . ورفض نوبار من حيث المبدأ أن يتنازل لفرنسا أو لغيرها عن حقوق مماثلة : لأن معنى هذا التنازل إلغاء وجود الحكومة المصرية كهيئة مستقلة ، واستبدالها بحكومة غير معروفة

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — ج ٧٧٨ ، رقم ٨٤ — من داركور إلى وادنجتون في ٤ سبتمبر

١٨٧٨ .

(٢) نفس الملف — من داركور إلى وادنجتون في ١٢ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) — ج ٦١ — وادنجتون إلى راندر في ٥ سبتمبر ١٨٧٨ و (إنجلترا)

ج ٧٧٨ — مسودة رسالة إلى داركور بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٧٨ .

(٤) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) — ج ٧٧٨ — من القائم الإنجليزى بالأعمال إلى وادنجتون

بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٧٨ .

حتى ذلك الوقت^(١). وإبقاء على حريته في العمل التي كان يعتبرها أمراً لازماً لإنجاز مهمته الإصلاحية ، ترك الباب مفتوحاً أمام تعيين أحد الفرنسيين وزيراً للأشغال العمومية ، وإن يكن قد أبدى عدم استعداده للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية فيما يتعلق باختيار وزير الأشغال الفرنسي أو تحديد اختصاصاته . ولكي يؤكد حريته في العمل اختار لهذه الوظيفة « صديقه » المهندس السابق المسيو كوفيه (Cauvet)^(٢) (مدير الدراسات بمدرسة السنترال) ، وطلب من الحكومة الفرنسية أن توافق على تعيينه . مبيناً لها أهمية وزارة الأشغال في بلد كمصر تتوقف حياته على الري ، بحيث أن وزارة الأشغال أكثر أهمية من وزارة الداخلية . ولكن الحكومة الفرنسية كانت أميل إلى تعيين مالاربه الذي لم يقبله نوبار لعمله السابق في السلك السياسي ، ولأن مثل هذا التعيين لابد أن يفتح الباب للضغط الإيطالي . أما وادنجتون فكان شديد الرغبة في تعيين أحد الفرنسيين ذوي الخبرة بشئون مصر ، ولكي لا يدع مجالاً للتدخل الإيطالي قرر تعيين المسيو دي بلنيير (De Blignières) الذي لم يعترض عليه نوبار^(٣) .

ثم أعلن سولسبري تصميمه على خروج موانئ الإسكندرية وقناة السويس والسكك الحديدية عن دائرة اختصاص الوزير الفرنسي ، على أن يعوض هذا الوزير بالإشراف على القنوات والموانئ والسكك الحديدية التي لا ينطبق عليها مرسوم نوفمبر^(٤) . ويبدو أن نوبار الذي وضع إدارة الموانئ والسكك الحديدية في دائرة اختصاص وزارة المالية كان قد وعد ولسون وثيثيان بذلك حتى يتسنى له الاعتماد على إنجلترا في مواجهة فرنسا بالأمر الواقع . وبعد مفاوضات استمرت وقتاً طويلاً بين لندن وباريس حول تحديد اختصاصات كل من الوزيرين ، تم الاتفاق على ما يلي :

- (١) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦١ - مذكرة من نوبار إلى راندر بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٧٨ .
- (٢) نفس الملف - من راندر إلى وادنجتون بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٧٨ .
- (٣) نفس الملف - ج ٦١ - رسالة خاصة من نوبار إلى راندر بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٧٨ - ثم رسائل أخرى من راندر إلى وادنجتون .
- (٤) ٢٨٥٢/٧٨ - مسودة المراسلتين ١٨١ - ١٨٢ من وزارة الخارجية إلى لاسلز بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٨ . حين علم نوبار بذلك علق بقوله : « كنت أحلم باستقلال مصر - ولكن أثبتت إنجلترا وفرنسا اليوم أنني كنت واهماً . » (الوثائق الفرنسية مصر ج ٦١ - راندر إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٨ .

أولاً : تشرف وزارة الأشغال العمومية على القنوات ومنشآت الري والسكك الحديدية والموانئ ، باستثناء ميناء الإسكندرية الذى يوضع تحت الإشراف المباشر لوزير المالية .

ثانياً : فيما يختص بالسكك الحديدية تنتقل إلى الوزير السلطات التى كان يتمتع بها الخديو طبقاً لمرسوم نوفمبر ١٨٧٦ .

ثالثاً : وجوب مراعاة الإجراءات المالية الخاصة بالفنارات ، ووضعها تحت الإشراف المباشر لمجلس الوزراء .

رابعاً : يجب وضع أراضي الخديو التى تنازل عنها للدولة (أراضي الدومين) تحت إشراف هيئة خاصة تتألف من ثلاثة أشخاص : إنجليزى وفرنسى ومصرى وتكون مسئولة أمام مجلس الوزراء .

خامساً : يجب النص على إدراج صيانة صندوق الدين واستمرار التحقيق فى تسوية عامة .

سادساً : تلغى المراقبة ، على أن تعود تلقائياً فى حالة إقالة الوزير الإنجليزى أو الوزير الفرنسى دون موافقة حكومته^(١) .

وحاول نوبار بعد أن قبل هذه الشروط أن يضمن حسن نية كل من إيطاليا والنمسا بعرض وظيفة ثانوية على إيطالى يعين مراقباً للحسابات ، ووظيفة أخرى مماثلة على نمسوى باعتباره مساعداً لوزارة المالية^(٢) . ذلك أن إيطاليا انتهزت فرصة الضغط الذى كان يباشره وادنجتون على نوبار ثم تعيينه لبلنيز ، وطالبت بوزارة العدل . ولكن نوبار رفض هذا الطلب ، كما عارضه وادنجتون^(٣) ، رغم أن إيطاليا عرضت على فرنسا توحيد جهود البلدين ومقاومة اتجاه إنجلترا إلى الاستحواذ على القسط الأكبر من النفوذ فى مصر^(٤) . وسند سولسبرى نوبار ، وإن حاول فى نفس

(١) نفس الملف - داركور إلى راندر بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٧٨ .

(٢) أدرجت هذه التعيينات فى مرسوم تأليف الوزارة .

(٣) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٨ - وادنجتون إلى داركور فى ٨ أكتوبر ، (إيطاليا)

- ج ٥٣ مذكرة من وادنجتون إلى دى نواى بتاريخ ٢٨ أكتوبر ورسالة بتاريخ ٣٠ أكتوبر من وادنجتون إلى دى نواى .

(٤) (إيطاليا) - نفس الملف - رقم ١١٤ - من بران Brin إلى وادنجتون بتاريخ ٢٧ سبتمبر

الوقت أن يحافظ على علاقات الود القائمة بين إنجلترا من ناحية وبين إيطاليا وفرنسا من ناحية أخرى^(١). ولكن حين حاول دي مارتينو (De Martino) قنصل إيطاليا العام في مصر أن يباشر التهديد على نوبار ، أعلن سولسبرى أن الحكومة الإيطالية ستفقد عطف إنجلترا إذا ما استمرت في هذا الاتجاه إقراراً لحق إيطاليا في الحصول على منصب في الوزارة المصرية^(٢). ورفض طلب إيطاليا في لندن وباريس والقاهرة ، كما رفض طلب النمسا الخاص بتعيين نمسوى وزيراً للمعارف^(٣).

وفي ١٤ أكتوبر أعلن نوبار رسمياً تأليف وزارته ، وذلك بعد مفاوضات استغرقت أكثر من شهر ونصف . وفي تلك الأثناء حاولت النمسا أن تضمن عدم حل لجنة التحقيق دون موافقة الدول الممثلة فيها . وفي ١٧ أكتوبر قدم السفير النمسوى في باريس مذكرة إلى وادنجتون ، اقترح فيها تدعيم العلاقات بين مجلس الوزراء وصندوق الدين دون مساس بالصندوق ، وأن يسند مندوبا الصندوق القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمسائل المالية . ورفض وادنجتون هذا القرار ، مؤكداً أن خبرة ولسون ودي بلنير وتشدهما في إجراء التحقيق ضمان كاف لمصالح الدائنين ، وأن تسوية ١٨٧٦ ستنفذ برمتها في حالة فشل النظام الجديد . وبالرغم مما كان متوقفاً من إيقاف نشاط لجنة التحقيق بعد تشكيل وزارة نوبار ، استمرت اللجنة في العمل ، ووكّل إليها بإعداد اللوائح المتعلقة باستمرار الخدمات العامة على خير وجه . فقد رأى مجلس الوزراء ضرورة وضع حد لغموض التشريع الإداري والمالي في مصر ، وأقر ضرورة تبويب ومراجعة القوانين واللوائح السارية ، على أن يعهد ذلك إلى مندوبي لجنة التحقيق الذين تؤهلهم خبرتهم بالبلاد للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وفي ٧ يناير صدر مرسوم ينص على استمرار قيام اللجنة دون تحديد تاريخ خاص ببدء عملها أو انتهائه ، ووكّل إليها بإعداد مشروعات القوانين قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء — كما نص المرسوم على عدم

(١) ٢٨٥٥/٧٨ — رقم ٢٢٨ ، فيقيان إلى وزارة الخارجية في ٢٣ أغسطس، ٢٨٥٢/٧٨
مسودات المراسلات ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ من وزارة الخارجية إلى لاسلز في ١٤ من أكتوبر ١٨٧٨ .
(٢) ٢٨٥٢/٧٨ — رقم ٢١٥ ، ٢١٦ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى لاسلز في ١٢ نوفمبر ١٨٧٨ .

(٣) لم يطالب دي بيست De Beus وزير خارجية النمسا بأكثر من « كرسي » في مجلس الوزراء المصري .

جباية أية ضريبة أو تطبيق أى إجراء إدارى عام قبل أن يتم إقرار ذلك بقانون يقدم للخديو لاعتماده ، على أن يتم التنفيذ بعد نشره فى جريدة المونيتير إيجبسيان ^(١) . وكانت الحكومة المصرية قبل تأليف وزارة نوبار قد فوّضت ولسون فى أن يعقد قرضاً ضمانته أراضي الدومين : وسافر ولسون إلى لندن حيث حصل من بنك روتشلد - باسم الحكومة المصرية - على قرض قيمته الاسمية ٨,٢٨٧,٥٠٠ جنيه ، يخصص معظمه لدفع فوائد الديون المصرية ، على أن يترك مبلغ ٣,٢٢٨,٢٢٥ تحت تصرف الخديو . وقبل أن يتم الرهن الرسمى لأراضي الدومين لحساب بنك روتشلد كان بعض الدائنين قد استصعدروا أحكاماً من المحاكم المختلطة وأوقعوا الرهن على بعض هذه الأراضي ، مما أدى إلى نشوب النزاع بين جميع الأطراف المعنية . ورفض بنك روتشلد دفع القيمة المتعاقد عليها وحصل على حكم يرغم الخديو على دفع الفائدة المركبة على القرض الجديد . وفى ٢٢ أبريل صدر مرسوم خديوى يبطل سريان أحكام المحاكم المختلطة المتعلقة بدخول الحكومة المصرية ^(٢) .

مصاعب الوزارة :

كان تأليف وزارة نوبار بمثابة أول ضربة جديّة وجهت إلى نظام الحكم الأوتوقراطى فى مصر . فالخديو ، من حيث المبدأ ، بقى السيد المطلق للبلاد - فهو الذى يعين الوزراء ويعزلهم حسب مشيئته ، ورعاياه لا يستطيعون الاعتراض على قراراته ، والوزارة الجديدة مسئولة أمامه هو لا أمام مجلس شورى النواب . ورغم أن الخديو كان بإمكانه أن يقبل رئيس الوزراء ، فلم يتمتع بنفس الحق بالنسبة إلى الوزيرين الأوربيين . وإذا فالنظام الجديد لا يمكن أن يتدرج فى قائمة النظم الأوتوقراطية الصرفة أو الديمقراطية أو الأوليغاركية ، بل ولا الملكية الدستورية (إذ لم يكن لمصر حتى ذلك الوقت دستور محدد) . ولأسباب عدة كان النظام الجديد مقضياً عليه بالفشل . فتوفير الانسجام بين مختلف العناصر التى تقوم عليها الحكومة ، والتوفيق بين وجهات النظر المتضاربة ، والمصالح المتعارضة ، وشفاء

(١) الوثائق الفرنسية - (مصر) - ج ٦٢ - رقم ١٧ من جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٩ يناير ١٨٧٩ .

(٢) انظر فيما يلى - الفصل الرابع - وهذا القرض ، بالشكل الذى تم به ، لا يتعدى كونه غشاً صريحاً .

الأحقاد المتنافرة ، ودفع الوزارة الحديدية إلى العمل بروح الجماعة — كل هذا كان يتطلب مهارة فائقة وقدراً كبيراً من الحنكة السياسية . ولما كانت هذه التجربة تمارس في بلد إسلامي ، كان من اللازم أن يمثل العنصر الوطني في الوزارة مشاعر السكان ووجهات نظرهم وميولهم الدينية تمثيلاً كافياً . ولما كانت مصر حتى ذلك الوقت لم تعرف إلا نظام الحكم الفردي ، كان من اللازم أن يتعاون رئيس الدولة مع الوزارة حتى يمكنها بذلك أن تحافظ على سلطتها . ولكن نوبار وولسون لم يحاولا إخفاء كرههما الشخصي لإسماعيل ، بل بذلا كل ما في وسعهما لتجريدته من كل سلطة وجعله مجرد حاكم اسمي — فليس عجباً أن يذكر قنصل الولايات المتحدة العام في مصر أن الوزارة الأوربية كانت تحكم البلاد كما لو كانت تحكم إحدى مقاطعات الهند : فلم يكن الخديو يستشار إلا نادراً ، ولم يترك له من مهام الدولة إلا توقيع المراسيم التي تعدُّ له^(١) . أما إسماعيل فقد أبدى الاستسلام للوزارة ، وحول اختصاصاته إلى مجلس وزرائه المسئول ، وذلك رغم أنه كان يحس بالمهانة ويتربص كل الفرص السانحة التي تمكنه من أخذ ثأره . وكان من الواضح أنه لا يزال يتمتع بنفوذ قوى على الموظفين الوطنيين ، وأن بيده نجاح النظام الجديد أو فشله ، فنصح قنصلاً إنجليترا وفرنسا حكومتيهما بالعمل على أن يرأس الخديو جلسات مجلس الوزراء حتى يمكنه أن يشارك وزراءه في مسئولية كل ما يمكن أن يحدث^(٢) . أما وزارتنا خارجية الدولتين فقد لفتتا نظر إسماعيل إلى أن « مسئولية نجاح أو فشل النظام الجديد تقع على عاتقه ، بحيث لو واجه هذا النظام معارضة من جانب من في أيديهم السلطة ، أو أبدى هؤلاء اتجاهاً إلى النيل منه ، فستكون النتيجة ازدياد صعوبات نوبار ومستشاريه ازدياداً كبيراً ، وستتضمن مسئولية فشلهم اشتراك القائمين بهذه الأعمال في عمل مسئولية النتائج الخطيرة الناتجة عن مثل هذا العمل^(٣) » . وأجاب إسماعيل على هذه التهديدات بقوله : إنه بصفته « حاكماً

(١) عابدين — الوثائق الأمريكية ، ج ١٥ ، ص ١٤١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٢ ، رقم ١٥ من جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٢١ يناير

١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٢٨٥٢/٧٨ — مسودة المكاتب رقم ٢٢٩ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى فيثيان بتاريخ ٢ ديسمبر ١٨٧٨ ، ٢٤٩/١٩٥ — رقم ٥ من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ يناير ١٨٧٩ ورسالة جودو رقم ١٠ بتاريخ ٢ يناير ١٨٧٩ .

دستورياً « لا يستطيع أن يتحمل مسئولية نجاح أو فشل وزرائه الذين هم وحدهم المسئولون عن أعمالهم ، وأن تحميله مسئولية قرارات لم يسمح له بالمشاركة في وضعها بأي شكل من الأشكال أمر ليس له ما يبرره — فإذا كان لابد له من أن يتحمل مسئولية تنفيذ هذه القرارات وجب إشراكه في إعدادها^(١) .

وعبثاً حاول فيثيان وبنليير وجوداً أن يحثوا نوبار وولسون على تحسين علاقاتهما بالحديو — فقد كان من رأيهما أن أى تنازل للحديو معناه التراجع عن موقفهما مما يؤدي إلى اعتقاد الوطنيين بأن الوزارة قد أرغمت على إعطاء الحديو قدراً من السلطة التي سلبت منه . ولس إسماعيل الانقسام القائم في المعسكر الغربي ، واتضح له أن الوزارة لن تلقى من قنصلي الدولتين ما تتوقعه منهما من عطف وتعصيد ، خاصة وقد نعى إلى علمه أن فيثيان كان ينتقد سياسة الوزارة علناً^(٢) . وبما زاد في جراءة إسماعيل أن نوبار لم يحظ بثقة الشعب وعطفه — إذ كان المصريون يرون فيه أداة إنجليزية لفرض الحماية على البلاد ، وأنه يدين بتعيينه للأجانب الذين يستندونه . هذا إلى أنه أرمنى مسيحى^(٣) كانت طبقة الموظفين المصريين تجزم بأنه أثرى نفسه على حساب الشعب المصرى باعتباره عميلاً للرأسماليين الأوربيين ، كما رأى فيه الفلاحون منشئ المحاكم المختلطة التي أسلمتهم إلى شراة المرابين اليونانيين^(٤) . وعلى حين أن نوبار لم يكن يتقن اللغة العربية ، كان ولسون وبنليير على جهل تام بلغة البلاد وعاداتها وتقاليدها . ومن هنا كان من الصعب على الوزارة أن تفرض سلطتها على مرعوسيهما وتحملهم على تنفيذ خطة النظام الجديد .

وكان من سوء حظ الوزارة أنها تألفت في وقت كانت فيه الحزنة تعاني الإفلاس ، بحيث لم يقبض الجنود ومعظم الضباط مرتباتهم مدى عشرين شهراً ، في وقت ازداد فيه بؤس الشعب بسبب عدم انتظام مياه النيل . كما أنها استهلت حكمها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة لم تخصص أرصده لآى غرض جاد . وعلى حين كان ولسون يشحن وزارة المالية بالإنجليز ، خفضت رواتب الموظفين المصريين

(١) ف . و - ٢٤٩/١٩٥ - رقم ٥ السابق ذكرها ، ٢٨٥٢/٧٨ ، الرسالة رقم ٢٢٩ السابقة

(٢) Wilson, op. cit., pp. 186-7

(٣) ذهب مثل تركى إلى أن الوقت الذى يحكم فيه الأرمن يشهد اضمحلال الدولة (أرمنى وزير دولت دوشر) .

(٤) Secret History, pp. 45-6.

وأغلقت المدارس بحجة الاقتصاد ، وفصل مئات من الضباط دون أن يقبضوا متأخرات رواتبهم بحيث اعتقد المصريون أن هدف ولسون ونوبار هو العمل على تسليم مصر للأجانب^(١) . وفي الأقاليم باع الفلاحون محصول ١٨٧٨ - ١٨٧٩ مقدماً بربع قيمته لكي يدفعوا الضرائب . وهكذا ففي الوقت الذي لم تخفض فيه أية ضريبة أو يعفى فيه المصريون من أى أعباء ، ازدادت قسوة محصلى الضرائب واشتد استعمال الكرباج في القرى . وما زاد في رعب الأهالي في الريف إجراء مسح جديد للدخل تحت إشراف إنجليزى ، وكان هذا المسح باهظ التكاليف عديم الجدوى ، بدا للناس على أنه مقدمة لزيادة ضرائب الأراضى . واستفحلت المجاعة وبخاصة في الوجه القبلى - وكتب أحد المندوبين الإنجليز الذين أبحروا على النيل في فبراير ١٨٧٩ لنقل المئذ إلى السكان وفحص أحوالهم أن عدد من ماتوا من الجوع لا يقل عن ١٠,٠٠٠ ، وأن عدداً مماثلاً عرضة لنفس المصير - وأن سبب كل هذا هو الفقر الناتج عن إثقال كاهل الأهالي بالضرائب^(٢) . أما الطبقات الغنية فقد ضاقت بمحاولة نوبار التصدى للمحسوبية والظلم والفساد ، مما أدى في الماضي إلى إثراء عدد كبير من الباشوات على حساب خزانة الدولة . كما أشيع أن الحكومة ستضاعف الضرائب على الأراضى العشورية^(٣) التي قدرت عليها نسب من الضرائب تقل كثيراً عن قيمتها ، برغم أن هذه الأراضى كانت قد ازدادت قيمتها كثيراً بتحسين وسائل الزراعة . وأدت هذه الإشاعات إلى قدوم عدد كبير من مشايخ البلد الأغنياء إلى القاهرة ، وإعلانهم أن البلاد لا تستطيع تحمل الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين وشكوا من الضرائب والقسوة المتبعة في تحصيلها^(٤) .

(١) ٢٩٩٨/٧٨ - من رقم ١٢ إلى رقم ١٨ - من جورج نائب قنصل القاهرة للشئون القانونية إلى قُيَّيان .

(٢) Farman, op. cit., p. 248.

(٣) نسبة إلى ضريبة العشر التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والتي كانت تفرض على الأراضى التي تروى بالمياه الجارية ، وفرض نصف هذه الضريبة على الأراضى التي تروى رياً صناعياً . وقد استحوذت ولاية مصر على معظم الأراضى العشورية ووزعوها على أعوانهم ومحاسبيهم الذين كانوا يدفعون ضرائب أقل من ضريبة الخراج أو الضريبة العادية التي كان يدفعها الفلاحون عن أراضيهم .

(٤) رسالة جودو رقم ١٥ بتاريخ ٢١ يناير ١٨٧٩ إلى وادنجتون .

وحجبت كل هذه المساوئ الجهود المثمرة الأخرى التي بذلتها الوزارة . فلم يهتم أحد بمحاولة نوبار العمل على استلهاهم روح العدالة في تطبيق القوانين على المصريين سواء في المحاكم المختلطة أو في المحاكم الوطنية الأخرى ، كما لم يهتموا بعمله على فرض الضرائب على الأجانب المقيمين في البلاد ، وإن يكن قناصل الدول قد عرقلوا تطبيق هذا الإجراء . وكان القصد الحقيقي من مسح الأراضي الذي أجراه ولسون هو الضرب على أيدي موظفي الحكومة الذين كانوا يتمتعون بسلطة واسعة يستغلونها في الإثراء على حساب الفلاحين . وأبدى دى بلنير تصميمًا على وضع حد لاستغلال المناصب والفساد اللذين كانا حتى ذلك الوقت هما الطابع العام لكل الأعمال العامة في البلاد^(١) . وأقرت الوزارة حرية الصحافة والتعبير . وذكرت صحيفة « الوطن » في عددها الصادر في ١٨ يناير ١٨٧٩ أن مما يزيد آمال المصريين في مستقبل أفضل وفود عدد كبير من الفلاحين من قراهم لتقديم شكواهم من مظالم العهد القديم ، وأن هذا التطور أمر جديد لم تعرفه مصر من قبل — إذ لم يكن يجرؤ أحد : سواء أكان عظيمًا أم حقيرًا ، على تقديم شكواه . . . كما ذكرت الصحيفة أن ولسون شجع الناس أثناء رحلته إلى الدلتا على تقديم العرائض حتى تتحقق العدالة لصالحهم . وبعد ذلك بحوالى شهر نشرت نفس الصحيفة النقد الذي وجهه مجلس شورى النواب ضد الوزارة — فقد هاجم المجلس ولسون لعدم حضوره جلساته ولو مرة واحدة بعد أن كان النواب قد طلبوا منه مرتين أن يحضر إلى المجلس لكي يشترك في مناقشة الضرائب الجديدة . ولكن ولسون لم يجب طلب النواب الذين عدوا ذلك احتقارًا للمجلس وإهانة له . أما دى بلنير فكان أكثر لباقة — فقد أرسل برنامج وزارته إلى المجلس ، ولكن حين طلب منه تقديم بعض الإيضاحات ، أجاب بقوله إنه لن يعدل شيئًا مما كتبه . وكان تعليق « الوطن » أن مسلك الوزيرين يخالف ما دزج عليه الوزراء الأوربيون المسئولون ، مما ترتب عليه انضمامها إلى المعارضة فمصادرتها هي وجريدة « التجارة » لمدة ١٥ يومًا^(٢) .

(١) Dickey, Khedivate, p. 204, The Egyptian Crisis, pp. 686 - 7.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

سقوط نوبار :

لهذا كله فشلت الوزارة في تنفيذ برنامجها الإصلاحى فى الوقت الذى أثار فيه سخطاً واسع النطاق . ورأى إسماعيل أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأره—فباستدعائه نوبار وتعيينه وزارة « مسئولة » أمكنه أن يتجنب الخطر الذى كان يهدده من جراء التحقيق . ولما كانت هذه التنازلات قد حققت أهدافها ، فقد رأى أن الوقت قدحان للتخلص من الوزارة بأقصى سرعة ، وخاصة وأنه كان بإمكانه الاعتماد على سخط المصريين عليها ، وأنه كان لا يزال يتمتع بنفوذ يمكنه من توجيه المعارضة . وقد نمت إلى علم فيفيان أن ثمة محاولات لحمل بعض أعضاء مجلس شورى النواب على التظاهر ضد الحكومة ، وكان مقتنعاً بأن هناك من يعملون على إشعال المعارضة ، ربما لمصلحة الخديو . وذكر أن مصدرأ موثقاً به أخبره أنه قد تم الاجتماع بالأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب الذين قيل لهم إن الخديو لن يغضب إذا ما عارضوا الإجراءات التى كانت تقوم بها الحكومة المفروضة عليه ، والواقعة تماماً تحت طائلة النفوذ الأوربى^(١) . وعلى حين أنكر إسماعيل هذه التهمة ، قال إن مركزه يزداد صعوبة لعدم تمتعه بأى قدر من المسئولية^(٢) .

وجاءت الضربة التى أسقطت الوزارة من جانب الضباط المسرحين الذين ساءت أحوالهم ، خاصة وأنهم لم يتقاضوا أية مرتبات طيلة عشرين شهراً . وعبثاً حذر راتب باشا وزير الحرية زملاءه الوزراء من سوء الموقف — بل إن الوزارة كانت من البعد عن الحكمة بحيث دعت كل الضباط المسرحين إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم : فقد انتهز الضباط الفرصة لكى يشكوا لمجلس شورى النواب . وفى ضيحية يوم ١٨ فبراير تجمع الضباط يصحبهم أربعة نواب ، وقاموا بمظاهرة اشترك فيها ٢٦٠٠ ضابط ، وتحركوا صوب قصر النيل حيث كانت توجد رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية . وما أغضبهم بوجه خاص ما ترمى إلى مسامعهم من أن ولسون قد بعث فى طلب أربعين ضابطاً إنجليزياً لكى يساعده فى مسح الأراضى ، وأنهم شاهدوا فى نفس اليوم الذى قاموا فيه بمظاهرتهم قطعاً من الأثاث محمولة إلى مسكن.

(١) رسالة فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٨٧٩ .

(٢) رسالة جوردو السابقة رقم ١٥ .

ولسون الحاص حيث كان من المزمع إقامة حفلة راقصة^(١) . وفي طريقهم شاهدوا نوبار راكباً عربته ، فتجمعوا حولها ، ولكن السائق لدع بعضهم بكر باجه^(٢) — فهاجم الضباط نوبار وأهانوه ، وحين حضر ولسون إلى المشهد أثناء عودته من قصر عابدين حيث كان في اجتماع مع الخديو ، تصدى للدفاع عن نوبار ولوح للضباط بعصاه ، فهاجم هو الآخر ، واقتيد هو ونوبار إلى وزارة المالية حيث حاصرها الضباط . ولم يحسم الموقف إلا بعد أن انتقل إسماعيل إلى قصر النيل يصحبه فيثيان ، وأمكنه تفريق المتظاهرين ، ولكن بعد تبادل بعض الطلقات بين المتظاهرين والحرس الخديوي مما أدى إلى حدوث بعض الإصابات . وفي نفس اليوم جمع إسماعيل أعضاء الهيئة القنصلية وأعلن لهم أنه لن يكون مسئولاً عن النظام العام إلا إذا تمتع بالقسط اللائق به من سلطة الحكم في البلاد — إما بالسماح له برئاسة جلسات مجلس الوزراء أو باختيار رئيس الوزراء الذي يتمتع بثقته ، ثم طالب باستقالة نوبار بعد أن اتهمه باستلاب سلطته وضعف مركزه . وحين سئل نوبار عما إذا كان بإمكانه أن يحافظ على الأمن العام أجاب بالنفي وقدم استقالته في اليوم التالي . حينئذ قال إسماعيل بلهجة تنم عن الانتصار : « أستطيع أن أحكم البلاد دون الاستعانة بأي جندي ، ولكن وزارة الأجانب الذين يختلفون في دينهم عن المصريين ، لن يمكنها حكم البلاد إلا بالقوة المسلحة »^(٣) .

وقد اتهم البعض^(٤) إسماعيل بتدبير ما حدث ، إن لم يكن بشكل مباشر عن طريق التآمر ، فبشكل غير مباشر بشكواه المتكررة من نوبار والوزارة . على أن تقارير قنصل فرنسا العام التي سبقت الإشارة إليها تنفي مثل هذا الاحتمال ، كما ينفيه اللورد كرومر^(٥) وسير إدوارد مالت (Edward Malet)^(٦) والقنصل الفرنسي ذاته^(٧) — وكل هؤلاء يؤكدون أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تدبير أو

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٢ - رقم ٤٢ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٨٧٩ .

(٢) نفس الملف - رقم ٤٤ بتاريخ ٢٨ فبراير .

(٣) Farman, op. cit., p. 240.

(٤) من بين هؤلاء بلنت ورفرز ولسون .

(٥) Modern Egypt, I, pp. 79 - 80.

(٦) Egypt, 1879 - 1883, p. 83.

(٧) رسالة جودو رقم ٤٢ السابق ذكرها .

تأمر . فالذين يحملون الحديدو مسئولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأى العام المصرى الذى نما بشكل بارز فى تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً عن الحديدو كما سترى فى الفصل التالى . ولكن هذا لا ينفى أن إسماعيل كان باستطاعته أن بحسم الموقف فيما لو شاء ، وأن موقفه السلبى كان مسئولاً بعض الشيء عن تطور الأحداث بالشكل الذى اتخذته .

رد الفعل :

وفى ٢١ فبراير أخبر دى مارتينو إسماعيل أن الحكومة الإيطالية شديدة العطف على طلبه الخاص بأن يتمتع بقسط أوفر من السلطة فى مجلس الوزراء ، وذلك حماية لسلامة رعاياها فى مصر ، الأمر الذى يقتضى تقوية سلطة الحاكم^(١) . واستغلت إيطاليا الفرصة لتكرّر طلبها السابق بتعيين أحد الإيطاليين وزيراً فى حالة أى تعديل وزارى^(٢) - فلقد ذكر السفير الإيطالى فى لندن أن الاستمرار فى إبعاد إيطاليا مصدر للضعف ، على حين أن اشتراكها من شأنه أن يزيد قوة الحكومة المصرية إلى حد كبير^(٣) . ولكن وادنجتون أصر على إقفال باب الوزارة الجديدة فى وجه أى أوربى آخر ، باستثناء الوزيرين الإنجليزى والفرنسى^(٤) . فقد اعتبرت إنجلترا وفرنسا ما حدث تحدياً لنفوذهما فى مصر ، واتفقتا على إرسال سفن حربية إلى المياه المصرية لإرهاب الحديدو ، وكلف فيثيان بأن يسند ولسون سنداً تاماً لا تحفظ فيه^(٥) . وأخبرت الدولتان إسماعيل أنهما لن تقبلا أى تعديل مهما يكن فى الاتفاقيات السياسية والمالية التى كان قد وافق عليها ، وأن استقالة نوبار بالنسبة إليهما لا تعنى تعديل النظام القائم^(٦) . بل لقد أعلن وادنجتون رغبته فى أن يحتفظ نوبار بمنصب وزارى فى مجلس الوزراء الذى استقال من رياسته ، على اعتبار أن

-
- (١) ف . و - ٢٤٩/١٩٥ - رقم ٧٢ من فيثيان إلى وزارة الخارجية فى ٢٢ فبراير ١٨٧٩ .
 (٢) الوثائق الفرنسية (إيطاليا) - ج ٥٤ - رسالة من دى فواى إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧٩ .
 (٣) ف . و - ١٢٣/١٤١ - رقم ٩٠ من وزارة الخارجية إلى فيثيان بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٧٩ .
 (٤) نفس الملف - صورة من الرسالة رقم ٢٥٩ من ليونز إلى وزارة الخارجية فى ٣ مارس ١٨٧٩ .
 (٥) نفس الملف - من وزارة الخارجية إلى فيثيان فى ٢٠ فبراير ١٨٧٩ .
 (٦) نفس الملف - الرسالة رقم ٤٩ من وزارة الخارجية إلى فيثيان بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٧٩ .

نوبار شديد الإخلاص للنظام الحديد وله من مركزه ما يسهل استمراره^(١) .
 ورد إسماعيل على كل ذلك بتعهده بالمحافظة على كل الالتزامات التي ارتبط
 بها في أغسطس الأخير وهي الارتباطات التي حددت الخطة الحديد الخاصة
 بالإصلاح الإداري . أما فيما يتعلق بالتزاماته المالية فإنه أكد لقنصلي إنجلترا وفرنسا
 رغبته المخلصة في مراعاتها ، دون أن يمس قرارات مجلس وزرائه فيما يتعلق بهذه
 الناحية^(٢) . وحين طلب منه الباب العالي أن يقدم إيضاحاً عما حدث ، رد بأنه
 خاطب قنصلي إنجلترا وفرنسا في أمر إجراء بعض التعديلات على النظام القائم^(٣) .
 ولم يقنع ولسون بالاعتذار الرسمي الذي تقدم به الأمير حسن — القائد العام للجيش —
 نيابة عن الجيش والحديو ، بل إنه أصر على ضرورة عودة نوبار إما رئيساً للوزراء
 أو مجرد عضو في مجلس الوزراء — واعترض على رغبة إسماعيل في رئاسة مجلس
 الوزراء . وكان يشترك مع ولسون في هذا الرأي دي بلنير والحكومتان الغربيتان ،
 على اعتبار أن ترؤس إسماعيل لجلسات مجلس الوزراء من شأنه أن يحد حرية
 الوزراء في العمل خاصة وأن الوزراء معظمهم من الوطنيين الذين كان لا يزال
 لإسماعيل نفوذ كبير عليهم . وسندت وزارة الخارجية الإنجليزية نوبار حتى
 لا يصبح الحديو كالحصان الذي نجح في إيداء راكبه بحيث لا يأمن هذا الراكب
 أن يمتطيه مرة أخرى^(٤) . وكان من رأى سولسبرى أن مركز ولسون سيزداد صعوبة ،
 بل قد يكون من المستحيل إقراره — إلا إذا أعيد نوبار إلى مجلس الوزراء بصورة
 أو أخرى . واقترح القنصلان الحد من خطورة رئاسة إسماعيل لمجلس الوزراء
 إما بزيادة عدد الوزراء الأوربيين بحيث تصبح لهم الأغلبية أو بحل وسط يمنح
 المتمتعين منهم بعضوية المجلس تفوقاً حاسماً ، أو بإعطائهم حق الفيتو المطلق^(٥) .
 ولكن جودو أوصى بمنح الحديو قسماً من المسؤولية العامة لا يتأتى إلا إذا رأس
 مجلس الوزراء بنفسه ، وكان قصده من ذلك كسب عطف الحديو والشعب^(٦) وعرقلة

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٢ من وادنجتون إلى جودو بتاريخ ٣ مارس ١٨٧٩ .

(٢) Modern Egypt, I, p. 88.

(٣) ف . و ٢٤٩/١٩٥ — ملحق بالرسالة رقم ٨٨ — من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول

مارس ١٨٧٩ .

(٤) Newton, op. cit., p. 156.

(٥) رسالة جودو رقم ٤٤ السابق ذكرها .

(٦) نفس الرسالة .

المشروعات الإنجليزية التي كانت تهدد النفوذ الفرنسي وتدفع الشعب المصري إلى التفكير في المقاومة . هذا إلى أن إجراء كهذا من شأنه أن يمنح مجلس الوزراء السلطة التي يحتاج إليها ويضمن مصالح الدائنين^(١) . وكان وادنجتون أميل إلى الأخذ بهذا الاقتراح . لولا حرصه على المحافظة على الوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا^(٢) .

أما إسماعيل فكان على استعداد لقبول أى حل في نظير عدم عودة نوبار إلى الحكم ، فلم يكن يعترض على زيادة عدد الوزراء الأوربيين وأبدى استعداداً لتعيين وزير إيطالي - ولكنه كان شديد المعارضة لرجوع نوبار إلى مجلس الوزراء في أى صورة من الصور ، بحجة أن هذا مما يضعضع هيئته في نظر الشعب . وعارض حق القيتو خاصة إذا ما أعلن بقانون عام . وحين ذكر له قنصلاً إنجلترا وفرنسا أن تعاون نوبار أمر ضروري لتنفيذ الإصلاحات ، أجاب بأن مصر لا تخلو من الرجال الأكفاء الذين يعملون على نجاح النظام الذي بدئ العمل به منذ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . وترك نوبار الباب مفتوحاً أمام احتمال رجوعه ، بأن وجه رسالة إلى الخديو أوضح فيها أنه لا يرغب في أن تفرضه عليه إنجلترا وفرنسا ، وأنه يرفض العودة إلى الوزارة إلا إذا تأكد من ثقته^(٣) . ولكنه أخبر قنصلي فرنسا وإنجلترا أنه لا يسعه إلا الانحناء أمام مشيئة الدولتين : فإذا ما أصرتا على طلبهما الخاص بعودة نوبار فإنه لا يملك سلطة المقاومة . ثم أضاف أنه مضطر إلى تحذيرهما مقدماً من النتائج لكلا توجهها إليه اللوم فيما بعد إذا ما انهار التعديل الجديد أو تكررت الاضطرابات^(٤) . وكان الفرنسيون بوجه عام لا يميلون إلى نوبار الذي كان يعتقد أنه قال عن فرنسا بصدد موقفها من الإصلاح القضائي - وكان ذلك بعد هزائم حرب السبعين - « إذا ما قاومت فرنسا دست على جثتها »^(٥) - ورغم أن هولينسكى (Holynski) -^(٦)

(١) نفس الرسالة .

(٢) الوثائق الفرنسية - (إنجلترا) ، ص ٧٧٩ ، رقم ٢٦ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٧٩ .

(٣) رسالة جودو رقم ٥٠ بتاريخ ٥ مارس ١٨٧٩ .

(٤) Modern Egypt, I, p. 89.

(٥) الوثائق الفرنسية - (مصر) ج ٦٤ ، الرسالة رقم ٢ - من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ

١١ يولية ١٨٧٩ .

(٦) Nubar Pacha, pp. III - IV.

أحد المدافعين عن نوبار - ينكر هذه الحقيقة ، محملاً إسماعيل مسؤولية اختلاقها ، فإن الصحفي إدوارد ديسي^(١) - صديق نوبار - يذكر أن عداء نوبار لفرنسا وميله إلى إنجلترا لم يكونا عفويين : فبرغم تلقيه تعليمه في فرنسا وثقافته الفرنسية ، فإن تاريخ قناة السويس وأعمال فردنان دلسبس وانحياز نابليون الثالث إلى شركة قناة السويس أثناء نزاعها مع الحكومة المصرية ، ومقاومة فرنسا للإصلاح القضائي - كل هذا أقنعه بأن فرنسا لا هم لها إلا استغلال مصر . ولما كان جودو مدركاً لحقيقة ميول نوبار لإزاء فرنسا فإنه أشار على وادنجتون بعدم إصرار الدولتين على رجوع نوبار إلى الوزارة . ووافق وادنجتون والحكومة الإنجليزية على ذلك ، ثم نوقشت في لندن مسألة العلاقات الواجب قيامها بين الحديو ووزرائه . واعترض سولسبرى على رئاسة الحديو لمجلس الوزراء ، واقترح أن يستبدل به ولي العهد الأمير محمد توفيق . وبعد مباحثات جرت بين لندن وباريس تم الاتفاق على ما يأتي :

أولاً : لا يرأس الحديو جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

ثانياً : يعين الأمير محمد توفيق رئيساً لمجلس الوزراء .

ثالثاً : للوزيرين الإنجليزي والفرنسي حق الفيتو المطلق على اقتراحات مجلس الوزراء .

رابعاً : بهذه التحفظات لا يكون وجود نوبار في مجلس الوزراء أمراً ضرورياً .

وحين عرضت الدولتان هذه المقترحات على الحديو حذرته من أى مصاعب أو اضطرابات جديدة ستلقى مسئوليتها على عاتقه ، وأن النتيجة ستكون خطيرة بالنسبة إليه^(٢) . ورد إسماعيل على هذا التحذير بشكر الدولتين على مراعاتهما لاعتراضه على رجوع نوبار إلى مجلس الوزراء . ثم اعترف بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقه لإزاء نجاح النظام الجديد والحيلولة دون نشوب القلاقل ، ووعد بأن يقدم لوزرائه كل عون مخلص إذا ما تحققت آماله في أن يقابلوه بنفس الروح الودية . ولكن ما لبثت أن نشبت أزمة جديدة حين أبدى الحديو اتجاهه إلى نقل رياض باشا وزير الداخلية في وزارة نوبار إلى وزارة الخارجية والعدل .

(١) Khedivate, p. 170.

(٢) رسالة فيفيان رقم ٧٢ بتاريخ ٨ مارس ١٨٧٩ .

وقاوم الوزيران الأوريان اتجاه إسماعيل هذا ، على اعتبار أن هدف الحديو هو استعادة سيطرته على الأقاليم ، الأمر الذى لا يتحقق إذا ما بقى رياض فى وزارة الداخلية خاصة وأنه كان يشارك نوبار فى كثير من وجهات نظره وطبيعته . وكان من رأيهما أن استمرار رياض فى وزارة الداخلية أمر ضرورى للقضاء على القلق الذى عم البلاد بسبب ما أشيع عن رغبة ولسون فى إعلان إفلاس مصر . أما جودو وقيثيان فكانا يريان أن فرض الدولتين اختيار الوزراء وتحديد المناصب التى سيشغلها كل منهم مما لا يتمشى مع المسئولية الشخصية الملقاة على عاتق الحديو . لهذا اقترحا تعيين راغب باشا وزيراً للداخلية تجنباً لسخط إسماعيل الذى اقترح بدوره أن يشغل الأمير محمد توفيق منصب وزير الداخلية ، ومعناه أن يكون إسماعيل هو صاحب السيطرة على هذه الوزارة. وأعلن الشيخ البكرى نقيب الأشراف أن رياض مكروه ، ولعن الخطباء رياضاً فى المسجد على اعتبار أنه صديق للمسيحيين ، وأعلن إسماعيل أنه لن يوافق على تعيين رياض وزيراً للداخلية بسبب مسئولية هذه الوزارة عن المحافظة على النظام .

أما سولسبرى فكان يعتقد أن بإمكان وزير الداخلية، أيّاً كان، عرقلة أعمال وزيرى المالية والأشغال ، وأن التعاون الودى بين الوزراء الثلاثة أمر ضرورى لنجاح الإدارة المالية ، وأن لابد من وضع جباية الضرائب فى أيد أمينة . وأقر وادنجتون بدوره وجهة نظر وزير الخارجية الإنجليزية ، ووافق إسماعيل على بقاء رياض فى منصبه برغم احتفاظه بكل وجهات النظر التى أبدتها حول هذه المسألة . وهكذا أمكن التغلب على آخر العقبات التى اعترضت تأليف وزارة الأمير توفيق . وفى ١٠ مارس أعلن تشكيل الوزارة الجديدة وبدأ كما لو كان الموقف قد حسم تماماً . ولكن مبدأ حرمان إسماعيل من السلطة السياسية لم يطرأ عليه أدنى تعديل — فلقد شكّا الوزيران الأوريان من عرقلته لسير الجهاز الحكومى ، وواصلتا تحليهما له ، على حين أن الوزراء الوطنيين الذين تعاونوا مع نوبار — كرياض وعلى مبارك — واصلوا علاقاتهم السابقة بنوبار الذى ظل الرئيس القعلى للوزراء . وكان من الواضح أن الموقف مهياً لأزمة جديدة .

الفصل الرابع :

خلع إسماعيل

« يوم يسمعون الصيحة بالحق — ذلك يوم الخروج »
قرآن كريم

يقظة الرأي العام في مصر (١) :

في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر شهدت مصر عاملاً جديداً من عوامل تطورها الحديث : فقد ظهر فيها رأي عام يقظ كان نتيجة تفاعل عوامل مختلفة طيلة نصف قرن من الزمان . ففي عهد محمد علي جند المصريون للمرة الأولى منذ عدة قرون ، وأصبحوا يكونون معظم القوات العاملة ، بعد أن درج حكام البلاد ، منذ تدهور الإمبراطورية المصرية القديمة ، على تجنيد الأجانب بحجة أن المصري لا يصلح للجندية . وأثبت المصريون زيف هذه الفرية بما أحرزوه من انتصارات في الشرق الأدنى وفي السودان والمورة . كما عرفت مصر في عهد محمد علي نوعاً جديداً من التعليم كان مرتبطاً بال جيش في المحل الأول ، وأرسلت البعثات إلى أوروبا واستقدم الفنيون الأوروبيون إلى مصر ، وترجمت الكتب ، وأمكن فك طلاسم اللغة الهيروغليفية ، ونشأ علم الدراسات المصرية القديمة الذي كشف للمصريين وللعالم أجمع حقيقة الحضارة التي قامت واستمرت على ضفاف النيل مئات السنين . وأدى كل هذا إلى شعور المصريين بانتسابهم إلى وطن له كيانه الخاص ، وتاريخه الخاص ، وإن ظلوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من العالم الإسلامي . وأدت كل هذه المؤثرات — بالإضافة إلى نشاط الصناعة وازدهار الثقافة واستقرار الأمن والنظام في عهد محمد علي — إلى نمو الشعور بالوطنية وهو الشعور الذي عبر عنه أشخاص

(١) انظر : Sabry, Genèse.

أيضاً : Hartmann, The Arabic Press of Egypt.

أيضاً : Landau, op. cit. ، طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل .

مبرزون في مجالات الأدب والمعمار والفنون العسكرية ، والهندسة والفلك والطب — وغير ذلك . كما نما هذا الاتجاه على أثر إصلاحات سعيد التي فتحت المجال أمام الطبقة الوسطى المصرية في سلك الوظائف ، بل وفي الجيش الذي أمكن فيه الترقى من تحت السلاح . وجدير بالذكر أن من بين من ترقوا بهذه الطريقة أحمد عرابي وزملاءه « الضباط الفلاحين » الذين قيص لهم أن يقودوا الحركة الوطنية ضد السيطرة الأجنبية .

وكان إسماعيل محبوباً في أوائل عهده بسبب اعتدال الضرائب ، والرخاء الذي كان يعم البلاد نتيجة لارتفاع أسعار القطن الناتج عن الحرب الأهلية الأمريكية . ولكن الظلم لم يلبث أن ألقى أعباء جديدة على كاهل المواطنين : ففي عام ١٨٨٢ كتب عبد الله النديم سلسلة من المقالات في جريدة « الطائف » تحت عنوان « مصر وإسماعيل باشا » كانت تفيض بنقد حكم إسماعيل . وقد تناول النديم في إحدى هذه المقالات الضرائب والقسوة المتبعة في تحصيلها : من حجز المواشى والضرب بالكر باج — وغير ذلك ، بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكر باج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله — وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً ^(١) ! وفي مقالة أخرى بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ ناقش النديم الأساليب التي اتبعها إسماعيل للاستحواذ على أملاكه ، كما ناقش نظام السخرة الذي كان يثقل كاهل السكان . فثلاً كان الفلاحون الذين يسخرون للعمل في أراضي إسماعيل وأتباعه يرغمون على إحضار طعامهم وأدواتهم الزراعية ويتعرضون للجلد بالكر باج أثناء العمل . لهذا كان الفلاح المصري يرزح تحت أعباء شبيهة بتلك التي أثقلت كاهل الفلاحين الفرنسيين قبل الثورة الفرنسية : ألوان متعددة من الضرائب إلى جانب أعباء السخرة ، والخدمة العسكرية وهذه الأخيرة أصبحت إجبارية من جديد في عهد إسماعيل الذي ناقض روح الإصلاحات العسكرية التي أدخلها سعيد — بل إن الجنود كانوا يسخرون في بناء قصور الوالى ، ولا يقدم لهم الطعام الكافى .

(١) وبما هو جدير بالذكر أن الأتراك والشراسة والأوروبيين كانوا يدفعون من دفع الضرائب . فالأتراك والشراسة كانوا أصلاً من العسكريين لا من الرعايا ، بمعنى أنهم كانوا من موظفى الدولة الذين كانوا لا يتلقون أجرهم ثم يدفعون ضريبة عنه كما هو الحال في أوروبا . أما الأجانب فكانوا من فئة المستأمنين الذين كانوا لا يدفعون ضرائب من أى نوع .

ولم يكن ثمة أى نوع من النقد لحكم إسماعيل : فمعظم السكان أميون والخاصوسية منتشرة ، وكل من يجرؤ على نقد الوالى يحكم عليه بالإعدام أو ينفى إلى فازوغلى فى أقاصى السودان حيث يعيش محاطاً بالرقابة الصاروة حتى الموت . وفى عام ١٨٦٩ نشب النزاع بين إسماعيل والباب العالى^(١) نتيجة لزيارة الخديو لأوربا بقصد دعوة العواهل والساسة لحضور حفل افتتاح قناة السويس . وفى خلال هذه الزيارة اصطحب إسماعيل « وزير خارجيته » نوبار الذى بحث موضوع الإصلاح القضائى مع ساسة أوربا وحاول أن يظهر بمظهر العاهل المستقل ، متعمداً تجاهل السفراء العثمانيين الذين كانت لهم الأسبقية عليه طبقاً لقواعد البروتوكول . لهذا بعث الصدر الأعظم — على باشا — مذكرة دورية إلى سفراء تركيا فى العواصم الأوربية الكبرى — انتقد فيها سلوك إسماعيل ، ونبه ساسة أوربا إلى وضع مصر باعتبارها ولاية عثمانية وباعتبار واليها موظفاً عثمانياً . لهذا أثر إسماعيل العودة إلى مصر دون أن يزور العاصمة التركية أو يدعو السلطان إلى حضور افتتاح قناة السويس . وأرسل إليه على باشا مذكرة اتهمه فيها بأنه حمل مصر نفقات باهظة نتيجة لزياراته المتكررة لأوربا وشرائه سفناً حربية ، مما يدل على إزماعه إعلان استقلاله . وترجمت مذكرة على باشا إلى اللغة العربية وعلقت ترجمتها على أبواب المصالح الحكومية والدائرة الخديوية ، كما علقت على جدران الشوارع الرئيسية . وذكرت صحيفة « البروجريه » إيجسيان (Le Progrès Egyptien) الصادرة فى ١٤ يولية ١٨٦٩ أن عدداً من المصريين شوهلوا يقرءون المذكرة ويعلقون عليها ، وأن فقراتها الخاصة بإسراف إسماعيل الشديد والضرائب التى أثقلت كاهل السكان — كانت بالذات مثاراً للنقاش . وفى ١٥ سبتمبر أشارت « البروجريه » إلى شكوى وقعها ١١٤ من كبار الأعيان ثم أرسلوها إلى السلطان ، وذكرت أن فحوى الشكوى علق على الجدران غفلا من الإمضاء . وفى ٢٩ يناير ١٨٧٠ ذكرت أن الحكومة — لكى تواجه تهديدات الآستانة — عينت عدداً من المصريين فى بعض المناصب الكبرى التى كان يشغلها الموظفون من الأتراك والشراكسة .

وهكذا صدر أول نقد لإسماعيل من جانب تركيا ، كما أن « البروجريه

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالى — الفصلان الخامس والسادس .

أجيسيان « كانت الصحيفة الوحيدة التي نالت من حكم الحديو - إذ الصحف الأخرى قليلة العدد حيثئذ ، وكانت تتلقى منه الإعانات ولا تنشر في معظم الأحيان إلا ما يرضيه . وفي عام ١٨٧٧ ظهرت عوامل جديدة لها أثرها في نمو الرأي العام المصري - هي :

أولاً : الحرب الروسية التركية .

ثانياً : وجود جمال الدين الأفغانى بمصر .

ثالثاً : ظهور عدد من الصحف المستقلة التي كان يوحى لها ، جمال الدين بنقد حكم إسماعيل والتدخل الأجنبي .

رابعاً : المطالبة بقيام حكم نيابي حقيقي - وقد نما هذا الاتجاه في عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩ كما سنرى .

أما الحرب الروسية - التركية التي اشتركت فيها القوات المصرية فقد أثارت رد فعل قوى ، خاصة وقد بدا أثناءها احتمال انهيار الإمبراطورية العثمانية - بل قيل إن جمال الدين قد أوقف محاضراته واجتماعاته لفترة ستة أشهر ، إظهاراً لحزنه وجزعه على مصير الإسلام . وكان جمال الدين بأفكاره الثورية والإصلاحية وبشخصيته القوية المهمة قد استطاع في وقت قصير أن يجتذب خلاصة المثقفين المصريين . فقد تجاوب مع القوى الجديدة التي انبعثت في البلاد من ثنانيا الأحداث التي ألمت بها وبالشرق ، ووجد بها الجليل الجديد المتفتح لأفكاره ، فسما على ذاته وبذر بذور الثورة الوطنية ، ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر^(١) . كان يبشر بالدستور وإحياء الإسلام كوسيلة لمقاومة الضغط الأوربي ، ولما كان يخشى بطش إسماعيل به وبتلامذته ، فقد لجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السرى والمجتمع بالرعاية والحماية الأجنبيةتين . وهناك بعض الاختلاف حول المحفل الأول الذي انتسب إليه : هل هو المحفل الإيطالى أم الإسكتلندى ؟ كما أن ثمة خلافاً آخر حول المحفل الذي خرج منه . الحزب الوطنى : هل هو « الشرق » الفرنسى أو هو مزيج من « الشرق » و « كوكب

(١) انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية (المجلة التاريخية المصرية - ١٩٦٢) - Safran, Egypt in search of political community أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .

الشرق» التابع للمحفل الأكبر في إنجلترا وراعية البرنس أوف ويلز ؛ أم هو محفل وطني مستقل عن هذا وذاك ؟ على أى حال كان ينتمى إلى محفل « الشرق » في عام ١٨٧٨ كتاب مصريون وسوريون : كإبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم نقاش وعبد السلام المويلحي ، والضابطان اللذان قادا مظاهرة قصر النيل : لطيف سليم وسيد ناصر . أما « كوكب الشرق » التابع للمحفل الأكبر في إنجلترا فكان يضم ثلاثمائة من خلاصة المصريين : منهم ولي العهد محمد توفيق ومحمد شريف باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول وبعض ضباط الجيش وعلماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم ممثلين عن الطبقة الحاكمة وعن المثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجع نشوء « الحزب الوطني المصري » في هذه البيئات ^(١) .

وكان جمال الدين من وراء ظهور الصحف الجديدة في عام ١٨٧٧ ، وهي الصحف التي ما لبث أن أصبح لها صدى عميق بسبب شدة اهتمام المثقفين بأحداث الحرب الروسية - التركية والتدخل الأجنبي . وقد فكر في إنشاء صحيفة هزلية تنتقد حكم إسماعيل ، فتجاوب معه كل من يعقوب صنوع ^(٢) ومحمد عبده : فأصبح صنوع رئيساً لتحريرها ، وكان أول من كتب باللغة العامية - وأحرزت «أبونضارة» شعبية واسعة ولكنها لم تلبث أن صودرت بعد عددها الخامس عشر ، ورحل صنوع إلى فرنسا حيث واصل الكتابة وهرب أعداداً من صحيفته إلى مصر . كما شجع جمال الدين ميخائيل عبد السيد الذي أنشأ صحيفة « الوطن » التي كانت ذات طابع سياسي وأدبي وتنطق بلسان الوطنيين قبل الاحتلال وبعده . كما شجع أديب إسحاق ، بعد أن اتصل به اتصالاً وثيقاً وتعلم له طويلاً ، على أن ينشئ جريدة « مصر » التي أخذت تشرح مبادئ الوطنية وتدعو إلى الحرية ، وكان جمال الدين يرسم خطتها ويكتب بنفسه بعض مقالاتها - وكانت « مصر » أولى الصحف

(١) Genèse, pp. 142-3. ، حين قبض على الضابطين بعد مظاهرة قصر النيل اجتمع المحفل برئاسة جمال الدين وأرسل تلغرافين إلى إسماعيل والبرنس أوف ويلز وطالب بإطلاق سراحهما . كذلك بذل قنصل إنجلترا العام مساعيه الودية ، وأطلق سراح الضابطين (نفس المرجع - نفس الصفحة) .

(٢) انظر : إبراهيم عبده : الصحفي الثائر .

التي استعملت اصطلاح «مصر الفتاة»^(١). ثم شجعه أيضاً على إنشاء صحيفة يومية اسمها «التجارة». وكان يستكتب هاتين الصحيفتين محمد عبده وغيره ، وقد كتب هو بنفسه مقالين أحدهما في الحكومات الشرقية وأنواعها ، والثاني سماه «روح البيان في الإنجليز والأفغان» .

وتصدت كل هذه الصحف لقضيتين رئيسيتين : هما الأولى خل الأجنبي والحكم المطلق . ومن سوء حظ إسماعيل أن الأزمة المالية أفقدته السيطرة التي سبق له أن باشرها على الصحف عن طريق المنح والإعانات . كما أن عدداً كبيراً من الناشرين السوريين كانوا يتمتعون بالحماية الفرنسية ، بحيث استطاعوا الحصول على تعصيد القنصلية الفرنسية عند الاقتضاء . حقيقة إنه كان قد شجع الناشرين والصحفيين السوريين على الإقامة بمصر والعمل فيها . ولكن لما كان معظمهم قد درسوا ببيروت حيث تلقنوا أسس الحرية والحقوق الإنسانية ، لم يكن من السهل عليهم أن يسكتوا على الظلم والإرهاق اللذين تعرض لهما الشعب المصري في أواخر حكم إسماعيل . ولم يكن إسماعيل ذاته يستطيع أن ينال منهم بسبب تمتعهم بالرعوية الفرنسية وبالتالي بالحماية التي كانت تخلعها عليهم هذه الصفة طبقاً للامتيازات الأجنبية .

وانتهزت الصحافة فرصة تأليف وزارة نوبار لتوجه النقد إلى النظام القديم وتبدى آمالها في قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه الفلاحون والموظفون المصريون والإدارة العامة لمساوئ الماضي . وحين نشر ولسون تقريراً عن الفوضى المالية هاجمت صحيفة «الوطن» إسماعيل صراحة وشكت من أن الدولة لا تزال تعاني الإفلاس برغم فداحة الضرائب . ولما كانت وزارة نوبار قد أقرت حرية الصحافة ، فقد اهتمت الجرائد بوصف أحوال مصر قبل عام ١٨٧٨ بالتفصيل ، ووجهت الشكر إلى ولسون بسبب صرفه للموظفين متأخرات رواتبهم ، ولعقده قرض روتشلد بفائدة تقل عن فوائد الديون السابقة . ولكن الصحف ما لبثت أن انقلبت على الوزارة الأوربية . فهاجمت صحيفة «التجارة» ولسون واهتمته بالجهل بالشئون المالية ، وشنت الصحافة حملة واسعة النطاق هدفها جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب . وتحدثت «الوطن» الصادرة في ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ عن ضرورة وجود برلمان يقر النظام

(١) طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ج ٣ ، ص ١٣ .

والعدالة ويساعد على تنظيم وتطوير كل نظم الدولة ، وذهبت إلى أن من شأن الحكم المطلق أن يجعل من الحاكم عدوًّا للشعب ويفتح المجال — بضعفه — أمام التدخل الأجنبي . ثم ذكرت أن وزير الداخلية — رياض باشا — قد دعا المجلس إلى الانعقاد ، وبينت أنه كان في الماضي أداة في يد الحكومة تسخره لتغطية طغيانها وفرضها الضرائب المتزايدة وابتزازها للفلاحين . وحين افتتح المجلس في ٢ يناير ١٨٧٩ سادت الصحافة أعضائه وشجعتهم وذكرتهم بواجب الدفاع عن حقوق البلاد وتخفيف بؤس الفلاحين الناتج عن عدم انتظام مياه النيل في عامي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ . ونشرت مقترحات أعضاء المجلس ووجهت هجومها ضد الحديو والوزارة الأوربية والمزايا التي كان يتمتع بها الموظفون الأجانب . وطولب المجلس بأن يؤكد ذاته فينتزع المسئولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاضة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦,٠٠٠ جنيه من خزانة دولة تتواتر إشاعات إفلاسها . وأشادت بمظاهرة ١٨ فبراير ودافعت عن عدالة مطالب الضباط ، كما دعت إلى اتحاد الحكومة والشعب في برلمان يمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً ، ونادت بمبدأ مصر للمصريين .

أول دستور مصري :

ولما كان مجلس شورى النواب أكثر معارضة للحكومة الجديدة ، فقد فكرت في فضه . فناشدت صحيفة « الوطن » المصريين الالتفات إلى الصدام القائم بين الإرهاب والحرية . وحين توجه رياض باشا إلى المجلس ليعلن فض دورته تصدى له الأعضاء وقالوا إنهم قد اجتمعوا لمدة ثلاثة شهور لإبداء آرائهم حول المسائل المالية بوجه خاص ، ولكن دون جدوى ، واحتجوا على إجراءات الوزارة وأكدوا حقوق المجلس الذي عبر عن استقلاله وتصميمه على التعبير عن مطالب الشعب^(١) . وحيث كان إسماعيل يعد خطة مالية خاصة مستقلة عن تلك التي كانت تعدها لجنة التحقيق بالاشتراك مع ولسون — وكانت ترمع إلغاء دين المقابلة وإعلان إفلاس مصر . ولكن حين تبين إسماعيل أن خطته من شأنها أن تستفز ولسون وأعضاء لجنة التحقيق ، اتجه إلى الفئات ذات النفوذ في البلاد ليحتمى بها من التدخل الأجنبي . فالتبقات

(١) انظر مجلة الهلال : عدد يونية ١٩٦٥ : أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطي .

الممتازة كانت تكره التدخل الأجنبي لأسباب وطنية وأخرى خاصة ، وكانت على استعداد للتعاون مع إسماعيل الذى دس رجله محمد شريف باشا بين أعضاء مجلس شورى النواب ، وحصل على الإمضاءات على عريضة إغامة وقعها أصحاب الرأى فى البلاد على اختلاف ألوانهم : من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود . واشترط الموقعون وضع حد للحكم الخديوى المطلق ، وانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المجالس الأوربية المماثلة . كذلك تضمنت العريضة شكاوى موقعيها من المسلك غير الدستورى الصادر عن الوزراء الذين تجاهلوا المجلس ، واحتجاجهم على إعلان إفلاس مصر والشروع فى إلغاء دين المقابلة ، واقترحت تسوية مالية مخالفة لتلك التى كان يعدها ولسون . وأهم النقاط التى احتوتها العريضة ما يلى :

أولاً : إبعاد الأوربيين عن الإشراف على مالية البلاد^(١) .

ثانياً : تشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

ثالثاً : دعوة إسماعيل إلى استعمال سلطته فى إقالة الوزيرين الأوربيين وإعادة المراقبة الثنائية (إذ كان من المعتقد أن عودة المراقبة الثنائية مما يقصر التدخل الأجنبي على المسائل المالية ويضع حداً للمزايا السياسية التى تتمتع بها كل من إنجلترا وفرنسا منذ تعيين الوزيرين — بالإضافة إلى تجنب احتمال نشوب الصراع مع الدولتين نتيجة لإقالة الوزيرين) .

وفى ٥ أبريل ١٨٧٩ قدمت العريضة إلى^(٢) الخديو . ولكن الوزيرين الأوربيين عبرا عن شكواهما من أن الخديو يشير ضدّهما الشعور الدينى ويدبر المؤامرات لإسقاط الوزارة ، دون أدنى اعتراف من جانبهما بوجود شعور وطنى حقيقى فى البلاد — الأمر الذى لاحظته قنصل فرنسا العام^(٣) . ثم قدما إليه احتجاجاً مكتوباً بينا فيه التناقض بين أعماله والوعود المتكررة التى قطعها بأن يحكم بالاشتراك مع مجلس وزرائه . ولحاً إلى تشجيعه لبعض الأشخاص الذين كانوا يطالبون بتعديل

(١) أشارت صحيفة « التجارة » الصادرة فى ٣ أبريل ١٨٧٩ إلى اجتماع شهود عدد من الشخصيات البارزة نقّش فى أثناءه مشروع إنشاء بنك وطنى مهمته تصفية ديون مصر فى مدى ٢٨ سنة .

(٢) توجد نسخ عربية من العريضة فى داري الوثائق الإنجليزية والفرنسية (ف . و - ٧٨ / ٣٠٠٢) ، (مصر ، ج ٦٢) .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ٦٣ ، رقم ٦٦ - جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٣ أبريل ١٨٧٩ .

النظام القائم ويتبنون خطة مالية وضعت من وراء ظهر وزرائه. ونددا بكل ذلك باعتباره منافياً تماماً لتأكيداته المتكررة بأن يقدم لمجلس وزرائه تعضيداً المخلص الكامل^(١). ولكن إسماعيل لم يكثر بهذا الاحتجاج ، بل استدعى القناصل وخاطبهم بحضور أعضاء مجلس شورى النواب الذين دعوا بهذه المناسبة ، وصرح بأن السخط في البلاد قد ازداد بصورة ترغمه على اتخاذ إجراءات جذرية ، وأنه سيقدم لهم خطة مالية تمثل رغبات الشعب لكي يبلغوها إلى حكوماتهم . وبعد أن نلخص العريضة الوطنية ، أعلن أن الأمير توفيق قدم استقالته تمشياً مع رغبة « الأمة »^(٢) ، وأن شريف باشا سيخلفه في رئاسة مجلس الوزراء . ووعد إسماعيل بأنه سيظل يحكم طبقاً لمرسوم ٢٨ أغسطس الذي نص على مبدأ المسئولية الوزارية ، وأنه سيشكل مجلساً تحدد طريقة انتخابه وحقوقه بشكل يواجه حاجيات الموقف الداخلي ويحقق الأمان القومي . ثم كتب إلى ولسون ودي بلنير يخبرهما بأنه قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة جميع أعضائها من المصريين . وكان لهذا الإجراء صدى عميق في مصر : إذ اعتبره المصريون بداية عهد جديد ، بعد أن أكد الخديو علناً وعده الخاص بمنح البلاد دستوراً برلمانياً حقيقياً . ولكن البعض ساورهم الشك في إمكان تنفيذ هذا الوعد ، لأن الخديو كان معروفاً بعدم الوفاء بوعوده ، ولأنه كان يخشى أن إنجلترا وفرنسا لن تسكتا على هذا العمل بل ستعمدان إلى التأثير منه . أما أغلبية المصريين فكانوا متفائلين ، وتوقعوا أن تحترم الدول إرادة الشعب^(٣) . واستعاد الدائنون الأمل بعد أن أفزعهم اتجاه ولسون إلى إعلان إفلاس مصر . وكانت الجالية الفرنسية بوجه خاص راضية كل الرضى عما حدث : إذ بدا لها سقوط الوزارة عملاً سياسياً موجهاً في المحل الأول ضد إنجلترا ، خاصة وقد حدث بعد يوم من سقوط وزارة توفيق أن استدعى الفرنسيون — لا الإنجليز — لتولي الوظائف الهامة — ومن ثم ازداد أمل الفرنسيين في استعادة نفوذهم القديم في مصر^(٤) .

(١) الوثائق الإنجليزية - ٢٤٩/١٩٥ - رقم ١٨٥ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) شرح توفيق لمجلس الوزراء أسباب استقالته ، مبيناً أن الوزراء لم يستشيروا في المسائل الهامة منذ أن تولي رئاسة الوزارة ، وأنه لم يعد يحتمل شغل مثل هذا الوضع الثانوي .

(٣) Sabry, Genèse, p. 161. (٢) Giffard, Les Français en Egypte, p. 169. (٤)

موقف إنجلترا وفرنسا :

احتجت إنجلترا وفرنسا على إقالة الوزارة الأوربية ، وجاء في احتجاجهما ما يلي : « إن خرق الخديو لتعهداته ، وإقالته المتسعة التي لا مبرر لها ، للوزيرين اللذين طلب من حكومتى إنجلترا وفرنسا أن تسمحا له بخدماتهما — أمر لا يتنافى فقط مع رُوح الإصلاح الذى نص عليه مرسوم ٢٨ أغسطس ، بل إنه يتضمن كذلك تجافياً خطيراً ومقصوداً لروح المجاملة للدولتين الصديقتين » . وقد أمهلت الدولتان الخديو لكي يقدم تفسيراً للخطوة التي أقدم عليها ويعيد الوزيرين وإلا احتفظتا لنفسيهما بكامل الحرية في الدفاع عن مصالحهما في مصر ، واتخاذ خير الإجراءات اللازمة لضمان حكم البلاد على أحسن وجه والعمل على رفايتها^(١) . ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج بأنه ليس بإمكانه — حتى ولو شاء — أن يعيد الوزيرين ، لأن رأى العام لا يريد ذلك ، وأنه سيحول هذه المسألة على مجلس الوزراء الذى عليه أن يصدر قراراً بشأنها^(٢).

وكان من المعتقد أن إسماعيل قد لقي تشجيعاً من جانب دى مارتينو — قنصل إيطاليا العام — حين عزل الوزيرين^(٣) . ولكن دپريتس (Depretis) — رئيس وزراء إيطاليا — نفي هذا الاحتمال ، وقال إنه أرسل تعليمات واضحة لدى مارتينو يحثه فيها على توخي التحفظ والحكمة في سلوكه ، وأن يتجنب كل ما يمكن أن يعرقل انتظام أعمال النظام الجديد^(٤) . كما أشيع أن الصدر الأعظم ووزير خارجية تركيا قد هتتا الخديو على العمل الذى قام به وأنهما نصحا به بعدم الموافقة على إعادة الوزيرين الأوربيين . وحين سئل الباب العالي عن ذلك ، نفي المسئولون الأتراك أنهم هتثوا الخديو ، ولكنهم اعترفوا بأنهم نصحوه بالمحافظة على حقوق الإمبراطورية^(٥) ، وصرحوا بأن ولسون ودى بلنير اللذين سمح لهما بالاشتراك في الحكومة المصرية

(١) ف . و . - ١٢٣/١٤١ - لاسلز إلى وزارة الخارجية في ٢٤ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) - ج ٦٣ ، رقم ٩٥ من جودو إلى وزارة الخارجية في ٥ مايو

١٨٧٩ .

(٣) نفي جودو هذا الاحتمال ، وقال إن الخديو لم يقل الوزيرين إلا استجابة للرأى العام (رسالة

إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ إبريل ١٨٧٩) .

(٤) ف . و . - ٢٦٩/١٧٠ - رقم ١٧٧ من پاچت إلى وزارة الخارجية في ٢٥ إبريل سنة ١٨٧٩ .

(٥) ف . و . - ١٢٣/١٤١ - لاسلز إلى وزارة الخارجية في ١٥ مايو ١٨٧٩ .

بصفتهما الشخصية ، حتى يمكن الاستعانة بخبرتهما ، قد أقبلا بعد أن ترتبت على نشاطهما نتائج خطيرة أرغمت الخديو على الاستغناء عن خدماتهما^(١) .

أما ولسون فقد احتج لدى الخديو بقوله إن مشروعه المالى لم يكن نهائياً ، وأنه أطلعه عليه بصفة ودية^(٢) . وكان لا يزال هو ودى بلنير يأملان أن تفرضهما حكومتاهما على الخديو أو تخلعهما^(٣) . ولكن جودو كان يعارض رجوعهما بعد أن جرحا كبرياء الخديو ومشاعر الشعب كله^(٤) . كما وجه مجلس الوزراء المصرى مذكرة رسمية إلى قنصلى إنجلترا وفرنسا جاء فيها أن مصر لن ترفض خدمات الأوربيين بشرط مراعاتهم لعادات البلاد وتقاليدها ومشاعرها الدينية^(٥) . ولكن يتجنب شريف إصرار الدولتين على رجوع الوزيرين ، اقترح أن يتولى إنجليزى وفرنسى وكالة مجلس الدولة^(٦) الذى أنشئ حديثاً ووضع تحت رئاسته ، على أن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء بصفة استشارية حين النظر فى مشروعات القوانين التى يقترحها مجلس الوزراء^(٧) . كما طلب من الحكومتين أن تعيدا المراقبين إلى مناصبيهما ، ودعا المندوبين الإنجليزى والفرنسى فى صندوق الدين إلى الاضطلاع بمسئولياتهما ريثما يتم تعيينهما . ورفضت الدولتان هذا العرض - وفى ١٠ أبريل قدم أعضاء لجنة التحقيق^(٨) استقالة جماعية ، محتجين على تشكيل وزارة شريف ، مبينين فى احتجاجهم أن الإصلاحات المالية لن يتم تنفيذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى^(٩) .

(١) ف . و - ٢١٢٣/١٤٦ - رقم ١ : الملحق رقم ١٠ من كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٢) رسالة جودو رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ إبريل ١٨٧٩ .

(٣) رسالة جودو رقم ٨٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ مايو ١٨٧٩ .

(٤) نفس الرسالة .

(٥) نفس الرسالة .

(٦) ومهمته الإدلاء بالنصح حول كل مشروعات القوانين التى يجب أن يقدمها الوزراء إلى مجلس النواب ، وأن يعد لوائح الإدارة العامة وأن يصدر حكمه فيما يتعلق بأعمال الموظفين التى تقدم إليه لكى يفحصها .

(٧) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٣ جودو لوزارة الخارجية فى ١١ ، ١٢ مايو ١٨٧٩ .

(٨) فصل رياض من وزارة الداخلية ووكالة لجنة التحقيق وبارح مصر إلى أوروبا حيث انضم إلى نوبار فى العمل على خلق إسماعيل .

(٩) عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

تدخل بزمارك :

نشر تقرير لجنة التحقيق في ٨ أبريل - أى بعد يوم واحد من إقالة الوزارة الأوربية . وفي ٢٢ أبريل أصدر إسماعيل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطى المخصص لاستهلاك الدين العام وضرب عرض الحائط بقانون المحاكم المختلطة الذى نص على عدم سن قانون مالى يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم . فاحتج أعضاء صندوق الدين ضد المرسوم ورفعوا دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفي ١١ مايو قابل سفير ألمانيا في لندن اللورد سولسبرى وأخبره بأن حكومته ملتزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الإصلاح التى تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الإمبراطورية ، وأن تتخذ موقفاً صلباً إزاء أعمال الخديو التحكيمية^(١) . وكلف قنصل ألمانيا العام في القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ أبريل الذى اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضاً للإصلاح القضائى الذى لألمانيا فيه حق دولي ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت في مقابل التنازل عن المحاكم القنصلية^(٢) . وفي ١٨ مارس بلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو ، وفي اليوم التالى تقدم قنصل النمسا العام باحتجاج مماثل . وكان تدخل بزمارك المفاجئ في شئون مصر مثاراً للدهشة . وصرح رادووتز - وزير الخارجية الألمانية - بأن ألمانيا لا تنوى التدخل في شئون مصر السياسية التى تقدر مصلحة إنجلترا وفرنسا فيها ، ولكنها ترمى إلى نفي ما ذهبت إليه الصحافة المصرية والإيطالية من أن معنى سكوت ألمانيا أنها توافق على مسلك الخديو وتناصره في تحديه لإنجلترا وفرنسا^(٣) . أما بزمارك ذاته فقد نحا باللائمة على ضعف

(١) ف . و - ٢٢٥/٢٤٤ - ترجمة المذكرة التى قدمتها السفارة الألمانية إلى وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) نفس الملف : رقم ٢٦٤ من وزارة الخارجية إلى رسل بتاريخ ١٣ مايو ١٨٧٩ . وكانت المحاكم المختلطة قد احتجت أكثر من مرة على عدم تنفيذ أحكامها الصادرة لمصلحة الدائنين أصحاب الديون السائرة - وكانت قد صدرت الأحكام بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه لصالح الدائنين الألمان . وقد أرسل القنصل العموميون إلى حكوماتهم احتجاجات مشتركة .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٨ ، رقم ١٢٠ من سان فالليه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٧٩ . وكان الاحتجاج الألمانى صليحة لإسماعيل الذى كان يعتبر العلاقات التى تربطه ببرلين وثيقة بوجه خاص منذ أن توجه ابنه حسن إلى هناك لتلقى تعليمه العسكرى . كما أن حسن قام لبعض الوقت بتمثيل والده في العاصمة الألمانية ، ومن هنا توقع الخديو أن تعضده ألمانيا في مقاومة السيطرة الإنجليزية - الفرنسية . (نفس الملف - رقم ١٢٩ من سان فالليه إلى وادنجتون بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٧٩) .

إنجلترا وفرنسا إزاء الحديو ، الأمر الذي كان في رأيه يهدد مصالح أوروبا بأسرها في مصر^(١) . وربما كان تدخل ألمانيا راجعاً إلى وجود نوبار في برلين في هذه الآونة ورغبته في أخذ ثأره من إسماعيل بالعمل على خلع^(٢) . وربما يكون بزمارك قد اقتنع بخطورة مرسوم ٢٢ أبريل الذي قد يؤدي إلى تعقيد الموقف في مصر وتهديد السلام الأوربي . على أن بلنت يذكر أن ولسون أخبره بأنه اتصل بآل روتشلد بعد رحيله عن مصر وحذرهم من خطورة الأوضاع فيها ، مما أقنعهم بأن يطلبوا من بزمارك التدخل لمنع إسماعيل من إعلان إفلاسه^(٣) . ومهما كان الأمر فإن بزمارك أخبر السفير الإنجليزي في برلين ، لورد أودورسل (Odo Russell) ، بأنه حصل على موافقتي الحكومتين الفرنسية والتمسوية على الاحتجاج على ما اقترفه الحديو وأنه طلب من السلطان أن يضغط عليه وأنه يأمل في الحصول على تعضيد إنجلترا لإقناعه بتصحيح الخطأ الذي ارتكبه^(٤) .

ولكن الفرنسيين ترددوا في الأخذ بوجهة نظر بزمارك . وكان من رأى وادنجتون أنه طالما أن إنجلترا وفرنسا قد اتخذتا إجراءات مشددة لإظهار رفضهما للإجراءات الأخيرة التي صدرت عن الحديو ، فليس ثمة ما يبرر اشتراكهما في الاحتجاج الألماني — بالإضافة إلى أن اتباع هذه الوسيلة من شأنه أن يؤثر على الإجراءات الخاصة باستيفاء قرض روتشلد ، على اعتبار أن احتجاج ألمانيا لابد أن يعرقل تقييم العقارات التي عقد القرض بضمانتها بحيث أن احتجاج الألمان يضر بمصالحهم ذاتها: إذ القصد من قرض روتشلد دفع أقساط الدين السائر الذي يشتركون مع غيرهم في حمل سندات: فلو اشتركت فرنسا وإنجلترا في الاحتجاج لألزمنا نفسيهما بشكل تلقائي بعدم الاعتراف بأي تخفيض للسندات المصرية — وفرنسا لم تكن على استعداد للموافقة على هذا^(٥) . كما رفضت إيطاليا الاشتراك في الاحتجاج الألماني على

(١) نفس الملف — جتو — بيرون إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٧٩ .

(٢) أكد سان فاليه — سفير فرنسا في برلين — هذا الاحتمال في تلهغراف أرسله إلى وادنجتون في ١٢ يولية ١٨٧٩ (ألمانيا ، ج ٢٩) .

(٣) Secret History, pp. 65-8

(٤) ف . و — ٣٢١/٢٤٤ — مسودة الرسالة رقم ٢٥٩ — رسل إلى وزارة الخارجية في ٢٥ مايو ١٨٧٩ .

(٥) ف . و — ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ ، الملحقان ١٢ ، ١٣ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ و ٢٦ مايو ١٨٧٩ .

اعتبار أن من غير العمل أن تحتج على إجراء دون أن تقدم بديلاً عنه ، واقترحت الحكومة الإيطالية أن تطبق على مصر مبادئ شبيهة بتلك التي كانت تطبقها اللجنة الاقتصادية الأوربية العامة التي ووفق عليها في البروتوكول (٧٨) الملحق بمعاهدة برلين والمتعلق باقتصاديات تركيا . وذهب الكونت تورنييلي (Tornielli) - وكيل وزارة الخارجية الإيطالية - إلى أن إلغاء مرسوم ٢٢ أبريل لابد أن يواجه الدول بحالة فراغ : فبرغم صدور تقرير لجنة التحقيق ، إلا أنه لم يوافق عليه رسمياً ، برغم أن أعضاء اللجنة قد قدموه إلى الخديو قبل استقالتهم ، ثم صدر مرسوم ٢٢ أبريل ليحل محله . ولا كان التقريران قد أوصيا بالتخفيض ، فقد اقترحت إيطاليا أن يفحصا معاً على أيدي أشخاص غير متحيزين بإمكانهم أن يختاروا خير ما في التقريرين ويضعوا خطة تجد قبولاً لدى الدول جميعاً^(١). وعزا رادوفا رفس إيطاليا الاشتراك في الاحتجاج إلى وجود اتفاق سرى بينها وبين إسماعيل يقتضي سندها له في الإجراءات التي اتخذها . وكان من الشائع أن الخديو في أيام رخائه قد أقرض الملك فكتور عمانوئيل مبالغ ضخمة بضمانة الضياع الملكية في كازرتا (Caserta)^(٢).

أما روسيا فكانت تتجنب الالتزام بأي مسئوليات بصدد مصر . على أن وزير خارجيتها الأمير جورتشاكوف (Gortschakoff) كان قد وعد ألمانيا بسند مساعيتها في مصر فيما لا يعدو سلطة المحاكم المختلطة ، بشرط ألا ترتب على ذلك أي نتائج أخرى^(٣) . وكان جورتشاكوف يشك في الدوافع التي دعت ألمانيا إلى الاحتجاج ، ولم يوافق على التعاون معها إلا بشرط عدم اعتراض وادنجتون على مساعيها^(٤) . وفي إنجلترا تعرضت سياسة سولسبرى المتعلقة بالوفاق الوثيق مع فرنسا لنقد شديد في الصحف وفي البرلمان : فقد اعتبرت هذه السياسة مسئولة عن الاضمحلال النسبي للنفوذ الإنجليزي في مصر . وهذا هو الدافع إلى احتجاج إنجلترا برغم تشدد

(١) ف . و - ٢٧٢/١٧٠ - مسودة الرسالة رقم ٢٧٠ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونيو ١٨٧٩ .

(٢) رسالة سان فالليه رقم ١٢٩ بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٧٩ .

(٣) Dicey, Khedivate, p. 181.

(٤) رسالة بلنكت رقم ٩٢ إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بتاريخ ١٣ يونيو ١٨٧٩ .

(٥) رسالة شانزلي إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يونيو ١٨٧٩ ، وتلغراف منه بتاريخ ٣ يونيو ،

ورقم ١٧ منه بتاريخ ٩ يونيو ، ورسالة من وادنجتون إلى شانزلي بتاريخ ٧ يونيو ١٨٧٩ .

فرنسا التي أصبحت بذلك في وضع حرج : فاستمرارها في الامتناع كان يشير حولها الشكوك على اعتبار أن لها أطماعاً خفية في مصر - : وبالفعل أخذت الصحافة الألمانية والنمساوية توجه ضد فرنسا حملة شديدة وتهمها بالرغبة في احتلال مصر^(١) . لهذا صدرت التعليمات في ١١ يونية إلى القنصل الفرنسي بأن يقدم احتجاجه - وكان ذلك بعد أربعة أيام من تقديم احتجاج إنجلترا . وفي ١٢ يونية قدمت روسيا احتجاجها ، وفي ١٥ يونية عدلت إيطاليا عن موقفها السابق وقدمت احتجاجها . أما الحكومة المصرية فقد أبدت احترامها لاعتراضات الدول وللتعهدات التي التزمت بها حين وافقت على الإصلاح القضائي ، ووعدت بأن تدفع كل استحقاقات حملة الدين السائر ، وبخاصة أولئك الذين ربحوا القضايا التي أقاموها ضد الحكومة المصرية . وكان رد وزارة شريف أن ثمة سوابق لمرسوم ٢٢ أبريل ، وأن الحكومة المصرية تحترم إرادة الدول وتقرح أن تعرض عليها فحوى المرسوم لكي توافق عليه ، ثم يصبح ملزماً لمصر التي أبدت سلطاتها استعداداً لإصدار مرسوم جديد^(٢) . وأخبر إسماعيل ساورما (Saurma) - قنصل ألمانيا العام - بأنه ينوي أن ينفذ بأمانة الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة وأن يحترم حقوق الدائنين الأوروبيين وأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح مقدم إلى الدول توطئة لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التي يهملها الأمر^(٣) .

وهكذا كلل تدخل ألمانيا بنجاح كامل ، واغتنبت دوائر برلين بنجاحها حيث فشلت إنجلترا وفرنسا . وأشارت الصحف شبه الرسمية في العواصم الألمانية إلى النتائج التي تمخضت عن موقف برلين الحازم وقارنته بعدم استقرار سياسة إنجلترا وفرنسا وترددتهما وتراجعهما^(٤) . ولكن حين أذيع في ١٦ يونية في مجلس العموم نبأ استدعاء فيثيان ، خشي الساسة الألمان أن يكون معنى ذلك سوء العلاقات الفرنسية - الإنجليزية - إذ كان بزمارك يرى في الحلف الإنجليزي - الفرنسي أساساً للسلام والنظام في أوروبا^(٥) . وعلى عكس ما هو شائع عنه في هذا المضمار لم يكن يرى إلى

(١) رسالة سان قالييه رقم ١٣٢ بتاريخ ٧ يونية ١٨٧٩ .
 (٢) ف . و - ١٢٦/١٤١ ، مسودة رسالة فيثيان رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية في يونية ١٨٧٩ .
 (٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٩ - تلغراف سان قالييه إلى وادنجنون بتاريخ ١٤ يونية ١٨٨٠ .
 (٤) نفس الملف - رسالة سان قالييه رقم ١٤٢ بتاريخ ١٧ يونية ١٨٧٩ .
 (٥) رسالة رسل رقم ٤١٢ إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بتاريخ ٢٩ أبريل ١٨٨٠ .

ضرب الدولتين الغربيتين إحداهما بالأخرى - برغم ما يراه الكثيرون من أنه كان يسعى إلى تسوية العلاقات بين الدولتين حتى يحول الصراع الاستعماري الذي من الممكن أن ينشب بينهما أنظار فرنسا عن الرغبة في الانتقام لهزائم حرب السبعين .

والحق أن العلاقات الإنجليزية - الفرنسية كانت قد ساءت بالفعل . ففي فرنسا كان يوجد فريق من الساسة يؤمن بضرورة اتباع سياسة أكثر حزمًا في مصر ، ويرغب في تعيين ممثل نشط يمكن الاعتماد عليه في الضغط على الخديو : ومن هؤلاء جمبتا الذي انتهز الفرصة للعمل على إحراج وادنجتون بالإيجاء ببعض المقالات عن إنجلترا في الصحف - وقد جاء في هذه المقالات أن فرنسا قد خدعت ، وأن فيثيان - تنفيذاً لتعليمات سرية من حكومته - كان يعمل على فشل الإدارة الإنجليزية - الفرنسية في مصر وإقرار نفوذ إنجلترا وحدها في البلاد^(١). وكان فيثيان قد زار إنجلترا في منتصف مارس ، ورأت دوائر باريس والقاهرة في رجوعه في نهاية أبريل دليلاً على حدوث تغيير في سياسة إنجلترا ، واعتقد السفير الفرنسي في لندن أن معنى ذلك تحول إنجلترا عن فكرة الضغط العنيف على الخديو وتفضيلها - على الأقل في ذلك الوقت - أن تحافظ على مصالحها بالوسائل الدبلوماسية النشطة بدلاً من التدخل المباشر في شؤون الخديو وهو ما فعلته من قبل حين عملت على تعيين ولسون وزيراً للمالية^(٢) . كما نشرت جريدة « كوكب الشرق » المصرية أن فيثيان كان يحاول أن يقنع الخديو بضرورة إعادة الوزيرين وأن الخديو رفض هذا العرض بحجة أنه لا يستطيع أن يتحدى الرأي العام^(٣) . على أن فيثيان كان يرى أن عنف الفرنسيين من شأنه أن يعرقل الأهداف التي كانوا يسعون إلى تحقيقها ، وأن الخديو وحكومته - لكي يضمنا تعضيد إنجلترا - على استعداد لتقديم أي تنازلات تطلبها الحكومة الإنجليزية ، باستثناء إعادة الوزيرين^(٤) . ولكن صداقة فرنسا في ذلك الوقت كانت بالنسبة إلى إنجلترا أهم من محاولة الاستحواذ على مزايا خاصة

(١) Newton, op. cit., II, pp. 180 ff.

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٨٠ ، رقم ٤١ من الأميرال بوثيار إلى وادنجتون بتاريخ

٢٥ إبريل ١٨٧٩ .

(٣) Genèse, pp. 156-7.

(٤) ف . و - ٢١٢٤/١٤٦ - صورة من رسالة فيثيان رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٧٩ ،

والملاحق رقم ١٩ بتاريخ ٢٩ مايو .

في مصر ، لا سيما وأن تدخل بزمارك قد أثبت ضعف الوفاق الإنجليزي - الفرنسي . لهذا اتفقت الدولتان على ضرورة القيام بإجراء يعيد هيبتهما المشتركة - فلا أقل من خلع إسماعيل الذي اعتبره الفرنسيون السبب الحقيقي لكل ما حدث . وتنفيذاً لهذه السياسة في أواخر مايو نقل جودو الذي أشاد إسماعيل باعتداله وعدم تحيزه ، واستبدل به تريكو (Tricou) الذي كان قد مثل فرنسا في مصر بعض الوقت ولكنه استدعى في عام ١٨٧١ بناء على رغبة إسماعيل الذي ضاق باتجاهه العدواني . ورغم أن تريكو لم يقدم أوراق اعتمادة حتى تم خلع إسماعيل الذي كان لا شك سيرفض اعتمادة ، فإن تعيينه في هذه الآونة مما له دلالة - فقد كان يعنى سوء نية الحكومة الفرنسية إزاء الخديو . كما نقل اللورد فيفيان الذي أبدى شيئاً من العطف على إسماعيل ، وحل محله سيرفرانك لا سلز (Frank Lascelles) الذي تعاون بإخلاص مع تريكو حتى تم خلع إسماعيل .

خلع إسماعيل :

وقد أبدى الباب العالي اهتماماً عميقاً بشئون مصر في هذه الآونة ، وحاول كاراثيودوري باشا (Caratheodory) - وزير خارجية تركيا - أن يحول دون إرسال إنجلترا سفيتين حربيتين إلى الإسكندرية لإرهاب إسماعيل^(١) . فبدأ ميله هو والصدر الأعظم خير الدين باشا إلى سند إسماعيل واعتبار الاحتجاج الألماني مقصوراً على المسائل المالية^(٢) . وكانا يريان ضرورة مناقشة المسألة المصرية مع الباب العالي لا مع الخديو ، وأن على إنجلترا وفرنسا أن تبصلا بالآستانة لا بالقاهرة بهذا الخصوص^(٣) . والحق أن الحكومة العثمانية كانت تحاول أن تستغل الموقف لكي تلغى المزايا التي حصل عليها الولاة منذ عام ١٨٤١ ، كما أن السلطان عبد الحميد كان يود أن ينتهز الفرصة لكي يحرز نصراً يؤثر في العالم الإسلامي ويخدم خططه

(١) ف . و - ٢١٢٣/١٤٦ - رقم ١ - الملحق رقم ٨ : من كاراثيودوري إلى موزوروس بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٩ - رقم ١٣٢ من سان قالييه إلى وادنجتون بتاريخ ٧ يولية وتلغراف بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و - ٢١٢٣/١٤٦ - رقم ١ - الملحق رقم ١٤ - ليونز إلى سولسبري بتاريخ ٢٧ مايو

الخاصة بحركة الجامعة الإسلامية. أما خير الدين فكان يأمل أن يعود إلى بلده الأصلي تونس إما بصفته بايا أو كبيراً للوزراء — ولكن لما بدت صعوبة تحقيق هذين الهدفين بسبب معارضة كل من فرنسا والباي الحاكم ، فإنه رأى أن يبدأ بالحصول على حكومة طرابلس ، ومنها يستطيع أن يدخل تونس فيما لو سمحت الظروف . على أن السلطان فضل الاحتفاظ به تحقيقاً لهدفين : أحدهما إرضاء أوروبا — إذ كان خير الدين شديد الحماسة للإصلاح — والآخر هو الحيلولة دون رجوع مدحت إلى الحكم . وكان خير الدين أميل إلى تولية الأمير حلیم على أمل أن يساعده ذلك على تحقيق أطماعه في المستقبل . وكان كل من خير الدين وحليم أميل إلى العروبة منهما إلى الاستتراك (فأم حلیم كانت من أصل عربي) ، كما كانا يعملان على تحقيق أهدافهما السياسية بالتعاون مع إنجلترا وفرنسا^(١) .

وفي أوائل أبريل ١٨٧٩ أخبر خير الدين القائم الفرنسي بالأعمال في الآستانة أن السلطان على استعداد لخلع إسماعيل بسبب جشعه وسوء إدارته ، وتحقيقاً لرفاهية المصريين ، وأنه سيطبق فرمانات ١٨٤١ ويولي الأمير حلیم الذي يتطلب تنصيبه التعضيد المعنوي من جانب فرنسا وإنجلترا له ، خاصة إذا ما توجه إلى مصر في حراسة قوة بحرية وزود بفرقتين أو أكثر إذا ما اقتضى الأمر^(٢) . وقدم عرض مشابه إلى سير هنري لايارد (Henry Layard) في ٢١ مايو ، أوما إلى رغبة السلطان في التخلص قاطبة من أسرة محمد على التي لم تفكر إلا في إثراء نفسها ، وعاش أفرادها حياة تتصف بالسرف ، موسعين على آلهم وأتباعهم ، ومحتفظين بأملك واسعة ، ومبذرين الأموال التي ابتزوها من السكان منكودي الطالع أو حصلوا عليها بعقد القروض في أوروبا لمصلحتهم الخاصة ، دون أن يقوموا بأي خطوة تستهدف سعادة السكان أو إصلاح البلاد^(٣) . وكان الغرض من هذه المقترحات — التي قدمت باسم

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ج ٤٢٦ — تلغراف من مونثولون إلى وادنجتون بتاريخ ١٠ إبريل ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٢٧ — رقم ١٠٩ — من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ يونيو ١٨٧٩ .

(٣) ف . و — ٢١٢٤/١٤٦ — رقم ٧٥٨ — ملحق من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٤ يونيو — ومن لايارد إلى سولسبرى بتاريخ ٢٨ مايو ، ٢١٢٣/١٤٦ — رقم ١ الملحق ١٤ من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ، نفس الملف — رقم ٧٢٧ — من لايارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ مايو ١٨٧٩ .

الصدر الأعظم بصفة غير رسمية - هو جنس نبض إنجلترا وفرنسا - وكان من المعروف أنهما لو وافقتا ، خلع إسماعيل في الحال وألغى فرمان ١٨٧٣ . ولكن وادنجتون وسولسبرى كانا يريان أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مثل هذه الإجراءات المتشددة ، وأن لابد من اصطناع وسائل أخرى للمحافظة على مصالح الدولتين في مصر . وكان رد وادنجتون على الباب العالي أن مناقشة هذه الخطة سابقة لأوانها ، وأن الدولتين لا تميلان إلى تنفيذها . وحين أبدى الباب العالي رغبته في أن تطلب منه فرنسا حسم المسألة المصرية ، كان رده أنه لا يقبل إثارة العراقيل في وجه مفاوضاته مع الحكومة المصرية حول المسائل المترتبة على المراقبة المالية التي اعترف الباب العالي بأنها من اختصاص الخديو - إذ كان وادنجتون شديد المعارضة لكل إجراء من شأنه أن يشجع الحكومة العثمانية على التدخل في إدارة المالية المصرية (١) . أما سولسبرى فإنه كان يرى أن تولية توفيق أو حلیم ، ثم إجراء تصفية قهرية للديون ، مما يساعد على رخاء مصر ، وأن من الحكمة استعمال سلطة السلطان حين يحين وقت التدخل (على اعتبار أن مساعدته تقلل الصعاب المادية التي تعترض هذه الخطوة) . ولكنه كان يشارك وادنجتون وجهة نظره : فقد بدا له أن تدخل الحكومة العثمانية في شئون مصر من شأنه أن يعقد الموقف بدلاً من أن يساعد على حله (٢) . أما الأمير حلیم فقد اعتبرته لندن وباريس خاضعاً إلى حد كبير لنفوذ السلطان . كما كان يخشى في مصر أن لا تعود توليته على البلاد بأى فائدة : فقد عاش فترة طويلة في المنى ونضبت موارده - بحيث كان من المتوقع أن يعمل على تعويض ما فاتته والإثراء بأسرع ما يمكن باللجوء إلى نفس الوسائل التي انزلت بالبلاد إلى الوضع الحرج الذي تعرضت له (٣) . وحث قنصلا الدولتين في القاهرة حكومتهما على خلع إسماعيل وتعيين لجنة للتصفية ، كما حاولا أن يبددا أوهام الخديو وحكومته حول وجود خلاف بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية . ولكن لما كان الباب العالي

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٢٧ - ٤ - تلغراف من وادنجتون إلى مونثولون بتاريخ ٢٧ مايو

١٨٧٩ .

(٢) ف . و - ١٤٦ / ٢١٢٣ رقم ٧٤٦ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١١ يولية ، رقم ٧٤٩

الملحق بها تلغراف من فيثيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و - ١٤١ / ١٢٦ - مسودة الرسالة رقم ٣٨٦ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ

٢٦ يولية ١٨٧٩ .

لا يزال مصرًا على مقترحاته السابقة ، فقد اتفقت الحكومتان على أن تنصحا إسماعيل بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، على أن ينحصر له راتب سنوي إذا ما وافق على اقتراحهما ، ولا يتعرض نظام وراثته العرش لأى خطر ، على أن يكون مفهوماً أنه فى حالة رفضه ستضطر الدولتان إلى الاتصال بالسلطان مباشرة للعمل على خلعها ، وفى هذه الحالة لن يحصل على الراتب السنوى أو يكون فى استطاعته ضمان المحافظة على النظام القائم لوراثته العرش بالمصلحة ابنه توفيق .

وكان من المتوقع أن يرفض الخديو التنازل عن العرش حتى فى حالة مخاطبة السلطان له فى ذلك بناء على مساعى إنجلترا وفرنسا . وكان من رأى سولسبرى أن احتلال الدولتين معاً لأى جزء من أراضى مصر عرضة لكثير من الاعتراضات ، على حين أن التدخل المسلح المنفرد من جانب أى منهما يتعارض مع تفاهمهما معاً على العمل المشترك^(١) . لهذا قرر تكليف لاسلز بأن ينظر الخديو بصفة غير رسمية بأن الباب العالى سيخلعه ، وأن من المحتمل جداً أن تطلب الدولتان من الباب العالى أن يقوم بهذا العمل ، وأن خير ما يستطيع عمله هو التنازل عن العرش محافظة على امتيازات مصر وحقوق أسرته^(٢) . وسعت الدولتان فى نفس الوقت إلى تجنب أى اعتراضات دولية نتيجة لتجاهلهما السلطان وخلعهما لإسماعيل بالقوة . لهذا أخبرتا ألمانيا والنمسا بفحوى التعليمات المشتركة التى صدرت إلى لاسلز وتريكو وطلبتا منهما دعم سياسة إنجلترا وفرنسا فى مصر . ورأى سولسبرى أن من الحكمة تأجيل الاتصال بإيطاليا حتى يتبين رد ألمانيا والنمسا^(٣) .

وكان السفير الفرنسى فى برلين يشك فى سند ألمانيا لإنجلترا وفرنسا ، خاصة وأنها نجحت فى حث الخديو على التراجع : فهى قد نجحت فى الوقت الذى أبرقت فيه وكالة رويتر خبراً فحواه أن تريكو يقوم منفرداً بالضغط على الخديو لإرغامه على التنازل عن العرش . ورأت صحف برلين فى ذلك عملاً موجهاً ضد ألمانيا وإنجلترا

(١) ف . و - ٢١٢٣/١٤٦ - الرسالة رقم ٧٤٦ السابقة .

(٢) ف . و - ١٢٣/١٤١ - الرسالة رقم ٢١ بتاريخ ١٣ يونية ١٨٧٩ - من وزارة الخارجية إلى لاسلز .

(٣) ف . و - ٢١٢٤/١٤٦ - الرسالتان رقم ٧٧٣ و ٧٧٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٩ يونية ١٨٧٩ .

أكثر منه ضد مصر . ومع هذا فإن بزمارك كان أميل إلى مساندة إنجلترا وفرنسا فأجل موافقته الرسمية حتى يتبين رد النمسا^(١) التي كانت أميل إلى مصالحه السلطان حتى تستطيع أن توطد أقدامها في البوسنة والهرسك اللتين حصلت على حق إدارتهما طبقاً لشروط صلح برلين ، وأن تمت خطوطها الحديدية حتى بحر إيجه^(٢) - ومن هنا ميلها إلى سند سيادة السلطان على مصر . وأبدت الحكومة النمساوية غضبها لعدم استشارتها بشأن القرارات المتخذة بشأن مصر : فعلى حين كانت تعترف بتفوق مصالح الدولتين في مصر ، رأت أن وضع مصر يهم أوروبا جميعاً ، وأنه محدد باتفاقيات دولية من الواجب استشارة النمسا لدى إجراء أى تعديل فيها^(٣) . ولكن بزمارك استطاع أن يؤثر على دوائرنا الرسمية ، وفي ٢٣ يولية دعا قنصلاً ألمانيا والنمسا إسماعيل إلى التنازل عن العرش . ورد إسماعيل بأن قرأ تلغرافاً وصله من الآستانة يحذره من التنازل عن العرش دون استشارة الباب العالي^(٤) .

وما أن وافقت ألمانيا والنمسا حتى اتصل سولسبرى ووادنجتون بإيطاليا وروسيا^(٥) ، وبعثا إليهما منشوراً دورياً جاء فيه أن تدخل الباب العالي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة تمس وضع مصر القانوني . وعلى حين أبدت روسيا كثيراً من التحفظ إزاء تنازل إسماعيل عن العرش ، فإنها رأت أن كل الإجراءات المالية والسياسية الواجب اتخاذها إزاء مصر لا بد أن تكون موضع تفاهم بين الدول والسلطان الذي كان قد شكك إلى الاتحاد الأوربي من قيام إنجلترا وفرنسا بمفاوضة الخديو رأساً^(٦) . وهكذا كانت روسيا تعترض على انفراد الدولتين بالعمل في مصر ؛ فحاولت في الآستانة أن تحول دون خلع السلطان لإسماعيل . وكان هدفها من ذلك أن تفرض

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ، ج ٢٩ - من سان فاليه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ يولية ١٨٧٩ .

(٢) Biovès, Français et Anglais en Egypte, pp. 5-6.

(٣) ف . و - ٢٤١١/١٤٦ - رقم ١٢٨٤ ، الملحق رقم ٤ - من إليوت إلى جرانفل بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ١٢٦/١٤١ - التلغراف رقم ٨٠ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يولية ١٨٧٩ .

(٥) الوثائق الفرنسية (روسيا) ، ج ٢٥٨ - مذكرة دورية من وادنجتون إلى سفيرى فرنسا في بطرسبورج وروما بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

(٦) ف . و - ٢١٢٥/١٤٦ - تلغراف رقم ٤٢ من وولسهام بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٧٩ ، الرسالة رقم ١٠٠ من بلنكت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يولية ١٨٧٩ .

نفسها كوسيط بين تركيا من جهة وبين إنجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، بحيث يمكنها استرجاع الوضع الممتاز الذي تمتعت به في عام ١٨٣٣ بعد توقيع معاهدة هنكار إسكله سي^(١) - هذا بالإضافة إلى أنها كانت أميل إلى مصالحه السلطان حتى تثبت الوضع الجديد في البلقان وتقوى قبضتها على الأراضي التي حصلت عليها وشيكاً في آسيا الصغرى طبقاً لمعاهدة برلين^(٢) . وقد أخبر الصدر الأعظم سير هنري لا يارد بأن الحزب الروسي في القصر يحاول إرهاب السلطان وتحذيره من أنه لو وافق على مسعى الدولتين الغربيتين في مصر وأرغم الخديو على التنازل عن العرش ، لربما تعرض لنفس المصير^(٣) . وكان يشاع من ناحية أخرى أنه يوجد اتفاق بين الخديو والإمبراطور إسكندر الثاني منذ عام ١٨٦٧ ، ينص في حالة نشوب الحرب على أن يقدم إسماعيل أموالاً للقيصر وألا يرسل إلى السلطان القوات التي نصت عليها فرمانات ، في مقابل أن تسند روسيا استقلال مصر وامتداد نفوذها إلى سوريا^(٤) . ولم تكن هذه المرة الأولى التي تنتشر فيها إشاعة هذا الحلف : إذ أنها كانت تقترن بتأزم العلاقات بين إسماعيل والباب العالي : فقد انتشرت في عام ١٨٦٧ حين قرر إسماعيل سحب القوات المصرية من كريت ، كما انتشرت أثناء نزاعه مع الباب العالي في الفترة ما بين ١٨٦٩ و ١٨٧١^(٥) . وعزا إسماعيل هذه الإشاعات إلى مؤامرات أعدائه في الآستانة وفي أوروبا - وخص بالذكر نوبار ، وذكر لقيثيان في ٢٣ مارس ١٨٧٨ أن روسيا تسعى إلى توليته (أي نوبار) حاكماً عاماً على الرومللي الشرقي^(٦) .

ولم يكن اتجاه إيطاليا مخالفاً لاتجاه روسيا - فقد صدرت التعليمات إلى السفير الإيطالي في برلين بأن يدعو الحكومة الألمانية إلى الاتحاد مع إيطاليا في الاعتراض

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (تركيا) ج ٤٢٧ - رسالة من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٧٩ - ورسالة أخرى منه بتاريخ ٢٩ يونيو ١٨٧٩ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (روسيا) ، ج ٢٥٨ - رقم ٢١ من شانزي إلى وادنجتون بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٧٩ .

(٣) ف . و - ١٢٣/١٤١ - لا يارد إلى سولسبري في ٢٣ يونيو ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٢٧ - رقم ٨٧ من موثولون إلى وادنجتون بتاريخ ١٢ مايو

١٨٧٩ .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالي ، الفصول الرابع والخامس والسادس

(٦) ف . و - ٢٨٥٣/٧٨ - الرسالة رقم ٨٦ من قيثيان إلى وزارة الخارجية .

على مساعي إنجلترا وفرنسا في مصر - وهي المساعي التي رأت الحكومة الإيطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو على استعداد لإرضاء الدولتين ، وعزتها إلى غيرة إنجلترا وفرنسا من الدول الأخرى - وبخاصة ألمانيا التي كللت مساعيها بالنجاح ، وإيطاليا التي تجاهلت الدولتان مصالحها في مصر . ومضت المذكرة الإيطالية تقول : « إن أوروبا لا تعترف بهذا الادعاء الإنجليزي - الفرنسي الخاص باعتبار مصر في قبضة النفوذ الإنجليزي الفرنسي القائم على حساب الدول الأخرى »^(١) . وذكر رادوئتر إيطاليا بأنها قبل يوم واحد من تقديم مذكرتها الخاصة بمصر كانت قد اعترفت برومانيا دون اكتراث برغبة ألمانيا في المحافظة على اتفاق الدول واتخاذها موقفاً صلباً حتى تنفذ الحكومة الرومانية شروط اتفاقية برلين (الخاصة بالتسامح الديني مع اليهود)^(٢) .

لهذا رفضت إيطاليا وروسيا الضغط على إسماعيل لكي يتنازل عن العرش - وحين تقدمت إليه الدول الأربع الأخرى بمساعيها بهذا الخصوص ، طلب إسماعيل بعض الوقت ليتدبر الموقف . وكان يميل إلى كسب الوقت أملاً في الإفادة من أي خلاف ينشب بين الدول والحصول على تعضيد الآستانة : فقد بعث أحد رجاله - المدعو طلعت باشا - إلى الآستانة وزوده بالرشى والهدايا إلى الوزراء والديوان ؛ ورغم أن السلطان لم يعده بشيء ، فإن إسماعيل كان لا يزال متفائلاً نتيجة للأنباء التي زوده بها أبراهام باشا^(٣) مندوبه في الآستانة . بل إنه أقنع نفسه بأن إنجلترا لا ترغب سواء في أن يتنازل عن العرش أو أن يخلعه السلطان ، وأنها لم تنصحه بالتنازل عن العرش إلا لأن السلطان يرغب في خلعه^(٤) .

والحق أن السلطان كان في موقف حرج : فلو تم خلع إسماعيل وألغيت

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (ألمانيا) ، ج ٢٩ ، الرسالة رقم ١٤٧ من سان فالويه إلى وادنجنون بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٧٩ .

(٢) نفس الوثيقة السابقة ، ورسالة أخرى رقم ١٣٧ من سان فالويه إلى وادنجنون بتاريخ ٥ يولية ١٨٧٩ .

(٣) كان أبراهام صهراً لنوبار ، كما كان أرمياً . وقد تم تعيينه في منصب (قپوكتخدا) الخديو في الآستانة في عام ١٨٧٠ ، وعن طريقه تم تسليم ملايين الجنيهات التي أنفقها إسماعيل في العاصمة التركية . ومن ملفاته في محفوظات عابدين يبدو أن أمانته لم تكن فوق مستوى الشبهات - ويؤكد تريكو أن أبراهام في أثناء هذه الأزمة قد انحاز إلى الأمير حليم (مصر - ج ٦٣ - رسالة بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٧٩) .

(٤) وثائق عابدين - ملف أبراهام ٧٦/٨ - إسماعيل لأبراهام بتاريخ ٢٥ يولية ١٨٧٩ .

الامتيازات التي حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ - أفلا يعد الرأي العام الإسلامى هذا خضوعاً لإرادة أوروبا ، الأمر الذى يتال من هيبة الخليفة بإظهاره بمظهر المتقاد للرأى العام المسيحى ؟ أو لا يطبق نفس المبدأ على ولايات أخرى إذا ما حاولت أوروبا أن تخلع ولائها ؟ من هذه الزاوية كان لا بد من سند الخديو فى تحديه لإنجلترا وفرنسا . ومن ناحية أخرى أجابت الدولتان على شكوى الحكومة العثمانية من عدم استشارتها قبل مطالبة الخديو بالتنازل عن العرش ، بأن النصيحة التي بذلت للخديو تتمشى مع القرارات السابقة التي أعطتهما الحق فى إقامة علاقات مباشرة مع مصر فيما يتعلق بمصالحهما ونفوذهما فى هذه البلاد. وكلفت الدولتان سفيريهما فى الآستانة بأن يحولا دون انقياد الباب العالى للخديو وتشجيعه إياه على المقاومة^(١). وهكذا بدا أن إنجلترا وفرنسا مصممتان على التخلص من إسماعيل ، وإن أدى الأمر إلى عدم إخطار الباب العالى - وفى مثل هذه الحالة كانت هيبة السلطان معرضة لخطر بالغ ، وبدا أن الوضع بحاجة إلى حل سريع .

وفى ٢٥ يونية جمع السلطان وزراءه وظلوا يتشاورون حتى بعد منتصف الليل - ثم فوض كاراتيودورى فى أن يخطر مصر تلغرافياً بقراره . وفى اليوم التالى أرسل تلغرافين إلى سفيرى إنجلترا وفرنسا يخبرانهما بأن السلطان قد خلع إسماعيل لسوء حكمه وإسرافه . كما أرسل تلغرافاً بهذا المعنى إلى « الخديو السابق » إسماعيل وإلى توفيق^(٢) . ولم تأسف الحكومة الإنجليزية على خلع إسماعيل برغم صدور قرار الخلع بصورة فجائية دون أخذ رأيها - إذ أن هذا القرار قد حل الإشكال برمته^(٣) . وكان إسماعيل قد استعد للمقاومة - فالجيش الذى خفضته وزارة نوبار إلى مستوى ٦,٠٠٠ جندي زيدت أعداده حتى بلغت ٣٠,٠٠٠ جندي ، والمدارس الحربية التي أغلقها وزارة نوبار أعيد فتحها من جديد^(٤) . ولكن الشعور العام فى الجيش كان معادياً لإسماعيل - ورغم أن الضباط أقسموا على طاعته والدفاع

(١) أبراهام إلى إسماعيل بتاريخ ٢٥ يونية ، الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٢٧ ٤٢٧ وادنجتون إلى فورنييه بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٧٩ . ومن الواضح أن تشجيع السلطان لإسماعيل على المقاومة كان يستهدف إرغام الدولتين - اللتين صممتا على خله - على طلب إلغاء فرمان ١٨٧٣ .

(٢) Pears, Thirty years at Constantinople, p. 80.

(٣) ف . و - ٢٤٤/٣٣١ - وزارة الخارجية إلى ولسهام بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٣ - رقم ٨٩ - جودو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٥ إبريل ١٨٧٩ .

عنه ، فقد كان من المعروف أنهم إنما يقصدون إلى الدفاع عنه ضد فرنسا وإنجلترا لا ضد السلطان^(١) . وأرغم شاهين باشا - وزير الحربية - أعيان الوجه البحري على الاعتراض على تنازل الخديو عن العرش^(٢) . ورغم ذلك فإن الشعور العام في البلاد كان ضد إسماعيل . ويذكر محمد عبده في مذكراته^(٣) أنه لم يمض وقت طويل على سقوط الوزيرين الأوربيين حتى انتشرت الإشاعات بأن الخديو قد أرسل أوامره إلى المديرين لكي يحولوا إلى الدائرة الخاصة قسماً من الأموال التي جمعت باسم وزارة المالية وأن كثيراً من الصحف نشرت الخبر الذي أكدته شهود يعتد بهم . وكان تعليق محمد عبده أن هذه الحادثة أكدت ما ذهب إليه العقلاء من أن إسماعيل لا يحترم وعوده ، ولهذا فكرت البلاد في التخلص منه : فتعهد الأحرار لمجلس شورى النواب بسند الأمير محمد توفيق ، وبعد محادثات جرت بين جمال الدين ، مصحوباً بعدد كبير من الأعيان ، وبين الأمير توفيق ، أصر جمال الدين على ضرورة موافقة شريف على طلب إنجلترا وفرنسا - فقد كان من رأيه أن فكرة المقاومة لا معنى لها ، لأن خوض غمار الحرب دفاعاً عن إسماعيل لن يجد تأييداً من كل الطبقات بما فيها الجيش . ثم توجه جمال الدين إلى قنصل فرنسا وأخبره بأنه يوجد في مصر حزب وطني إصلاحى ، وأن بإمكان الأمير توفيق أن ينفذ الإصلاحات التي تحتاجها مصر .

وغمر البلاد شعور بالارتياح حين تم خلع إسماعيل على يد السلطان . فقد سنده الأعيان والعلماء حين أقال الوزارة الأوربية إظهاراً لاعتراضهم على التدخل الأوربي . كما أن الصحافة لم تقف في صفه - بل إن بعض الصحف - ومنها « مرآة الشرق » - شنت الحملة على كل أمراء أسرة محمد على وعلى الحكام الذين عينهم إسماعيل . فقد اعتبرته الصحافة السبب الحقيقي في يؤس مصر ، ووجهت إليه الهجوم الشديد بعد أن تم خلعه^(٤) . لهذا كله سلم إسماعيل دون أدنى مقاومة ،

(١) ف . ر - ١٢٦/١٤١ - مسودة الرسالة رقم ٣٨٦ - من لاسلز إلى وزارة الخارجية في ٢٦ يولية ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٣ ، رقم ٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٧٩ .

(٣) مذكوراً في Genèse, p. 161 .

(٤) إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ٩٨ - ٩٠ .

ولما أصرت الدولتان على ضرورة مبارحته لمصر دون إبطاء فإنه ترك البلاد في ٢٨ يونية ، وفكر في التوجه إلى الآستانة ، ولكن السلطان رفض السماح له بالإقامة فيها ، فقصد إلى نابولي حيث بقي حتى عام ١٨٨٧ حين انتقل إلى الآستانة حيث أمضى ما تبقى من عمره تحت رقابة مستمرة من جانب جواسيس السلطان . وطيلة هذه الأعوام لم يفقد إسماعيل الأمل - بل حاول أن يعود إلى مصر عن طريق التآمر في الآستانة ، ولكن توفيق لم يبد عطفاً على والده ، وطلب من إنجلترا وفرنسا أن تستداه في الحيلولة دون رجوعه إلى مصر - وتم له ما أراد: وبذلك أصبح خلع إسماعيل بمثابة نهاية لحياته السياسية^(١) .

* * *

وهكذا استطاعت إنجلترا وفرنسا ، عن طريق العمل الدبلوماسي المشترك ، أن تحرزا نفوذاً بارزاً في مصر^(٢) : فقد اشتركتا في خلع حاكم البلاد الذي وقف في وجهيهما ، دون أن يقوم السلطان بدور رئيسي أثناء الأزمة ، على حين قامت الدول الكبرى الأخرى بدور المتفرج الذي يبذل تعصيده للدولتين كلما احتاج الأمر . لهذا أصبح من المسلم به أن يخضع الحاكم الجديد للدولتين اللتين عينتاه - فطالما أن إنجلترا وفرنسا كانتا مسئولتين عن تعيينه ، كان من المفروض منه أن تتمتعاً بحق مقرر في التدخل في شئون مصر ، وأن تستند الحاكم الجديد في أي نزاع قد ينشب بينه وبين رعاياه . وكان معنى كل هذا إعادة تشكيل القوى السياسية في البلاد : فإسماعيل ، برغم كل أخطائه ، قد تجاوب في نهاية الأمر مع الشعور الوطني وتصدى للتدخل الأجنبي . لهذا يمكن اعتبار ٢٦ يونية ١٨٧٩ بداية فترة جديدة محفوفة بالآخطار ليس فقط بالنسبة إلى مصر ، بل أيضاً بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية والفرنسية .

(١) ف . و - ١٢٤/١٤١ ، الرسالة رقم ٢٠٨ بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٧٩ من وزارة الخارجية إلى لاسلز ، رقم ٧١٩ : الملحق رقم ٢ - من صفوت باشا إلى لايارد بتاريخ ١٢ من أغسطس ١٨٧٩ .
(٢) في أول يولية ١٨٧٩ كتب قنصل أمريكا ما يلي : « قتراني إلى مسامعنا أنباء الارتياح الشديد في فرنسا للانتصار الدبلوماسي الذي أحرزه الفرنسيون حين أخذوا ثأرهم بهذا الشكل البراق » عابدين : الوثائق الأمريكية ، ج ١٦ ، رقم ٣٠٨ ، فارمان إلى ولیم ليوارتس .

الفصل الخامس

أوائل عهد توفيق.

« لقد أدركت طبيعة الأمير — ومهما قال ، فإننى واثق من استسلامه راضياً لأى نظام إدارى نجد من مصلحتنا أن نقرضه عليه » . الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ ، تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٩ .

الحاكم الجديد :

استبشر المصريون ، استبشار كل من إنجلترا وفرنسا ، خيراً بتولية توفيق الذى بدا أحسن بكثير من والده : فقد سبق له أن انضم إلى المعارضة ، ولما كان من تلامذة جمال الدين الأفغانى ، فقد آمن بالمبادئ الحرة . وكان فى طليعة أفراد الأسرة الخديوية الذين تنازلوا عن ضياعهم تمشياً مع توصيات لجنة التحقيق ، على أمل أن يقدم شيئاً لبلاده . كما كان فى حياته الخاصة يختلف عن أسلافه : إذ قنع بزوجة واحدة ، واستغنى عن الحريم التقليدى . كما كان أكثر منهم اتباعاً لتعاليم الإسلام ، دون تعصب أو اعتقاد فى الحرافات .

ولكن سرعان ما أفصح توفيق عن شخصيته الحقيقية . وربما كان مرجع ذلك إلى نشأته الأولى : فوالدته كانت إحدى جواري إسماعيل ، بحيث لم يحظ توفيق باحترام البلاط ، أو بعطف والده الذى كان يفضل عليه ابنه الآخرين : حسن وحسين كامل ، ولم يبد حماسة بلعله ولياً للعهد حين كان نوبار فى عام ١٨٦٦ يحاول فى العاصمة التركية أن يعدل نظام وراثته العرش . ولم يوافق إسماعيل على انتقال وراثته العرش إلى توفيق — أكبر أبنائه — إلا بعد أن أصر السلطان عبد العزيز على ذلك ، حتى تتوفر له سابقة تساعد على تعديل وراثته العرش فى تركيا لصالح ابنه يوسف عز الدين^(١) . وكان إسماعيل يضيق على توفيق ويحد من اتصاله بممثلى

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : إسماعيل وعلاقاته بالباب العالي — الفصل الثالث .

الدول الأجنبية - وربما كان ذلك من وراء انضمام توفيق إلى المعارضة في أواخر عهد والده واتصاله بجمال الدين وإيمانه بالمبادئ الحرة . ورغم ارتياح المصريين لتوليته ، فإنهم لم ينسوا أنه ابن إسماعيل - ولهذا أحاطوه ببعض الشك^(١) .

وما أن تولى توفيق العرش حتى بذلت المحاولات لإقناعه بدعوة برلمان جديد يقوم على أسس أكثر ديمقراطية . ففي ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف إلى المجلس مشروع لائحة دستورية ، وانتخبت لجنة فرعية لمناقشتها . ولكن خلع إسماعيل عرقل نشاط اللجنة - وحين اجتمع المجلس في ٦ يولية - أى بعد مرور أقل من أسبوعين على تولية توفيق - طُلب الأعضاء بالانصراف^(٢) . فتوفيق كان يعتبر الحركة الدستورية مجرد « زينة مسرحية » ، وأقنع نفسه بأن البلاد غير مهيأة للنظام الدستوري^(٣) - ولهذا رفض اعتماد مشروع اللائحة التي قدمها له شريف بحجة أن الدولتين لن توافقا عليها^(٤) . واستقال شريف ، ونصّب توفيق نفسه رئيساً للوزراء وحاول أن يؤكد شعوره بالمسئولية إزاء أوروبا^(٥) . ولكن حين ثبت فشل تجربة اضطلاع الخديو شخصياً برئاسة الوزارة ، تم العدول عن هذه التجربة بعد محاولة استمرت شهراً ، واستدعى رياض من منفاه في أوروبا - بناء على نصيحة الدولتين^(٦) - وعين رئيساً للوزراء .

والتدخل الأجنبي هو المسئول عن اتجاه توفيق إلى الحكم المطلق : فقد اتصف بضعف الشخصية ، وكان في أوائل حكمه يخشى عودة والده إلى مصر ، ولا يجرؤ على التصدى لنظام الإدارة الدولية حتى ولو أتيحت له الفرصة . ذلك أن خلع والده لقنه درساً أثر فيه طيلة حياته ، فاقنع بأن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على إنجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما . يضاف إلى أن هذا النظام الدستوري لم يكن يتفق مع الحكم الثنائي الذي فرضته الدولتان : فن شأن البرلمان المصري أن يشرف

(١) ف . و - ١٢٦/١٤١ - مسودة الرسالة رقم ٣٨٦ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ يولية ١٨٧٩ .

(٢) الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٦ - رقم ٨٨ من دي رنج إلى فريسينيه بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٨٠ .

(٤) الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٣٠ .

(٥) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ - تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٩ .

(٦) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٩ - الرسالة رقم ٨ من سنكفكرز إلى سانت هيلير بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨١ .

على مالية البلاد التي اعتبرها الدائنون الأوروبيون أمراً خاصاً بأوروبا لا بمصر . كما أن ممثلي الدولتين كانوا يفضلون الاتصال المباشر بحاكم مطلق مطواع . فثلاً نجد أن تريكو - الذي اتصف بالخشونة والعنف مع إسماعيل - قد نجح في التأثير على توفيق بتخويله من النفوذ الإنجليزي وبالتلويح له بمساعدته على الحيلولة دون عودة نوبار الذي كان كبير الأمل في استرجاع سلطته ، بحيث أعلن من منفاه في أوروبا ، قبيل خلع إسماعيل ، أنه سيصبح رئيساً للوزراء ، بل أذاع برنامجاً انتقامياً . ومنذ خلع إسماعيل أصبحت عودة نوبار إلى الحكم أمراً متوقفاً ، مما أفرغ المصريين والأوروبيين - لهذا طلب توفيق من تريكو أن تساعد فرنسا على إبقاء نوبار خارج مصر . ولما كان تريكو يشك في نوبار ويرى فيه عدواً لفرنسا وأداة تستخدمها إنجلترا وألمانيا لوضع مصر تحت الحماية الإنجليزية ، فإنه سند توفيق في مساعيه - وتعهد وادنجتون بإبقاء نوبار في باريس حتى ديسمبر ١٨٧٩ على الأقل^(١) . وذكر تريكو لتوفيق أن من المستحسن أن يناقشا كل الأمور معاً على انفراد ، دون أن يشترك في ذلك وزراءه أو مجلس شورى النواب^(٢) . وكان هدفه من ذلك إضعاف النفوذ الإنجليزي والتمهيد لتفوق النفوذ الفرنسي . ولكنه اتبع الوسائل المعروفة في ذلك الوقت : فحاول أن يسند الوزراء الضعاف غير الأكفاء الذين بإمكانه إما أن يرهبهم أو ينجدهم بحيث يسهل عليه أن يحصل لمواطنيه على الامتيازات والوظائف على حساب رعايا الدول الأخرى - وبخاصة الإنجليز . كما حاول أن يظهر بمظهر أهم القناصل وأكثرهم نفوذاً^(٣) .

- (١) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ - رقم ٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١١ يولية ١٨٧٩ - أيضاً تليفراف وادنجتون إلى تريكو بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٧٩ .
(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٣ . رقم ٣ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٧٩ .
(٣) ف . و - ١٢٤/١٤١ - الرسالة رقم ٨٤٩ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية في أغسطس ١٨٧٩ .

وكان هدف الفرنسيين هو موازنة النفوذ الإنجليزي القوى في الإدارة المصرية . ومنذ استدعاء جودو لم يتفك القناصل الفرنسيون العموميون يشكون إلى حكومتهم من ضعف النفوذ الفرنسي في مصر - ومن ثم جهودهم المستمرة للحصول على وظائف جديدة لمواطنيهم . وكانت النتيجة أن الفرنسيين ، على حين أنهم لم يخسروا شيئاً في الفترة الممتدة حتى عام ١٨٨١ ، حصلوا على ما يلي : (أ) المساواة التامة في المراقبة الثانية ، (ب) المساواة في هيئة السكك الحديدية وإدارة التلغرافات وبنشاء الإسكندرية ، (ج) رئاسة تحرير جريدة « المونيتير اجيبسيان » الرسمية ، (د) الإشراف على وزارة الأشغال العمومية - هذا بالإضافة إلى استحوادهم على مناصب أخرى أقل أهمية .

(مصر) - - ٦٨ - مونج إلى بارتلبي سانت هيلير في مارس ١٨٨١ . انظر ما سبق ، ص ٤٠

وفي ٢ يولية ١٨٧٩ — أى بعد أسبوع من تولية توفيق — أفهمه تريكو ولاسلز أن من الأمور الحيوية بالنسبة إلى مصر أن تحصل على ثقة الدول ، وأن أوربا ستراقب أعماله باهتمام ، وبخاصة في أوائل عهده ، وأنه لا يمكن إعادة ثقة أوربا بمصر إذا ظل محاطاً بنفس الأشخاص الذين شجعوا والده على تجاهل نصائح الدول . ونصحه تريكو بأن يعود إلى نظام الإدارة الأوربية إذا تعذر عليه أن يجد الوزراء الصالحين في مصر^(١) — هذا على الرغم من عدم حماسه لإعادة الوزارة الأوربية ، لما قد يترتب على ذلك من تعكير العلاقات بين الدولتين بسبب النفوذ الشخصى الذى كان يتمتع به ولسون . لهذا نصح تريكو حكومته بالعمل على إعادة المراقبة الثنائية حتى يمكن تفادى هذا الخطر والمحافظة على مصالح فرنسا^(٢) .

فرمان ١٨٧٩ :

على أنه قبل أن تعمل إنجلترا وفرنسا على الانفراد بشئون مصر وتدعيم نفوذهما فيها ، كان الباب العالى قد ألغى فرمان ١٨٧٣ . وفي الواقع أن دوائر الباب العالى لم تعتبر هذا فرمان تهائياً — فقد حاول وزراء السلطان مراد — أثناء حكمه القصير — أن يلغوه^(٣) ، كما كان مدحت يميل إلى ذلك في أوائل عهد السلطان عبد الحميد ، ولكنه لم ينجح في ذلك بسبب معارضة سفير إنجلترا في الآستانة^(٤) . على أن الباب العالى حين أصدر « الإرادة » التى أعلنت خلع إسماعيل ، أردفها بأخرى تقضى بإلغاء فرمان ١٨٧٣ ، الذى قيل إن السلطان قد منحه بصفته الشخصية ، وأن إخطار الدول به لا يتضمن تعهداً من جانب تركيا لإزاءها ، وأن منح فرمان وإلغاءه من مسائل الإدارة الداخلية التى لا تمس حقوق الدول الكبرى^(٥) . وذهب الصلر الأعظم إلى أن فرمان ١٨٧٣ لم يصبح اتفاقاً أوربياً ، بل لا يعدو أن يكون قرأراً

(١) ف . و - ١٢٦/١٤١ - مسودة الرسالة رقم ٤٠٢ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ

٢ يولية ١٨٧٩ .

(٢) (مصر) ، ج ٦٤ - رقم ٧٥٢ - من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ١١ و ١٤ يولية ١٨٧٩ .

(٣) وثائق عابدين الأمريكية - ج ١٢ ، رقم ١١ بتاريخ ٧ يولية ١٨٧٦ .

(٤) Pears, Life of Abdul Hamid, p. 5.

(٥) ف . و - ٢١٢٦/١٤٦ - رقم ٨٤١ - ملحق من تيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٨

يولية ١٨٧٩ .

سلطانياً من الممكن تعديله أو إلغاؤه بحسب ما يراه السلطان دون أن يتضمن هذا خرقاً للالتزامات التي تعهد بها بالنسبة إلى مصر ، وأنه لا يجب على أوروبا أن تعترض على هذا الإلغاء الذي من شأنه أن يعيد وضع مصر إلى ما كان عليه طبقاً لفرمان ١٨٤١ ، وأن الغرض من خلع إسماعيل هو إرضاء أوروبا والشعب المصري وتمكين الباب العالي من ممارسة السلطة التي تخوله إياها سيادته على البلاد^(١) . أما المسائل التفصيلية فمن الممكن تحديدها في فرمان جديد يوجه إلى توفيق ، على أن يعبر الباب العالي التفاتاً إلى ما قد يثار من المسائل التي تمس طرفاً ثالثاً ، بشرط اعتبار إلغاء فرمان ١٨٧٣ أمراً واقعاً لا يمكن نقضه^(٢) . واعتبرت صحف الآستانة إلغاء فرمان ١٨٧٣ إعلاناً لسياسة السلطان الخاصة بالجامعة الإسلامية ، وعدته مقارباً لاحتلال السلطان لمصر ، وبداية عهد جديد^(٣) . وتكلمت جريدة « وقت » شبه الرسمية عن إرسال لجنة تحقيق إلى مصر مهمتها فحص الاتفاقيات المالية التي وقعها مصر مع الأوروبيين ودراسة شروط الديون المختلفة ، ووضع تنظيم لديون مصر لا يتعارض مع تطورها في المستقبل ، وعقد اتفاقية مع الدائنين ثم تسمين العقارات والدخول التي جعلت ضمانة للديون المصرية . وكان تعليق « وقت » النهائي أن كل ذلك سيؤدي إلى إخضاع مصر تماماً لسلطة السلطان^(٤) .

واستنتج رادووتر أن المقصود من الإجراء الذي اتخذته الآستانة لإرغام الدول على أن تناقش شئون مصر مع الباب العالي — كما كان من رأيه أن السلطان ، رغم استعداداته للتسليم فيما يتعلق بمصر ، سيقاوم في البداية لكي يكسب بعض المزايا حين تشرع الدول في تخطيط الحدود بين تركيا واليونان^(٥) . وكانت روسيا وإيطاليا تشجعان الباب العالي على الاسترسال في الموقف الذي اتخذته حين ألغى فرمان ١٨٧٣ — فقد أرسل دي جيرز (De Giers) — وزير خارجية روسيا — مذكرة دورية

(١) ف . و - ٢١٢٥/١٤٦ - رقم ٨٣٢ - ملحق من لأيارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٧٩ والملحق رقم ٥٨٣ .

(٢) ملحق في رقم ٨٤١ السابقة .

(٣) الوثائق الفرنسية (تركيا) - ج ٤٢٨ - من فورييه إلى وادنجتون بتاريخ أول يولية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) - ج ٤٢٧ - تلغراف من فورييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يولية

١٨٧٩ .

(٥) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) - ج ٢٩ - رقم ١٥٠ بتاريخ يولية ١٨٧٩ - وتلغرافان بتاريخ

٢٩ ، ٣٠ يولية - من مان فاله إلى وادنجتون .

للدول التي أعلن فيها عدم اعتراف روسيا بدولية فرمانات مصر — وذلك باستثناء فرمان ١٨٤١ . وكان هدف روسيا من تحدى الحكم الثنائى ، وضرب إنجلترا بفرنسا إضعافاً للنفوذ الإنجليزى في المشرق ، هو أن تشترك مع الدول الأخرى في إدارة شئون مصر بعقد مؤتمر دولي في الآستانة ، تنحاز هي فيه إلى جانب الباب العالي^(١) . أما موقف إيطاليا فمن الممكن تفسيره على ضوء ضعف مركزها في مصر — الأمر الذي استرعى اهتمام الرأي العام الإيطالي ، بحيث وجهت الصحافة الإيطالية الهجوم إلى دي مارتينو لأنه لم يحصل لبلده على قسط أوفر من النفوذ . لهذا أرسلت التعليمات إلى الكونت كورتى (Corti) — سفير إيطاليا في الآستانة — لكي يبلغ دوائر الباب العالي بأنه حيث إن فرمانى ١٨٦٦ و ١٨٧٣ قد بلغا رسمياً إلى الدول التي أحيطت بهما علماً ، فإن معنى ذلك خلق وضع جديد تحت ضمانة أوربا ، لا يمكن تعديله إلا بعد موافقة الدول التي أخطرت بفحوى فرمانين^(٢) .

أما إنجلترا وفرنسا فكانتا تعترضان على أى خطة من شأنها تدويل المسألة المصرية — لأن معنى هذا عرقلة ما أزمعته من تصفية الديون المصرية ، والمساس بهيبة الحاكم الجديد الذي وقع اختيارهما عليه . ورغم تسليم إنجلترا بالإجراء الذي اتخذته الباب العالي وتحفظها بصدد الأهداف الأخرى التي علقها الآستانة على « الإرادة » السلطانية^(٣) ، فإن وادنجتون شن هجوماً عنيفاً على القرار الذي اتخذته الباب العالي دون استشارة الدولتين الغربيتين . وكان من أیه أن تقاوم الدولتان أى محاولة من جانب الباب العالي للاحتفاظ لنفسه بأى حق في التدخل في شئون مصر المالية : إذ من الواجب أن تحتفظا بحق عقد الاتفاقيات المالية مع الحكومة المصرية دون تداخل من جانب الباب العالي ، وأن تحتاطا ضد محاولة الباب العالي الرقابة على

(١) ف . و . - ٢٧٢/١٧٠ - رقم ٣١٨ - و (تركيا) ج ٤٢٧ فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٩ يونية ١٨٧٩ و (روسيا) ، ج ٢٥٩ - الرسائل رقم ٢٥ و ٣٠ و ٣٤ و ٥٩ و ٦٦ المتبادلة بين وادنجتون وشانزى .

(٢) ف . و . - ١٧٢/١٧٠ - الرسالتان رقم ٣١٤ و ٣١٧ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ و ٨ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و . - ٣٣١/٢٤٤ - وزارة الخارجية إلى ولسهام بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٧٩ . كان السفير الفرنسى في الآستانة - فورنييه - يعتقد أن لا يارد قد حمل الباب العالي على إلغاء فرمان ١٨٧٣ وتعيين حليم واليا على مصر . (تركيا) ج ٤٢٧ - فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٧٩ .

شئون مصر المالية ، لأن هذا لا يعنى سوى تقديم «البقشيش» للباشوات العثمانيين وإضعاف قدرة إنجلترا وفرنسا على منع مصر من عقد قروض جديدة . وكان وادنجتون ، فى مقاومته لتدخل الباب العالى فى شئون مصر وإلغائه فرمان ١٨٧٣ ، يستند إلى إبلاغ الدول فحوى فرمان مما جعلها طرفاً فيه بحيث أصبح فرمان ملزماً لجميع الأطراف المعنية^(١) . ورغم ذلك فإن إنجلترا وفرنسا كانتا تواجهان أمراً واقعاً — إذ أن فرمان ١٨٧٣ قد ألغى بالفعل . لهذا رأى وادنجتون ضرورة إصدار فرمان يشبه فرمان ١٨٧٣ فى كل نقاطه الهامة ، وبخاصة بنوده التى تخول الحديدو حق إقامة علاقات منتظمة مع الدول الأجنبية — ووافق سولسبرى على ذلك^(٢) ، ووعد بزمارك بأن يقدم للدولتين مساعيه الودية بهذا الخصوص . فعلى حين أن المستشار الألماني كان لا يزال يقر وضع الدولتين الخاص فى مصر ، كان يعتبر المسألة المصرية أمراً يهم أوروبا بأسرها ، ولهذا أصر على إرسال فرمان الحديد إلى ألمانيا والنمسا بعد موافقة إنجلترا وفرنسا عليه وقبل إرساله إلى الحديدو ونفاذ مفعوله^(٣) .

وجرت فى الآستانة مفاوضات بين الباب العالى من جهة وبين سفيرى الدولتين من جهة أخرى . وأبدى السفيران ضرورة إبلاغهما بفحوى فرمان الحديد قبل نشره فى الصحف ، كما أصرأ على أن يشبه فرمان ١٨٧٣ فى كل نقاطه الأساسية — ودون ذلك لم تكن الدولتان على استعداد للموافقة عليه . وفى ١٩ يولية بلغ السفيران بمشروع فرمان الذى عدل نظام الوراثة حسب ما كان معمولاً به فى تركيا ، ونص على حق الحديدو فى عقد الاتفاقيات التى لا تتعارض مع المعاهدات السياسية التى عقدتها الحكومة العثمانية على أن تبلغ هذه الاتفاقيات إلى الباب العالى قبل إبرامها . وطالب السفيران بإلغاء هذين التحفظين^(٤) — فألغاهما كارا تيودورى

(١) نفس الملف — فورثيه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٧٩ و (إنجلترا) ، ج ٧٨٠ ، رقم ٩١ و ٩٢ من وادنجتون إلى موتبلو بتاريخ ٢٨ و ٣٠ يولية ١٨٧٩ . ف . و . — ١٢٣/١٤١ ، رقم ٧٤١ — ملحق من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ١٥ يولية ١٨٧٩ .

(٢) ف . و . — ٢١٨٥/١٤٦ — وادنجتون إلى ليونز بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) — ج ٢٩ — رسالة بتاريخ ٣٠ يولية ورقم ١٦٥ و ١٧٨ بتاريخ ١٢ و ١٩ يولية ١٨٧٩ — وكلها من سان فاليه إلى وادنجتون . ف . و . — ١٢٤/١٤١ — رقم ٦٤٧ من لا يارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) — ج ٤٢٨ — فورثيه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٠ يولية ١٨٧٩ .

مما أدى إلى إقالته . ثم استؤنفت المفاوضات — ولم يوافق السفيران على فحوى فرمان الحديد إلا بعد أن تأكدا من خلوه من أى كلمة تحتل أكثر من معنى . وفي ٧ أغسطس أرسل فرمان إلى مصر ، كما بلغ إلى ممثلي ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا^(١) .

وقد أكد فرمان الحديد^(٢) سيادة السلطان ، ونص على أن تجي باسمه كل الضرائب وجعل الخراج ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تركي تسك في مصر ، كما نص على أن لا يزيد تعداد الجيش المصري في أوقات السلم على ١٨,٠٠٠ مقاتل على أن تكون شعاراتهم ورتبهم متمشية مع نظم الجيش العثماني ، وحرّم على الخديو أن يبنى سفناً مدرعة أو يعقد قروضاً جديدة إلا بقصد تحسين أحوال البلاد المالية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين . ومنح حق عقد وتجديد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية فيما يختص بالمسائل الجمركية والتجارية وما يمس شئون البلاد الداخلية^(٣) ، بشرط أن ترسل نصوص هذه الاتفاقيات إلى الباب العالي قبل إبرامها . ولم يكن معنى هذا الشرط الأخير بأى حال من الأحوال التزام الخديو بالحصول على موافقة السلطان قبل إبرام الاتفاقيات التي يعقدها إلا في الحالات التي ينص عليها فرمان ، أو إذا ما تضمنت خرقاً للالتزامات السياسية وحق السلطان في السيادة على مصر^(٤) . واقتنع وادنجتون بهذه النتيجة — وكان من رأيه أن الإشكالات التي أثارها الآستانة قد جاءت في مصلحة مصر وأكدت استقلالها الذاتي : فقد ضمنت إنجلترا وفرنسا والدول الأخرى التي دعت للاشتراك في هذه المسألة ، الامتيازات التي كانت تتمتع بها مصر .

وفي ٤ أغسطس قرئ فرمان في القلعة وفقاً لما جرى به العرف والتقاليد المقررة التي كانت تقضى بأن يتوجه الخديو بنفسه إلى الآستانة حيث يعترف به السلطان شخصياً ويمنحه خلعاً الولاية . ولكن اعترضت الدولتان على زيارة الخديو للعاصمة

(١) ف . و - ١٢٤/١٤١ - رقم ٦٩٣ من لا يارد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) الوقائع المصرية - عدد ١٦ أغسطس ١٨٧٩ .

(٣) بذل وادنجتون كل ما في وسعهم لكي يحتاط ضد كل ما يؤدي إلى تدخل الباب العالي في شئون مصر بصدد هذه الاتفاقيات ، ولم يقتنع إلا حين وجه الباب العالي مذكرة إلى السفيرين الإنجليزي والفرنسي تتضمن هذه الاقتراحات .

(٤) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٨١ - آدمز إلى وادنجتون في ١٤ أغسطس وادنجتون إلى آدمز في ٢٠ أغسطس ١٨٧٩ .

العثمانية، على اعتبار أنها ستكون مصر قدراً كبيراً من المال على شكل هدايا للسلطان وحاشيته، هذا بالإضافة إلى ضرورة بقاء توفيق بمصر في ذلك الوقت بسبب وجود كثير من المسائل العاجلة التي تتطلب حلولاً. ورغم أن الصدر الأعظم أكد أن توفيق لن يدفع « بارة » واحدة على شكل هدية، فقد بلغت الدولتان الباب العالي أن زيارة الخديو سابقة لأوانها، مما أدى إلى تأجيلها إلى أجل غير مسمى. وكان توفيق من جانبه يرغب في زيارة الآستانة، وعبر عن خشيته أن يؤدي تأخيرها إلى ترك أثر سيئ هناك - ولم يقتنع إلا بعد أن أفهمت دوائر الآستانة أن مرجع تأجيل زيارته هو تدخل الدولتين. ورغم أنه فكر فيما بعد أكثر من مرة في زيارة العاصمة التركية، إلا أن ظروفه لم تسمح له بذلك على الإطلاق، فكان « الوالي » الوحيد من أفراد أسرة محمد علي الذي لم يقدم بنفسه الولاء لسيده السلطان. وقد أدى هذا، إلى جانب حادثة فرمان^(١)، إلى إظهاره بمظهر الخاضع لإرادة إنجلترا وفرنسا خضوعاً تاماً.

إعادة المراقبة الثنائية :

نص مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ و ٢٩ أغسطس ١٨٧٨ على إيقاف الرقابة الأوربية على مالية مصر طالما يباشر الوزيران سلطاتهما، على أن يكون مفهوماً أنها تسترجع فاعليتها في حالة إقالة أحد الوزيرين دون سابق اتفاق مع حكومة بلاده^(٢). وقد فكر توفيق بعد توليته في إعادة المراقبة، لا محافظة منه على نفوذ الأجانب وحقوقهم في مصر، بل لجعل وزارته مصرية صرفة - إذ كان من الواضح أن عليه أن يختار ما بين الوزيرين والمراقبة. على أنه في الواقع كان ضد تعيين أي مراقبين على الإطلاق - وقال إن المراقبة قد فرضت على والده، وأنه لم يعد لها ما يبررها في عهده خاصة وأنه لم يكن لديه ما يود إخفائه : فلا حريم ضخم، ولا كماليات أخرى باهظة على حساب الخزانة العامة؛ وذهب إلى أن الدول التي عملت على تعيينه حاكماً على مصر لابد أنها كانت تثق به بحيث لابد أن يكون معنى هذه الثقة

(١) ف. و. - ١٢٤/١٤١ - رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٧٩، ١٢٦/١٤١ - رقم ٤٥٤ و ٤٦٠ و ٤٨٢، ف. و. - ١٢٢/١٤١ - رقم ٣٢٧.

(٢) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) - ج ٧٧٨ ليونز إلى وادنجتون بتاريخ ١٥ و ١٩ نوفمبر ١٨٧٨ ورقم ١٥٥ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨، ج ٧٧٩ وادنجتون إلى ليونز بتاريخ ٢٨ يناير ١٨٧٩.

أن تعطيه مطلق الحرية في أن يتصرف وفق إمكانياته الخاصة^(١). أما وقد اختار المراقبة باعتبارها أهون الضررين فقد أخطر القنصلين برغبته ، واشترط أن يستشار في تعيين المراقبين ، وعبر عن مخاوفه من اختيار الريرين السابقين حتى لا تعميها الإحن القديمة^(٢). ووجه شريف خطاباً بهذا الخصوص إلى القنصلين عبر فيه عن رغبته - في حالة تعيين المراقبين طبقاً لمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ - بتحديد مهامهما بحيث تقتصر على التفتيش والمراجعة وبشرط أن لا تخلع ليهما سلطات إدارية أو تنفيذية . وفي الوقت نفسه أبدى توفيق اعتراضه على تعيين ، مراقبين قبل تحديد سلطاتهما ومهامهما مسبقاً ، كما أبدى رغبته في أن لا تنص على إعادة المراقبة أى تدخل في شئون الإدارة المصرية^(٣).

ولما كان وادنجتون يريد أن ينتهز فرصة خلع إسماعيل ليدعم نفوذ فرنسا في مصر ، فقد عمل على إعادة المراقبة الثنائية بحيث يكون وضع فرنسا فيها مخالفاً لما كانت عليه الأحوال من قبل : فلا يصبح المراقب الفرنسي مجرد موزع للدخول ، على حين يتمتع المراقب الإنجليزي بالإشراف على إدارة مصر وسياساتها المالية . لهذا أبدى رغبته منذ البداية في أن يتمتع المراقبان بنفس اللقب والاختصاصات ، وأن يلغى التمييز بين مراقب الدخل الإنجليزي ومراقب المنصرف الفرنسي ، مهما كان هذا التمييز اسمياً^(٤). ورغم أن الحديو كان يعارض في عودة المراقبين السابقين بحيث يمكنه أن يثبت للمصريين أنه لا يتصف بالضعف مع الأجانب^(٥) ، فإن الحكومة الفرنسية أرسلت دى بلنير إلى لندن ليتباحث مع الحكومة الإنجليزية . واعترض بلنير على فيثيان وزكى استدعائه نهائياً بحجة أنه لن يتعاون بإخلاص مع ولسون ، موقناً من أن تطرف فيثيان في إبداء روجه الإنجليزية لابد أن يؤدي إلى

(١) وثائق عابدين الأمريكية ، ج ١٦ - رقم ٣٣٢ من كومانوس إلى وليم إيوارتس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٤ - رقم ٦ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٩ .

(٣) ف . و - ١٢٦/١٤١ - رقم ٤٩١ لاسلر إلى وزارة الخارجية بتاريخ أغسطس ١٨٧٩ .

(٤) ف . و - ١٢٤/١٤١ - رقم ٨١٩ (سرى) من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ أول أغسطس ١٨٧٩ .

(٥) ف . و - ١٢٦/١٤١ - رقم ٤٩١ من لاسلر إلى وزارة الخارجية ، (مصر) ، ج ٦٤ .

رسالة من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٨ أغسطس ورقم ١٢ من تريكو إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ .

ازدياد النفوذ الإنجليزي في الإدارة المصرية . ثم رشح الميجر بيرنج (١) ، متجاهلاً
مميزات هذا الأخير الذي أثبت فيما بعد أنه من أكفأ الحكام الاستعماريين الإنجليز
في القرن التاسع عشر .

وانتهزت النمسا وإيطاليا فرصة إعادة المراقبة لتوجيه ضربة قاضية إلى النفوذ
الإنجليزي - الفرنسي في مصر . واستطاع ثون كريمير ، العضو النمساوي في صندوق
الدين - وكان يمضى إجازته في فيينا - أن يقنع حكومته بأن تقترح تعيين مراقب
ثالث كبديل لتحويل اللجنة - المقترح تعيينها - تصفية ديون مصر . وعلقت
الحكومة النمساوية قبولها لأي خطة للتصفية على الأخذ بأحد هذين الاقتراحين (٢) .
وفي الوقت نفسه كان من رأى رئيس الوزراء الإيطالي الكونت كايرولى Cairoli -
وكان كذلك وزيراً للخارجية - أن لجنة التصفية المتوخى أن تمثل فيها كل الدول
لا تختص إلا بالماضى ، وأنه ما لم تشترك حكومته في المراقبة فلن تحصل على
ضمانات لصالح رعاياها في المستقبل - وذهب إلى أن السلطات الممنوحة للمندوبين
الإنجليز والفرنسي من الشمول بحيث تعطيهما الرأى الحاسم في كل المسائل المتصلة
بالإدارة المصرية ، وقد يكون ذلك على حساب كل رعايا الدول الأخرى . لهذا بدا
له أن المسألة لا تتعلق بالكرامة وحدها ، بل على أنها أيضاً مسألة ذوق ولياقة (٣) .
ونقل الجنرال منابريا (Menabrea) - سفير إيطاليا في لندن - وجهة النظر هذه إلى
سولسبرى ، وأبلغه اقتراح الحكومة الإيطالية الخاص باشتراكها مع ألمانيا والنمسا في
المراقبة (٤) ، كما أخطرت بذلك الحكومة الفرنسية . ولكن وادنجتون أبلغ السفير
النمساوي دون موارد أن فرنسا لن توافق على أن تكون للجنة التصفية أية سلطة على

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٨١ - رقم ٦٢ من مونيتور إلى وادنجتون بتاريخ
٢١ يولية ١٨٧٩ .

(٢) (مصر) ج ٦٤ ، نسخة من رسالة سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ ، (النمسا) ،
ج ٥٢٦ مذكورة من القائم النمساوي بالأعمال إلى وادنجتون بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ .

(٣) ف . و - ١٧٠/٢٨٠ - رقم ٥٩٤ من وزارة الخارجية إلى هاجت بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٤) ف . و - ١٤١/١٢٤ - نسخة من رقم ٥٣٤ من وزارة الخارجية إلى هاجت بتاريخ
٨ نوفمبر ١٨٧٩ ، ف . و - ١٧٠/٢٧٢ ، رقم ٤٦٧ من هاجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ ديسمبر
١٨٧٩ .

المراقبين ، وفي المشروع الذى اقترحه (١) تحول المراقبان سلطات واسعة فيما يتعلق بالإشراف على كل الأعمال العامة . وكان سولسبرى لا يزال يرى أن الاعتبارات السياسية تقتضى أن تباشر إنجلترا وفرنسا وحدهما حثهما في تعيين مراقبين في مصر . وكان من رأيه أن تقنع الدولتان — من حيث المبدأ — رسوم ١٨٧٦ حتى يمكن تجنب اعتراضات الدول الأخرى : فلو أن المرسوم المقترح — ذلك الوقت لم يزد على منح المراقبين لقباً إضافياً وبعض سلطات التفتيش الإضافية — فإن يمس أحد حقوق إنجلترا وفرنسا — على حين أنهما لو طالبتا بمزايا جديدة لم تدع عليها الدول الأخرى من قبل ، لأصبح من المتوقع أن تعترض هذه الدول عليها . لهذا اقترح وادنجتون ألا يلغى شيء من المراقبة القديمة، على أن تضيف إليها الدولتان ما تشاءان، وإن يكن قد صرح بأنه قد يكون من الحكمة الاستغناء عن بعض المهام التي وكلت إلى المراقبين السابقين بشرط أن يتضمن المرسوم الخديوى كل ذلك . ولهذا اقترح إعادة المراقبة كما كانت عليه وفقاً لرسومى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، ٢٩ أغسطس ١٨٧٨، على أن « ترجو » إنجلترا وفرنسا الخديو أن يعين المراقبين « مفتشين عموميين » بمنحهما سلطات تفتيش إضافية ، على أن تخطر الدولتان « بصفة غير رسمية » بأنهما ستكلفان المراقبين بأن يمتنعوا عن أى تدخل إدارى « في الوقت الحاضر » (٢).

ووافقت الحكومة الفرنسية على هذه المقترحات — وأخطرت الدولتان الخديو بأنهما قد وقع اختيارهما على دى بلنير وبيرنج بصفتهما مراقبين عموميين ، وأنهما — أى المراقبين — سيمتنعان عن التدخل في الإدارة المصرية « حتى ترسل إليهما تعليمات جديدة » (٣). واصطنعت الحكومة الإنجليزية اللباقة بعدم إصرارهما على تعيين ولسون — وكان هدفها من ذلك هو إرضاء ككل من الخديو والفرنسيين (٤) . وأخبر الخديو القائم الفرنسى بالأعمال أنه علم بمزيد من الدهشة والأسف أن الحكومة

(١) ف . و . - ١٢٤/١٤١ - نسخة من رقم ١١٧٤ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٤ - ملحق برسالة من ليونز إلى وادنجتون بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٧٩ .

(٣) نفس الملف - رسائل من مونج إلى وادنجتون بتاريخ ٨ و ٢٨ و ٣١ أغسطس ١٨٧٩ .

(٤) أشاد القائم الفرنسى بالأعمال في لندن - ميسو موتبلو - باعتدال وزارة الخارجية الإنجليزية، وقارنه بمقاومة إنجلترا أثناء تشكيل وزارة نوبار - (إنجلترا) ، رقم ٦٢ بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ .

الفرنسية لم تكثر باعتراضه على دي بلنير^(١) الذي اعترضت عليه كذلك الحالية الفرنسية المقيمة بالقاهرة والإسكندرية : فأخذت تجمع التوقعات على عريضة تستنكر رجوعه ، كان من المتوخى أن ترسل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ، ولكن ممثل فرنسا في مصر حال دون ذلك^(٢) . وهكذا أصبح واضحاً أن وادنجتون قد ارتكب خطأ جسيماً لم يلبث أن أصاب المصالح الفرنسية بأضرار بالغة وإن يكن من جانبه يرى أن دي بلنير « ممثل مخلص لمصالح فرنسا القومية ومدافع يقظ عنها » ، وأنه « يتميز بالذكاء والشعور القومي الكافيين للتغلب على الاعتقاد السائد في فرنسا بأن مصالحها في مصر لا تلقى من يدافع عنها الدفاع الكافي في مجالس الخديو بالشكل الذي يمكن فرنسا من مواجهة تفوق النفوذ الإنجليزي »^(٣) .

وقبل الخديو على مفض أن يعين المراقبين اللذين اختارتهما الدولتان ، وأصدر بذلك مرسوماً في ٤ سبتمبر . كما أصدر وزير الخارجية المصرية - مصطفى فهمي باشا - مذكرة أعلن فيها أن الخديو حين قبل تعيين دي بلنير رأى نفسه مضطراً إلى تأكيد اعتراضاته ، وأن الشروط المفروضة عليه لقبول المراقب الفرنسي تتضمن خرقاً لمرسوم ١٨٧٦ الذي أعطى الخديو مطلق الحق في اختيار وتعيين المراقبين^(٤) . وعلى أي حال فقد اتفق بيرنج ودي بلنير على أن نظام الحكم الأوربي المباشر لا يتناسب مع أحوال مصر كما كانت عليه في ذلك الوقت ، وأن من الأفضل أن لا تخلع عليهما سوى سلطات عامة خاصة بالإشراف والتفتيش ، على أن يكون نفوذهما الشخصي كافياً^(٥) . ولكن لما كانت النمسا تزعم تحدى الحكم الثنائي الذي كان يختلف عن صندوق الدين العام والمحاكم المختلطة بحكم أن الدول الكبرى الأخرى التي وافقت على وضع مصر الدولي لم توافق عليه ، أصبح من الضروري الحصول على موافقة النمسا على وجهات نظر إنجلترا وفرنسا اللتين كان عليهما أن تنسقا معها

(١) ف . و - ١٢٦/١٤١ - رقم ٤٩١ من لاملز إلى وزارة الخارجية في ٤ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ - مونج إلى وادنجتون بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المنشورة (D. D. F.) - مجموعة الأولى - الجزء الثالث - رقم

١٣٤ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ - مونج إلى وادنجتون بتاريخ ٤ سبتمبر

١٨٧٩ .

(٥) Cromer, op. cit., I, p. 160 .

العمل . لهذا زار المراقبان فيينا وهما في طريقهما إلى مصر ، ووجدا أن الحكومة النمساوية لا تزال تصر على مقترحاتها الأصلية . وهكذا كوتت النمسا وإيطاليا وألمانيا جبهة متحدة تسند مقترحات ثون كريمر التي كانت تهدف إلى فرض الإشراف الدولي على شئون مصر بربط المراقبة بالتصفية المقترحة. (١) وفشل بيرنج ودي بلنير في إقناع الحكومة النمساوية بالتخلي عن معارضتها ، وإن نجحا في إقناعها بالتخلي عن اقتراحها الخاص بتعيين مراقب ثالث ؛ كما أرضيا دوائر فيينا بوعدهما بمراعاة وجهة النظر النمساوية حين يحين وقت مناقشة التصفية العامة (٢) .

وفي تلك الأثناء استمرت المفاوضات بين الحكومة المصرية وبين إنجلترا وفرنسا حول تحديد مهام المراقبين . وأصررت الدولتان على منح المراقبين سلطات تفتيش واسعة دون أن تخلع عليهما مهام إدارية ، كما أصرتا على منحهما كرسيين في مجلس الوزراء بصفة استشارية : بمعنى أن يكون باستطاعتهما الإدلاء بآرائهما دون أن يكون لهما حق التصويت (٣) . ونص المشروع النهائي للمرسوم الذي قدم للخديو على عدم إقالة المراقبين دون موافقة حكومتيهما ؛ ومعنى ذلك خضوع مصر التام للمراقبة التي اتسعت اختصاصاتها بشكل فعال . وطالب رياض ومصطفى فهمي ببعض التعديلات التي كان القصد منها المحافظة على الشكل وتجنب المعارضة ، دون أن يتضمن هذا المساس بسلطات المراقبين . وزكى لاسلز الأخذ بهذه المقترحات تجنباً لإغضاب الوزيرين وتمهيداً لإقامة علاقات الود بينهما وبين المراقبين — فما لم يتم ذلك كان من المستحيل توقع أي نتائج مرضية (٤) . ولم تحدد اختصاصات المراقبين ، تجنباً للمعارضة وأخذ بالتعديلات التي طلبتها الحكومة المصرية ، ثم أذيع المرسوم (٥) في ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . ومنذ ذلك الوقت بدأت فترة أصبح فيها المراقبان هما الحاكمان الحقيقيان لمصر — فلما كانا يمثلان إنجلترا وفرنسا ،

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (ألمانيا) ج ٣٠ - رقم ١٩٧ ، (النمسا) ، ج ٥٢٦ ، رقم ٩٦ ورسائل بتاريخ ٢٣ و ٢٦ أكتوبر و ٩ نوفمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (النمسا) ج ٥٢٦ - الرسائل رقم ٢٨ و ٢٩ و ١١٢ .

(٣) ف . و - ١٢٦/١٤١ - الرسالة رقم ٥٧٢ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١

أكتوبر ١٨٧٩ .

(٤) نفس الملف - رقم ٥٧٣ - من لاسلز إلى وزارة الخارجية بنفس التاريخ .

(٥) الكتب الزرقاء - مصر - رقم ٢ - ١٨٧٩ - الرسالة رقم ٢٣ .

فقد فرضا كل رغباتهما على الحديو الذى أرغم على إعطائهما ثقته ، فى الوقت الذى أرغمت فيه الحكومة المصرية على التسليم ، بحيث أصبح من الصعب عليها - فيما يتعلق بالتقارير التى كان من حقها أن تنشرها - أن تنكر مسئوليتها عن الإجراءات التى يفرضها عليها المراقبان .

واشتدت الصحافة المصرية فى الهجوم على مرسوم إعادة المراقبة ، وأرغم رياض على مصادرة صحف « مصر الفتاة » و « مصر » و « التجارة »^(١) . وقد اعترف هو ذاته بأن المصريين لم يقبلوا المراقبة واعتبروها دليلاً على الخضوع لإنجلترا وفرنسا وانعدام الثقة بالحديو وحكومته^(٢) . وكان هدفه من الاضطلاع بمسئولية الحكم تحت إشراف المراقبين - وفق ما قاله لبلنت^(٣) - هو إنقاذ مصر من ويلاتها وتسديد الديون - وبذلك يمكنه التخلص من التدخل الأجنبي فى أسرع وقت ممكن . وكان يتوقع أن تساعد المراقبة على مقاومة الدول الأوروبية الكبرى - باستثناء إنجلترا وفرنسا اللتين كان يتوخى الاتصال الوثيق المستمر بهما فى كل خطوة عن طريق المراقبين والقنصلين العموميين^(٤) . وكان من رأيه أن الحكومة المصرية ستفقد قدراً كبيراً من ميزات المراقبة ما لم يتعاون المراقبان مع القنصلين . لهذا طلب من دى بلشير أن تصدر الحكومتان تصريحاً يحدد مسئوليات كل الأطراف المعنية . ولكن اللورد ليونز اعترض على مثل هذا التصريح ، على اعتبار أن الأحوال قد لا تستمر بالشكل الذى كانت عليه ، وأنه قد تجد ظروف أخرى من شأنها أن تضعف نفوذ إنجلترا فى مصر . لهذا نصح وزارة الخارجية الإنجليزية بعدم الالتزام بتعهدات جديدة قد ترغب إنجلترا على المحافظة على النظام القائم أو تخلع عليه طابع الاستمرار^(٥) . ومن هنا لم يطرأ تعديل على إمرسوم نوفمبر ١٨٧٩ الذى استمرت فاعليته حتى ألغى بعد الاحتلال الإنجليزي .

(١) إبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٧ - ٨ .

(٢) ف . و . - ١٢٤/١٤١ - رقم ٣٥٤ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ ديسمبر

١٨٨٠ .

(٣) Secret History, p. 128.

(٤) ف . و . - ١٢٤/١٤١ - الرسالة رقم ٣٥٤ السابقة .

(٥) ف . و . - ١٤١/١٤١ - رقم ٢٧٤ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥

يناير ١٨٨١ .

التصفية :

حين عملت إنجلترا وفرنسا على خلع إسماعيل ، كان هدفهما إجراء تصفية عامة لديون مصر . ولا كان معظم الدائنين من الإنجليز والفرنسيين ، فقد اقترح وادنجتون انفراد الدولتين بالتصفية^(١) . ولكن سولسبرى رفض هذا الاقتراح في الوقت الذى رفض فيه مقترحات فون كرىمر التى كانت تهدف إلى تدويل شئون مصر بوجه عام . وربما كان مرجع ذلك هو النقد الذى وجهته المعارضة البرلمانية إلى سياسته منددة بإصراره فى الارتباط بفرنسا ، مما اضطره إلى تجاهل مصالح إنجلترا الحقيقية فى المجال السيامى^(٢) . لهذا اتفقت الدولتان على تدويل التصفية دون أن ينسحب هذا التدويل على نشاط المراقبين اللذين روى أن يحتفظا باستقلالهما وأن يبقيا فى الوقت نفسه علاقات ودية مع مندوبي التصفية . كما تم الاتفاق على رفض اقتراح إيطاليا والنمسا الخاص بخلع صفة الاستمرار على لجنة التصفية كبديل لتعيين مراقب ثالث : فقد كان من رأى سولسبرى أن مهمة لجنة التصفية مقصورة على التصفية ، على أن ينفرط عقد اللجنة بعد انتهاء عملها — إذ أن قيامها بعمل آخر غير التصفية يجعلها لجنة جديدة ذات مهام من نوع آخر . كما رأى أن لجنة تمثل الدول المسيحية لن تستطيع بحكم تكوينها أن تحكم مصر : إذ تنقصها المعرفة الوثيقة بالبلاد فى الوقت الذى لا تحظى فيه بعطف السكان^(٣) .

وكان الحديو وحكومته شديدى الحماسة للتصفية حتى يتسنى تنظيم الديون ووضع خطة مالية عامة تنقص الفائدة على الديون بحيث تتمشى مع دخل البلاد ولا تعرضها للإفلاس — بالإضافة إلى أن مثل هذه التصفية من شأنها أن تساعد على تثبيت الدين العام بتحديد المبالغ المخصصة له ، وأن تساعد الحكومة على تحديد علاقاتها بالدائنين . لهذا اعترفت الحكومة المصرية باستمرار التحقيقات التى بدأتها

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ج ٧٨١ - رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٧٩ .

(٢) نفس الملف - رقم ٨ من بوثياو إلى وادنجتون بتاريخ ١٤ أغسطس ، ورقم ٢٩ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٧٩ من بوثياو . وكان من رأى الأميرال بوثياو أن هذا النقد معناه نجاح السياسة الفرنسية — لهذا حث وادنجتون على أن يتابعها بقوة .

(٣) ف . و - ١٢٤/١٤١ - رقم ١١٧٤ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٩ ورقم ١٤٢٤ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٨٧٩ ، (مصر) ، ج ٦٤ ، نسخة من رسالة سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ .

لجنة التحقيق ، وعملت على تحقيق الأهداف التي تألفت اللجنة من أجلها ، وهي الأهداف التي أجلها صدر مرسوم ٢٢ أبريل في أواخر حكم إسماعيل . وكانت الحكومة المصرية ترى القيام بالتصفية دون حاجة إلى لجنة دولية — إذ توقعت صعوبة تحديد سلطات مندوبيين ، الذين كان بإمكانهم أن يشلوا الإدارة المصرية حتى فيما لو حددت سلطاتهم بدقة وعناية . وبرغم أن المراقبين وافقا على وجهة نظر الحكومة المصرية^(١) ، فقد رأى سولسبرى أن من الضروري أن تحدد اللجنة أقصى قسط من الضرائب التي تتمتع الحكومة المصرية بحرية تخصيصها لخدمات البلاد العامة لفترة زمنية غير محدودة ، وكان يخشى الوصول إلى قرار خاطئ قد يلحق الظلم بالشعب المصري ، الأمر الذي لا يمكن تفاديه إلا بالسماح للمراقبين بإبداء آرائهما في اجتماعات اللجنة أو بإعطائهما حق الفيتو بحكم إمامهما بشئون الحكومة المصرية . كما اقترح أن ينص مشروع المرسوم الذي يصدره الخديو على انقضاء اللجنة بعد انتهاء المهلة التي ينص عليها المرسوم^(٢) .

وبعد أن اتفقت إنجلترا وفرنسا على مشروع المرسوم ، قدم إلى الخديو والدول الكبرى الأخرى . ولكن النمسا وإيطاليا تلكأتا في الموافقة عليه ، فأبدى رياض شكواه مما ترتب على ذلك من عرقلة تحسين أحوال مصر المالية — وهدد المراقبان بالاستقالة لنفس السبب^(٣) . وفي تلك الأثناء أبدت روسيا رغبتها في الاشتراك في التصفية . ولما لم تكن لروسيا مصالح مالية في مصر ، فقد كان هدفها من ذلك سياسياً ، وقد بين رئيس وزرائها دي جيرز أن أعمال اللجنة لابد أن تمس نشاط المحاكم المحلية ، وأنها بالتالي تمس روسيا عن كثب . فروسيا — في رأيه — لن ترضى عن وضعها الثانوي بالنسبة إلى المسألة المصرية ، خاصة وأنها اشتركت في تحديد وضع مصر الدولي^(٤) . ولكن الدولتين اعترضتا على مساعي روسيا التي كانت قد أعلنت

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة (D. D. F.) ، المجموعة الأولى ، ج ٢ ، رقم ٨ .

(٢) (إنجلترا) ، ج ٧٨٢ — مذكرة من ليرنز إلى فريسييه بتاريخ ٧ فبراير ١٨٨٠ .

(٣) (مصر) ، ج ٦٥ — دي رنج إلى فريسييه بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٠ .

(٤) (إنجلترا) ، ج ٧٨١ ، رقم ٦٢ من مونتللو إلى وادنجتون بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٩ ،

(روسيا) ، ج ٢٦٠ . نسخة من رسالة جيرز إلى كاپست بتاريخ ٦ مارس ١٨٨٠ .

من قبل أنها ليست لها مصالح خاصة في مصر^(١) . ولما كان قانون المحاكم المختلطة قد نص على ضرورة موافقة الدول الموقعة عليه على كل قانون مالي ، فقد كان معروفاً منذ البداية أن روسيا لن توافق مسبقاً على قرارات اللجنة وأنها ستحتفظ برأيها حتى تبلغ بهذه القرارات^(٢) .

وفي أواخر مارس ١٨٨٠ أبدت إيطاليا والنمسا موافقتها ، وفي ٣١ مارس صدر مرسوم خديوي نص على تشكيل لجنة التصفية ، على أن تتألف من مندوبين عن كل من إنجلترا وفرنسا ومندوب عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ومصر^(٣) . كما نص المرسوم على أن تختص اللجنة بالتحقيق في أحوال مصر المالية مع مراعاة ملاحظات كل الأطراف المعنية ، وإصدار قانون يحدد العلاقات بين الحكومة المصرية والدائرة الخديوية من جهة وبين الدائنين من جهة أخرى ، مع النص على طريقة تصفية الديون السائرة . كما حدد المرسوم الدخول المخصصة في الميزانية للديون الثابتة والسائرة ، والمبالغ اللازمة للوفاء بمطالب الحكومة المصرية . وخولت اللجنة ، بالاتفاق مع المراقبين ، حق الإشراف على تنفيذ أي قرارات تتخذها ، على أن تنهى أعمالها خلال فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر من صدور قانون التصفية . ووافق الخديو من جانبه مسبقاً على إصدار القانون - ومعنى ذلك موافقة الحكومة المصرية على تنفيذ التشريعات التي تفرضها الدول دون أن يكون باستطاعتها - عن طريق التمثيل المناسب في اللجنة - أن تدافع عن مصالحها . ورغم أنها أعلنت « استعدادها للموافقة على كل ما تتفق عليه الدول » ، فقد وافقت إنجلترا وفرنسا في مشروع المرسوم

(١) ف . و - ١٢٣/١٤١ - رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٠ ، ف . و - ١٣٢/١٤١ رسالة بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٠ .

(٢) ف . و - ١٣٢/١٤١ - رقم ١٦٥ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٠ ، (مصر) ج ٦٦ ، من فريسينية إلى دي رنج بتاريخ ١١ أبريل ١٨٨٠ ، (إنجلترا) ، ج ٧٨٤ - رقم ١٠٤ من فريسينية إلى پوثياو بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٨٠ .

(٣) عدد الوقائع المصرية بتاريخ ٤ إبريل ١٨٨٠ - وكان أعضاء اللجنة كالآتي : عن إنجلترا ولسون (رئيساً) وبيرنج - عن فرنسا ليرون ديرون Lairon d'Airolles وبييج دي بوغاس Baillaguc de Boghas - عن النمسا فون كريمير - عن إيطاليا پارافلي - عن ألمانيا دي ترسكوف Treskow - وعن مصر بطرس غالي - وفي يونيو حل السير أوكلاندي كولفن Auckland Colvin محل بيرنج - الذي نقل إلى الهند - بصفته مراقباً عاماً وعضواً في لجنة التصفية . كذلك حل البارون دي فيتسيرا De Vetsera محل فون كريمير الذي نقل إلى وزارة الخارجية النمساوية .

على التعديل الذى اقترحه رياض فيما يختص بتحديد المبلغ المخصص للنفقات العامة بالاتفاق بين مجلس الوزراء المصرى والمراقبين^(١) .

وكانت اللجنة الجديدة هى نفس لجنة التحقيق القديمة ، مع توسيع نطاقها ومنحها سلطات أوسع وإضافة ممثل عن ألمانيا . وكان مشروع مرسوم تأليفها من بنات أفكار بيرنج ودى بلنير اللذين كانا قد قاما باستشارة سولسبرى ووادنجتون وولسون وقيثيان - أى نفس الأشخاص الذين أشرفوا على إنشاء وتوجيه التحقيق والمراقبة . بل إن أعضاء اللجنة كانوا هم تقريباً نفس الأشخاص الذين اشتركوا فى التحقيق والمراقبة ووجهوا بالنقد الشديد من جانب المصريين فى أواخر عهد إسماعيل . وعبثاً اعترض توفيق على تعيين ولسون الذى كرهه المصريون ، رغبة منه فى تهدئة رأى العام المصرى بدلاً من إثارته^(٢) . بل إن ولسون ذاته تصرف باستعلاء مبالغ فيه - حين وصل إلى محطة القاهرة - فحيا الموظفين الذين استقبلوه ببرود ملحوظ ، ثم اخترق شوارع القاهرة ، يصحبه نوبار الذى كان قد عاد إلى البلاد منذ وقت قريب ، وأدرك الناس ما يتضمنه هذا العمل من التشنى والرغبة فى الثأر .

وفى ٣١ مارس وقع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة تصريحاً مشتركاً أعلنوا فيه أن حكوماتهم ستوافق على القانون الذى تعده اللجنة ، وأنها ستبلغه إلى الدول الأخرى التى اشتركت فى الإصلاح القضائى للموافقة عليه . وفى ٢٨ أبريل وجهت وزارة الخارجية الفرنسية^(٣) مذكرة دورية إلى ممثلى فرنسا فى هذه الدول أوضحت فيها الدوافع التى دعتها إلى اتخاذ هذا الإجراء بالإشتراك مع إنجلترا ، على اعتبار أن الحكومتين لهما مصالح هامة فى مصر وتقع معظم الديون المصرية فى أيدي رعاياهما ، الأمر الذى يعطيها الأفضلية فى تشكيل لجنة التصفية . وأعربت المذكرة عن أمل الحكومة الفرنسية فى أن تحذو الدول التى وجهت إليها المذكرة حذو الدول الخمس

(١) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٨٣ - فريسينيه إلى ليونز وليونز إلى فريسينيه بتاريخ ٥ و ١٥ مارس ١٨٨٠ ، وتلغرافات لاسلز إلى وزارة الخارجية رقم ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٩ و ١٦٠ بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ أكتوبر و ١٠ نوفمبر ١٨٧٩ .

(٢) ف . و - ٣٠٠٦/٧٨ - التلغراف رقم ١٠١ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٩ ، ف . و - ٣٠٠٣/٧٨ ، الرسالة رقم ٤٤٣ .

(٣) فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٩ حل فريسينيه محل وادنجتون فى وزارة الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى شغله منصب رئيس الوزراء .

الكبرى وتعطى موافقتها . ووافقت إسبانيا في ١٥ مايو ، كما وافقت بلجيكا في ٢٤ مايو— وما لبثت الدانمارك وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج أن أعطت موافقتها هي الأخرى . على أن اليونان ، التي كانت لها جالية وافرة العدد في مصر ، أبدت بعض الاعتراضات ، وعبرت عن رغبتها في أن يكون لها كرسى في اللجنة . ولكن فريسينيه حذر الحكومة اليونانية من أن اعتراضها قد يضر بمصالح رعاياها في مصر — وأمام ضغط إنجلترا وفرنسا أعطت اليونان موافقتها على التصريح في ٢٧ يونيو ، مع احتفاظها بحق الاشتراك في كل المناقشات التي من شأنها أن تؤدي إلى تعديل التزامات مصر الدولية .

وبدأت اللجنة عملها في الوقت الذي اشتدت فيه معارضة المصريين.. فقد كان من المتوقع من ممثلي الدائنين أن يبذلوا كل ما في وسعهم ليضمنوا لهم أكبر قسط ممكن من دخل مصر . وانتشرت الإشاعات بأن اللجنة تزمع إلغاء دين المقابلة ، واتهم خصوم رياض السياسيون — ومنهم نوبار وشريف ، وهذا الأخير كان حيثئذ يتزعم من عرفوا « بالأترك القدامي » — انتهزوا فرصة القلق العام لتحقيق أغراضهم الخاصة . وأضرب طلبة الأزهر وأحاطوا بالمكان اجتماع اللجنة ، ولكن فرقههم البوليس . وأرسلت العرائض إلى ولسون للمطالبة بعدم إلغاء المقابلة ، وقبض رياض على موقعها ونفى زعماءهم إلى النيل الأبيض^(١) — وكان نوبار قد جمع التوقيعات على العريضة مستغلاً الأهمية التي خلعتها عليه صلبته بولسون ، وكان هدفه توسيع هوة الخلاف بين لجنة التصفية والمراقبة^(٢) . وحين فرضت ضريبة إضافية قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه على الأراضي العشورية ، احتجت صحيفتان صودرتا في الحال . وفي الوقت نفسه هوجمت المرتبات الضخمة التي كان يتقاضاها الموظفون الأوروبيون ، على حين أن الإيطاليين واليونانيين والسوريين الذين كانوا شديدي القلق على ديونهم التي تم عقدها بالربا بشروط باهظة ، تعاونوا معاً على تعقيد الموقف . كما اشتد قلق الجالية الفرنسية بسبب مصادرة صحيفة « لاريفورم » (La Réforme) التي نقلت أوتوقراطية رياض ، بالإضافة إلى السخط العام على دي بلنير الذي وجهت إليه تهمة الميل إلى

(١) جريدة التايمز في ٨ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٦٦ - رقم ٨٢ من دي رنج إلى فريسينيه بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٨٠ .

إنجلترا والتضحية في الماضي بمصالح إيطاليا الفرنسية باستسلامه لولسون^(١) .
وفي إبان كل هذا القلق العام قدم مشروع قانون التصفية إلى الخديو الذي وافق عليه دون أدنى تعديل - وفي ١٩ يولية نشر القانون^(٢) في جريدة الوقائع ،
ومنذ ذلك الوقت أصبح قانون مصر المالي أو ميثاق ميزانيتها^(٣) . وأهم ما يميزه أنه جاء برمته نتيجة للضغط الأجنبي - وبذلك استسلمت مصر للمرة الثانية في أربعين عاماً لإرادة أوروبا التي فرضت وضعها الدولي في عام ١٨٤١ ثم فرضت وضعها المالي في عام ١٨٨٠ . وقد وجد قانون التصفية كل الديون وأنقص فوائدها التي أصبحت نسبتها تتراوح ما بين ٥,٤٪ ونص من الناحية العملية على ميزانيتين : إحداهما للحكومة والأخرى لصندوق الدين . وبما له دلالة أن المبالغ المخصصة للإدارة (مع استبعاد الخراج الذي كان على مصر أن تدفعه لتركيا) لم تزيد على ٤٢٪ من دخل البلاد . ومعنى ذلك استغناء مصر عن أكثر من ٥٧٪ من دخلها لمدة ٦١ سنة لكي تدفع الخراج وفوائد الديون واستهلاكها - وهي جميعاً نفقات غير مجزية . وعلى حين أن مجموع ديون مصر بلغ ٩٥,٠٠٥,٠٦٣ جنيه منها ٧٨,٥٦٥,٢١٠ جنيه مستحقة للأوربيين والباقي للمصريين ، نص قانون التصفية على ضمان رأسمال الدائنين الأوربيين ، على حين منح الدائنون المصريون فائدة قدرها ٩٪ لمدة ٥٠ عاماً في مقابل تقديم لرعوس أموالهم . وبهذا ألغى القرضان اللذان دفعهما المصريون وهما الروزنامة^(٤) (وقدره ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) والمقابلة (وقدره حوالي ١٥ مليون جنيه) - وعوض ملاك الأراضي بمصولهم على وعد بتخفيض مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً من الضرائب المستحقة عليهم لمدة ٥٠ سنة .
وبالإضافة إلى كل هذا لم يطبق على الميزانيتين نفس المبدأ - ففي حالة حدوث عجز في ميزانية صندوق الدين كانت الحكومة ملزمة بسدادده ، دون أن يكون لها

(١) نفس الملف - نفس الوثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٠ .

(٢) Abullecq, op. cit., pp. 143 ff.

(٣) Ibid, p. 138 & p. 142.

(٤) فرض دين الروزنامة على الأقاليم في عام ١٨٧٤ - وكانت قيمته ٥ ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٩٪ - ولم يصل من هذا القرض إلى الخزنة العامة سوى ١,٨٠٠,٠٠٠ ج ، ولم تعط للدائنين أى سندات ، وحتى تشكيل لجنة التصفية لم يقبض الدائنون سوى قسط واحد من الفوائد تسلمه بعض الأشخاص المحظوظين .

أى حق فى أى فائض من ميزانية صندوق الدين مهما كانت قيمة هذا الفائض . ومن ناحية أخرى لم يكن صندوق الدين ملزماً بسداد أى عجز فى ميزانية الحكومة ، فى الوقت الذى كان من حق صندوق الدين أن يطالب بنصيبه فى أى زيادة تطراً على دخل الحكومة : أى أنه كان بإمكان صندوق الدين أن يطلب عون الحكومة ، حتى وإن لم يكن لديها أى فائض تقدمه له (١) .

ويتضح من كل هذا أن التوصيات المالية التى تقدمت بها اللجنة كانت تحمل طابع التحيز الصارخ . فلم تكن هذه التسوية سوى صدى للهيمنة الأجنبية على الإدارة المصرية ، بحيث إن الحكومة المصرية لم تعد حرة التصرف فى مصادر دخلها ، وأصبح من المستحيل عليها أن تواجه مطالب البلاد أو أن تدخل أى تحسين على نظمها الحيوية دون أن تضطر إلى الحصول مسبقاً على موافقة الدول التى أقرت قانون التصفية وخولت المحاكم المختلطة أن تعتبره ملزماً لرعاياها . لهذا كله كانت هذه التسوية — وهى من جميع نواحيها نتيجة للتدخل الأجنبي — ماسة برخاء مصر ، إذ فرضت قيوداً جديدة ساحقة على سلطة الحكومة المصرية فى المجال المالى . ولم تغب دلالة هذا التدخل الأجنبي عن إدراك المصريين الواعين ، فلم يكن الهدف منه نشر الحضارة الأوروبية فى مصر ، بل كان هدفه الوحيد هو الحصول على فوائد سهلة أياً كانت النتائج بالنسبة إلى المصريين ، واستغلال بلد ضعيف عاجز وحده عن مقاومة ضغط الدول الكبرى . وحين بدا أن الخديو وحكومته قد استسلموا للأجانب ، اتهمهم المصريون بالتفريط فى مصالح البلاد الحقيقية ، وبذلك تمهد السبيل لنضال حاد ذى ثلاث شعب : بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوى فى البلاد .

(١) ملحق برسالة مالت إلى جرانثل بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٨٠ .

الفصل السادس

الثورة

« لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا ترثاً وعقاراً . فوالله الذى لا إله إلا هو
إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . عرابى لتوفيق فى ٩ سبتمبر
١٨٨١ - (مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٧٩) .

رياض باشا :

اتصف مصطفى رياض باشا بالنزاهة والبلد والاستقامة ، كما كان إدارياً ممتازاً^(١) .
ولكنه كان شديد العناد متعصباً لوجهات نظره ، حاد المزاج . واتصفت أفكاره
السياسية بالمحافظة : إذ هى محدودة الكم أقرب إلى أفكار العصور الوسطى ، وإن
لم يخل رياض ذاته من بعض الشعور بالعطف على الشعب العادى ، هو من قبيل
عطف الإقطاعى الطيب على أقبانه^(٢) . وقد استفاض كثير من المؤرخين والكتاب
فى انتساب رياض إلى أسرة يهودية ، وإن يكن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى^(٣)
ينى ذلك دون أن يشير إلى أسانيدده . وأيضاً كان الأمر فقد كان رياض يشبه الساسة
الأتراك فى زمانه : فهو شديد الاعتداد بنخسالة وهيبته ، ممعن فى الثقة بنفسه ،
مغرور وميال إلى الاستبداد . وفى الفترة التى رأس فيها مجلس الوزراء قرابة ستين
(من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) تعاون مع المراقبين اللذين كانا
يحكمان من وراء ستار ، والتزم ينصائحهما ، ثم خدع نفسه والآخرين بأن ادعى
لنفسه أجداد كل ما أنجز من أعمال ، وإن يكن ذلك قد ساط عليه سهام المعارضة
الوطنية . وقد حقق بعض الإصلاحات : فألغى السخرة والكرباج وحوالى ٣٠ ضريبة
بغضبة فرضت فى عهد إسماعيل . ونسقت الميزانية طبقاً لقانون التصفية ، وبدأ أن
أحوال البلاد المالية تسير فى طريق التحسن .

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) Milner, op. cit., pp. 126 — 7 .

(٣) الرافعى : الثورة العرابية - نفس الصفحتين السابقتين .

على أن شدة حكام الأقاليم حجبت إصلاحات رياض الذي خلع عليهم سلطات واسعة أساءوا استخدامها ، فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصى السودان دون محاكمة^(١) ، مما أثار الشعب ضده خاصة وأنه قد تعرض للسخط العام أيام الوزارة الأوربية - وهو ما كان توفيق يدركه جيداً^(٢) . كما أن رياض ذاته كان على يقين من تحدى الطبقات العليا له بسبب موقفه العدائى السابق من مجلس شورى النواب^(٣) ، وخضوعه للغرب وإلغائه لدين المقابلة . وانضم بعض كبار ملاك الأراضى ، الذين مسهم الضرب بسبب الديون التى عقدها لكى يدفعوا دين المقابلة^(٤) مما دفع بعضهم إلى التخلي عن أراضيهـم ، انضموا إلى الباشوات الساخطين الذين تزعمهم كل من نوبار وشريف وإن اختلفت أهداف الرجلين . فقد جمعتهما الرغبة فى إسقاط رياض أو الحلول محله ، فحاول الأتراك والشراكسة الذين كانوا يسندون شريف أن يضموا نوبار إلى صفهم^(٥) . وعلى حين أن شريف كان على اتصال مستمر بإسماعيل فى منفاه^(٦) ، كما كان على اتصال وثيق « بالأتراك القدامى » ، لم يكن نوبار يستند إلى أحد ، ولكى يمهد لرجوعه إلى الحكم حاول أن يكتسب الرأى العام بسند مطالب الذين دفعوا المقابلة ، كما حافظ على صلاته الوثيقة بولسون أثناء رئاسة هذا الأخير للجنة التصفية ، مما كاد يحدث أزمة وزارية : إذ أن ولسون لم ينحن لرياض الذى ضايقه ذلك ، خاصة وأن ولسون لم يتنبه لما قد يترتب على علاقته بنوبار من إضعاف للسياسة الإنجليزية ، فحذرت وزارة الخارجية الإنجليزية من ذلك ونصحته بالابتعاد عن نوبار^(٧) .

وقبل شهر من اضطلاع رياض بمسئولية الحكم طرد جمال الدين من مصر بعد استقراره فى البلاد منذ عام ١٨٧١ . وقد خصصت له الحكومة المصرية راتباً منتظماً وشجعتة فى بعض الأحيان ، فعقد صلات الود مع توفيق ورياض - وكان هذا

(١) Abulleef, p. 168.

(٢) ف . و - ٣٠٠٦/٧٨ - تلغراف فيثيان رقم ٢٠ إلى سولبرى بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٧٩ .

(٣) تلغراف مالت إلى سولبرى بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٤) Abulleef, op. cit., p. 161.

(٥) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٦٤ - بلنير إلى وادنجتون بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٦) Bemmelen, & Egypte et l'Europe, II, p. 237.

(٧) أوراق جرانفل الخاصة - (خاص ، ١٥٩) - جرانفل إلى مالت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٠

ورسالة أخرى موقعة (ت) - يبدو من لورد تتردن إلى مالت بتاريخ ٢ يـونـية ١٨٨٠ .

الآخر من المتحمسين لحركة الجامعة الإسلامية . وكان توفيق في أوائل عهده يعد جمال الدين وتلميذه محمد عبده من أخلص أنصاره ، ولكنهما من ناحيتهما كانا يتوقعان منه الشيء الكثير ، وذكراه بوعوده السابقة الخاصة بمنح مجلس شورى النواب سلطات تمثيلية حقيقية^(١) . ولكن الظروف أرغمت توفيق على السير في طريق الحكم المطلق ، فتمشى مع نصيحة لاسلز^(٢) ، وقبض على جمال الدين بعد منتصف ليل ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ وطرد من البلاد ، كما فصل محمد عبده من خدمة الحكومة وأعيد إلى قريته وحذر من القيام بأى نشاط عام .

ثم كانت حملة الكبت التى وجهها رياض ضد الصحافة^(٣) — فالصحافة الوطنية استمرت فى الهجوم على الحكم الثنائى ، ورغم أنها أبدت شيئاً من العطف على توفيق فى أوائل عهده ، ما لبثت أن هاجمته هو ورياض لخضوعهما للسيطرة الأجنبية . وشن أديب إسحاق حملة ضد المراقبين فى صحيفتيه « مصر » و « التجارة » فصدورتا ، كما صدورت صحيفتا « مصر الفتاة » و « لاريفورم » الفرنسية التى أبدت العطف على القضية الوطنية . وصدورت الصحف التى كانت تنشر فى الخارج مثل « النحلة » و « أبو نضارة » و « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » . وأدى كل هذا إلى اتخاذ الحركة الحرة شكلاً سرياً مخافة الإرهاب . وفى أواخر عام ١٨٧٩ أعلن الحزب الوطنى عن وجوده حين أصدر فى ٤ نوفمبر ٢٠ ألف نسخة من « بيانه » الذى احتوى على برنامج محدد لإنقاذ مصر من ويلات^(٤) . ولا توجد معلومات قاطعة عن أصل هذا الحزب وعلاقته بالضباط « الفلاحين » والقصر والأمير حليم^(٥) . ومن المؤكد أنه تكوّن فى أواخر عهد إسماعيل حين اشترك فى نشاطه باشوات من أمثال شريف وراغب وشاهين — وكل هؤلاء كانوا على صلة وثيقة بإسماعيل ، مما يحملنا على

(١) Abulleef, op. cit., p. 165.

(٢) (مصر) ج ٦٩ - رقم ١٩ من سنكفكرز إلى سانت هيلير بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨١ - رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ١٧٨ - إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٦ .

(٣) انظر : الثورة العربية وتطور الصحافة المصرية .

(٤) Ninet, Arabi Pacha, p.37. - أيضاً مقالته بعنوان The Origins of the National

Party in Egypt. - مجلة القرن التاسع عشر ، ج ١٢ ، ١٨٨٢ ص ١٣١ .

(٥) يقدم لاندאו (كتابه السابق ، ص ٨٤ وما بعدها) آراء معقولة ، ولكنها غير نهائية - انظر ما سبق ، ص ١٠ - ٨٦ .

الاعتقاد بأن الحزب كان يخضع لتوجيه القصر بشكل ما: وفي عهد توفيق ضم الحزب — إلى جانب الضباط الوطنيين الساخطين وحليفهم الطموح محمود سامي البارودي — بعض ملاك الأراضي الذين أصابهم الضرر: من أمثال سليمان أباطة ومحمد سلطان وبعض الباشوات المعروفين بإخلاصهم لإسماعيل من أمثال عمر لطفي وشريف وشاهين . وسعى وراء الأهداف نفسها بعض المثقفين الذين أطلقوا على جماعتهم اسم « مصر الفتاة » ، وأصدروا في الإسكندرية الصحيفة التي تحمل نفس الاسم والتي سبقت الإشارة إليها . وقد تألف حزب « مصر الفتاة » في أواخر عهد إسماعيل كذلك ، واسترعى اهتمام الصحافة الأوربية — وبخاصة جريدة التايمز اللندنية — التي وقفت منه موقف العداء^(١) . ولم يمض وقت طويل على تولية توفيق حتى أصدرت جماعة « مصر الفتاة » مشروعاً إصلاحياً موجهاً إلى الخديو^(٢) ، وفي ١٨ ديسمبر أكدت مطالبها بالإصلاح التفصيلي ، ونشرت كتيباً خاصاً بمشاكل حرية الصحافة^(٣) . وعبثاً حاول رياض أن يتتبع مصدر البيان و « المشروع » — فشدد الرقابة على الزعماء الذين اشتبه فيهم من أمثال شريف وسليمان أباطة ، وجرد المشير شاهين باشا من رتبته ، فاضطره إلى الفرار إلى إيطاليا والتجنس بالجنسية الإيطالية ، واعتقل ونفى الكثيرين . وبدأ أن الساخطين إن أجلاً أو عاجلاً لابد أن يضطروا إلى القيام بعمل مباشر ضد سلطة رياض .

على أننا قبل أن نتناول نمو المعارضة ضد رياض لابد أن نعرض لشخصية قبض لها أن تلعب دوراً حاسماً في تاريخ مصر في هذه الفترة — هي شخصية إدوارد مالت (سير إدوارد مالت فيما بعد) الذي لا يزال الدور الذي لعبه مثاراً للنقاش بالرغم من أنه ألف كتاباً بعنوان « مصر من ١٨٧٩ — ١٨٨٣ — (Egypt; 1879 - 1883) » حاول فيه الدفاع عن نفسه .

- (١) إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ، ص ١٠٧ — رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٧٥ وجريدة الوطن : العدد الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٨٧٩ .
 (٢) عزا المشروع ما تقاسيه مصر إلى الأسباب الآتية : (أ) الحكم المطلق . (ب) عدم سيادة القانون وعدم تساوى الناس أمامه . (ج) حاجة البلاد إلى التعليم العام . (د) عدم وجود برلمان منتخب انتخاباً سليماً يتمتع بسلطات كاملة . (هـ) عدم شعور طوائف الموظفين بالمسئولية عن الصالح العام . (و) الريا . (ز) عدم اصطناع العدالة في توزيع مياه الري . (ح) عدم كفاية رواتب الموظفين .

انظر : Jerrold, The Belgium of the East, p. 161

سير إدوارد مالت :

في أكتوبر ١٨٧٩ عين مالت قنصلاً عاماً لإنجلترا ووزيراً مفوضاً في القاهرة ، حيث بقي حتى تم الاحتلال الإنجليزي الذي يتجمل قدراً من مسئوليته برغم كل ما يذهب إليه من أنه لم يكن سوى متفقد لسياسة بلده . فوزارة الخارجية الإنجليزية تعطي ممثليها في الخارج قسطاً من حرية العمل ، ومن ثم كانت توصيات مالت في كثير الأحيان حاسمة . وعلى حين أحرز مالت قدراً كبيراً من السيطرة على توفيق ، انقاد لكولفن الذي كان نموذجاً لموظفي المستعمرات الذين تلقوا تدريبهم في الهند . وقد أفلح الرجلان في المبالغة في تصوير الحقائق بصورة منتظمة ليخلقوا الظروف التي من شأنها أن تقنع الحكومة والرأي العام في إنجلترا بأن لا مفر من التدخل المسلح في مصر ، مما أدى بجلاستون ذاته إلى الاعتقاد بأن الحركة الوطنية في مصر عسكرية صرفة ، وأنها لا تستحق العطف . ويلزم هنا أن نشير إلى التعليمات الأولى التي تلقاها مالت من سولسبري بعد تعيينه مباشرة — وفحواها كالاتي (١) :

« إن الغرض الرئيسي من سياستنا إزاء مصر هو المحافظة على حيادة هذه البلاد ، بمعنى المحافظة على الأوضاع التي لا تمكن دولة عظمى أخرى من الاستحواذ على نفوذ يفوق ما تتمتع به إنجلترا . ومن الممكن بطبيعة الحال ضمان هذا الحل بسيطرة إنجلترا ذاتها ، أو بفرض سلطة صاحبة الجلالة الملكة على هذه البلاد . حقيقة قد يكون هذا الحل في ظروف معينة هو الحل الوحيد ، ولكنه لن يكون أحسن الحلول . فهو في الظروف الراهنة لن يؤدي إلا إلى خلق فرص لتوظيف الإنجليز وإدخال رأس المال الإنجليزي ، وهذه المزايا يمكن أن توازي المسؤوليات الحربية والمالية المترتبة عليها . وبما يبرر هذه السياسة أنها توفر الوسيلة الممكنة لتأكيد حيادة مصر إزاءنا . لهذا لا يجب أن نبدي غيرة من الحكم الوطني بشرط أن لا ينحدر إلى مستوى الفوضى أو يستديم الظلم الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة » . وكان من رأى سولسبري أن الفوضى ، من زاوية أهمية مصر الدولية ، لا بد أن تقنع أوروبا بضرورة التدخل . ومعنى هذا احتلال البلاد ، إن لم يكن على يد إنجلترا ، فعلى يد دولة أخرى ، لهذا

(١) ف . د - ١٢٤/١٤١ - رقم ٢٧٥ (سري) - من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٧٩ .

« تبدو أهمية علاقات مصر الراهنة بالباب العالي — مهما يكن من شذوذها — فهي في حالة استحكام فساد الحكم ، تمكنتنا من تغيير الحاكم دون مساس بالتقاليد الدبلوماسية ، فيمكننا بهذه الوسيلة أن نباشر المراقبة العامة دون أن نضطلع بمسئولية الحكم » .

ولم تغب الخطوط العريضة لهذه التعليقات عن خاطر مالت الذي نفذها روحاً ونصاً . فهو قد تلقى تدريباً طويلاً في العمل الدبلوماسي انعكس في كفاءته الفائقة وقدرته على تزويد حكومته بلدقائق المواقف ، حتى وإن أدى به هذا أحياناً إلى الإمعان في التفاصيل ، مما طبع بعض مراسلاته بطابع الاستطراد . كما أنه كان متزناً متحفظاً منكراً لذاته ، مجاملاً لتوفيق وكل المحيطين به ، ولا كان يتميز بالبصمت ، فسرعان ما عرف عنه أنه سياسي داهية . وهكذا أمكنه ، بعد وقت قصير من تعيينه في القاهرة ، أن يستحوذ على ثقة الخديو ورجاله بحيث أصبح له نفوذ كبير في العاصمة المصرية ؛ فكان بالنسبة إلى توفيق ناصحاً ومستشاراً وصديقاً ، ومن ثم وقوفه في وجه أى محاولة لإضعاف السلطة الخديوية ، وبالتالي النفوذ الإنجليزي^(١) . لهذا كله ساند مالت الرجعية المصرية باسم المحافظة على النظام ، فما لبث أن أصبح من ألد أعداء الحركة الوطنية .

حركة الجيش :

منذ مظاهرة قصر النيل في عام ١٨٧٩ تفشى السخط والقلق في صفوف الجيش المصري . وبعثاً حاول بيرنج أن يلفت نظر رياض إلى خطورة الموقف^(٢) . وبعد خلع إسماعيل أصرت لجنة التصفية (التي كان يرأسها رفرز ولسون — ضحية قصر النيل) على صدور مرسوم خديوي يخفض عدد الجيش ، وترتب على ذلك تسريح حوالي ١٣٠٠ ضابط بحيث لم يبق في الخدمة سوى عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ ضابط . أما المسرحون فقد أصبحوا يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها . وفي كل ثلاثة شهور كان يحل محل الضباط العاملين عدد من الضباط المسرحين —

(١) في ٢٧ سبتمبر ١٨٨١ كتب سنكفكرز إلى باريس : « ولا كان . . (توفيق) قد اعتاد الانحناء أمام مطالب الإنجليز ، فإنهم سنده دائماً وربما يستمرون في سنده في المستقبل » . (مصر) ، ج ٧٠ ، رقم ٣٦ .

(٢) Modern Egypt, I, p. ١٧٤.

وكانت عملية التبديل هذه تتم بصورة غير عادلة لمصلحة الطبقة المعروفة بالتركية التي لم يسرح أحد من أفرادها^(١). وكانت هذه الطبقة في ذلك الوقت تضم أثرياء الأتراك وأقرباء الأسرة الحاكمة وأصحاب الحظوة في البلاط ، وعدداً قليلاً من أبناء ملاك الأراضي المصريين^(٢) - وكل هؤلاء كانوا يعينون في أحسن الوظائف العسكرية ويحصلون على أسرع الترقيات . يضاف إلى هذا أن وزير الحرية الشركسي عثمان رفقي أقر قانوناً عسكرياً يقفل باب الترقية في وجه الضباط الوطنيين ، مما أدى إلى تفشي السخط في الجيش . ثم تقدم أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي (وقد سمي كل منهم نفسه بالمصري) بعريضة إلى رياض تطلب بفصل عثمان رفقي^(٣). ولكن مجلس الوزراء - وكان يرأسه توفيق - بدلاً من بحث شكوى الجيش ، صمم على معاقبة مقدمي العريضة . وفي أوائل فبراير ١٨٨١ عقد مجلس عرقي في ثكنات قصر النيل (حيث كانت توجد وزارة الحرية) ، واستدعى الضباط الثلاثة بحجة الإعداد لزفاف إحدى الأميرات . ولكن أبناء المؤامرة تسربت إليهم عن طريق زوجة رياض^(٤) - وكانت مصرية - فاستعد الجيش للموقف : وحين بدأت محاكمة الضباط الثلاثة ، تصدت كتائب الجيش لإطلاق سراحهم ، ثم توجهت إلى ميدان عابدين حيث كررت المناداة بمطانب الضباط . وكان موقف الحكومة ميئوساً منه ، بعد أن انضم الجيش بأسره - باستثناء حفنة الأتراك والشراكسة - إلى الضباط الثلاثة . وحين اعترف الخديو لقنصلى الدولتين بأنه لا نصير له في الجيش ، نصحاه بإقالة رفقي تفادياً لحدوث كارثة . وتم تعيين محمود سامي البارودي - وكان قد قام بدور الوساطة أثناء هذه الحادثة ، وحصل على ثقة الضباط الوطنيين برغم أصله الشركسي - وزيراً للحرية بالإضافة إلى منصبه السابق كوزير للأوقاف .

(١) مصر ، ج ٦٨ ، رقم ١٩ من دي رفقي إلى سنت هيلير بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨١ .

(٢) Landau, op. cit., p. 85 .

(٣) في كتاب كشف الستار (ص ١٥٤) نجد عرابي يخلط بين المطالب التي قدمت في أوائل عام ١٨٨١ وبين تلك التي قدمت في سبتمبر من نفس السنة . وليس ثمة دليل على أن الضباط قد طالبوا في يناير وفبراير ١٨٨١ بما هو أكثر من عزل عثمان رفقي - انظر الثورة العرابية ، ص ٧٨ -

Blunt, op. cit., p. 102 & p. 355 .

(٤) رسالة دي رفقي رقم ١٩ السابق ذكرها .

البارون دى رنج :

وفي أثناء هذه التطورات انتهز قنصل فرنسا العام البارون دى رنج (De Ring) كل الفرص الممكنة لفرض آرائه على المراقبين وعلى المسئولين المصريين ، وقصده من ذلك أن تدعم النفوذ الفرنسى الذى اعتقد أن سياسة وادنجتون قد زعزعت^(١) . ومنذ أن عين دى رنج بالقاهرة فى أواخر ديسمبر ١٨٧٩ ، حاول أن يشرح لوزارة الخارجية الفرنسية حقيقة الموقف فى مصر . ولا كان لا يميل إلى الوفاق الإنجليزى — الفرنسى — الذى أدى فى رأيه إلى دعم نفوذ إنجلترا بسبب استمرار تتحية المصريين وتعيين الإنجليز بدلاً منهم^(٢) ، فإنه اصطدم بمالت الذى أخذ منذ أواخر عام ١٨٨٠ يشكو من عدم تعاونه — كما اصطدم بدى بلنير والحديد ورياض بعد أن أصبحوا جميعاً فى نظر أدوات إنجليزية . وقد أكد جابريل شارم Gabriel Charnes مراسل الصحيفة الفرنسية « لى جورنال دى دبا Le Journal des Débats » — وكان فى القاهرة أثناء حركة الجيش — أن عربى وزميليه قد شجعهم المشادة التى نشبت منذ وقت قصير بين دى رنج من ناحية وبين رياض ومالت من ناحية أخرى ، مما أدى إلى انتشار الإشاعات عن سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا^(٣) : إذ من الطبيعى أن يلحظ القاهريون أى خلاف بين مندوبى إنجلترا وفرنسا .

وقبل أول فبراير حاول زعماء الضباط الوطنيين أن يتصلوا بقنصلى الدولتين ، وعلى حين رفض مالت مقابلتهم^(٤) ، فإن دى رنج — الذى أدرك منذ وصوله إلى مصر وجود حزب وطنى حقيقى^(٥) — حاول أن يهدئ الضباط بالاستماع إلى شكواهم ، فقابل مندوبيهم قبل حادثة أول فبراير وبعدها . على أنه يبدو من مراسلاته أنه لم يسع إليهم أو يحاول مقابلتهم ، وأنه نصحهم بأن يتفروا على أعمالهم ، وأن يقنعوا بالنصر

(١) (مصر) ، ج ٦٥ — دى رنج إلى سانت هليير بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨٨٠ .

(٢) (مصر) ، ج ٦٤ — رقم ١ . عين كثير من الإنجليز فى مصلحة المساحة والمهنة المختلطة للسكك الحديدية — وهذه الأخيرة نصب عليها رئيس إنجليزى وفصل منها عضو مصرى . وكان هذا التعديل ، وكذلك بعض التعيينات الأخرى ، من اقتراح مالت . انظر تفرقات لاسلز رقم ١٢٣ و ١٤٢ و ١٦٧ و رسائليه رقم ٤٤٢ و ٤٤٤ وتلغرافى مالت رقم ١٩٣ و ١٩٤ و رسائله رقم ٦١٩ و ٦٨٧ و ٧١٤ .

(٣) Vélaz, Les Rivalités Franco — Anglaises en Egypte, pp. 4—2.

(٤) ف . و — ٣٣٢١/٧٨ — رقم ٤٨ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .

(٥) مصر ، ج ٦٥ ، رقم ٢٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٠ .

الذى أحرزوه حتى لا يعتبروا متآمرين سياسيين ، وأنه لم يشجع عرابى والجليش على طلب إسقاط رياض .

ولا شك أن آراء دى رنج حول الموقف^(١) تستحق الالتفات ، وما يجدر ملاحظته أنه كان يعتبر نفسه أدرى بما يجب عمله من وزير الخارجية فى باريس^(٢) : فقد رأى فى حركة الجليش مظهراً من مظاهر الشعور الوطنى المصرى ، وأنها لم يدبرها أو يوجهها الباشوات الذين تولوا الحكم من قبل ، وأنها لا تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية أو سلطة المراقبين أو الأوربيين بوجه عام — بل تقصد إلى ضعفة طبقة « المماليك »^(٣) . لهذا كان يرى عدم مناصبتها العداء ، بل اقتنع بضرورة نصح الخديو بالاعتماد على جماهير رعاياه وحسم الإشكال برمته بتعيين الضباط المسرحين فى مناصب إما فى الإدارة المصرية أو فى السودان ، ووضع حد للفرقة المهيمنة بين المصريين من جهة وبين الأتراك والشراكسة من جهة أخرى . وكان من رأيه أن من العبث سند رياض ، مما أدى إلى اصطدامه بمالت والمراقبين . وحاول أن يحتاط ضد احتمال سقوط الوزارة بالعمل على تشكيل وزارة جديدة توفر لإنجلترا وفرنسا قسماً أوفر من المزاي ، وخاطب فى ذلك الأمير عثمان بن مصطفى فاضل ، وعرض عليه رئاسة الوزارة . ولكن عثمان رفض العرض ، قائلاً إن دوائر الآستانة لا تترتاح إليه وأنه يفضل عدم التدخل فى السياسة .

وكانت اقتراحات دى رنج كفيلة بمواجهة الموقف ، ولكن المراقبين ساندوا رياض لكبح جماح الضباط الذين كان من شأن الاعتقاد بمساندة ممثل فرنسا لهم أن يشد أزهرهم ، مما يترتب عليه اشتداد ساعد الحزب الوطنى . وعمل أنصار الخديو السابق والأمير حلیم على تعقيد الموقف للاصطياد فى الماء العكر^(٤) . فالمراقبان كانا منذ البداية على استعداد لاستعمال القوة للقضاء على كل ما قد يؤدى إلى إضعاف السلطة المشتركة التى كانت تباشرها الدولتان ، خاصة وأنها اعتبرتا نفسيهما — لا القنصلين

(١) مصر ، ج ٦٨ ، رقم ١٩ و ٢٢ و ٢٣ بتاريخ ٤ و ١٤ فبراير ١٨٨١ .

(٢) ف . و - ١٤١/١٤١ ، رقم ١٨٧ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٨١ .

(٣) رسالة دى رنج رقم ١٩ السابق ذكرها .

(٤) ف . و - ١٤٣/١٤١ - رقم ٥٤ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٨١ .

العموميين — ممثلين لإنجلترا وفرنسا . وذهبا إلى أن يقين المصريين من مساندة إنجلترا وفرنسا لرياض ، من شأنه أن يرهب العسكريين ويقضى على الحركة^(١) . ولكنهما لم يدركا أنهما بمقامرتهما على بقاء رياض في الحكم كانا يتعرضان لمعاداة أى وزارة جديدة وبالتالي لفقدتهما هيئتهما إزاء الشعب .

وفي مواجهة هذه المعارضة التي كان من الطبيعي أن تجد تعصيذاً من جانب الحديو ومالت ، فشل دي رنج في تحقيق هدفه : فصل بلوغ في جريدة المونيتير إجهسيان الرسمية ينفي كل الإشاعات التي سرت عن احتمال حدوث تعديل وزارى^(٢) ، وأكد مالت لرياض أن الحكومة الإنجليزية تدرك تماماً مزايا حكومته ، وأنها شديدة الرغبة في مساندته بكل ما لديها من وسائل^(٣) . كما استطاع مالت أن يضم إلى صفه كل ممثلى الدول الأخرى^(٤) ، محاولاً عزل دي رنج باكتساب ثقة القناصل الآخرين ، وحث رياض على أن يبذل كل ما فى وسعه لتحطيم وحدة الضباط باتباع سياسة فرق تسد^(٥) . ثم شكّا من مسلك دي رنج وكرر اقتراحه السابق الخاص بسحبهما معاً (وهو على يقين من أن الحكومة الإنجليزية لن توافق على ذلك)^(٦) ، ونصح توفيق بأن يشكو لرئيس الجمهورية الفرنسية من مسلك دي رنج^(٧) . وترتب على كل هذا استدعاء دي رنج في ٢٢ فبراير ، فبارح مصر إلى فرنسا مؤكداً للجميع أنه سيعود من جديد . وقد أدى استدعاء دي رنج إلى إثارة الجالية الفرنسية التي كانت تميل إليه وتكره دي بلنير الذي رآه ميالاً إلى إنجلترا : فأرسلت عريضة تحمل مئات التوقيعات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مطالبة بعودة دي رنج

(١) رسالة دي رنج رقم ٢٢ السابق ذكرها .

(٢) ف . و . - ٣٣٢١/٧٨ - رقم ٤٨ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .

(٣) ف . و . - ١٤١/١٤١ - ٧٤ بتاريخ ١١ فبراير ١٨٨١ .

(٤) ١٤٣/١٤١ - رقم ٤٨ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .

(٥) رسالة مالت رقم ٥ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨١ .

(٦) سبق لوزارة الخارجية الإنجليزية رفض هذا الاقتراح حتى لا يترتب على قبوله اعتقاد المعلقين الخارجيين بأن ثمة اختلافاً في الرأي بين إنجلترا وفرنسا (ف . و . - ١٤١/١٤١ - رقم ٩) . كما أن اللورد ليونز كان يعتقد أن هذه السابقة لن تساعد على استدامة الانسجام بين إنجلترا وفرنسا في المستقبل . ففي رأيه أن إنجلترا لن تحصل على أية ميزة إذا ما خشيت استحواذ ممثلها على مركز يفوق مركز زميله الفرنسي في مصر (ف . و . - ١٤١/١٤١ - رقم ١٨٧) (سرى) .

(٧) الوثائق الفرنسية المنشورة (D. D. F.) المجموعة الأولى ، ج ٤ ، رقم ٣٧٤ - حيث يوجد نص شكوى توفيق إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الميسو جيل جريش .

(٨) يوجد نص هذه العريضة في (مصر) ، ج ٦٨ بتاريخ مارس ١٨٨١ .

الذى جاء في العريضة أنه من أنصار المصالح الفرنسية في مواجهة الإنجليز الذين ما برحوا يزعجون الفرنسيين عن مراكزهم طيلة عامين ويحلون محلهم . وكان من المتوخى أن تناقش هذه الشكوى أمام مجلس النواب الفرنسي ، وأن تنال تأييد خصوم بارتلى سانت هيلير (وزير الخارجية) واتهامهم له بإهمال مصالح فرنسا^(١) . ولكن كل هذا لم يتمخض عن شيء ، ونقل دى رنج فيما بعد إلى بونخارست .

الموقف بعد حركة الجيش :

تأثرت هبة الخديو بحادثة أول فبراير التى أثبت أثناءها أنه تعوزه المبادرة والحنكة السياسية . وما له مغزاه أن إسماعيل أفاد من ظروف مشابهة واستغلها في مقاومة التدخل الأجنبي ، على حين استسلم ابنه لنصائح الأجانب فيما يتعلق بمسألة داخلية محضه . وبعد انتهاء الحادثة صمم توفيق على الثأر من الثوار ، وإن اتجه إلى مصالحتهم كسباً للوقت ، فأكد لهم في ١٢ فبراير أنه قد نسي كل ما حدث وأنه عفا عنهم^(٢) . وعملت الحكومة على زيادة مرتبات الضباط والجنود ، وحسنت طعامهم وصممت على فحص القانون العسكرى والتنظيمات العسكرية القائمة والعمل على إصلاحها^(٣) . ولكن انتشرت الإشاعات في حريم القصر بأن ثمة تدبيراً لدس السم للضباط الثلاثة ، ونقلت زوجة رياض^(٤) هذه الأخبار إليهم ، مما أدى إلى ازدياد شكوكهم وخاوفهم ، بحيث أحاطوا أنفسهم ودورهم بحراس موثوق بهم ، وأخذوا يجتمعون سرّاً بالضباط الوطنيين الآخرين في منزل عرابي .

وظهر عرابي على أثر الحادثة أول فبراير بمظهر الزعيم الوطنى - وكانت قوته كامنة في إخلاصه وجرأته وفصاحته وتعبيره عن آمال الشعب وآلامه ، وفي عدالة القضية التى تصدى للدفاع عنها - وبرغم أنه لم يتلق القسط الكافى من التعليم الذى يؤهله لمعالجة مسائل السياسة العليا ، إلا أن شخصيته القوية مكنته من السيطرة على الجيش الذى كان في ذلك الوقت هو الفئة الحكومية الوحيدة التى تتكون غالبيتها من

(١) جريدة التايمز - عدد ٣٠ مارس ١٨٨١ .

(٢) صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٢٥ .

(٣) جريدة الوقائع بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨١ .

(٤) (مصر) ، ج ٦٩ ، رقم ١٩ من دى رنج إلى بارتلى سانت هيلير ، بتاريخ ٤ فبراير

المصريين : فجنوده قد خرجوا من الحقول ، من وراء المحراث والساقية ومن مصانع السكر ومزارع القطن ، فإذا كان السخط العام قد عبر عن نفسه في صفوف الجيش ، فلأن الجيش كان وطني الطابع ، ولأنه القوة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تتجاوب مع جماهير الشعب المصري . وفي خلال شهر مايو أخذ عرابي يجمع التوقيعات على عريضة تطالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندي وفق ما نصت عليه الفرمانات ، وبقيام مجلس تمثيلي تصبح الحكومة مسئولة أمامه ويكون من حقه مناقشة الميزانية . ولاحظ الميسومونج Monge - القائم الفرنسي بالأعمال - سرعة انتشار هذه الأفكار في أوساط المدنيين ، وأن جهود الوزارة الخاصة بضرب الضباط الوطنيين بعضهم ببعض^(١) ، وكأنهم وحدهم مثار الخطر ، لم تلق أى نجاح ، لأن سخط الجيش كان يتجاوب مع السخط العام الذي عم البلاد وكان ناتجاً عن النظام الإداري الجديد الذي مس انتظامه النسبي كثيراً من الامتيازات الخاصة^(٢).

والحق أن الأعيان لم ينسوا إلغاء دين المقابلة وفرض الضرائب على الأراضي العشورية . وفي فبراير توجه عدد كبير منهم إلى القاهرة للشكوى من وزارة رياض ، ولكنهم أمروا بالعودة إلى الأقاليم وأرسلت الأوامر المشددة إلى المديرين لمنع مثل هذه الحركات في المستقبل^(٣) . وكان كبار الموظفين ، سواء من أصل عربي أو تركي أو شركسي ، وكل من أفادوا من الأوضاع القديمة - بما في ذلك بعض المغامرين الأوروبيين - لا يزالون يسعون وراء ضعفة الإدارة الأوربية . فالموظفون الأوروبيون ، الذين تضاعف عددهم في خمس سنوات^(٤) ، وكانوا يتقاضون مرتبات تزيد كثيراً على ما يتقاضاه الموظفون المصريون^(٥) ، كانوا لا يزالون مثاراً للكراهية والحقد من جانب الوطنيين ، وبخاصة فئة الموظفين . فوفقاً لما ذكره القائم الفرنسي بالأعمال

(١) نفس الملف - رسالة بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨١ .

(٢) (مصر) ، ج ٦٨ - رسالة بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨١ .

(٣) نفس الملف ، رقم ٢٤ من دي رنج إلى سانت هيلير بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨١ .

(٤) قفز هذا العدد من ٥٠٤ قبل عام ١٨٧٧ إلى ١,٠٦٧ في عام ١٨٨٢ - أبو اليف ،

ص ١٥٧ .

(٥) على حين أن الوزير المصري كان يتقاضى ٣,٠٠٠ جنيه سنوياً ، كان كل من المراقبين الإنجليز والفرنسي يتقاضى ٥,٤٠٠ جنيه ، وعلى حين أن متوسط مرتب الموظفين المصريين بلغ ٣٢ جنياً سنوياً في عام ١٨٨٢ ، بلغ متوسط مرتب الموظفين الأوروبيين ٣٠٣ جنيهات - أي حوالي عشرة أضعاف ما يتقاضاه الموظف المصري - أبو اليف ، ص ١٥٨ .

المسيو مونج^(١) كانوا يعيشون في محيط أوربي خالص دون أن يقوموا بأي اتصال بالوطنيين ، بحيث لم يتسن لهم إدراك مصالح السكان ووجهات نظرهم ، وأصبحوا يحكمون على كل شيء وفقاً لوجهات النظر الأوربية وسياسات أوربا . وعلى حين أنهم بوجه عام كانوا يحقرون كل ما لا يتمشى مع الطرائق الإدارية التي اعتادوا عليها ، انقسموا على أنفسهم ، واتشغلوا إلى حد كبير بالتراعات التي كانت تنشب بين الحالات المختلفة ، وباتخلافات الشخصية وبأوجه نشاطهم المتعلقة بالمصالح القومية التي كانوا يمثلونها .

وبما زاد في كره المصريين للأجانب قاطبة - وكان هذا الكره في أساسه راجعاً إلى التدخل الأجنبي^(٢) - ما حدث في ذلك الوقت من استفحال العدوان الأوربي . ففي مؤتمر برلين ، طرح تقسيم الإمبراطورية العثمانية على بساط البحث ، وأعقب ذلك احتلال إنجلترا لقبرص واحتلال النمسا للبوسنة ، وتطبيق شروط معاهدة برلين في البلقان لمصلحة اليونانيين والصربيين والبلغاريين على حساب المسلمين . وساهمت حكومة جلادستون في كل هذه الإجراءات في الوقت الذي شهد نشوب الحرب في أفغانستان ، مما ملأ العالم الإسلامي بالجزع من سياسة إنجلترا الصديقية التقليدية لتركيا . وفي أبريل ١٨٨١ بدأ الاحتلال الفرنسي لتونس ، وفسره وزير الخارجية الفرنسي بارتلمي سانت هيلير بأنه « واجب مقدس على الحضارات المتفوقة أن تني به للأمم الأقل تقدماً »^(٣) ! كل ذلك ، وبخاصة مصير تونس ، مما أعطى المصريين مثلاً صارخاً لعدالة أوربا وأساليبها ، وأيقظهم بحيث آمنوا بضرورة وجود جيش قوى يمكن الاعتماد عليه ، وقوى الشعور بالقومية والوطنية . وعلى حين هاجمت الصحافة العربية في مصر الفرنسيين هجوماً عنيفاً ، انتشرت الإشاعات بأن إنجلترا ستعوض نفسها في مصر بالاتفاق مع فرنسا ، واتهم رياض بالعمل على بيع مصر لإنجلترا^(٤) ، مما أدى إلى نمو المساندة الوطنية لعراي وأنصاره .

وأخذ مركز رياض يزداد سوءاً بانتظام بعد حادثة فبراير . ولكن أعماه عن ذلك غروره ، خاصة بعد اصطدامه بالحديد والمراقبة . فكان من رأى توفيق أن رياض

(١) مصر ، ج ٦٩ ، رقم ٣٩ بتاريخ ١١ إبريل ١٨٨١ .

(٢) لاحظ القناصل الإنجليز هذه الكراهية منذ عام ١٨٧٣ . وفي بداية الأمر كانت ترجع إلى

أسباب اقتصادية ودينية . Landau, pp. 73—4 .

(٣) Bemmelen, II, p. 234 .

(٤) مصر ، ج ٧٠ ، رقم ٢٦ من سنكفكرز إلى سانت هيلير بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨١ .

قد استنفد دوره ، وأن الوقت قد حان لكي يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء^(١) . وكان بالفعل قد رأس بنفسه اجتماعات مجلس الوزراء حيث تصدى له رياض بالمعارضة ، خاصة وأنه كان يعتبر نفسه كافور ، أو يزمارك مصر^(٢) . وفي أغسطس ١٨٨١ ، أثناء غياب كولفن عن مصر ، انتهز رياض الفرصة وحاول القيام ببعض الأعمال التي من شأنها أن تحجب فيه الرأي العام ، دون أن يستشير في ذلك أحداً من الأوربيين : فلم يدع دي بلنير إلى جلسات مجلس الوزراء ، وحين كتب إليه دي بلنير يبلغه ببعض الارتباكات الناشئة في وزارة الأشغال العمومية ، حاول أن يفهم الرأي العام أن المراقب الفرنسي يطالب باستقالة علي باشا مبارك وزير الأشغال ، وأعلن في جريدة « الوقائع المصرية » أن علي مبارك يتمتع بثقة الخديو . وصودرت صحيفة « الكورييه إيجيپسيان Le Courier Egyptien » الفرنسية التي ساندت بلنير ضد علي مبارك . وفكر دي بلنير في أن يشكو رياض للخديو ، ولكن قنصل فرنسا العام الخديو سنكفكر Sienkiewicz كان يعتقد أن أي خلاف بين الوزارة والمراقبة أمر غير مرغوب فيه في ذلك الوقت — هذا برغم أن سنكفكر لم يكن يميل إلى رياض ويشك في استناده إلى الإنجليز بالشكل الذي قد يدفعه إلى طلب سفن حربية بريطانية من مالطة في حالة نشوب اضطرابات جديدة . ولكنه لم يكن يميل إلى مهاجمته ، لئلا يترتب على ذلك نشوب النزاع بينه وبين ممثل إنجلترا في مصر^(٣) .

مظاهرة ٩ سبتمبر :

أقال الخديو البارودي في أغسطس من وزارة الحرية وعين بدلاً منه صهره داود يكن . وبرغم أن الإصلاحات العسكرية التي سبق أن وعد بها الخديو الجيش لم تنفذ ، فقد اتخذ داود يكن إجراءات صارمة لإعادة النظام في الجيش والحد من

(١) كان من رأى مثل الدولتين وجوب تحمل الخديو قسطاً لوفد من المسئولية . وحين عاد كولفن إلى الإسكندرية في ٨ سبتمبر أشار على سنكفكر بضرورة تركيز كل السلطات في يد الخديو بأسرع ما يمكن (مصر ، ج ٦٩ — رسالة بتاريخ ١٣ أغسطس و ج ٧٠ رقم ٢٩) .

(٢) مصر ، ج ٦٩ — رقم ١٠ ، ١٨ من سنكفكر بتاريخ ١٧ و ٢١ أغسطس ١٨٨١ .

(٣) مصر ، ج ٦٩ — رقم ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٩ من سنكفكر بتاريخ ١٤ و ١٧ و ٢٣ و ٣١ أغسطس ١٨٨١ .

نشاط عرابي وأنصاره الذين اشتدت عليهم الرقابة ولاحقهم الجواسيس أينما ذهبوا . كما كانت الحكومة على وشك نقل الفرق التي اشتركت في حادثة فبراير من القاهرة إلى الأقاليم ، في الوقت الذي انتشرت فيه الإشاعات بأن الخديو قد حصل على فتوى من شيخ الإسلام تدين زعماء الضباط بالخيانة العظمى . حيثئذ كان عرابي قد اكتسب إلى صفه معظم العلماء والأعيان ومشايخ العرب الذين فوضوه في التعبير عن أمانى البلاد^(١) . وعلى حين كان الخديو والهيئة القنصلية والمراقبان في الإسكندرية ومالت في زيارة للآستانة ، اتخذت الاستعدادات السرية لمظاهرة عامة يقوم بها الجيش لكي يقدم للخديو المطالب الآتية :

أولاً : عزل رياض باشا .

ثانياً : زيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ جندي .

ثالثاً : دعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد .

كما تم الاتصال بالسلطان لإبلاغه بما قد يحدث ، وأدرك الضباط أنه لن يعترض ما أزمعوا القيام به^(٢) . ودعى الأعيان إلى القاهرة ، فاحتشدوا يوم ٩ سبتمبر في ميدان عابدين حيث خاطب عرابي الخديو باسم الشعب . ويؤكد مالت وكرومر^(٣) أن الدافع وراء المظاهرة لم يكن سوى خوف الضباط الثلاثة على حياتهم ، وأنها كانت عسكرية صرفة . كما يذكر محمد رفعت^(٤) أن المطلب الثالث لم يظهر في البرنامج الأصلي الذي أعده عرابي ، وأنه أضيف تمشياً مع رغبة بعض الأعيان والباشوات المستنيرين ، ومن كانوا يعطفون على الشعب من الإنجليز والفرنسيين من أمثال بلنت ودي رنج : على أننا قد أوضحنا بما فيه الكفاية أن عرابي ورجاله كانوا يلقبون تأييداً شعبياً واسع النطاق ، وأن المطلب الدستوري قد جاء في برنامج عرابي ، وأن الميثاق الدستوري الذي حصلت عليه مصر في أواخر عهد إسماعيل قد أورث الشعب شعوراً بوجوده القوي هو المسئول عن التقدم بهذه المطالب .

وفي ٩ سبتمبر خاصر ٤,٠٠٠ ضابط وجندي القصر الخديوي—وكانوا مزودين

(١) كشف الستار، ص ٢٢٩ — الثورة العرابية ص ١٢٠ — مصر للمصريين، ج ٤ ص ٩٠ .

(٢) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ج ٤٤٨ — تليفافان من تيسو إلى سانت هيلير بتاريخ ١٣

و ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) Modern Egypt, I, 191 — Malet, op. cit., p. 147.

(٤) Rifaat, op. cit., p. 181.

بمدفعية الميدان والذخيرة . وفشل الخديو في أن يضم إلى صفه أى كتيبة من كتائب الجيش ، بل إن حرسه الخاص انضم إلى المتظاهرين . وقد شجعه كولفن على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحى إليه بما يقوله وما يفعله . وبعد أن بدأ توفيق الكلام مع عرابي ، الذي كان محاطاً بحرس شاكي السلاح ، نصحه كولفن بعدم استمرار المحادثة بينه وبين مجرد ضابط عادي وبالاتسحاب إلى القصر — وتمشى توفيق مع هذه النصيحة . وكانت نتيجة المظاهرة إقالة رياض^(١) وتعيين شريف — الذي زكاه زعماء المظاهرة — رئيساً للوزراء مع تخويله تأليف وزارة جديدة . وبناء على نصيحة القائم الإنجليزي بالأعمال — مستر كوكسون^(٢) (Cookson) — أجل المطلوبان الأخيران بحجة بحثهما . وفي المساء اجتمع كوكسون وسنكفكر بالخديو الذي أخبرهما أنه طلب من الباب العالي إرسال قوات عسكرية إلى مصر ، وأبدى ميله إلى إطالة الأزمة حتى يصبح التدخل التركي أمراً لا مفر منه . فاقترح كوكسون أن يطلب الخديو من السلطان إرسال مندوب سام إلى مصر مهمته إعادة النظام إلى الجيش . ولكن سنكفكر كان ضد فكرة التدخل ، سواء على يد تركيا أو على يد فرنسا وإنجلترا ، على اعتبار أن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد الموقف . وكان من رأيه وجوب حل الأزمة المصرية في داخل مصر ، لهذا اجتهد هو وأعضاء السلك القنصلي في محاولة إقناع شريف بقبول تولي رئاسة الوزراء .

وزارة شريف :

تردد شريف في بداية الأمر في قبول رئاسة الوزارة في مثل هذه الظروف الحرجة ، خاصة وقد أصر عرابي على ضرورة تعيين البارودي ومصطفى فهمي^(٣) اللذين كان شريف لا يرغب في انضمامهما إلى وزارته . وفي محادثة تمت بين شريف وزعماء الضباط رفضوا شرطه الخاص بنقل الفرق التي اشتركت في المظاهرة بعيداً عن القاهرة : فشريف كان لا يميل إلى أن يلي الحكم بناء على رغبة جيش تائر يميل زعماءه إلى التدخل في السياسة . كما كان يخشى التدخل العثماني ، الذي كان يبدو أمراً محتملاً

(١) استقال رياض في ٩ سبتمبر وغادر مصر إلى أوروبا في ١٤ سبتمبر .

(٢) Malet, op. cit., pp. 141 — 2

(٣) كان البارودي ومصطفى فهمي قد وعدا شريف في أوائل عهد توفيق بعدم قبول الاشتراك في الحكم إذا ما سقطت وزارته بسبب متعلق بالمسألة الدستورية . كشف الستار ، ص ٢٣٨ .

بسبب وجود مالت في الآستانة واستنجااد توفيق بالسلطان . على أن الزعماء وعدوا في النهاية بتلبية أوامر الحكومة ، وضمنت وفادة من الأعيان طاعة الضباط وعدم تدخلهم في السياسة في المستقبل^(١) . كما أكد ممثلا الدولتين الغربيتين لشريف أنه في حالة استعداد الجيش للخضوع والطاعة ، ستبدل إنجلترا وفرنسا مساعيهما الودية لدى الباب العالي للحيلولة دون احتلال جيش عثماني لمصر^(٢) . — ثم بعثا إلى لندن وباريس يطلبان من الدولتين مقاومة تدخل تركيا .

وفي ١٤ سبتمبر قبل شريف رئاسة الوزارة وتولى وزارة الداخلية ، على حين تم تعيين البارودي وزيراً للحربية ومصطفى فهمي وزيراً للخارجية . وأوضح شريف في خطابه إلى توفيق أنه قبل الحكم استجابة لرغبة الأعيان وتمشياً مع أمر الخديو . كما وعد بإصدار لائحة أساسية وبالمحافظة على المراقبة الأوربية التي اعتبرها أمراً لازماً لإدارة مالية البلاد على أحسن وجه^(٣) .

واعتبر سنكفكر ما حدث « نوعاً من الحركة الوطنية » ووصفه بأنه « ثورة سلمية » . وأكد أن مصالح أوروبا لا تواجه تهديداً من أي نوع ، لأن زعماء الثورة أبدوا احترامهم لكل التزامات مصر ، وأن كل ما كان يطالب به المصريون هو حكومة مصرية خالصة مسئولة عن أعمالها^(٤) . وبإدارة شريف بإطلاق سراح ٩١٢ متنبياً كانت وزارة رياض قد أرسلتهم إلى النيل الأبيض^(٥) . واغتنب المصريون جميعاً بتشكيل وزارة شريف وعدوها بداية عهد جديد . فقد عرف شريف بتزاهته ووطنيته المعتدلة ، برغم أصله التركي ؛ فاستقالته من منصبه في عام ١٨٧٨ التي آثرها على المثل أمام لجنة التحقيق ، وتلقيه تعليمه في كلية سان سير العسكرية في فرنسا ، وعلاقاته بالحركة الوطنية ، واستقالته دفاعاً عن الحركة الدستورية — كل ذلك مما زاد في احترام المصريين له ، فاعتبروه رجلاً يعمل على خير البلاد وقانونه برياض الذي اعتبروه « رجل إنجلترا » .

(١) الوقائع المصرية — عدد ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) B. B. ، ١٨٨٢ — ١٨٨٣ — رقم ١٠ و ١٢ من كوكسون إلى وزارة الخارجية بتاريخ

١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) الوقائع المصرية — عدد ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٤) مصر ، ج ٧٠ — رقم ٢٦ بتاريخ ١٣ سبتمبر وتلغراف بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٨٨١ من

سنكفكر . (٥) الثورة العرابية ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

على أن التجاح السياسى يحتاج إلى ما هو أكثر من التزاهة والاستقامة : فحكم الشعب على الساسة المسئولين أحياناً ما يرتبط بأحداث تؤثر فى رأى العام الذى كثيراً ما ترسخ فى مخيلته أفكار ثابتة تصعب زحزحتها . كما أن الظروف قد تلعب دورها الحاسم فى أن تخلع على سياسى — مثل شريف — أهمية لا يستحقها بالفعل . فلم يعد شريف أن يكون من « قدامى الأتراك » الذين لم يعطفوا على الشعب . وبإمكاننا أن نقيّم نزعاته الدستورية على ضوء خضوعه التام لإسماعيل الذى كان لا يزال على صلة به بعد خلعه ، وتخليه عن هذه النزعات فى المستقبل حين انشق على الحركة الوطنية وانضم إلى معسكر الحديو وظهر بمظهره الحقيقى : بما فيه من إثارة للعافية والمسئوليات الوزارية السهلة ، إلى جانب اتصافه بضعف العزيمة^(١) . والأحكام التى أصدرها معاصرو شريف عنه تؤيد وجهة نظرنا : فوبرلى بل يذكر أنه لم يكن خلواً من الأفكار برغم افتقاره إلى المبادئ^(٢) ، على حين يصفه نينيه بأنه سياسى هاوتعوزه المبادرة نتيجة لتعوده الطاعة ، بحيث لم يشهد له بالتغلب على أى موقف صعب^(٣) ، وكتب دى ميشيل عنه أنه طبل أجوف^(٤) ، كما كتب عنه رفرز ولسون أنه لم يكن يتميز بالشخصية المستقلة أو الذكاء الوقاد^(٥) ، وأوضح إدوارد مالت أنه كان يتأذى من الاضطلاع بالمسئوليات الجسام^(٦) . ومن كل هذه الآراء التى عبر عنها أشخاص يختلفون فى وجهات النظر والاتجاهات ، يتضح لنا أن شريف — الذى كان بطبيعته أميل إلى الدعة ومجارة الظروف دون الاتصاف بالمبادرة — كان يمثل فى السياسة المصرية جانب مجارة التيار دون محاولة السيطرة عليه . على أن قبوله للحكم ساعد على حسم مشكلة عويصة ؛ فقد كان من الصعب فى ذلك الوقت العثور على حل أنسب للأزمة . وتنفس سنكفكر الصعداء حين تولى شريف الحكم بعد طول تمنع ، وإن يكن على يقين من أن الوزارة الجديدة لن تتميز بالاستقرار — فقد كان توافاً إلى أن يقبل شريف الاضطلاع بالمسئولية الوزارية^(٧) .

(١) Royle, The Egyptian Campaigns, I, p. 8

(٢) Khedives and Pashas, pp. 180 — 1

(٣) Arabi Pacha, p. 27. (٤) Souvenirs, p. 122.

(٥) Rivers Wilson, op. cit., p. 217. — وأوراق جلاستون الخاصة — رقم ٤٤٤٧٥ — من

ولسون إلى جلاستون بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) أوراق جرانفل الخاصة ، (خاص) — ١٥٩ — من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٧ نوفمبر

(٧) مصر ، ج ٧٠ ، تلفراف بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨١ .

ووجد شريف التعصيد من كل صوب وحذب : فقد رحب به المصريون و « الأتراك القدامى » ، كما رحبت به القنصليتان الإنجليزية والفرنسية ، بالإضافة إلى زعماء الجيش . وكان هدفه الأول هو إقرار النظام بتشتيت العسكريين ، ومن ثم إصداره الأوامر بنقل عبد العال وفرقة إلى دمياط وعرابي إلى رأس الوادي . وقبل الرجلان أوامر شريف دون تردد - وما حل ٦ أكتوبر حتى كانا قد رحلا عن القاهرة خاصة وأن الزعماء العسكريين وعدلوا بطاعة أوامر الحكومة ، ولأن بعثة عثمانية وصلت إلى مصر .

مسألة التدخل الأجنبي وبعثة نظامي :

أكد عرابي وشريف لممثلي الدول أن مصالح رعايا كل الأمم الصديقة ستحظى بالرعاية ، وبرغم هذا التصريح والاستقرار النسبي الذي تلا قبول شريف الحكم ، وبرغم أن ضرورة التدخل العسكري من أي نوع لم تكن قد لاحت في الأفق ، فإن أحداث مصر أزعجت الرأي العام الأوربي والحكومات الأوربية ، خاصة وأن الباب العالي أبدى استعداده للتدخل ، ولأن كلا من توفيق وعرابي قد طلب مساعدة السلطان وتوجيهه . ومن ثم بدأت فترة جديدة في تاريخ المسألة المصرية : فالباب العالي كان قد أبدى اهتماماً بشتون مصر منذ عام ١٨٧٥ ، كما أن الأحداث الأخيرة قد أثارت قلقاً شديداً في العاصمة التركية ، خاصة وأن الباب العالي أصدر أوامره إلى الصحافة المحلية بعدم التعرض لشتون مصر^(١) . وأثارت الأزمة المصرية خليطاً من الجزع والرضى في القصر الذي كان يخشى أن تسرى عدوى أحداث مصر إلى الولايات الأخرى ، هذا إلى ارتياح اللوائح العثمانية لما حدث ورغبتها في انتهاز الفرصة لتأكيد سلطتها في مصر^(٢) . وفي الفترة الممتدة من سبتمبر ١٨٨١ إلى الاحتلال البريطاني اتبعت الحكومة العثمانية إزاء مصر سياسة تنقصها المبادرة بحيث أدت إلى توجيه ضربة قاضية إلى هيبة السلطان . وكان عبد الحميد يشك في وجود خطة تهدف إلى إقامة مملكة عربية في مصر وسوريا - الأمر الذي كان يتناقض مع خططه الخاصة بالجامعة الإسلامية - إذ لو تحققت شكوكه لن تلبث

(١) التايمز بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) نفس العدد .

الحكومة العثمانية أن تنطبع بالطابع التركي بحيث تترزع سلطنة السلطان باعتباره خليفة^(١). لهذا كان عبد الحميد لا ينظر إلى المسألة المصرية إلا من زاوية هذه الخطط ، على أمل أن يفيد من النزاع بين الحديو والعسكريين . وعلى حين أنه كان ضد الثورة من حيث المبدأ ، لأنه كان لا يستطيع أن يمنح إحدى ولاياته دستوراً ، ويحرره على الولايات الأخرى^(٢) ، ولما كان ملزماً بتعصيد الحديو — الذي يدين له بتعيينه — بين آونة وأخرى ، فإنه بالرغم من ذلك أقام علاقات سرية مع لعرايين خلال مبعوث سرى ، ولم يكن ضد خلع توفيق وتعيين حلیم الذي كان استعداد لأن يحكم مصر باعتباره والياً بسيطاً طبقاً لأمران ١٨٤١ ، بل لم يكن يهتف أن يحكم مصر لمدة خمس سنوات^(٣) . ولما كان السلطان على علاقات مع شتى أطراف النزاع ، فإن سياسته كانت عرضة لتقلبات مفاجئة أمعنت في تعقيد الموقف الداخلي في مصر . وبرغم ذلك فإن عبد الحميد لم يكن يفكر جدياً في إرسال قوات إلى مصر بسبب مصاعبه المالية مما مكن الإنجليز في نهاية الأمر من احتلال البلاد بحجة إعادة الأمن والنظام وتثبيت مركز الحديو .

ويذكر بلنت^(٤) أن عرابي لم يكن يحب الأتراك الذين أساءوا حكم مصر لعدة قرون ، وأنه لم يكن يرحب بتدخل الأستانة في شئون مصر الداخلية . ولكنه كان يفرق بين الحكومة العثمانية وسلطة السلطان الدينية — إذا كان عليه أن يطيع « أمير المؤمنين » طالما يحكم بما يتمشى مع العدالة . وكان « العلماء » والضباط يعترفون بسلطة السلطان باعتباره خليفة حتى يمكنهم أن يستغلوا مساعدته بهذه الصفة في أى نزاع قد ينشب بين مصر وأوروبا . وكانوا يسلمون بسيادته وخلافته طالما أنه لا يميل إلى فرض سلطته على مصر . وهناك سبب آخر حدا بعراي إلى الاتصال بعبد الحميد ، وهو رغبته في أن لا يزيد عدد خصومه . وكان بالفعل قد اتصل بالسلطان في

(١) Modern Egypt I, pp. 194 ff.

(٢) ف . و . — ٣٢٨٥ / ٧٨ — رقم ٨١٥ من دفن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) تركيا ، ج ٤٤٨ — رقم ١٢٤ من تسو إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٨١ .

أكد حلیم تسو أن باستطاعته أن يستعيد الامتيازات التي منحت لمصر وذلك بالاعتماد على المصريين . وفي إعلان قدمه للسفارة الإنجليزية أبدى احترامه للمراقبة ، والمحاكم المختلطة والمركز الممتاز الذي حصلت عليه فرنسا وإنجلترا . كما أنكر أنه يعترف بأى ولاء آخر إلى جانب ولائه لمصر — بمعنى أنه ليس تركيا أو إنجليزياً أو فرنسياً (ملحق بالوثيقة السابقة) .

(٤) Secret History, 172—3

مناسبات سابقة وأخبره بأن مصر معرضة للوقوع في أيدي الأجانب وفرض الطابع المسيحي عليها ، وأنه ما لم يتدخل السلطان ستعرض البلاد في وقت قريب لنفس مصير تونس^(١) . أما فيما يتعلق بالعريضة الأخيرة التي وقعها الضباط والعلماء والأعيان ، فقد صرح حليم للسفير الفرنسي في الآستانة « مسيوتسو (Tissot) » بأنها كانت تطالب بتوليته بدلاً من توفيق^(٢) ، ولكن يبدو أن هذا الاحتمال كان بعيداً ، خاصة وأن بلنت يؤكد أن عرابي لم يكن يوماً ما من أنصار حليم^(٣) . كما شكّا توفيق للسلطان من حليم ، واتهمه بتشجيع الضباط على العصيان بتكليفه يهودياً بأن يوزع منشورات ثورية على الضباط ، وأن نسخاً من هذه المنشورات قد أرسلت إلى الآستانة^(٤) : وبرغم أن السلطان لم يكن يميل إلى حليم الذي كان ماسونياً يحترم النظم الدستورية ولأنه كان صديقاً للسلطان السابق مراد^(٥) — إلا أنه كان يميل إلى اتخاذ أداة لتأمره في مصر .

وفي تلك الأثناء زار مالت العاصمة التركية في طريق عودته من إنجلترا^(٦) حيث كان في إجازة ، أقنع خلالها وزارة الخارجية بأنه لو قابل عبد الحميد لأمكنه أن يقضي على الإشاعة التي سرت حول احتمال احتلال إنجلترا لمصر ، وأن يخيف الحزب العسكري في مصر بإعلان تعاونه مع السلطان وأن يحبس نبض السلطان فيما يتعلق بمنح مصر دستوراً^(٧) . وبرغم أن مالت لم يتلق تعليمات نهائية من لندن ، إلا أن عبد الحميد فهم منه أنه يتكلم بالنيابة عن حكومته ، ومن ثم تعليق اللورد جرانفل وزير الخارجية الإنجليزية بأن مالت قد تمادى في الآراء التي أبدتها للسلطان^(٨) .

(١) Modern Egypt, I, p. 194.

(٢) تركيا ، ج ٤٤٨ — تليفراف بتاريخ ١٤ سبتمبر ، رقم ١٣٤ السابقة وتليفراف بتاريخ ١٤ سبتمبر — وكلها من تسو.

(٣) Secret History, p. 262.

(٤) Sayed Kamel, La conférence de Constantinople, p. 90.

(٥) ف . و . — ١٥٢/١٤١ — رقم ١٣٧ من دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٢ .

(٦) في ٢٨ يولية ١٨٨١ ، على حين كان مالت في لندن ، اجتمعت في وزارة الخارجية لأول مرة لجنة خاصة يبحث أحوال مصر كان يرأسها تشارلز ديك — واستدعى رفرز ولسون أحياناً لحضور اجتماعات اللجنة . وجدير بالذكر أن أوراق جلاستون الخاصة تظهر ولدين بمظهر مستشار وزارة الخارجية فيما يختص بشئون مصر ، انظر : Life of Dillke, p. 451.

(٧) Malet, op. cit., pp. 196 ff.

(٨) أوراق جلاستون الخاصة ، ملف ٤٤١٧٢ — جرانفل إلى جلاستون بتاريخ ١٤ سبتمبر

كما أوضح عبد الحميد للسفير الإنجليزي في الآستانة اللورد دفرن (Dufferin) — أن حل الموقف في يده باعتباره صاحب السيادة على الخديو . وأدى كل هذا إلى تصميم السلطان على إرسال بعثة خاصة إلى مصر . رأسها الجنرال على نظامى باشا وتتكون من فؤاد بك (السكرتير الخاص للسلطان) و١٢ آخريين من موظفي الباب العالي . واقتنع تسو بأن غرض السلطان من إيفاد هذه البعثة هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصرى وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية ، ونخلع توفيق واستبداله بـ ١٩ ، تركى عادى يحكم مصر لمدة خمس سنوات^(١) . واعتبر سنكفكر البعثة العثمانية جزءاً من مؤامرة إنجليزية يلعب السلطان في أثناءها الدور الذى يناسب أهداف إنجلترا ، وأخذ يبالغ في تفسير كل ما يقال أو يتم عمله سواء من جانب الخديو أو من جانب ممثلى إنجلترا . وكان من المتوقع أن يقوم السلطان بنفس الدور الذى قام به في سوريا حيث أرسل المشير فوزى باشا لكى يجرى تحقيقاً عن إدارة مدحت ، ثم أمره تلغرافياً بأن يتولى حكومة البلاد^(٢) . وسرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في البلاد ، وأرسل سنكفكر إلى باريس أن الجاليات الأوربية قد انزعجت لهذا الاحتمال^(٣) .

وقد عزى إرسال البعثة إلى مساعى النمسا وروسيا وألمانيا ، على أمل أن تؤدي هذه البعثة إلى تدويل المسألة المصرية وضعفعة الحكم الثنائى الإنجليزى — الفرنسى . وكان جلادستون ذاته يشك في تأمر بزمارك^(٤) — ولكن يبدو أن ليس ثمة ما يبرر وجود هذا الاحتمال^(٥) . فلم تكن توجد دولة أوربية — باستثناء إيطاليا — تحبذ تدخل تركيا في شئون مصر في هذه الآونة : فإيطاليا كانت تتوقع أن يؤدي إرسال

(١) ف . و . — ٢٢٨٥/٧٨ — رقم ٨١٦ دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ . (تركيا) ، ج ٤٤٨ ، رسالة من تسو إلى سانت هيلير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) سبق لسنكفكر أن شغل منصب قنصل فرنسا في بيروت .

(٣) مصر ، ج ٧٠ ، رقم ٢٨ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ ورسائل أخرى متبادلة بين سنكفكر ووزارة الخارجية .

(٤) أوراق جرانفل الخاصة ، (١٢٤) جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨١ .

(٥) انظر رسالتى جرانفل رقم ٤٣٩ و ٣٤٠ المبعوثين إلى امپثل وثورنتون بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨١ و (إنجلترا) ج ٧٨٣ — منشور دورى من سانت هيلير إلى سفراء فرنسا في العواصم الأوربية الكبرى ، مشيراً إلى حسن نية النمسا .

البعثة إلى توفير الظروف التي تمكنها من أن تفرض نفسها على الإدارة المصرية بأن تطلب إعادة النظر في الحكم الثنائي . ولكن اللورد جرانفل لم يشجع إيطاليا في مساعيها ، مشيراً إلى موقف فرنسا ومعارضة زملائه (١) — كما أن روسيا والنمسا وألمانيا كانت ضد مثل هذا التدخل الإيطالي (٢) .

وهكذا كان إيفاد بعثة نظامي راجعاً إلى طلب عرابي ، ففي أثناء محاكمات العرابيين بعد القضاء على الثورة ، صرح البارودي بأنه نمي إلى علمه أن عرابي والضباط الآخرين قد طلبوا من الباب العالي إرسال بعثة إلى مصر مهتمتها شرح حقيقة الموقف للسلطان عن طريق تقديم العرائض إلى المندوبين العثمانيين موقعة من الشخصيات البارزة في البلاد . وأضاف البارودي أنه أخبر شريف والحديدو بما بيته الضباط ، وأنه طلب منهم العدول عن قرارهم ، وأن القصد من نقل فرقتي عرابي وعبد العال هو تجنب حدوث أي احتكاك بين البعثة وبين المتطرفين من الضباط (٣) . ومن الواضح أن عرابي الذي كان يود تقوية مركزه في مواجهة الأتراك والشراكسة ، والأوربيين ، بالالتجاء إلى السلطان ، لم يكن يتوقع على الإطلاق أن يأخذ عبد الحميد المسألة مأخذاً جدياً . كما يبدو أيضاً أن السلطان ما كان ليتخذ هذا القرار الذي كان يتضمن التعرض للوضع الممتاز الذي حصلت عليه مصر ما لم يجد تشجيعاً من دفرن ومالت (٤) .

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الحديدو بموافقته على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر ، وأنه لما كانت لا تزال ثمة مؤامرات ضد الحديدو ، فإنه كان يرى أن وجود موظفين من رجال بلاطه في مصر سيؤخذ على أنه دليل على رغبته في المحافظة على الأوضاع الراهنة وتقوية مركز الحديدو معنوياً (٥) . وذكر السلطان هذه الحجج للسفير الفرنسي في الآستانة ، وأضاف إليها أن له مطلق الحق

(١) ف . و - ٢٤٢١/١٤٦ - نسخة من رسالة باكلونل رقم ٣٢ بتاريخ ١٦ سبتمبر ، ورقم ٤٢ من جرانفل إلى ليونز بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٨٨١ ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٢ من سانت هيلير إلى دونلي بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) Biovès, op. cit., p. 31-

(٣) Modern Egypt, Ip. 197. — Newman, G. Britain in Egypt, p. 65 — Genès, p. 258.

(٤) انظر جريدة التائمز بتاريخ ١٤ سبتمبر التي تعزو رغبة السلطان في إرسال الحملة إلى إصرار دفرن على ضرورة قيام السلطان بإجراء ما .

(٥) ف . و - ٣٢٨٥/٧٨ ، رقم ٨٦٥ من دفرن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

في أن يرسل إلى مصر مبعوثاً خاصاً يبلغ الخديو تهاته ونصائحه ، وذلك بسبب مصالح تركيا الواسعة في مصر والحجاز^(١).

أما سياسة إنجلترا فكانت ترتبط بالمحافظة على هدوء الأحوال في مصر وتمتعها بالحكم الصالح ، وذلك لكونها الطريق الرئيسى إلى الهند . ولم تكن الحكومة الإنجليزية — من حيث المبدأ — ضد التدخل التركى ، ولكنها لم تكن تحبذه إلا إذا اتضحت ضرورته . وقد وصفت جريدة « التايمز »^(٢) هذا التدخل بأنه « ضرورة غير مرغوب فيها » وقد لا يكون منها مفر ، ووافقت عليه بشرط أن يقتصر على المناسبة التى أثارته . وحدد اللورد جرانفيل سياسته بهذا الشأن بقوله : « إننا نرغب فى التعاون بإخلاص مع فرنسا دون أن نسمح لها بوضع بارز . ونحن نرغب فى أن يقتنع السلطان — بقدر الإمكان — بأننا نحبذ المحافظة على وضعه الراهن بالنسبة إلى مصر ، وإن كنا لن نوافق على تدخله بشكل يفوق ما جرت به العادة بالنسبة إلى شئون مصر الداخلية »^(٣) . ولم يكن هو وجلادستون — تمشياً مع نصائح ولسون — يمانعان فى أن يبعث السلطان إلى مصر مندوباً مزوداً بأوامر تقتضى حل الجيش ومساندة سلطة الخديو ، ولكن بشرط أن يتم ذلك بالاتفاق مع إنجلترا وفرنسا^(٤).

وكان من رأى بارتلمى سانت هيلير أن الحركة المصرية أكثر قومية مما كان يتصوره رأى العام الأوروبى ، وأن للمصريين أماناً ورغبات مكبوتة وإن تكن مضطربة وغامضة . وبرغم أنه لم يكن ينكر حق المصريين فى التعبير عن أنفسهم ، فإن صعوبة الموقف — فى رأيه — كانت تلخص فى الطريقة التى يمكن بها معرفة نوع أمانهم وحاجتهم ومدى إمكان تحقيقها عملياً . وحتى يحين وقت التأكد من ذلك كان بارتلمى سانت هيلير يعتقد أن واجب إنجلترا وفرنسا هو أن تساعد مصر على السير فى طريق الصواب ومقاومة أى تدخل عثماني^(٥) . ففرنسا كانت ترى ضرورة التصدى

(١) نفس الملف ، رقم ٨٢٤ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) جريدة التايمز بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٨١ .

(٣) Fitzmaurice, Life of Granville, I, p. 253

(٤) ف . و - ١٤٦/٢٤١٧ - رقم ٧ ، ف . و - ١٤٧/١٤١ - آدمز إلى كوكسون بتاريخ

١٥ سبتمبر - ٣٢٧٢/٧٨ - رقم ٦٨٦ وزارة الخارجية إلى دفون بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨١ .

(٥) Hist. Nat. Eg. VI, pp. 471 — 2. (٥)

لتدخل الباب العالي في شئون مصر^(١) - وذلك لعدة أسباب : فهذا التدخل - في رأيه - من شأنه أن يعرقل « المهمة الحضارية والتقدمية التي تضطلع بها فرنسا وإنجلترا » مما يترتب عليه الإضرار بمصالحهما مادياً ومعنوياً . كما أنه سيؤدي إلى تقوية ما سماه « بالتعصب الإسلامي » الذي لا بد أن يهدد وضع فرنسا في شمال إفريقيا في الوقت الذي كانت تضطلع فيه بالحرب التونسية الثانية ، خاصة وأن فرنسا كانت تخشى إما أن تنضم القوات العثمانية إلى المصريين لأسباب دينية ، أو إلى الأتراك والعثمانيين ضد المصريين . . وبذلك تمنع في تعقيد الموقف الداخلي في مصر . كما كانت فرنسا تخشى أن تبقى القوات العثمانية في مصر إلى أجل غير مسمى ، وأن تتحول المسألة المصرية إلى مسألة أوربية عامة : إذ أن الدول العظمى التي ضمنت وضع مصر باشتراكها في معاهدة لندن (١٨٤٠) وفي معاهدة برلين (١٨٧٨) لم تكن لتتردد في المطالبة بحقها في الاشتراك في حسم الموقف على حساب الحكم الثنائي الإنجليزي - الفرنسي . ولكي يتسنى حل الأزمة مؤقتاً اقترح بارتلمي سانت هيلير أن تقوم الدولتان بإجراء ذي صفة أدبية القصد منه تهدئة الأحوال ، بشرط مصارحة كل منهما الأخرى في كل مناسبة والتزامهما بالعمل المشترك كلما دعت الضرورة^(٢) . ورفض اقتراح جرانثل الخاص بإرسال جنرال تركي ، واقترح إرسال قوات تركية تحت إشراف لجنة عسكرية إنجليزية - فرنسية ، ثم إنشاء مراقبة عسكرية يقوم بها جنرال إنجليزي وآخر فرنسي بإمكانهما - باعتبارهما موظفين مصريين كالمراقبين الماليين - إقرار الأمن والنظام في الجيش المصري دون الاضطلاع بمسئولية من أي نوع عن الموقف العام في البلاد^(٣) . ولكن جرانثل بدوره رفض هذا الاقتراح على اعتبار أن شريف أن يوافق على تعيين مراقبين عسكريين يمثلان الدولتين ، لأن معنى ذلك إما التمهيد للتدخل المسلح أو إلحاق الإهانة بهما^(٤) . وبلغ جلاستون بمخاوفه هذه^(٥) . وكان سنكفكر كذلك ضد هذا المبدأ على اعتبار أن تعيين المراقبين العسكريين من شأنه أن يثير الجيش المصري ويوجد حالة

(١) مصر ، ج ٧٠ ، رقم ٦٦ و ٢٦ ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٢ ، تليفان بتاريخ ١١ و ١٥ سبتمبر ورقم ٢٦٩ ، ف . و - ١٤٢ / ١٤١ ، رقم ٩٥٢ .
 (٢) ٢٤١٧ / ١٤٦ ، رقم ٦ ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٢ ، رقم ٨٨ .
 (٣) ١٤٧ / ١٤١ - تليفان رقم ٤٥ ، ١٤٢ / ١٤١ - رقم ٨٠٩ .
 (٤) ف . و - ١٤٧ / ١٤١ - تليفان رقم ٧٤ ، (إنجلترا) ج ٧٩٣ رقم ٩٥ .
 (٥) أوراق جرانثل الخاصة ، (١٢٤) جرانثل إلى جلاستون بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

من الفرع بين السكان ويضعف سلطة السلطان في البلاد . وكان يأمل أن يتحسن الموقف من تلقاء نفسه دون لجوء إلى هذه الوسيلة^(١) . ولكل هذه الأسباب لم يؤخذ باقتراح بارتلمى سانت هيلير .

وأبلغ شريف ممثلي الدولتين أنه يخشى أن تؤدي بعثة نظامي (التي وصلت إلى الإسكندرية في ٦ أكتوبر) إلى التدخل العسكري العثماني ، وأبدى رغبته في أن تبقى في مصر أقصر مدة ممكنة . وفي تلك الأثناء أغرى سانت هيلير وزارة الخارجية الإنجليزية باتخاذ إجراءات مشتركة سواء في الآستانة أو في القاهرة هدفها استدعاء هذه البعثة . ولما كانت سياسة جرانفل وجلاستون تهدف إلى إقامة التعاون المنتظم بين الدولتين في مصر^(٢) ، فإن تسرودفرن أخطرا الباب العالي بأسف حكومتيهما ودهشتهما لاتخاذ هذه الخطوة التي لا مبرر لها دون اتصال بشأنها مع سفيرى إنجلترا وفرنسا^(٣) ، وطلبا أن تمتكث البعثة في مصر لأقصر فترة ممكنة . وكلفت الدولتان القنصلين العاملين بأن ينصحا الحكومة المصرية بمعاملة المبعوثين العثمانيين بكل احترام ، بشرط أن تقاوم بشدة أى محاولة من جانبهم للتدخل في شئون البلاد الداخلية . كما كلفا بأن يخطرا الخديو وشريف بأنهما قد تلقيا تعليمات خاصة بمساعدتهما على المحافظة على استقلال مصر الذاتي^(٤) وفق ما أقرته القرارات ، وأنهما مفوضان ببذل مساعيهم الودية — إذا ما دعت الحاجة — لمقاومة أى محاولة من جانب المبعوثين العثمانيين للتدخل في نشاط الوزارة الخاص بمحاولة إعادة الثقة إلى البلاد والنظام إلى صفوف الجيش^(٥) .

على أن سنكفكر كان لا يزال على اعتقاده بأن هذا التدخل التركي جزء من خطة إنجليزية تهدف إلى التدخل العسكري ، وكان شديد الشك في مالت الذي كان قد عاد إلى مصر في ١٨ سبتمبر وفي رغبة الخديو الشديدة في الانتقام .

(١) (مصر) ٤ ج ٧٠ ، رقم ٥٠ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٨٨١ .

(٢) Newton, op. cit., II, p. 358, Knaplund, op. cit., p. 168.

(٣) ٢٢٧٢/٧٨ — رقم ٦٩٠ و ٦٨٥ و ٦٨٦ .

(٤) استقلال مصر في البيان الذي قدم في ١٠ أكتوبر لكل من شريف وتوفيق (ف . و —

١٤٤/١٤١ ، رقم ٢٨١) .

(٥) ١٤٢/١٤١ تليفان رقم ١٨٧ و ١٨٨ ، ١٤٧/١٤١ — التلغراف رقم ٥٥ .

وبرغم أن سنكفكر من حيث المبدأ كان ضد أى نوع من أنواع التدخل الأوربي وذلك حتى لا يثار ما سماه « بالتعصب » الشرقى الذى كان يخشاه بشدة ، فإنه نصح حكومته بإرسال سفن حربية إلى ميناء بيريه اليونانى حتى يمكنها بذلك أن تحدد من أى تحركات إنجليزية^(١) . كما أن بارتلمى سانت هيلير كان مقتنعاً بأن دول « وفاق الأباطرة الثلاثة » كانت من وراء القرار الذى اتخذته السلطان ، ولهذا نصح الحكومة الإنجليزية بأن ترسل سفينتين حربييتين إلى الإسكندرية لردع البعثة العثمانية وإعلان الاتفاق التام بين إنجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية^(٢) .

وحين صممت الدولتان على ذلك ، اشتد غضب السلطان : إذ أن هذا القرار لم يكن يستند إلى أى شرط من شروط المعاهدات ، كما كان من شأنه أن يعرض الإسكندرية وساحل البحر المتوسط للخطر ، وأن يثير السكان العرب جميعاً بشكل يجعل من المحتمل نشوب ثورة عامة . وأضاف السلطان أن الأمن والنظام مستهان تماماً فى مصر ، وأنه سيضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة^(٣) إزاء مصر فيما لو صممت فرنسا وإنجلترا على القيام بمظاهرتهم . كما كان شريف ضد إرسال السفينتين ، حتى لا تتعرض البلاد من جديد للقلاقل بشكل يضعف من سلطته . وكان يخشى أن يعد وصول السفينتين مظاهرة سياسية ، بحيث يؤخر رحيل المندوبين العثمانيين . وحاول القنصلان تهدئته ، فأقهمه مالت أن هدف الحكومة الإنجليزية هو الحيلولة دون تفشى الرعب بين السكان — كما بلغه سنكفكر بأن هدف الحكومة الفرنسية هو مساندته ضد البعثة العثمانية^(٤) .

لهذا اتفق سفيرا الدولتين فى الآستانة على أن ينصحا السلطان بسحب البعثة حتى يمكن تجنب نشوب القلاقل^(٥) . وفى ١٣ أكتوبر أبلغتهما الحكومة العثمانية

(١) (مصر) — ٦٩ ، رقم ١٠ ، ج ٧٠ ، تلغراف بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨١ .
 (٢) ١٤٧/١٤١ ، رقم ٥٥ ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٣ ، رقم ٢٨٢ ، (مصر) ، ج ٧ تلغراف إلى سنكفكر ، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٨١ .
 (٣) وصفت هذه الإجراءات فى معرض محادثة بين تسو وسكرتير السلطان بأنها « غير عادية » (ف . و — ١٤٧/١٤١ — تلغراف رقم ٧٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٨١) .
 (٤) لم يقتنع سنكفكر بهذا الإيضاح — إذ كان يعتقد أن إرسال السفن سيؤدى إلى إضعاف وزارة شريف وتعقيد الموقف وتقوية مركز المبعوثين العثمانيين (مصر) — ج ٧٠ ، تلغراف بتاريخ ١١ أكتوبر ، الرسالة رقم ٤٤ .
 (٥) ف . و — ١٤٧/١٤١ — رقم ٧١ من جرائل إلى مالت بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨١ .

بأن مبعوثي السلطان ، وقد حققوا المهمة التي كلفوا بها في مصر ، سيبارحون البلاد في غضون ثلاثة أو أربعة أيام ، وعبرت عن رغبتها في أن تسحب الدولتان سفيتيهما : وفي الوقت نفسه أبلغ موزوروس جرانثل أنه يستحيل على السلطان أن يسحب بعثته وهو مواجه بالتهديد الذي يتضمنه وجود سفيتي الدولتين في المياه المصرية^(١) . وتم الاتفاق في نهاية الأمر على أن تبارح السفيتتان والبعثة مصر في نفس اليوم - (أى ١٩ أكتوبر) . على أن السفينة الإنجليزية «الإنفيسبل» وصلت بعد يومين من وصول الباخرة الفرنسية «آلما» - وكان المبعوثون العثمانيون قد بارحوا البلاد . وذكر المستر ساندروسون - ترجمان السفارة الإنجليزية - للسلطان أن فرنسا هي التي كانت من وراء كل هذه المسألة^(٢) .

وأثناء إقامة البعثة في مصر لم تقم بشيء يستحق الذكر^(٣) . فقد زار المبعوثون القيادة العامة للجيش حيث ألقى نظامى خطبة حماسية ، ذكر فيها العسكريين بأن الخديو هو ممثل السلطان ، وأن عصيان أحدهما يعد عصيانا للآخر . وأبدى زعماء الجيش طاعتهم بالانتقال إلى مراكزهم الجديدة ، وبدأ أن النظام يسود الجيش . على أن الرأي المصرى العام في مجموعة كان يشك في نوايا البعثة التي أدت إقامتها في البلاد إلى إثارة القلق الشديد بسبب خشية الناس أن تتدخل تركيا في شئون البلاد أو تعتمد على احتلالها^(٤) . كما أن الجاليات الأوربية المقيمة في مصر كانت تحس بأن البعثة إن لم تكن تشكل خطراً على مصر ، فعلى الأقل تهدد مصالحها ومستقبلها^(٥) . على أن العسكريين استغلوا وجود البعثة لتقوية قضيتهم : فالصحف المتطرفة «كالحجاز» و«البرهان» و«الإسكندرية» التي ظهرت حديثاً وكان يوجهها أشخاص من أمثال عبد الله النديم ، تناولت البعثة باعتدال وقالت عنها إنها تهدف إلى حماية مصر من أعدائها^(٦) . أما قناصل الدول ، فبالرغم من أن أحداً منهم لم يتصل بالبعثة - باستثناء قنصل

-
- (١) (مصر) ، ج ٧٠ ، من سانت هيلير إلى سنكفكر بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٨١ .
 (٢) بارحت السفيتتان المياه المصرية في ١٢ أكتوبر ١٨٨١ . انظر تعليق تسو في (تركيا) ج ٤٤٩ رقم ١٤١ و ١٤٢ - وتعليق سنكفكر في (مصر) ج ٧٠ رسالة بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٨١ .
 (٣) انظر : الثورة العرابية ، ص ١٦٧ - ١٧٩ .
 (٤) ١٤٤/١٤١ ، رقم ٢٩١ .
 (٥) (مصر) ، ج ٧٠ رقم ٤٣ من سنكفكر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨١ .
 (٦) ف . و - ٣٢٢٥/٧٨ ملحق برقم ٢٧٠ .

روسيا العام دى لكس^(١) - إلا أن سنكفكر لاحظ أن مالت كان مسروراً لوجود المبعوثين العثمانيين في مصر^(٢) .

والى جانب ما أذيع عن أهداف البعثة ونشاطها، هناك ما يدل^(٣) على أنها أقامت اتصالات سرية بكل من توفيق والأعيان . ويبدو أنها نصحت الخديو برفض الدستور الذى طالب به زعماء الثورة المصرية بحجة أنه لا يمكن منح مصر دستوراً يخالف النظم السارية فى باقى الإمبراطورية ، كما نصحته بأن يطلب إرسال قوة عسكرية عثمانية فى حالة تجدد القلاقل فى البلاد - وهنا سلم توفيق باستحالة تنفيذ ذلك . وطلبت من الأعيان أن يعلنوا حماسهم لتقسيم مصر إلى ثلاث ولايات - أو مقاطعات - متميزة ، وهو المشروع الذى كان السلطان متحمساً له ، ويفكر فى تنفيذه على مسئوليته الخاصة حتى يؤدى هذا إلى إضعاف الولايات الثلاث جميعاً . ويبدو أن الأعيان الذين احتكوا بالمندوبين العثمانيين قابلوا هذا المشروع ببرود . ولكن ١٥ أو ١٦ شخصاً - بعضهم من الضباط وبعضهم الآخر من العلماء ومشايخ البلد - ممن قابلوا المندوبين العثمانيين - أعلنوا أنهم يميلون إلى تولية حلیم بدلاً من توفيق ، وأنهم ينتظرون تعليمات الباب العالى لكى يقدموا عريضة شاملة أو يقوموا بثورة عامة^(٤) . وكان رد السلطان على ذلك أن خلع على توفيق نشان الامتياز ، الأمر الذى كان يتضمن ضرورة قيام الخديو بزيارة إلى العاصمة التركية .

وبرغم أن رجال القصر السلطاني كانوا يرون أن البعثة أثبتت أنها قد أضرت بهيبة السلطان فى مصر ، فقد أكد نظامى فى تقريره عما حققته من أعمال أن السكان العرب متعلقون بشخص السلطان وأن المبعوثين قد تلقوا رسائل ومندوبين

(١) (مصر) ، ج ٧٠ رقم ٥١ من سنكفكر بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٨٨١ .

(٢) نفس الملف رقم ٤٢ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

(٣) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٤٩ ، رقم ١٥٠ و ١٥١ من تسو إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٦ و ٢١ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤) كتب مراسل البول مول جازيت فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨١ : « لم ينضم إلى البعثة من الأشخاص ذوى الحيشة إلا حزب البلاط أو الحزب التركى - المعروف هنا باسم الشراكسة - وحوالى ٢٥ من مشايخ الأتراك من كانوا هم وشيخ الإسلام محمد العباسي أحياناً أداة للسلطة الحاكمة . وقد أرسل السلطان إلى هؤلاء المشايخ الهدايا والنياشين - ولكن معظم العلماء اكتشفوا نواياه ، وغضبوا على العباسي ثم خلعوه من منصبه فى ديسمبر وعينوا بدلاً منه مثل المشايخ الأكثر تحملاً للشيخ محمد الإناباي الذى كان يعضد الحزب الوطنى ولا يلى ميلاً نحو حركة الجامعة الإسلامية » .

من أقصى الأماكن — بل من فاس والحبشة^(١) . أما فيما يتعلق بفكرة الإمبراطورية العربية المستقلة التي كانت تقلق بال خاصة الآستانة ، فقد حجب المبعوثون أهمية الحركة العربية عن السلطان . ولكن توفيق تلقى رسالة طويلة عنها من الباب العالي ، وصدرت تعليمات إلى أحد رجال البعثة المدعو أحمد راتب ، وكان قد بارح السويس في ٢١ أكتوبر قاصداً إلى جدة بعد أن قابل عرابي في طريقه ، بأن يقوم بتحريرات القصص منها التأكيد من وجود تحالف من أى نوع بين عرب آسيا وإفريقيا ، أو قيام اتصال بين الطرفين أثناء موسم الحج . ومن المحتمل أن راتب قد كلف بمراقبة نشاط ملحدت باشا الذي كان حينئذ في منفاه في الحجاز وبتابعة نشاطه في الأوساط العربية^(٢) .

رسالة ٤ نوفمبر ١٨٨١ :

بعد رحيل بعثة نظامى عبر توفيق عن رغبته في زيارة الآستانة لكي يتسلم تيشان الامتياز بنفسه من السلطان طبقا للبروتوكول . واعتقد سنكفكر أن قصد الحديو من ذلك هو الإعداد للتدخل التركي المسلح وأن توفيق سيعود على رأس حملة تركية — لهذا نصبح حكومته بإيقاف هذه الزيارة أو على الأقل تأجيلها حتى لا تفسر على أنها نتيجة لبعثة نظامى — فأشارت الدولتان على توفيق بالعلول عن هذه الزيارة^(٣) .

وكان موقف الحديو من شريف لا يزال عدائياً ، إذ كان يعتبره أحد رجال والده المطيعين ويشك في أنه يتآمر^(٤) لإرجاع إسماعيل إلى مصر . ولما كان توفيق شديد الاستسلام لمالت ، فإن جريدة القار دالكستندرى (Le Phare d'Alexandrie) والصحف العربية التي تميزت لهجتها بالعنف اتهمت مالت صراحة بالعمل على إسقاط شريف . كما أن السفينة الإنجليزية « إنفنسبل » وصلت متأخرة إلى

(١) الوثائق الفرنسية (تركيا) ، ج ٤٤٩ ، رقم ١٥١ السابق ذكرها .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٠ ، رقم ٥٤ من سنكفكر إلى سانت هيلير بتاريخ ٢٤

أكتوبر ١٨٨١ .

(٣) نفس الملف — تليفات بتاريخ ٢٢ أكتوبر ، رقم ٥٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ، وكلاهما من

سنكفكر ، (إنجلترا) ، ج ٧٩٣ من سانت هيلير إلى شلال لاكور بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤) (Bemmelen, op. cit., II, p. 237) ، (مصر) ، ج ٧٠ ، رقم ٥٥ من سنكفكر إلى سانت

هيلير بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٨٨١ .

الإسكندرية - مما أشرنا إليه فيما سبق - وبقيت بها بعض الوقت ، ولكي تبرر القنصلية الإنجليزية وجودها أعلنت أن الجاليات الأجنبية في خطر ، مما أدى إلى تعكير حالة الهدوء التي أعقبت رحيل البعثة العثمانية وما بدا من خضوع عرابي وزملائه . كما أن الصحيفة الفرنسية « ليجيت (L'Egypte) » زادت من حالة القلق حين نشرت مقالا عن نبي الإسلام وصفته فيه بأنه « مدعى نبوة » ، مما أدى إلى مصادرة الصحيفة ورحيل رئيس تحريرها لافون (Laffon) عن البلاد^(١) . وبرغم أن الصحافة المصرية التي عانت الكثير في عهد رياض انتهزت فرصة تشكيل وزارة شريف وهاجمت الأجانب الذين اعتبرتهم السبب الحقيقي للكامن وراء التضييق عليها ، إلا أن طابعها العام كان وطنياً معتدلاً^(٢) . وكان ثمة مايرر منها. الهجوم على المزاي التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر على حساب خزانة البلاد ، وردّها على هجوم الصحافة الأوربية سواء في داخل مصر أم في خارجها . ولكن جريدة « الحجاز » لم تتصف بالاعتدال الذي أبدته الصحافة الوطنية بوجه عام ، بل اصطنعت العنف في مهاجمة الأوربيين ، لدرجة أنها دعت إلى الجهاد .^(٣) لهذا صودرت تمشياً مع طلب سنكفكر^(٤) .

وهكذا تعقد الموقف الداخلي في مصر لأسباب لا تتعلق بعرابي ورفاقه . حقيقة إنه كان لا يزال باستطاعة شريف أن يسيطر على الموقف بسبب الهيبة التي أحاطت به ومساندة القنصل الفرنسي له لئلا يؤدي سقوطه إلى نشوب الفوضى في البلاد . إلا أن سنكفكر كتب إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٨ نوفمبر معلقاً على الموقف بالصورة الآتية : « بذلت كل المحاولات في الأيام الأخيرة لضعضة سلطة شريف ، فأخذت تنتشر الإشاعات الغريبة ، وهدف البعض إلى إرهاب اللوثر التجارية . والمالية ، وأرسلت التلغرافات المثيرة إلى الخارج ، وأعلنت استقالة شريف ، وأبدت الآمال في تخليه عن سلطة . ومثل هذه الأعمال التخريبية لا بد أن تتمخض عن إضعاف

(١) Modern Egypt, I, pp. 211 — 2.

(٢) تحتوي الوثائق الإنجليزية والفرنسية على معلومات لها أهميتها عن الصحف التي ظهرت في تلك الفترة ثم احتجبت بعد الاحتلال البريطاني .

(٣) (مصر) ج ٧١ ، رقم ٦٤ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨١ . من شريف قانوناً حد من حرية الصحافة وظل معمولاً به لفترة طويلة بعد ذلك . انظر : تطور الصحافة المصرية ، ص ١١١ - ١١٢ .

(٤) نفس المرجع .

أحسن حكومة ممكنة ^(١) . « وعزا القنصل الفرنسي العام كل المحاولات التي بذلت لإضعاف الوزارة إلى رغبة توفيق في استعادة سلطته والثأر من خصومه سواء بالاتصال بالآستانة أو بأى وسيلة أخرى . وأكد أن مالت يناصب شريف العداء وأن غرض الإنجليز هو إسقاط الوزارة حتى يتولى نوبار الحكم — وكان حيثث في أوروبا في مهمة « مربية » ^(٢) .

ولما كان مالت يشعر بتزايد الشك في نوايا إنجلترا ، فإنه رأى أن من واجب الحكومة الإنجليزية أن تتخذ خطوة القصد منها تهدئة رأى العام والإفصاح عن حقيقة نواياها ^(٣) . ووافق جرانفل على اقتراحه — وفي ٤ نوفمبر أرسل إليه الرسالة المشهورة التي نشرتها الصحف المصرية في ١٥ سبتمبر ، فبدت موجهة إلى رأى العام المصرى . وأهم النقاط التي احتوتها هذه الرسالة ما يلي :

(أولاً) وجوب المحافظة على الأحوال الراهنة وعلى العلاقات التي تربط مصر بتركيا .

(ثانياً) مساندة الإصلاحات التقدمية التي تقوم بها الحكومة المصرية ، بشرط تمشيها مع تقاليد البلاد القومية .

(ثالثاً) أن الحكومة الإنجليزية لم تقدم أى مساندة خاصة لوزارة رياض ^(٤) .

(رابعاً) أنه لا يوجد تفكير في التدخل إلا إذا تعرضت البلاد للقوضى .

وبرغم ما يؤكد مالت من أن رأى العام المصرى قد استقبل الرسالة استقبالا حسنا ، إلا أن المصريين فسروا سكوت الحكومة الفرنسية على أنه دليل على وجود خلاف بين باريس ولندن ، وخشى المصريون أن تنتهز إنجلترا الفرصة للقيام بتدخل منفرد في مصر ^(٥) . وصدم المعلقون الأذكاء من فقرة « حالة القوضى » التي

(١) (مصر) ، ج ٧٠ — رقم ٥٥ السابق ذكرها .

(٢) عرض نوبار خدماته على العسكريين ووعدهم بأنه سيوجه الحركة الوطنية فيما لو عملوا على تعيينه رئيساً للوزراء . ولكن عرابي وأصدقائه رفضوا هذا العرض بسبب سوابق نوبار المريبة . انظر مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ٩٧ — ٨٠ .

(٣) عن نص الرسالة والمراسلات التي جرت بشأنها انظر : Malet, op. cit., pp. 175 — 194 . كما يوجد نص الرسالة في : ف . و — ١٤٢/١٤١ — رقم ٢١٦ .

(٤) قارن هذا بمساندة مالت لرياض خلال حوادث أوائل فبراير انظر ما سبق ، ص ١٣٩ .

(٥) (مصر) ، ج ٧٠ رقم ٧٤ من سنكفكر بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .

محت أثر الرسالة ككل في نظرهم — فحين تعلق دولة سياستها على مثل هذه الحالة لا بد أنها بذلك تخفى أهدافها الحقيقية . فاصطلاح « حالة الفوضى » غامض المعنى من الممكن استعماله وفقاً للظروف : ومن أدلة ذلك أن مالت ذكر لسنكفكر أن وجود عرابي في القاهرة أثناء افتتاح مجلس الشورى النواب (وكان من المتوخى أن يتعقد المجلس في ١٥ ديسمبر) يوفر حالة فوضى واضحة ، لأن معناه عدم وجود أية حكومة في مصر^(١) .

على أن مالت من ناحيته أكد أنه كان يقصاف جهوده للسير بهلوه في طريق الإصلاح حتى يمكن علاج مساوئ الماضي وتعليق الآمال على مجلس شورى النواب^(٢) . وهكذا أصبح افتتاح المجلس نقطة تحول في أحوال مصر الداخلية وعلاقتها الخارجية ، ليس فقط بالنسبة إلى الوطنيين ، بل أيضا في نظر مالت ذاته الذي كرر في كتابه ، برغم كل ما قيل عن نواياه الحقيقية ، أنه كان شديد العطف على الحركة الدستورية في مصر .

(١) (مصر) ، ج ٧٠ ، رقم ٧٠ من سنكفكر بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .

(٢) Malet, op. cit., p. 186.

الفصل السابع

مجلس شورى النواب والمذكرة المشتركة

« نحن لانصنع الديمقراطية للتصدير » جمبنا

مذكوراً في : Reinach, Le Ministère Gambetta, p. 383

استئناف الحياة النيابية :

في محاولة إسماعيل التصدي للتدخل الأجنبي ، منح مصر أول دستور في تاريخها . ولكن الحياة النيابية لم تكن تتمشى مع النفوذ الذى حصلت عليه إنجلترا وفرنسا اللتان عمدتا إلى خلع إسماعيل وسند أوتوقراطية توفيق ورجعية رياض . إلا أن من الصعب إيقاف عجلة التطور ، وإن سهل أحياناً على قوى الطغيان والرجعية أن تنجح في تحقيق أهدافها . وحين تصدت مصر لأوروبا ، عمدت إلى محاربة الغرب باصطناع الأساليب الأوربية - ومن ثم تجاوب المصريون مع المطلب الدستورى الذى تقدم به العسكريون : فقد رحب به المثقفون وأعضاء مجلس شورى النواب القدامى الذين ترمسوا بالأساليب البرلمانية وانتزعوا للمجلس سلطات جديدة وساندوا عرابى في مظاهرة ١٣ سبتمبر .

فبعد مرور أربعة أيام على تأليف الوزارة الجديدة، زار الأعيان « شريف » وقدموا له طلباً بعقد مجلس شورى النواب على أن يتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المجالس المماثلة في البلدان الأوربية المتحضرة^(١) . وقدم شريف هذا الطلب إلى الخديو ، واقترح إجراء انتخابات عامة ، كما طلب من الخديو أن يقدم مشروع اللائحة الدستورية الجديدة إلى المجلس لا إلى الخديو - وربما كان ذلك راجعاً إلى خبراته السابقة في أوائل عهد توفيق واتصالاته بالأعيان . ووافق الخديو على كل هذه المقترحات ، فحصلت الهيئة الممثلة للأعيان على وضع شبيه بوضع

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٨٣ - ٨٥ .

المجالس الوطنية^(١) . ومع ذلك فقد اتضح منذ البداية أن الطبقتين اللتين اتحدتا في سبتمبر كانتا تمثلان مصالح متعارضة : فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبورجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة الجيش الذي كان يقوم على الفلاحين ، وكان قادته — وكلهم من أصل متواضع — أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان .

أما شريف فكان من أثرياء الأتراك ، ولم يكن في قرارة نفسه يبدى عطفاً حقيقياً على الفلاحين : فقد روى عنه بلنت أنه قال^(٢) : « إن المصريين أطفال ، ويجب أن يعاملوا على هذا الاعتبار . لقد عرضت عليهم دستوراً يناسبهم ، فإذا لم يقنعوا به وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور . إنني أنا الذي خلقت الحزب الوطني ، ولن يستطيع هؤلاء الفلاحون أن يستمروا في السير في طريقهم بدوني ، لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم . » وكان هدفه من دعوة مجلس شورى النواب أن يبعد الجيش عن التدخل في السياسة ، كما أنه أصر على تطبيق لائحة ١٨٦٦ المتشددة ، في الوقت الذي أصر فيه عرابي وكثير من الأعيان على تطبيق لائحة ١٨٧٩^(٣) . ولكن حين هدد شريف بالاستقالة ، انحنى عرابي والأحرار ، ولكن بعد أن أيقنوا أن المجلس سيناقش قانونه الأساسي . وبدأت الانتخابات في ١٠ نوفمبر ، وبرغم أنها تمت دون تدخل من جانب السلطات ، فلم تشترك فيها سوى أقلية ضئيلة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس شورى نواب ١٨٨١ و ١٨٨٢ كانوا من الأعيان^(٤) . وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ افتتح الخديو ووزراؤه المجلس ، وامتلات القاهرة بوفود الأقاليم — من مصريين وأجانب — الذين أتوا للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية . وأقيمت الاحتفالات والزيارات في القاهرة والإسكندرية ، ودعا الخطباء للمجلس في المساجد في جميع أنحاء القطر^(٥) .

وبعد أن ألقى كل من الخديو وسلطان باشا رئيس المجلس خطبته ، عين

(١) Abulleef, op. cit., p. 174 .

(٢) أكد ولسون فعوى هذه الحادثة في رسالة بعث بها إلى جلادستون . أوراق جلادستون الخاصة : من ولسون إلى جلادستون في ٨ سبتمبر ١٨٨٢ (المخطوط رقم ٤٤٤٧٥) .

(٣) Landau, p. cit., pp. 26 — 7 .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٥) كشف الستار ، ص ٢٩٦ .

توفيق مختلف الموظفين . وكان سلطان قد ساند عرابي في سبتمبر ، وإن يكن قد أقام علاقات سرية بالخليو — بحيث وجد تعيينه رئيساً للمجلس قبولاً لدى عرابي وتوفيق^(١) . وقد بدأ حياته فلاحاً بسيطاً في نفس القرية الواقعة في مديرية المنيا التي كان له فيها حيثُ منزل عامر ، فأصبح محبوباً من قبل سكان مديرية المنيا التي جمع فيها كميات شاسعة من الأراضي باستغلال منصبه حين كان مفتشاً عاماً للوجهين البحري والقبلي في عصر إسماعيل — وبرغم شدة طموحه وميله إلى التآمر ، فإنه لم يكن سياسياً بمعنى الكلمة . ولما كان قد انتخب عضواً بمجلس شوري النواب عدة مرات في الماضي ، فإنه عقد صلات الود بكل من شريف ونوبار ورياض على حد سواء ، بحيث إنه لم يكن ينتمي إلى حزب معين . وكانت آراؤه تتميز بالاعتدال والحفاظة^(٢) .

ولاحظ سير إدوارد مالت أن المصريين بوجه عام قد استبشروا بانهقاد المجلس ، وأن الخديو ووزرائه قد عمهم التفاؤل وأيقن أن مصر تمر بمرحلة دستورية حقيقية^(٣) . وفي ٢ يناير ١٨٨٢ كتب إلى جرانفل يقول : « يبدو البشر على الخديو الذي ينظر إلى الموقف بتفاؤل ، وقد تكلم بلهجة ثم عن الارتياح الشديد لما بدأ على أعضاء المجلس من اعتدال ، وعبر عن اعتقاده بأن البلاد قد دخلت مرحلة التطور . وكان هذا الموقف الجليد مثيراً للانتباه : إذ أن سموه حتى افتتاح المجلس كان يبدى كثيراً من الشكوك ، وخشيت أن يكون مرجع ذلك الشعور ليس فقط الشك في نوايا النواب ، بل أيضاً معارضة النظام الدستوري . على أنه يبدو أن من حسن الطالع أن سموه قد قبل الوضع الجديد ، إذ على حين أن شخصيته قد توهله لأن يلعب دور الأمير الدستوري ، فإنه تعوزه الصفات اللازمة لحاكم مستبد^(٤) . أما سير أوكلاند كولفن فكان شديد التشاؤم بسبب مشكلة الميزانية وزيادة عدد الجيش التي طرحت على بساط البحث منذ نوفمبر ١٨٨١ . وبين المراقبان عدم توفر الاعتمادات اللازمة لهذه الزيادة . وساندت الحكومة

(١) Landau, op. cit., p. 35.

(٢) الثورة العربية ، ص ٥٤٨ - ٥١ . أيضاً : The Belgium of the East, pp. 21 ff.

(٣) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) من مالت إلى جرانفل في ٢ يناير ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ٣٤٣٤/٧٨ ، رقم ٣ - ولم تصل هاتان الرسالتان إلى وزارة الخارجية الإنجليزية إلا بعد تقديم المذكرة المشتركة .

الإنجليزية المراقبين ، كما ساندتهما شريف ومالت وكان من رأى هذا الأخير أن المراقبة ستفقد كل احترام فيما لو تراجعت أكثر مما حدث بالفعل . على أنه أمكن أخيراً الوصول إلى حل وسط ، وفي ٢١ ديسمبر خفضت ميزانية الجيش المقترحة من ٢٦٨,٠٠٠ إلى ١٥٤,٠٠٠ جنيه ^(١) . وحين افتتح المجلس في ٢٦ ديسمبر اقترح كولفن على الدولتين أن تصرحا ، والحركة في مهلهما ، بأنهما على حين تركان الحرية للمصريين ليتخذوا الإجراءات التي يرون ضرورتها بالنسبة إلى حكومة البلاد الداخلية ، طالما أن هذه الإجراءات لا تتعارض مع الوضع الذي تتمتع به الدول ، فإنهما لا تتخليان عن مصالحهما المادية وعن الضمانات التي في أيديهما ، وأنهما تهدفان إلى المحافظة على هذه الضمانات وهذه المصالح . وكان يرى أنه مالم يصدر تصريح واضح منذ البداية سيترتب على ذلك كثير من سوء الفهم الذي قد يؤدي إلى تعكير العلاقات بين مصر والدول ^(٢) — إذ المراقبان كانا شديدي الحرص على المحافظة على وضعها وسلطتهما . على أن المصريين من جانبهم أبدوا الاحترام الكافي للمراقبة : فحين افتتح المجلس وجه سلطان أنظار النواب إلى سلطة المراقبين وأعلن أحد كبار العلماء أنه لا توجد رغبة في التخلص من المراقبة ، بل إن المصريين جميعاً يودون المحافظة عليها باعتبارها ضماناً ^(٣) . بل إن عرابي ذاته صرح فيما بعد ، على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، بأنه ليس من حق النواب بأى حال من الأحوال أن يناقشوا الميزانية ^(٤) .

تعيين عرابي وكيلا لوزارة الحرية :

في أوائل عام ١٨٨٢ عين عرابي وكيلا لوزارة الحرية — وكان هدف الوزارة من هذا التعيين أن تستغل نفوذه خاصة وأنها كانت تشك في نشاطه الدعائي في

(١) Cromer, op. cit., I, p. 224. Malet, op. cit., pp. 203 ff.

(٢) ١٤١/١٤١ — مسودة الرسالة رقم ٣٨٩ من مالت إلى وزارة الخارجية في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . قارن هذه الرسالة بمذكرة كولفن التي أرسلت بنفس التاريخ ، وفيها أعرب عن عطفه على الثورة . وهذه المذكرة ملحقة برسالة مالت رقم ٣٨٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ (توجد نسخة منها في ف. و. — ٢٤١١/١٤٦) .

(٣) Malet, op. cit., p. 208.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — مالت إلى جرانفل بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

مديرية الشرقية حيث كان يقيم مع فرقته ^(١) . وقد اعتقد المراقبان ومالت أنه من المستحسن أن يدخل عرابي الحكومة بدلا من بقاءه خارجها ^(٢) - وبرغم أن البعض ، ممن كانوا يعدونه الزعيم الحقيقي لكل من الجيش والحزب الوطني ، كانوا يأملون أن يؤدي تعيينه إلى إشراكه في مسئولية الحكم ، فإن آخرين اعتبروا تعيينه دليلا على ضعف الحكومة . أما سنكفكر فكان يشك في أن يؤثر هذا التعيين على الموقف بشكل أو آخر ^(٣) .

بلنت ^(٤) وجريجورى :

وكانت الحركة الوطنية قد اكتسبت إلى صفها الغالبية العظمى من المصريين ، وقد كتب مراسل البول مول جازيت مايلى ^(٥) : « إن من الخطأ البين قبول ما يؤكد البعض من أن الحركة مقصورة على مدينتي القاهرة والإسكندرية . فقد سنحت الفرصة خلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة لزيارة عدد كبير من القرى ، ويمكننى القول بكل تأكيد بأن كل الرجال البارزين : من مشايخ البلد والمديرين (من غير الأتراك) ومختلف المفتشين - وكل الناس الذين يؤثرون على الجماهير ، شديداً الحماسة لمساندة الحزب الوطنى . ومن المؤكد أن الفلاح لا يعرف كثيراً عن الأمور السياسية ، ولكن خبرته بتداخل الأتراك والأوربيين بشئونه الخاصة ، مما يجعله ينظر إلى هذا التداخل بعين الشك . فالأتراك يلجئون إلى الكبرياج ليبتزوا منه كل ما يمكنهم ابتزازه من قروضه ، والمرابون اليونانيون والإيطاليون يقومون بنفس الشيء بالالتجاء إلى المحاكم المختلطة . فليس من العجيب إذن أن يسند الفلاح شيخ قريته ، و - عن طريقه - الحزب الوطنى » .

(١) كشف الستار ، ص ٢٦٩ .

(٢) ف . و - ٢٤١٠/١٤٦ - نسخة من رسالة مالت إلى جرانفل بتاريخ ٥ يناير ١٨٨٢ .

(٣) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ ، رقم ١١٣ من سنكفكر إلى جمبتا بتاريخ ٢٣ يناير

١٨٨٢ .

(٤) Cf. Wilfrid Scawen Blunt, by the Earl of Lytton

(٥) The Belgium of the East, pp. 131-2. قدم بلنت نفس الملاحظات التي كتبها مراسل البول مول جازيت - في رسالة بعث بها إلى جلادستون إجابة عن أسئلة وجهها إليه هذا الأخير . (أوراق جلادستون الخاصة رقم ٤٤١١٠ بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨٢) . وهذه الرسالة تثبت خطأ مزاعم كرومر (مصر الحديثة ، ج ١ ، ص ٢٧٩) التي تذهب إلى أن بلنت لم يكن يرسل أحداً من المسئولين الإنجليز .

وقد اقتنع مالت بأن مصر تشهد أول محاولة لإقامة الحكم النيابي في بلد إسلامي^(١) لهذا أثر التسليم بالأمر الواقع ، وعدل أسلوبه ، ثم وجد في ولفرد بلنت وسيروليم جريجورى وسيلة للتأثير على الوطنيين واكتسابهم إلى صف إنجلترا . وكان بلنت مستشرقاً بارزاً وموظفاً سابقاً في السلك الدبلوماسي الإنجليزى وعضواً بمجلس العموم . وكان شديد الإعجاب بلوزد بايرون جد زوجته ، وحاول أن يقرن اسمه بإنعاش الإسلام في العالم العربى الممتد من المحيط الأطلنطى إلى نهر الفرات . أما جريجورى فكان عضواً بارزاً في حزب الأحرار ، وحاكماً عاماً بلخزيرة سيلان . وقد حاول استغلال اتصاله بالحركة الوطنية المصرية لكى يلمع نجمه في إنجلترا^(٢) . ونحن نستشف من تاريخ حياته الذى كتبه بنفسه أنه كان يرى أن أحسن وسيلة لدعم المصالح الإنجليزية هي إنهاء المراقبة والوفاق الإنجليزى - الفرنسى ، ومصادقة عرابى ومساندته^(٣) . وقد أوضحت الأحداث أن بلنت كان يحارب في سبيل مصر وحدها ، على حين أن جريجورى كان يحارب في سبيل إنجلترا أولاً ومصر ثانياً .

وبعد أحداث سبتمبر فرض بلنت وجريجورى نفسيهما على الحزب الوطنى وحاولا أن يقدموا له النصيح ، واتفقا مع محمد عبده على القيام بحملة دعائية في جريدة « التايمز » اللندنية . وفي أول يناير ظهر مقال في التايمز يشرح برنامج الحزب الوطنى^(٤) - وبهذا المقال وغيره عرضت على الرأى العام الإنجليزى صورة حقيقية عن الموقف ، وبدا عرابى في صورته الحقيقية باعتباره مصلحاً يسعى جاهداً إلى تخفيف آلام مواطنيه ، ونصيراً للقومية المصرية ، ووطنياً يرغب في تدعيم استقلال البلاد وتحريرها من الحكم الأجنبى . وكان عرابى يتجه إلى إنجلترا - لا إلى فرنسا - لكى تسانده في نضاله في سبيل الحرية ، وكان يتوقع الكثير من جلاستون الذى ناصر الحرية في كل مكان في الماضى . لهذا أسلم قياده في كثير من الأحيان لبلنت وجريجورى اللذين نجحت حملتهما الصحفية في البداية في اكتساب قسط

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) - مالت جرانفل بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(٢) Khedivate, p. 260.

(٣) Gregory, An Autobiography, pp. 380 — 2

(٤) Blunt, op. cit., pp. 173 — 6 — يوجد النص العربى في كتاب عن الثورة العرابية - المكتبة

الثقافية - العدد ٣٠ (١٩٦١) ، ص ٧٠ - ٧٤ .

من الرأى العام الإنجليزى إلى جانب الحركة الوطنية المصرية — بل إن جلادستون ذاته كتب فى ٤ يناير ١٨٨٢ : « إن مبدأ مصر للمصريين هو الشعور الذى أود أن أسلم به ، ولو تسنى له الاستمرار لأصبح أحسن حل ، بل الحل الوحيد ، للمسألة المصرية » أ— وكان من رأيه أنه لو ثبت حقيقة أن حركة عرابى قومية ، فليس ثمة مجال أمام إنجلترا وفرنسا لمقاومتها — إذ من شأن ذلك أن يثير انتاعب^(١) : ولكن قرارات مالت وكولفن كانت متناقضة ، مما أدى بجلادستون إلى اصطناع التريث . وما لبث الموقف فى مصر أن تعقد بعد تقديم مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢ ، بحيث اقتنع جلادستون بأن مصر لا تواجه إلا حركة عسكرية لها من المساوى ما كان يكرهه فى غيرها. من النظم العسكرية .

على أن بلنت وجريجورى خدعا عرابى حين أقنعاه بأن جلادستون لن يوافق على تدخل إنجلترا وحدها — وبالعاب فى تجسيم الخلافات الناشبة بين الدول ، بحيث اقتنع عرابى بأن فرنسا لن تشرك فى التدخل . وكل هذا مما أدى إلى تطرف الوطنيين وبالتالي إلى سلسلة الأزمات التى انتهت بالاحتلال البريطانى . ومن هنا ما يذهب إليه كثير من الكتاب الفرنسيين^(٢) من أن بلنت وجريجورى كانا مبعوثى وزارة الخارجية الإنجليزية لإثارة الوطنيين وتوفير الفرص الممهدة للتدخل العسكرى الإنجليزى. وبرغم ما توضحه المراسلات الخاصة بهذه الفترة من أن بلنت وجريجورى لم يكلفا بأى مهمة خاصة فى مصر ، فقد كتب سير تشارلز ذلك فى ديسمبر سنة ١٨٨١ أن مالت كان يوجه زعماء الضباط عن طريق بلنت^(٣) — وتؤكد هذه الحقيقة فقرة وردت فى رسالة مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ، جاء فيها : « ومن مصلحتنا أيضاً ، للدرجة ما ، أن تتطور الحركة . بتعصيد من جانبنا — ولا شك عندى فى الوقت الحاضر فى أن الحزب الوطنى يتجه إلى إنجلترا وحدها طلباً للمساعدة . . ولما كانت الحركة ، كما تؤكد الإشاعات ، قد اشتد ساعدها بحيث لا يمكن إيقافها ، فمن المفيد أن يوجهها بشكل أو آخر

(١) Knaplund, op. cit., p. 15 & p. 171.

(٢) من بين هؤلاء :

Résener, L'Egypte et l'Occupation Anglaise, p. 27. Cocheris, op. cit., pp. 145 — 6

(٣) Life of Dilke, p. 259.

شخص مثقف على علم تام بنظم الحكم في العالم^(١) . يضاف إلى هذا أن بلنت ذاته^(٢) يصور لنا مساندته للوطنيين المصريين على أنها منبعثة عن شعوره الخاص ، وأنه حاول أن يعطي الأوربيين في القاهرة صورة حقيقية عن الموقف برمته ، وهكذا — على حد قوله — « وصل الأمر بكولفن ، الذي كان منذ ثلاثة أشهر مضت قد قدم للخلديو النصيحة البطولية بأن يطلق الرصاص على عرابي ، إلى أن يعلن تحوله ويبدى بعض الاستعداد للاتفاق مع الثورة »^(٣) .

ومن كل هذا يتضح أن هدف بلنت وجريجورى من الاتصال بالوطنيين هو إقناعهم بالاعتدال وتحسين علاقتهم — بقدر الإمكان — بالحكومة الإنجليزية ، سواء بالاتفاق مع كولفن ، أو من ناحيتهما الخاصة إذا ما بدت صعوبة تحقيق ذلك . ولكن مالت وكولفن قد سبق لهما تحدى الحركة الوطنية كما أحاطت الشكوك بالدور الذى كان يلعبه مالت . لهذا لم يكن من المتوقع أن ينسجم الرجال الأربعة على طول الخط ، فما لبثت العلاقات بين مالت وبلنت أن تطورت بحيث إن كلا منهما تصور أنه يوجه الآخر لخدمة غرضه^(٤) . ذلك أنهما اختلفا في تقديرهما للموقف ، مما دفع مالت إلى أن يشكو بلنت أكثر من مرة إلى الحكومة البريطانية بسبب نوع العلاقة التى أقامها مع الوطنيين .

جمعيتنا والمذكورة المشتركة :

حين افتتح مجلس شورى النواب استقرت أحوال البلاد وبدأ أن كل شيء يسير في مجراه الطبيعي . ولكن الموقف مالبث أن تعقد على أثر تدخل إنجلترا وفرنسا دون مبرر — وكل ذلك نتيجة لاتجاه رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ليون جمبتا (Léon Gambetta) الذى ألف وزارته العظيمة (Le Grand Ministère) في ١٤ نوفمبر ١٨٨١ .

(١) Malet, op. cit, p. 208 & footnote in pp. 211 — 12.

(٢) Op. cit, p. 167.

(٣) في المذكرة التى تقدم بها كولفن في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ صرح بأن من أبعد ما يكون عن السياسة إثارة المراقيل في وجه الحركة المصرية ، التى اعترف بطابعها القومى اعترافاً كاملاً . انظر نص المذكرة في : Modern Egypt, I, pp. 218 ff.

(٤) Life of Dilke, p. 259.

وكان هدف جمبتا ^(١) — رجل الانتقام كما كان يسمى في فرنسا — هو تقوية مركز فرنسا في الخارج بتدعيم سياستها الاستعمارية في شمالي إفريقيا وتوثيق صلاتها بإنجلترا فيما يتعلق بالقارة الأوربية وتسخيرها لخدمة اتجاهه الاستعماري. وكان يعتقد أن بإمكان فرنسا، ذات المصالح الحيوية في حوض البحر المتوسط، أن تتعاون مع إنجلترا شديدة الاهتمام بحماية إمبراطوريتها الهندية، دون أن يؤدي هذا إلى تهديد مصالح كل منهما. وعلى حين أنه كان يعتبر التعاون مع إنجلترا في مصر شراً لا بد منه، ويبالغ في تجسيم مركز البلدين فيها على حساب الدول الكبرى الأخرى، فإنه كان شديد الاهتمام بالحيلولة دون تفوق النفوذ الإنجليزي وبتدعيم نفوذ فرنسا بكل الوسائل الممكنة. ولم يكن جمبتا يبدى كثيراً من الاكتراث بالحركة الوطنية المصرية التي دمجها « بالتعصب الإسلامي » و « بالاتجاهات العسكرية » و « بالأحلام الثورية » — ومن هنا تفسيره لمبدأ « مصر للمصريين » بأنه لا يعني إلا تسليم مصر لإنجلترا. ولكي يقوى جمبتا التحالف الإنجليزي — الفرنسي الذي كان حجر الزاوية في سياسته الخارجية، والذي كان لا بد أن يتعرض لخطر شديد فيما لو انفردت إنجلترا باحتلال مصر، فإنه زكى التدخل العاجل في مصر للقضاء على الحركة الوطنية، وإعادة الهدوء إلى البلاد قبل أن تستفحل هذه الحركة بحيث يصبح من الصعب القضاء عليها، وتدعيم المراقبة الثنائية واستعراض الوفاق الإنجليزي — الفرنسي أمام العالم أجمع. لهذا كان يهدف إلى اشتراك الدولتين في احتلال مصر على أن تقوم إنجلترا بحشد أساطيلها في ميناء الإسكندرية في الوقت الذي تنزل فيه فرنسا قواتها ^(٢). ولكنه صمم في قرارة نفسه على التصدي لأي محاولة من جانب إنجلترا للانفراد باحتلال مصر : وذلك لاعتقاده بأن تقوية التحالف بين البلدين تقتضي تدعيم الحكم الثنائي. واستغل فرصة افتتاح مجلس شوري النواب لتطبيق سياسته العامة — وفي ١٥ ديسمبر ١٨٨١ أخبر اللورد ليونز بأنه

(١) عن سياسة جمبتا انظر : Carroll, French public opinion . . . etc, pp. 91 — 2.

Hippeau, La Troisième République, p. 408, Hist. de la France Contemporaine, IV, p. 744,

Le ministère Gambetta 456 — 7, 383, 412 — 13 ; Gaignerot, op. cit, p. 381.

— أيضاً : الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٧٢ : جمبتا إلى سنكفكر بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٢ .
(٢) بعد سقوط جمبتا صرح لفرسينيه بأن قوة احتلال تشمل ٦٠٠٠ بحار كانت قد تجمعت في منطقة بروفانس وعلى استعداد لأن تنقل إلى مصر في خلال أيام قليلة إذا ما صدرت إليها الأوامر .

يعتبر مساندة سلطة توفيق أمراً كبير الأهمية، وأن من الضروري بذل شتى المحاولات الممكنة لبث الثقة في نفس الحليو عن طريق مساندة فرنسا وإنجلترا له ، بحيث تتسم تصرفاته بالصلافة والفاعلية^(١) .

وكان جمبنا أكثر من ند لوزير الخارجية الإنجليزية لورد جرانثل الذي كانت تعوزه المهارة وحسن التصرف بحيث قنع بمعالجة كل موقف على حدة والتغلب على كل صعوبة مباشرة في وقتها وتجنب قطع الوعود والاضطلاع بالمسئوليات . وقد أرغم جرانثل على التعاون مع فرنسا ، وهو يعلم جيداً أن معنى ذلك هو تجنب إقحام الباب العالي في الأزمة ، وإن يكن أبعد ما يكون عن التفكير في الاشتراك مع فرنسا في التدخل العسكري في مصر . ولما كان يدرك مرامي السياسة الفرنسية ، فإنه فهم هدف جمبنا ، فكتب إلى جلادستون في ١٥ ديسمبر : « من المؤكد أننا لا يجب أن نكون البادئين بقطع علاقاتنا بفرنسا . فالفرنسيون سيقترحون أن نشترك معهم في احتلال مصر — وهذا إجراء سخيف . ولست متأكداً ما إذا كان من المستحسن أن نلح في طلب الاحتلال التركي . وفقاً لشروط صارمة ، وإن يكن مثل هذا الإجراء أمراً كريهاً^(٢) . » وبرغم هذا فلم يكن باستطاعته تجاهل اقتراح جمبنا ، بسبب الوفاق القائم بين البلدين — الأمر الذي اضطره إلى الموافقة على خطته وترك زمام المبادرة له ، وفي ١٩ ديسمبر رد عليه كالآتي : « كما ترى حكومة صاحبة الجلالة أن من المرغوب فيه إبداء بعض الأدلة على التفاهم الودي القائم بين البلدين ، ومعنى هذا توخي العناية في تحديد الخطوات الواجب اتخاذها في حالة تجديد الاضطرابات » . وكان معنى قبول جرانثل للاقتراح الفرنسي تأكيد الوفاق القائم بين إنجلترا وفرنسا وتعهد إنجلترا بعدم القيام بعمل منفرد في مصر دون اتفاق سابق مع فرنسا . على أنه لا يوجد ما يدل على ما يذهب إليه بلنت^(٣) من أن وزارة

(١) عن المفاوضات المتصلة بصدور المذكرة انظر : مصر الحديثة ، ج ١ ص ٢١٥ وما بعدها .
أيضاً — Malet, op. cit., pp. 208ff.

(٢) كتب هربرت بزمارك إلى والده من لندن : « إن الميزة الرئيسية لهذا الحل أنه لا يعكر صفو الاتحاد الأوروبي ، على حين أن أي حل آخر قد يؤدي إلى إساءة العلاقات بين الدول الكبرى » — هربرت بزمارك إلى بزمارك بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٢ — مذكوراً في Dugdale

(٣) Secret History, p. 160. — قارن هذا بما يذكره كرومر (مصر الحديثة) ج ١ ، ص ٢٣٥ — هامش .

الخارجية الإنجليزية ، حين وافقت على المذكرة المشتركة ، كانت تضع في عين الاعتبار المفاوضات التي كانت تجرى بينها وبين وزارة الخارجية الفرنسية حول مد أجل معاهدة تجارية قائمة بين الدولتين . يضاف إلى هذا أن جرانقل لم يستسلم لجمبتا على طول الخط ، فقد كان يتوقع ألا تبقى « الوزارة العظمى » طويلا في الحكم ^(١) - ولهذا وافق على اقتراح جمبتا ، وأسر في نفسه تأجيل ما قد يترتب على المذكرة من إجراءات لأطول مدة ممكنة .

وحين علم جرانقل بموافقة مالت على شروط المذكرة ^(٢) ، وحصل على موافقة مجلس الوزراء عليها ^(٣) ، كلف ليونز بأن يبلغ جمبتا بموافقة الحكومة الإنجليزية على أن لا يكون معنى ذلك التزامها بطريقة معينة من طرق التدخل ، إذا ما أصبح أمراً ضرورياً ^(٤) . وقد أبطل هذا التحفظ كل مفعول للمذكرة ، بالإضافة إلى أن إيضاحات جرانقل لم تتفق مع تفسير ليونز للمذكرة - ومن هنا فهم جمبتا أنه على حين أن جرانقل يرغب في تجنب كل تفكير خاص باحتمال العمل المشترك في وقت متأخر ، فإنه لا يمانع في الالتزام باتخاذ طريقة محددة لمثل هذا العمل . لهذا أخبر جرانقل السفير الفرنسي في لندن - شال لأكور Challemel-Lacour بأن المذكرة : « لاتزيد عن كونها مجرد تشجيع أفلاطوني للخديو لا يتضمن وعداً بأي ضمانات ^(٥) » .

أثر المذكرة في مصر :

وكانت التعليمات التي أرسلت إلى مالت في ٦ يناير ١٨٨٢ ، وهي شبيهة بتلك التي أرسلت إلى سنكفكر كالآتي :

-
- (١) لمح جرانقل إلى هذا الاحتمال في محادثة جرت بينه وبين سفير فرنسا ، ميو تسو ، في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢ .
 (٢) لم يرسل مالت مذكرة كولفن السابق ذكرها إلى لندن إلا في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ .
 (٣) عارض جوزيف تشامبرلين في إصدار المذكرة ولكن لم تكلل مساعيه بالنجاح - انظر مذكراته ، ص ٧٠ - ٧١ .
 (٤) ف . و - ١٥٨/١٤١ - تلغراف رقم ٢ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٢ .

(د) الوثائق الفرنسية (إنجلترا) ، ج ٧٩٤ - رقم ٥ من جمبتا إلى شال لأكور ، الرسالتان رقم ١ ، ٢ من شال لأكور إلى جمبتا بتاريخ ٩ و ١٧ يناير ١٨٨٢ . اعتبر شال لأكور التحفظ الإنجليزي مجرد تحفظ رسمي ، وأنه لا هدف له ، وأنه صدر في غير أوانه ، لأن جمبتا لم يقترح التدخل بأي شكل من الأشكال .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وإن الحوادث الأخيرة ،
 وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها
 الآراء مرة أخرى في هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بأن الحكومتين
 الفرنسية والإنجليزية تعتبران تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام القرارات
 التي قبلتها الدولتان رسمياً الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب نظام
 وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهي الأمور التي تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين
 الاهتمام . والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة
 كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر .
 ولا يخامرهما شك في أن ابهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في انتفاء
 الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه
 الأخطار ستلحق من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان
 أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في
 حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية .

ومن الطبيعي أن يواجه المصريون المذكورة بالسخط (١) — فقد أنكرت
 عليهم الاستمتاع بالحرية التي علقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم الداخلية ،
 في نطاق الحدود التي كانت تتطلبها الدول . وحتى صدور المذكرة لم تكن الثورة
 المصرية قد وصلت إلى مرحلة تستلزم التدخل الأجنبي ، ولم يطلب الخديو
 من الدولتين أن تساعداه ، أو أن تعدا بمساعدته . وكان المقصود بالمشاكل الداخلية
 هو الحركة الوطنية والجيش ومجلس شورى النواب ، كما كان المقصود بالمشاكل
 الخارجية السلطان وحركة الجامعة الإسلامية . وبهذا وجهت الإنذارات إلى
 شتى الأطراف المعنية . ولم يتبين أحد في مصر الأسباب التي دعت إلى تقديم
 المذكرة ، وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة ما كانت لتتخذ دون
 تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة ، ورأوا أنها ترمي إلى الضغط على
 السلطان ، وجعل الخديو العوبة في يدي فرنسا وإنجلترا ، وأن مصر ستعرض ،

(١) انظر نقد كرمر للمذكرة في : Modern Egypt, I, pp. 230—5

ونقد جون مورل في : The Fortnightly Review of July 1882.

ونقد مالت في ١٥٩/١٤١ — الرسالة رقم ٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ يناير ١٨٨٢ . وأوراق جرانفل.

الخاصة (١٦٠) الرسالة المؤرخة ١١ يناير ١٨٨٢ إلى جرانفل ، Malet, op. cit., p. 227.

إن آجلاً أو عاجلاً ، لنفس مصير تونس . واعتبر مالت داهية في التآمر : فهو قد أقنع الوطنيين بأن إنجلترا تحبذ الإصلاح ، لا شيء إلا لإيجاد تعلقة للتدخل ، وأنه كان يود أن يلعب في مصر نفس الدور الذي لعبه القنصل الفرنسي روستان Roustan في تونس قبيل إعلان الحماية الفرنسية عليها .

واعتبر قادة الجيش المذكورة وجهة إلى حركتهم قبل أي شيء آخر — لهذا اجتمعوا في وزارة الحرية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ، ثم توجه إلى مجلس الوزراء وأخبر زملاءه بأثر المذكرة على الضباط . فتوجه الوزراء — برئاسة شريف — إلى الخديو ، واتفق الجميع على إرسال المذكرة إلى الباب العالي معربين عن رفضهم لها^(١) . ولام أعضاء مجلس شورى النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على مثل هذا التصريح ؛ فاضطر مالت إلى إنكار ذلك في صحيفة « الإيجيشان جازيت The Egyptian Gazette » الصادرة في ١٤ يناير^(٢) . وكان الأثر العام الذي ترتب على المذكرة أنها جعلت المصريين جميعاً مدركين ضرورة توحيد صفوفهم ، ولما كانت قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال ، فمن الطبيعي أن يصبح اسم عرابي والعسكريين على كل لسان .

واستاء ممثلو ألمانيا والنمسا وإيطاليا من المذكرة واعتبروها موجهة ضدهم — فقابلوا شريف وعبروا له عن سخطهم من انفراد إنجلترا وفرنسا بالعمل في مصر^(٣) . ثم زار شريف بدوره القنصلين وأخبرهما بأن الأثر الذي أحدثته المذكرة كان سيئاً للغاية : فقد فسرت على أنها تهدف إلى تشجيع الخديو على معارضة الإصلاح ، كما أن نصها نم عن روح عدائية إزاء مجلس شورى النواب حين ربط أحداث سبتمبر بافتتاحه . هذا بالإضافة إلى أن المذكرة نمت عن رغبة الدولتين في إضعاف علاقة مصر بالباب العالي . وأخيراً فإنها تضمنت تهديداً بالتدخل لا يبرره شيء في أحوال البلاد . وعبر شريف عن رغبته في أن تصدر

(١) مذكرات عرابي ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ ، رسالة سنكفكرز إلى جيمس بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٣) نفس الوثيقة السابقة ، وتلغراف بتاريخ ٨ يناير ١٨٨٢ من سنكفكرز .

الدولتان في أسرع وقتٍ تصريحاً جديداً يقضى على هذا الأثر الذى قال إنه متأكد من أن الدولتين لم تقصدا إلى إثارته (١) . على أن سنكفكز ظهر بمظهر التشدد ، بل كرر التهديد بالتدخل العسكرى . وحين أخبره شريف بأن في نية الخديو أن يرد على المذكرة ، اعترض على ذلك بشدة ؛ لالما قد يحىء في الرد ، بل على اعتبار أنه يوفر سابقة . وكان من رأيه أنه ليس لمصر إلا أن تنصت إلى نصيحة الدولتين وتلتزم الصمت (٢) . أما مالت فقد نقد المذكرة ، واعترف لجرانقل بأنه شديد الاهتمام بتجنب التدخل بكل الوسائل ، حتى وإن أدى الأمر إلى ترك المصريين يديرون بلادهم بذون مراقبة . وكان على ثقة من وجود مخرج من الأزمة خاصة وأنه كان ضد شن الحروب لمصلحة أصحاب الديون ، وحذر جرانقل من أن شن الحرب على مصر لن يؤدي إلا إلى القضاء على أول محاولة للحكم الثيابى في بلاد إسلامى . وحاول أن يسخر بلنت (٣) في تخفيف حدة غضب العربيين ، وذلك لكى يبدى لشريف معارضته للمذكرة . واقترح على جرانقل إيضاح فحواها بإصدار مذكرة أخرى ، فأصدر جرانقل بدوره التعليمات إلى ليونز بأن يقترح ذلك على جيمبنا موضحاً له النقاط الآتية :

أولاً : أنه قد أسبىء تفسير المذكرة خاصة بسبب تعليقات الصحافة الأوربية عليها .

ثانياً : أن الحكومة الإنجليزية لم تتدخل بأى شكل من الأشكال عن السياسة التى أعلنتها في رسالة ٤ نوفمبر .

ثالثاً : أن الدولتين أكثر معارضة من أى وقت مضى لتدخلهما أو لتدخل أى دول أخرى .

رابعاً : أنهما تعطفان على تجربة مجلس شورى النواب .

خامساً : أنهما ترغبان في المحافظة على الصلة بين الباب العالى ومصر بما يتمشى مع الحريات الممنوحة لمصر .

(١) نفس الملف - رقم ١٢ ، رقم ٧ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٨٨٢ .

(٢) أوراق جرانقل الخاصة (١٦٠) من مالت إلى جرانقل بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٢ .

(٣) كان تعليق سنكفكز أن مالت اتجه في هذه الآونة إلى تنفيذ سياسة بلاده بتسخير الحزب الوطنى

لمصلحته . (رسالة بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢) .

سادساً : وأن هدف المذكرة هو تقوية حكومة مصر والمحافظة على الأوضاع القائمة فيها^(١) .

على أن جميعنا كان ضد هذه الخطوة التي وصفها بأنها غير مناسبة ولا تتصف بالحكمة . وكان من رأيه أن تتمسك إنجلترا وفرنسا بموقفهما بشدة ، على اعتبار أن ظهورهما بمظهر التراجع من شأنه أن يشجع ادعاءات النواب الخاصة بوضع أيديهم على الميزانية بالشكل الذي لا بد أن يؤدي إلى إلغاء الاتفاقيات التي وضعها لجنة التصفية وأنهيار المراقبة الثنائية واقتصاديات مصر . وكان مقتنعاً بأن أي توضيح للمذكرة سيزيد من غلواء خصوم فرنسا وإنجلترا ويشجعهم على التماهى في مشروعاتهم الخاصة بالميزانية^(٢) . على أن الوطنيين مالبنوا أن استشفوا اختلاف تفسير كل من مالت وسنكفكر للمذكرة^(٣) ، مما شجعهم على تحدى الدولتين خاصة وقد تصدى الباب العالى والدول الأربع الأخرى بالمعارضة لموقف إنجلترا وفرنسا .

موقف تركيا ودول القارة الأربع :

غضب السلطان وازداد جزعه حين علم بتقديم المذكرة المشتركة ، فشكا إنجلترا وفرنسا إلى إيطاليا وروسيا والنمسا وألمانيا ، وأرسل مبعوثاً خاصاً إلى بزمارك الذى كان فى تلك الآونة يحاول تقوية نفوذ ألمانيا فى الآستانة . لهذا لم يتردد جرانثل فى أن يؤكد لسفرائه فى العواصم الكبرى وفى الباب العالى أن إنجلترا لم تتزحزح عن موقفها الذى أعلنته فى رسالة ٤ نوفمبر فيما يتعلق بموقف السلطان إزاء مصر ، وأنه لاصحة لما جاء فى الصحف من أن فرنسا اقترحت على إنجلترا ،

(١) ف . و - ١٥٨/١٤١ ، رقم ٦ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ جبتا إلى سنكفكر بتاريخ ١٠ يناير ، ١٥٨/١٤١ ،

رقم ٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٢ يناير ١٨٨٢ .

(٣) كان تعقيب جيمتا كالاتى :

« إن المذكرة المشتركة تفقد فى الواقع كثيراً من مفعولها إذا ما تجنب جيمتا مسبقاً وبشكل مطلق وأيا كانت الظروف كل فكرة لاشتراك الدول فى العمل . . والمذكرة المشتركة لن يكون لها أى جدوى إذا ما كانت تصريحات مالت فى القاهرة مشابهة لتصريحات جرانثل . ولا زلت مصرأ على الاعتقاد بأن المذكرة فى حد ذاتها كانت قراراً فعالاً ، طالما تحفظنا بصدد الخطوات الواجب اتباعها فى المستقبل . »

(إنجلترا) - ج ٧٩٤ ، رقم ١٠ بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٢ إلى شاللى لاكور .

أو أن إنجلترا قد وافقت على ، تقديم المساعدة المادية للخديو . كما أوضح جرانقل أن ثمة سوابق لصدور المذكرة كما هو الحال بالنسبة إلى المراسلات التي جرت في مناسبات خاصة ، والتي لم يفسرها أحد بأنها تتجاهل سيادة السلطان أو تتضمن التشكيك فيها^(١) . ولكن السلطان ووزرائه لم يقتنعوا بهذا الإيضاح أو بتفسير جمبنا للمذكرة المشتركة بأن القصد منها تأكيد الفرامانات التي كان توفيق يحكم طبقاً لها وسند الأوضاع القائمة في مصر^(٢) . وأرسل احتجاج شديد اللهجة إلى السفراء العثمانيين في العواصم الأوربية الكبرى : وفي هذا الاحتجاج أشار الباب العالي إلى صلاته بمصر ثم ذهب إلى أن أحوال البلاد الداخلية لا تبرر الخطوة التي اتخذتها إنجلترا وفرنسا ، وأن مثل هذا الإجراء كان يجب أن يتم عن طريق الباب العالي إذا ما كان إرسال المذكرة أمراً ضرورياً . أما المذكرة بالطريقة التي بلغت بها ، فإنها تتضمن مساساً بحقوق السلطان في السيادة على مصر .

وهكذا زج جمبنا بنفسه في موقف حرج حين استبعد أوروبا وافتات على حقوق تركيا في السيادة على مصر . ولم يوجه إليه الهجوم في العواصم الأوربية الكبرى وحدها ، بل أيضاً في فرنسا : إذ خشى الفرنسيون أن يزج بهم في مغامرة خارجية في الوقت الذي كانت سياسة سابقه الخاصة بتونس لا تزال تواجه الهجوم الشديد . وبرغم استعداد أوروبا لقبول الأمير الواقع ، إلا أنها أبدت استنكارها لصدور المذكرة المشتركة . لهذا اشتدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا في الدفاع عن سلطة السلطان ، ونمت لهجة كبار الساسة في هذه الدول عن تفضيلهم التدخل التركي إذا ما كان هذا التدخل أمراً ضرورياً^(٣) . وفي ٢ فبراير أرسلت الدول الأربع ردّاً مشتركاً على احتجاج الباب العالي جاء فيه أنها ترغب في المحافظة على الأوضاع القائمة في مصر طبقاً للمعاهدات الأوربية القائمة والفرمانات

(١) ف . و - ٣٣٧٧/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ١٣ من جرانقل إلى دفرين بتاريخ ٩ يناير ١٨٨٢ ، ف . و - ١٥٢/١٤١ - رقم ٧٨ بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٢ من وزارة الخارجية إلى مالت .
(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) ج ٧٢ - جبنا إلى شالل لاكور وسنكفكر وتسو بتاريخ ١٨ يناير ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ٣٣٧٧/٧٨ - رقم ٤٢ من جرانقل إلى دفرين بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

السلطانية ، وأنها ترى أن تعديل وضع مصر بأى شكل من الأشكال لا يمكن أن يتم إلا بالاتفاق بين الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة على مصر^(١) .

مجلس شورى النواب ومسألة الميزانية :

وبرغم ما سبق أن رأيناه من أن عرابى كان يرى أن مناقشة الميزانية ليست من اختصاص مجلس شورى النواب ، فإن المذكرة المشتركة شجعت المصريين على تحدى المراقبة : فإنجلترا وفرنسا قد وجهتا تهديدهما إلى المصريين دون أن تبدأ أى استعداد لدعمه بالقوة المسلحة إذا ما اقتضى الأمر ، وحين أدرك المصريون فيما بعد أن الدولتين غير مستعدين للتدخل حل الازدراء محل الغضب الذى أثارته المذكرة . كما أن الثوار كانوا يأملون أن تقف الدول الأوربية الأخرى إلى جانبهم حتى لو اتحدت فرنسا وإنجلترا ، وتأكد هذا لديهم حين احتج الباب العالى^(٢) والدول الأربع على تقديم المذكرة . يضاف إلى هذا أن الوطنيين لقوا تشجيعاً من بعض « العملاء الأجانب » الذين كانوا يودون إضفاء الصفة الدولية الكاملة على المسألة المصرية بتعقيد الموقف . ومنذ ذلك الوقت بدأ بعض الوطنيين الأذكياء يعملون على تحويل مصر إلى بلجيكا شرقية تحميها الدول جميعاً - وتحت تأثير هذه الفكرة أقنعوا أنفسهم بأن التدخل الأجنبي الوحيد الممكن هو تدخل الدول جميعاً وهذا من شأنه أن يكون فى مصلحة مصر فى نهاية الأمر^(٣) .

وفى ٢ يناير ١٨٨٢ كان شريف قد قدم إلى المجلس مشروع اللائحة الدستورية التى نصت على أن يشرف المجلس على الإدارة ويراقب أعمال الوزراء وينفرد بفرض الضرائب وسن القوانين . ومن المحتمل أن هذا المشروع لم يكن من

(١) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ، ج ٤٧ - رقم ٥ ، ١٠ ، ١٣ ، ف . و - ٢٤١١/١٤٦ - صور من رسالة جرانفل إلى أميثل رقم ١٣ ومن رسالة إليوت إلى جرانفل رقم ٢٤ ومن رسالة باجت إلى جرانفل رقم ١٦ ، (إيطاليا) ، ج ٦٦ ، رقم ٦ ورقم ٢٠ ، ف . و - ١٥٢/١٤١ صورة من تليفراف ثورنتون إلى جرانفل بتاريخ ١٦ فبراير ومن رسالته رقم ٦٤ .

(٢) اقتنع سنكفكر بأن السلطان قد انقلب على توفيق منذ تقديم المذكرة المشتركة ، لأنه انحاز إلى إنجلترا وفرنسا (أى توفيق) بدلا من أن ينضم إلى حركة الجامعة الإسلامية ، بل إنه علم أن السلطان كتب إلى عرابى يحرضه على خلق توفيق - ومن هنا جراءة الضباط . (تليفراف سنكفكر إلى جمبنا بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨٢) .

(٣) رسالة سنكفكر رقم ١٢٠ بتاريخ ١٧ يناير وتليفرافه المؤرخ ٢١ يناير ١٨٨٢ .

تدبير شريف ، بل كان نتيجة لضغط الوطنيين^(١) . فشریف قد وجه نظر النواب إلى تعهدات مصر الدولية ، وذكرهم بوجوب احترامها حتى يأتي اليوم الذى يستطيعون فيه أن يعيدوا بناء حكومتهم ويحصلوا على ثقة الدول . لهذا اعترض على حق المجلس فى إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بمالية البلاد أو مناقشة الخراج الذى كان على مصر أن تدفعه للباب العالى^(٢) . وبعد تقديم المذكرة أصر المجلس (فى ١٠ يناير) - أثناء مناقشته للميزانية - على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضاءه حرية أوسع فى إبداء آرائهم ، وقدرأ أوفر من الإشراف على الإدارة بالإضافة إلى حق التصويت على نصف الميزانية الذى لا يتصل بالديون أو الخزية . ولم تكن هذه المطالب غير معقولة ، إذ كان من رأى رئيسيه - الذى قىض له أن يخلف جمبنا فى رئاسة الوزارة - أن من الضرورى توجيه الحركة الوطنية المصرية والوصول إلى تسوية تمنح البلاد بعض الشعور بالحكم الذاتى ، دون مساس بمصالح الدائنين^(٣) . وكان رأى جلادستون مشابهاً - إذ اعتبر مطالب مجلس شورى النواب معقولة^(٤) ، كما كتب جرانفل إلى مالت فى ١١ يناير مايلي : «^(٥) إن حكومتنا لا ترغب فى الالتزام بحرمان المجلس تماماً - وباستمرار - من إقرار الميزانية ، ولكنها ترى أن الأمر يتطلب الحذر بسبب المصالح المالية التى التزمت الحكومة الإنجليزية بالدفاع عنها » . ويبدو أن الحكومة الإنجليزية ومالت وكولفن^(٦) كانوا جميعاً يرغبون فى الوصول إلى حل وسط . ولكنهم ، من ناحية أخرى ، وافقوا على بعض اعتراضات جمبنا الذى كان يبدو أنه يرغب فى تعقيد الموقف وخلق أزمة خدمة لسياسته العامة الخاصة بمصر . وبرغم ما يبدو من موافقته للحكومة الإنجليزية على التسليم بقيام بعض المصالح الإدارية المحلية التى يمكن فيها الاستفادة من خدمات النواب ، فإنه كان

(١) Landau, op. cit., p. 35.

(٢) الوقائع المصرية - عدد ٤ يناير ١٨٨٢ .

(٣) La Question d'Egypte, p. 123.

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) - جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ١٢ يناير ١٨٨٢ .

(٥) ف . و - ١٤١/١٥٢ - التلغراف رقم ٨ .

(٦) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ ، رقم ١٢٣ من سنكفكرز إلى جمبنا بتاريخ ٢١ يناير

يعترض على منحهم أى سلطة من سلطات الإشراف على الإدارة العليا للبوليس وموارد الأوقاف وميزانية الجيش . وكان من رأى الحكومة الإنجليزية أن من غير المناسب المساس بالإدارة المحلية والبوليس والأوقاف ولكنها - من ناحية أخرى - كانت ترفض تقوية سلطة النواب فيما يتعلق بميزان الجيش ، إذ أن ذلك يمكنهم من زيادة عدد الجيش كما يشاءون دون حاجة إلى موافقة " إدارة والمراقبين " (١) .

والحق أن المراقبين قد امتدت هيمنتها إلى الإدارة المصرية شكل لم تنص عليه القوانين : فلم يقتصر نفوذها على المسائل المالية بل تعدى إلى التعليم والمرافق العامة والجيش (٢) - لهذا كان من الطبع أن يعترضوا على مطالب المجلس ، دفاعاً عن سلطتهما التي قال عنها مالت إنها من الناحية القانونية لا تتعدى حق التفتيش والإدلاء بالنصيحة - وهذا يكفى حين يقوم المراقبان بمهامهما حين تكون الوزارة مسئولة أمام الخديو ، ولكنه لا يلبث أن يصبح وهماً إذا ما أصبحت الوزارة مسئولة أمام المجلس - إذ في هذه الحالة لا توجد سلطة بإمكان المراقبين أن يلجأ إليها إذا ما ضرب بنصيحتهما عرض الحائط (٣) . فلم يكن من السهل بالنسبة إلى كل من كولفن ودى بلنير أن يتخلى عن الوضع الممتاز الذى حصل عليه . وكان كولفن « بارداً ومتحفظاً ، خشناً منقراً ، ذا مظهر لا يبعث على الاطمئنان » (٤) . - وكان من المعروف أنه هو الذى يضع سياسة المراقبة والخديو والوزراء . ولما كان قد سيطر على كل من مالت والخديو وشريف ، فإنه أصبح الحاكم الفعلى لمصر ، وفي الفترة الممتدة من سبتمبر ١٨٨١ إلى ضرب الإسكندرية في يوليو ١٨٨٢ كان هو الموجه الحقيقى لسياسة إنجلترا في مصر وللخديو توفيق . بدأ بمصالحة عرابي : فدعاه إلى العشاء وعينه وكيلاً لوزارة الحرية واعتقد أن بإمكانه أن ينفذ سياسته بروح الود - ولكنه لم يلبث بعد تقديم المذكرة المشتركة أن اقتنع باستحالة ذلك ، فرأى أن لا مفر من الحرب .

أما دى بلنير فقد ووجه بالكراهية الشديدة في مصر بسبب طبيعته المتعجرفة

(١) ف.و - ١٤٦/٢٤٦٢ ، رقم ١٢١ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨١ .

(٢) مذكرة كولفن بتاريخ أول يولية ١٨٨٢ .

(٣) الرسالة رقم ٦٩ إلى جرانفل بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٨٢ .

(٤) Khedives and Pashas, p. 233 .

وتحديه للنظام النيابي الذي كان من المحتم أن يضع حداً للدكتاتوريته . وقد أقنعت شكواؤه الحكومة الفرنسية بأن المطلب الذي تقدم به النواب المصريون ليس إلا ذريعة ، وأن هدفهم الحقيقي هو إضعاف المراقبة الإنجليزية - الفرنسية^(١) . لهذا أقنع جمعبتا وزارة الخارجية الإنجليزية بإرسال تعليمات متشابهة إلى القنصلين العاملين في مصر ، تقتضي الإصرار على رفض شريف لمطالب المجلس بحجة أنها لا تتماشى مع وضع مصر الدولي ، وهو الوضع القائم على الاتفاقيات التي عقدها مصر مع إنجلترا وفرنسا . وقد حذرت الدولتان القنصلين بوجه خاص من قبول حل وسط اقترح في تلك الآونة وكان يقضي بمنح المجلس حق إقرار الميزانية ، وأن يدرج هذا الحق في القانون الأساسي للمجلس ، بشرط أن يتمتع الأعضاء عن استعماله لمدة ثلاث سنوات^(٢) .

سقوط شريف :

وأبلغ شريف القنصلين - بصفة غير رسمية - أنه يرغب في أن يقدم احتجاجاً على مطالب النواب^(٣) - وفي ٢٧ يناير قدما إليه مذكرة^(٤) ، جاء فيها أنه ليس باستطاعة المجلس أن يقر الميزانية دون خرق للمراسيم التي قامت عليها المراقبة وأن لا بد من موافقة الدولتين على مثل هذا التعديل . ولكن زعماء المجلس رفضوا المذكرة ولم يبدوا أي استعداد للوصول إلى حل وسط . إذن فالأزمة التي نشبت في هذه الفترة ترجع إلى سببين : (أولاً) تدخل الدولتين الذي كان معناه أن مصر ليس لها الحق في أن يكون لها نظام دستوري ، خاصة وأن النواب قد أبدوا احترامهم للالتزامات مصر الدولية ، (ثانياً) إصرار النواب على المحافظة على كل حقوق المجلس . ولم يكن هذا الإصرار حينئذ يتسم بالحكمة : إذ أن ميزانية عام ١٨٨٢ قد أقرها المرسوم الخديوي الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ ، وكان لا بد من مرور بعض الوقت قبل أن يحل وقت مناقشة ميزانية عام ١٨٨٣ . وكان بلنت قد نصح الوطنيين بالاعتدال وبأن لا يصرحوا

(١) ف. و. - ٢٤١١/١٤٦ ؛ رقم ٨٨ من جرائد إلى ليونز بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٢ .

(٢) Malet, op. cit., p. 239.

(٣) مصر ، ج ٧٢ ؛ تلغراف من سنكفكرز إلى جببنا بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٢ .

(٤) Malet, op. cit., pp. 252-3.

بأى شيء يتعلق بالميزانية قبل الاتصال بإنجلترا وفرنسا . كما كان هذا أيضاً هو رأى محمد عبده الذى قال إن المصريين قد صبروا مئات السنين انتظاراً للحصول على حريتهم ، وأن من ياب أولى أد. يمتد صبرهم عدة شهور^(١) . وكان من الممكن تجنب الأزمة أو تأجيلها ، لولا شك الوطنيين فى شريف ولولا طموح البارودى وتطلعه إلى تولي رئاسة الوزارة . ومن ثم إلحاحه فى ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير^(٢) .

وبلغت الأزمة ذروتها فى أول فبراير . كان شريف قد بعث برسالة إلى المجلس ، هدفها توضيح الموقف ، وطلب من الأعضاء الوصول إلى أساس للتباحث مع الدول . ولكن المجلس أصر على إصدار مرسوم يقر اللائحة الأساسية بما فيها حق المجلس فى إقرار الميزانية . وفى أول فبراير كان شريف ينتظر وفادة من المجلس ، يقدم إليها إما موافقته أو استقالته . وكان بإمكانه أن يحل المجلس ويضع حداً للأزمة — خاصة وأنه كان قد أبلغ مالت أنه لا ينوى الاستقالة^(٣) . فالمجلس كان لا يزال يطبق اللائحة القديمة التى لم تقر مبدأ المسئولية الوزارية ، وكانت تعطى رئيس مجلس الوزراء حق حل المجلس فى حالة نشوب النزاع بينه وبين الحكومة . ولكن سبق أن أوضحنا أن شريف لم يكن يتميز بالحزم أو بالقدرة على مواجهة المواقف الصعبة ، فأفلت الموقف من يديه . فقد توجه عرابى إلى سلطان باشا وأخبره بإصراره على تلبية مطالب المجلس ، وأن لا بد من تغيير الوزارة فى حالة رفض شريف . ويذكر مالت أن عرابى هدد الخديو والوزارة والمجلس ، على حين يؤكد سنكفكر أنه هدد سلطان بالموت لكى يرغمه على عقد المجلس وإقرار اللائحة الأساسية^(٤) . على أنه لا يوجد ما يؤكد رأى القنصلين^(٥) ، الذى قد يعزى إلى شريف

(١) Blunt, op. cit., pp. 192 — ff.

(٢) الرافعى : الثورة العربية ، ص ١٩٨ — ٩ .

(٣) رسالة مالت رقم ٢١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٢ .

(٤) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٢ — تليفراف سنكفكر إلى وزارة الخارجية بتاريخ

أول فبراير ١٨٨٢ .

(٥) نفي سلطان باشا ذلك فى جريدة الوقائع (٢٠ فبراير ١٨٨٢) ، كما نفاء بلنت فى رسالة

بعث بها إلى جلاستون فى ٦ فبراير (أوراق جلاستون الخاصة — رقم ٤٤١٠٠٠) .

الذى ربما كان يهدف إلى تقوية مركزه بمساندة الدولتين له بأى وسيلة : ومن ذلك أنه ذكر للقنصلين أن الحل الوحيد للموقف هو أن يرسل الباب العالى إلى مصر — دون إبطاء — بعثة تتلوها قوة تركية^(١) .

وحين قابل وفد المجلس شريف ، طلب إمهاله بعض الوقت لكى يبحث التعديلات التى أدخلوها على مشروع اللائحة الأساسية . وفى اليوم التالى زار أعضاء الوفد الحديو وطالبوه بتعديل الوزارة ، كما قدموا إليه نسخة من مشروع اللائحة الأساسية ومعها المواد الخاصة بالميزانية التى أقرها المجلس ، وطلبوا منه أن يوقعها ، مصرين على عدم إمكان مناقشة حق إقرار الميزانية مع الدول الأجنبية . ولكن توفيق صرفهم وقال لهم إنه سيبحث طلبهم ، ثم استشار القنصلين اللذين أشارا عليه بالاستسلام لأنه لا يمتلك القوة التى تستند لورفض مطالب المجلس^(٢) . وشكل محمود سامى البارودى — الذى رشحه وفد المجلس لرياسة الوزارة — حكومة جديدة تولى فيها عرابى وزارة الحربية .

ضعف سلطة الحديو واضمحلال المراقبة :

وفى ٦ فبراير بلغ سنكفكر حكومته بأن الانقلاب الذى قام به مجلس شورى النواب يمكن اعتباره ردًّا على مذكرة ٧ يناير : فقد أعلنت الدولتان رغبتهما فى المحافظة على الأوضاع القائمة أياً كانت الاحتمالات ، ولكن هذه الأوضاع مالبثت أن تعرضت لتعديل جوهرى . لهذا رأى سنكفكر إما أن تعدل الدولتان سياستهما أو تلجأ إلى القوة المسلحة . ولو بقى جمبئاً فى الحكم ، لتعدلت سياسة فرنسا إزاء هذه الأزمة — ولكن سقوطه فى ٣٠ يناير نتيجة للمذكرة المشتركة^(٣) شجع الثوار الذين لم يكونوا يخشون خلفه فريسينيه الذى كلف سنكفكر بأن يتحفظ رسمياً إزاء الوزارة الجديدة مع الإبقاء على علاقات الود معها . كما أن الحكومة

(١) ف . و . — ١٥٩/١٤١ — رقم ٣٢ (سرى) من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول فبراير ، تلغراف سنكفكر إلى وزارة الخارجية الفرنسية بنفس التاريخ .

(٢) Malet, op. cit., p. 256.

(٣) انظر تلغرافه فى (مصر) ج ٧٢ .

(٤) Freycinet, Souvenirs, II, p. 215.

الإنجليزية لم تخط خطوة جديدة ربما لأن جرانثل كان لا يرى أن الموقف يتضمن « حالة فوضى » تستلزم التدخل^(١) . وكان فرنسيتيه قد صرح بعد تولية الحكم مباشرة بأنه يعترض على أى تدخل من جانب تركيا^(٢) ، على حين لم يجبذ التدخل الإنجليزي - الفرنسي في مجلس الوزراء الإنجليزي سوى لورد هارتنجتون^(٣) .

ووجد السلطان في الموقف الجديد فرصة للاصطياد في الماء العكر ؛ ففي البداية نصح الخديو بعدم قبول استقالة شريف ، أو إعادته إلى الحكم فيما لو كان قد قبلها ، كما نصحه بمحل مجلس شورى النواب . ولكن حين أجاب توفيق بأنه عاجز عن التمشي مع نصيحة السلطان أصر الباب العالي على وجوب قيام وفاق قوى بين المجلس والوزارة وأن من الواجب ترك مناقشة الميزانية للمجلس . وكان الباب العالي لا يزال على صهلة بعرايى ، وحين تم حسم الموقف أرسل إليه الصدر الأعظم رسالة يبلغه فيها بأنه يوافق تماماً على مسلكه^(٤) .

على أن تأليف الوزارة الجديدة سجل الانهيار النهائى للسلطة الخديوية وانتصار الثورة . فقد كان توفيق لا يميل إلى قبول استقالة شريف ، ولم يستشر في اختيار الوزراء الجدد ، فسقطت هيئته تماماً . كما ضعف مركز المراقبة التى اعتبرها الوطنيون مجرد أحد الضمانات القوية لمصالح الدائنين^(٥) . وحين توقفت اللائحة الأساسية في مجلس الوزراء الجديد لم يدع المراقبان ، ولم يطلب أحد منهما أن يدلها « بنصائحهما » مما ترتب عليه جهلها بمشروعات الحكومة الجديدة . وفي مذكرة قدمها إلى القنصلين في ٦ فبراير احتجا بشدة على مشروعات مجلس شورى النواب ، في لغة تحمل طابع التهديد ، مما أدى إلى امتعاض

(١) Biovès, op. cit., p. 66

(٢) مصر - ، ج ٧٢ تلغراف من سنكفكز إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ .

(٣) Life of Chamberlain, p. 445 ، Life of Dilke, p. 456

(٤) ف . و - ١٤١/١٥٩ ، رقم ٤٣ (سرى) - مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ فبراير

١٨٨٢ ، (مصر) ، ج ٧٢ رقم ١٢٩ بتاريخ ٥ فبراير ، ج ٧٣ تلغراف بتاريخ ٤ مارس ١٥١ رقم ١٥١ بتاريخ ٥ مارس (من سنكفكز) .

(٥) Malet, op. cit., p. 256.

الرأى العام المصرى^(١) . فقد أبدى اعتراضهما على برنامج الوزارة المقدم إلى الخديو وطالبا بأن يكون لهما حق إبداء آرائهما فيما يتعلق بكل مسائل الإدارة الداخلية التى تمس مصالح البلاد الاقتصادية^(٢) .

على أن مجلس الوزراء الجديد أقر اللائحة الأساسية^(٣) فى جلسته المنعقدة فى ٧ فبراير . وكان الوزراء على استعداد للوصول إلى حل وسط ، فلم يمانعوا فى اشتراك المراقبين فى جلسات مجلس الوزراء ومجلس شورى النواب — بصفة استشارية — حين النظر فى الميزانية^(٤) . ولكن كولفن كان فى ذلك الوقت قد عدل رأيه بصفة نهائية ، فقد وجد الوطنيين « غير عمليين » وأكد لبلنت أنه سيبدل كل ما فى وسعه لتدميرهم ، حتى ولو أدى به الأمر إلى تحييد التدخل المسلح^(٥) . وفى مذكرة أرسلها المراقبان إلى رئيس الوزراء فى ١٢ فبراير ، احتجا من جديد على اللائحة الأساسية وذكرنا فى احتجاجهما أن السبب الحقيقى لقيام المراقبة هو تجنب تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية التى لا بد أن تهدد مصالح الدائنين برغم تخصيص مبالغ معينة لديونهم — وذلك بالإشراف على الإدارة . ورد البارودى على هذه المذكرة بتنفيذ ماذهب إليه المراقبان قائلاً : إن من المؤكد أن ثمة لبساً^(٦) حول تفسير ماتضمنه مرسوم ١٩ نوفمبر ١٨٧٩ . وأكد أن من حق المراقبين ، فيما يتعلق بالشئون المالية ، أن يتمتعوا بسلطات تفتيش واسعة على كل الخدمات العامة ، وأن الوزراء قد التزموا رسمياً بمراعاة

(١) وجد نص هذه المذكرة فى (مصر) ج ٧٢ .

(٢) مذكرة مقدمة إلى محمود باشا سامى بتاريخ ٨ فبراير (مدرجة فى مصر ، ج ٧٢) .

(٣) انظر النص فى كتاب بلنت ، الملحق رقم ٦ .

(٤) تلغراف منكفكر بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٥) Secret History, p. 199 .

(٦) كان هذا اللبس ناتجاً عن الفرق بين كلمة "Control" الإفرنجية وكلمة « مراقبة » العربية التى لا يفهم منها معنى الإشراف والتوجيه ، ومن ثم قصورها عن أداء معنى ما يقابلها فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية . فثلاً نجد أن المادة ١٩ من اللائحة الأساسية قد ترجمت بالشكل الآتى : « يطالب النواب بحق الإشراف على أعمال كل الموظفين العموميين » ، على حين أنه لم يقصد منها سوى أن يكون للنواب الحق فى التفتيش على ملوك الموظفين . كذلك صيغت المادة ٢٤ فى الترجمة الفرنسية بشكل يشتمل منه حصول النواب على حق القيام بوضع التشريعات ، وطيرها البرق بهذه الصفة ، مع أن المقصود بها فى الواقع إعطاء النواب المصريين حق طلب سن القوانين الجديدة ، على أن يضع الوزير طلبهم فى عين الاعتبار أو يقدم لهم أسباب رفضه .

التطبيق الحازم المخلص للاتفاقيات القانونية التي تنظم ديون البلاد بما في ذلك المرسوم ذاته .

ولا كانت الوزارة الجديدة على صلة وثيقة بالحركة الوطنية ، فإنها اتجهت إلى التخلص من الموظفين الأجانب بقدر الاستطاعة أيّاً كانت جنسياتهم . وكان بلنت لا يزال على تفاؤله ، وصرح بأن كل شيء سيسير في طريق الصواب لو تركت مصر وشأنها . وكان قد اقتنع بأن المصريين قادرون على إدارة شئون بلادهم ، مخالفاً في ذلك رأى مالت الذي ذهب إلى أن اضطباع المصريين بحكم بلادهم معناه انتهاء المراقبة من الناحية العملية^(١) . وكان هذا أيضاً هو رأى دى بلنير الذي طلب من حكومته (٦ فبراير) أن تقبل استقالته بعد أن عجز عن تعديل مسلك الوزارة ورأى أن استمرار وجوده في مصر يتضمن - بشكل خاطئ - أنه لا يزال يحتل الوضع الذي يؤهله للدفاع عن المصالح التي جرى تعيينه في الماضي لكي يدافع عنها^(٢) .

ومن الطبيعي أن يحاول ممثلو الدول الأخرى أن يستغلوا الوضع الجديد لتحدى المركز الممتاز الذي تمتعت به إنجلترا وفرنسا - فقد صرح قنصل روسيا العام - دى لكس - بأنه ليس بوسع الدولتين إلا أن تقرا اللائحة الأساسية الجديدة وتقبلا الأمر الواقع^(٣) . كما صرح قنصل ألمانيا العام - ساورما - بأن ألمانيا ستبحث الموقف من جديد فيما لو تضعضعت سلطة الدولتين . واتفق مع قنصل النمسا العام - البارون كوسجك Kosjek - في القول بأنه إزاء ضرورة مناقشة المسألة المصرية من جديد ، فلا بد أن يتم ذلك على يد مؤتمر تمثل فيه الدول العظمى ، وأن تلغى المراقبة وتتحول اختصاصاتها إلى صندوق الدين ذى الطابع الدولي^(٤) . وحاول زعماء الحركة الوطنية والوزراء أن يوثقوا علاقاتهم بممثلي إيطاليا والنمسا وروسيا وألمانيا ، في الوقت الذي اتجهوا فيه إلى تحديد علاقاتهم بمالت وسنكفكر مما أدى إلى اغتباط ممثلي الدول الأربع بنحروجهم عن نطاق الوضع الثانوى

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) - مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .

(٢) Vélaz, op. cit., p. 53.

(٣) Biovès, op. cit., p. 69

(٤) Ibid, p. 70.

الذى شغلوه فى الماضى . وحاول سنكفكرز - بقدر استطاعته - أن يحتفظ بعلاقات طيبة بالوزارة وأن لا يبدى معارضته للنظم الجديدة ، فقد فضل عدم إثارة العقبات فى وجه الوزارة والحركة الوطنية وأن يفسح لهما المجال لإثبات كفاءتهما . وكان ذلك أيضا هو اتجاه كوسجلك ، على حين أن دى مارتينو لم يقتصر على التعبير عن ثقته التامة بزعماء الحركة الوطنية ، بل أبدى اقتناعه بأن احتمال معارضة النظام الجديد لن يصدر إلا عن الخديو^(١) .

مقدمات المؤتمر الدولى :

ولإزاء اشتداد ساعد الثورة المصرية أبدى سنكفكرز شكوكه فى وجود ما يمكن أن يحول دون تدخل الدول الأخرى فى شئون مصر . وبخاصة فيما يتعلق بأثر الوضع الجديد على قانون التصفية . وكان مالت قد أخبره بأن لابد من طرح المسألة المصرية على مؤتمر أوربى ، فخشى أن يكون هدف الحكومة الإنجليزية هو الحصول على اعتراف الدول بمصالحها الخاصة فى مصر . لهذا زكى سنكفكرز لحكومته أن تعمل بكل وسيلة على حفز التدخل الأوربى^(٢) . أما فريسينيه فكان يختلف عن جمبى كل الاختلاف . فعلى حين اتصف جمبى بالاندفاع وعدم التأنى ، مما دعاه إلى تجاهل وجهات نظر الحكومات الأوربية الأخرى ، كان فريسينيه على استعداد لبذل كل الجهود التى تكفل إبداء الاحترام لنصائح هذه الدول والحصول على موافقتها ، إن لم يتسن ضمان تعضيدها . وقد أخطأ جمبى فى تقديم المذكرة المشتركة دون إخطار سابق للدول الأخرى التى أدت معارضتها إلى تبرير عدم ارتياح رأى العلم الفرنسى ومعارضته . فالدول الكبرى اعتبرت الإجراءات التى اتخذها جمبى محاولة منه لتنجيها عن مسألة ذات أهمية بالنسبة إليها ، برغم كونها من الناحية القانونية من اختصاص الدولة العثمانية . لهذا كان من الطبيعى أن تستاء الدول من سياسة جمبى التى عقدت الموقف . ولو بقى

(١) تليفون سنكفكرز بتاريخ ٤ فبراير ، رقم ١٣٥ بتاريخ ١٤ فبراير ، رقم ١٥٢ بتاريخ ٦ مارس - وكلها من سنكفكرز إلى دى فريسينيه .

(٢) رسالة سنكفكرز إلى جمبى بتاريخ ٢١ يناير ، رقم ١٢٦ بتاريخ ٢٩ يناير ١٨٨٦ من سنكفكرز إلى جمبى .

جمبتا في الحكم ، لبذل كل ما في وسعه — بعد فشل المذكرة المشتركة — لمقاومة أى محاولة لعرض المسألة المصرية على الاتحاد الأوربي ، ولحافظ على الوفاق الإنجليزى — الفرنسى ، مع احترام وجهات نظر الدول الأخرى . ولكن فريسينيه كان يجبذ تدويل المسألة المصرية ، باعتباره الوسيلة الوحيدة التى تقنع الرأى العام الفرنسى بقبول فكرة التدخل العسكرى إذا ما أرغمته الظروف على القيام به^(١) .

وقد استقبلت الدوائر الرسمية الإنجليزية الوزارة الفرنسية الجديدة بالارتياح ، وأقنع جرانفل نفسه بأن بزمارك سيوافق على أى إجراء تتخذه إنجلترا في مصر ، فيما لو حاول الباب العالى التدخل — ذلك أن اختفاء جمبتا شجعه على اطراح ترده السابق في طرح المسألة المصرية على الاتحاد الأوربي . وكان يهدف بذلك إلى التغلب على كل من عناد فرنسا في مقاومة أى شكل من أشكال التدخل التركى ومعارضة مجلس الوزراء الإنجليزى للتدخل الفرنسى — الإنجليزى . كما كان على علم بتفضيل الدول الأخرى للتدخل التركى على التدخل الإنجليزى — الفرنسى ، بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف الاتحاد الأوربي ، خاصة وأن بزمارك كان يخشى أن تؤدى المسألة المصرية إلى خلق شلنفيج — هولشتين أخرى على ضفاف النيل ، بالشكل الذى قد يهدد السلام الأوربي .

وفي ٦ فبراير رد جرانفل على مذكرة الدول الأربع ، وحبذ اتصالها بإنجلترا وفرنسا بقصد تبادل الآراء حول أحسن الطرق الكفيلة بحل المسألة المصرية وفق الأسس التالية : (أولا) ضرورة المحافظة على حقوق كل من السلطان والحديو ، (ثانياً) ضرورة ضمان حريات الشعب المصرى وفقاً لفرمانات السلطان ، (ثالثاً) ضرورة المراعاة الدقيقة لالتزامات مصر الدولية . ولم يستبعد جرانفل فكرة التدخل — وعلى حين سلم بأن الوقت لم يحن بعد لبحث مزاياه ، فإنه عبر عن تفضيل الحكومة الإنجليزية أن يكون مثل هذا التدخل — فيما لو أصبح أمراً ضرورياً — ممثلاً لاتحاد أوربا وسلطتها ، وفي مثل هذه الحالة يستحسن اشتراك السلطان في الإجراءات التى قد تتخذ أوفى المناقشات التى قد تجرى بهذا الصدد^(٢)

(١) Freycinet, Souvenirs, II, p. 228.

(٢) ف . د . - ٢١٤٢/١٤٦ ، رقم ١٣١ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ .

ووافق فريسينيه على هذا الاقتراح ، مع إبداء التحفظ حول اشتراك فرنسا في أى تدخل عسكري في مصر ، على أن يتم بحث هذه المسألة حين تبدو ضرورة التدخل^(١) . وفي ١٢ فبراير أرسلت التعليمات المشتركة بهذا المعنى إلى ممثلي الدولتين في العواصم الأربع الكبرى حيث قوبلت بالاستحسان^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك ، ولكي يتسنى ضمان حسن نية الدول الأربع ، بالظهور بمظهر الدفاع عن مصالحها في مصر ، أقنع جرانقل فريسينيه بإرسال تعليمات مشتركة إلى العواصم الأربع وإلى الآستانة تقضى بالاحتجاج على اللائحة الأساسية والدفاع عن قانون التصفية والتزامات مصر الدولية . وجاء في هذا الاحتجاج مايلى^(٣) : « في حالة اضطراب وسائل الحصول على اعتمادات الميزانية ، لن يكن تخصيص بعضها لمواجهة الالتزامات الخاصة بالدين العام . فالهدف من قانون التصفية إجراء تنظيم كامل ، وقد جعلت نصوصه متمشية مع هذا التنظيم . ومن المؤكد أنه لو أمكن التنبؤ بأن توازن السلطات سيختل بالصورة التي نشهدا الآن ، لأصر مندوبو بلجنة التصفية على وضع ضمانات أكثر تشدداً بهدف المحافظة على مصادر الدخل التي جعلوها ضماناً للديون وجبايتها . فالمادة ٣٤ من مواد اللائحة الأساسية (وهذه المادة متعلقة بالميزانية) لا تكفى لحماية مصالح الدائنين . فمن الضروري ليس فقط الاعتراف بالتزامات قانون التصفية ، بل أيضاً بالنصوص اللازم تأكيدها للوفاء بهذه الالتزامات » . ومضت المذكرة تقول إنه طالما أن مصر لا تتمتع بالاستقلال التام فإن حق الشعب المصرى الأساسى فى الإشراف على ميزانيته لا يمكن المطالبة به بسبب الأعباء والالتزامات التى ورثها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحقوق الأساسية الخاصة بحسم كل أنواع النزاع مع الأجانب فى المحاكم الوطنية ، وإلى حق الحديو - طبقاً للفرمانات - فى القيام على إدارة مصر الداخلية ، وهو الحق

(١) (إنجلترا) ، ج ٧٩٤ - مذكرة من فريسينيه إلى دكره (مدير الشؤون الخارجية) بتاريخ ٧ فبراير ١٨٨٢ .

(٢) (ألمانيا) ، ج ٤٧ - رقم ٢١ ، (روسيا) ، ج ٢٦٦ ، رقم ١٢ ، (النمسا) ، ج ٥٢٧ رسالة ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ فبراير ١٨٨٢ .

(٣) وضع هذا الاحتجاج فى أساسه الرد على مذكرة رئيس الوزارة المصرى المؤرخة ٨ فبراير والخاصة باللائحة الجديدة . (انظر : ف . و - ١٥٢/١٤١ - إضافة إلى رقم ٧٤ ، رقم ٥٨ ، ف . و - ٢٤١٢/١٤٦ - رقم ١٩٤) .

الذى لا يمكن المساس به . لهذا ذهبت الدولتان إلى وجوب اقتصار مهام المجلس — بقدر الإمكان — على بعض المسائل المحددة ، بما فى ذلك الشؤون المالية ، التى بإمكانه أن يقدم لها أجل الخدمات وبذلك يطور المصريون مقدرتهم على الحكم الذاتى ، دون المخاطرة بالتعدى على الالتزامات الدولية الناتجة عن قانون التصفية والاتفاقيات الأخرى . ولم تعترض الدول الأربع على تحديد اختصاصات البرلمان المصرى . ورأت دوائر برلين أن من الضرورى ، إزاء تأزم الأحوال فى مصر ، احترام الوفاق القائم بين الدولتين وعدم وضع العراقيل فى وجه مساعيها باعتبارهما صاحبتى المصلحة المباشرة ، بشرط أن تبنى الدول الأخرى تعاونها بهذا الصدد (١) .

وهكذا أصبح من الواضح أن المسألة المصرية لن تحسم وفقاً لإرادة الشعب المصرى بل وفق تقلبات السياسة الأوربية . فإنجلترا قد دعت الاتحاد الأوروبى للمرة الثانية خلال نصف قرن لحسم المسألة المصرية . وفى المرة الأولى أمكن القضاء على إمبراطورية محمد على — أما فى المرة الثانية فقد تحدثت أوروبا القومية المصرية ، وفى النهاية احتلت القوات الإنجليزية مصر .

(١) (النمسا) ، ج ٣٥ — رسالة ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٨٢ ، (روسيا) ، ج ٢٦٦ ، دى جيرز إلى كاپنست بتاريخ ٣٠ مارس ، نسخة من تليفراف مؤرخ ٢٩ إبريل / ١١ مايو من جيرز إلى الأمير أورلوف ، (ألمانيا) ، ج ٤٧ ، رقم ٤٣ من كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٢ .

الفصل الثامن

الوزارة الوطنية

« منذ بدء حركتنا ، كنا نهدف إلى تحويل مصر إلى جمهورية صغيرة شبيهة بسويسرا » .

محمد عبده لبلنت ، مذكوراً في :

Secret History, p. 344

تغييرات جذرية :

استندت وزارة البارودي إلى القوى الفعالة في البلاد (١) . فقد كانت أشبه بمؤتمر وطني آزره مجلس شورى النواب الذى انضم إلى الوزارة أحد أعضائه البارزين (حسن الشريعى) . وكان هدف هذا « المؤتمر » الوطنى هو انفراد المصريين بحكم بلادهم مع المحافظة على المراقبة ، على أن لا تتعدى الشؤون المالية (وهو مانص عليه مرسوم إنشائها) وإفساح مجال العمل أمامها كوسيلة لتجنب تدخل إنجلترا وفرنسا . كما أن الوزارة ومجلس شورى النواب اتجها إلى القيام ببعض الإصلاحات الهامة ، وكان من الممكن أن يحققا الكثير فيما لو أتيحت لهما الفرصة الكافية . ودلت المناقشات التى جرت فى المجلس خلال الفترة القصيرة التى انعقد فيها (من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس) على نوع الإصلاحات التى شغلت أذهان النواب : فقد اقترحوا تحسين أحوال الزراعة والرى ، وتنظيم التجارة ، وإصلاح القضاء وجعل التعليم إلزامياً ، وتنظيم الإعانات وإقرار قانون انتخابى جديد أكثر ديمقراطية . ومن العجيب أن تصدر مثل هذه المقترحات عن مجلس يقوم على الأعيان وأثرياء التجار — على أن مرجع ذلك هو الصلة الوثيقة التى قامت بين الوزارة ومجلس شورى النواب والحزب الوطنى المصرى .

(١) الوثائق الفرنسية (مصر) ، ج ٧٣ - رقم ١٢٥ من سنكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ١٤

فبراير ١٨٨٢ .

وكان رئيس الوزراء ، محمود سامى البارودى ، من أوائل الدستوريين فى عهد إسماعيل . ولا كان قد زار كثيراً من البلدان واشترك أكثر من مرة فى الحكم ، فقد كان أكثر خبرة من زملائه الذين لم يتعلموا أية لغة أوروبية ، ومن ثم كانت معلوماتهم محدودة عن الشئون الدولية^(١) ، وكذلك خبراتهم بشئون الحكم . ولكنهم — من ناحية أخرى — كانوا الوحيدين الذين بالإمكان الاعتماد عليهم . وبرغم أصل البارودى الشركسى^(٢) فإنه كان أعظم الشعراء المصريين فى القرن التاسع عشر ، ولا يزال اسمه مقترناً بالنهضة الحديثة فى الأدب العربى .

وبرغم أن بعض الدوائر الأوروبية وصفت عرابى بأنه الناطق بلسان العسكريين المتمردين ، إلا أنه كان ذا أفكار محددة وواضحة ، وهدفه إقامة حكم القانون والقضاء على الطغيان . وفى المسائل الدينية كان أبعد ما يكون عن التعصب ، بل كان متحرراً ينظر إلى الأوروبيين باعتبارهم أصدقاء للمصريين وحماتهم ضد الأتراك الذين كان يبغضهم بشدة . ويذكر سير ولیم جريجورى أن عرابى كان نزيهاً ووطنياً مخلصاً ، مجداً وذكياً ، ولكنه لم يتلق قسطاً وافراً من التعليم ، ولم تكن لديه خبرة بالشئون العامة^(٣) . وكان شديد الإعجاب بالثورة الفرنسية التى قرأ تاريخها مع محمد سعيد باشا — وإلى مصر — حين اصطحبه معه إلى الحجاز . ولا يعرف الكثير عن نشاط عرابى الوطنى أثناء حكم إسماعيل ، ولكن يبدو من مذكراته أنه كان شديد الإحساس فى هذه الفترة باستعباد الأتراك والشراسة لبنى جنسه من الفلاحين ، خاصة وأنه لم يظفر بترقية واحدة خلال حكم إسماعيل . وبرغم ما يذكره فى مذكراته ، فإن اسمه لم يصبح معروفاً إلا فى فبراير ١٨٨١ . وفى وزارة البارودى كان هو الزعيم الحقيقى — فى محادثاته مع ممثلى الدول وفى خطبه التى كان يلقيها على المصريين ، كان يتناول كل المسائل المتصلة بمالية مصر وإدارتها ، كما كان يتلقى العرائض ويرد عليها ، بل يتولى حسم المنازعات التى أحياناً ما كانت تنشب بين الزعماء الدينيين . ولا كان عرابى ينحدر من صلب الفلاحين ، فإنه لمس بنقسه المظالم التى رزحت تحتها هذه الفئة دهرًا طويلاً . ولكن الظروف لم تسمح له بما هو أكثر من الإلحاح فى المطالبة بعلاج مساوئ

(١) كان مصطلق فهمى يتقن اللغة الفرنسية ، ولهذا عين وزيراً للخارجية برغم ما كان معروفًا عن انتهازيته .

(٢) يقال إنه من نسل السلطان برسباى . مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٣) An Autobiography, p. 372. (٢)

الماضي ، مما أثار الوعي الطبقي للمرة الأولى لدى الجماهير العادية ، وبخاصة في المدن . فعراي وغيره من الخطباء ، وعلى رأسهم عبد الله النديم ^(١) ، كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ، ويحاولون ضمهم إلى صفوف الثورة ، بل إن أحد الضباط مخاطب الفلاحين في نواحي الزقازيق وقال لهم : « إن الأراضي التي يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم » ^(٢) . لهذا شعرت جموع الجنود والشرطة والعمال البسطاء في المدن بأهميتها وأخذت تتطلع إلى تحسين أحوالها . ولكن ليس معنى هذا ما قيل من أن الحزب الوطني لم يلق كثيراً من التأييد من جانب المثقفين وأن معظم أنصاره كانوا من أحقر الفئات وأكثرها جهلاً ^(٣) . إذ أن طلائع المثقفين الجدد — على قلتهم حيث — انحازوا إلى الثورة ؛ بل إن بعض الأشخاص ، من أمثال محمد عبده ، الذين اختلفوا مع العرايين حول وسيلة استمرار الثورة ونجاحها وجدوا أن من واجبهم أن ينضموا إليهم حرصاً على مصلحة البلاد ^(٤) . فلم تكن المسألة متعلقة بشخص عراي ، إذ لقيت الثورة التأييد العام — وكما هو الحال في الثورة الفرنسية — لم يقتصر أمر الثورة المصرية على أنصارها المتحمسين : من « جبروند » و « يعاقبة » ، بل إنها أيضاً ضمت إلى صفوفها عدداً من الانهزاميين والانتهازيين ممن آثروا الانتظار قبل أن ينضموا إما إلى الثورة أو إلى الحديو والأتراك والشراكسة الذين التفوا حوله . ومن سوء الحظ أن النواب الذين تميز معظمهم بالجهل ، لم تكن لديهم الخبرة أو الشعور بالمسؤولية أو النزاهة أو الشعور بالصالح العام ، بحيث يمكن الاعتماد عليهم في تحقيق استقلال مصر ^(٥) . بل أبدى بعضهم منذ البداية خوفاً من تطرف الثوار وأعلنوا أنهم قد خدعوا ^(٦) . وكذلك الحال بالنسبة إلى البدو : فحين اقترحت الحكومة وضع حد للامتيازات التي تمتعوا بها ، وجعلت منهم دولة داخل الدولة ، وذلك بإلغاء إعفاء رجال

(١) انظر : علي الحديدي : عبد الله النديم (سلسلة أعلام العرب) .

(٢) Modern Egypt, I, p. 258

(٣) (مصر) ، ج ٧٤ ، رقم ٢١١ من سنكفكز إلى فريسييه بتاريخ ٢٦ يولية ١٨٨٢ .

(٤) عثمان أمين : محمد عبده ، ص ١١ - ١٢ ، رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ،

ص ١٤٧ و ١٧٥ و ٢١٧ .

(٥) رسالة سنكفكز رقم ٢٠٦ بتاريخ ٥ يولية ١٨٨٢ .

(٦) رسالة سنكفكز رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٨٢ .

القبائل من السخرة والتجنيد والإحصاء ، اجتمع شيوخ القبائل في ٨ أبريل وأعلنوا أنهم لا يعترفون لا بالوزارة ولا بمجلس شورى النواب ، وأنهم سيدافعون عن مزاياهم القديمة ؛ وقد أبدى عربان الوادي بوجه خاص عداوتهم لعرايى (١) .

لهذا كله وجهت الوزارة كل اهتمامها إلى الجيش الذى تفشت المحسوية فى صفوفه فى الماضى : ففصلت حوالى ٣٠٠ من الضباط الأتراك والشراكسة الذين تعدت أعمارهم السن القانونية للتقاعد ، وحسنت مرتبات الضباط والجنود ، كما رفعت أعداد الجيش وأنشئت فرقتان جديدتان ، واشترت المئذنة والدخائر وجرى التفتيش على المعاقل والحصون التى دعمت استحكاماتها وزودت بالرجال . ومثل هذه الإجراءات كانت أمراً طبيعياً بالنسبة إلى « وزارة الدفاع القوي » التى كانت تدرك احتمال تعرض البلاد للتدخل العسكرى الذى تكلمت عنه الصحافة الأوربية فى مصر والخارج (٢) . على أن الوزراء كانوا يدركون خطورة الموقف بحيث تجنبوا كل ما يمكن أن يؤدى إلى الاصطدام بالحدود ، نقطة الضعف فى الموقف كله . فعلى حين أن رياض وشريف نادراً ما كانا يستشيران توفيق ، اتجهت الوزارة بالحديدة إلى أخذ رأيه فى كل مناسبة ، واتخذت كل القرارات الهامة تحت رياسته . كما حاول الوزراء أن يضمنوا تعضيد فرنسا المعنوى ضد احتمال التدخل العثمانى بوجه خاص . فبرغم أن العلاقات كانت لاتزال طيبة بين البارودى وعرايى ، قُدم اقتراح إلى قنصل فرنسا العام ، يقضى بأن يتولى عرايى رئاسة الوزارة ، على أن يتم اختيار باقى الوزراء من بين موظفى الدولة وأعضاء مجلس شورى النواب ، وأن ينشأ مجلس للدولة يتمثل فيه العنصر الأوربى تمثيلاً جيداً . وطلب من سنكفكر أن يحدد الشروط التى يضعها لقبول هذا العرض ، ولكنه رفض أن يقدم أى نصيحة ، بسبب شكه فى بعض الأشخاص الذين « يتسترون فى الظلام » ، خاصة وأنه كان يرى أن عرايى يعوزه التفكير العملى وانسجام الأفكار وأنه لا يتعدى كونه قديساً يستمد قوته من بلاغته وإلمامه بالقرآن — لا أكثر ولا أقل (٣) .

(١) رسالة سنكفكر رقم ١٨٦ .

(٢) رسالتا سنكفكر رقم ١٨٤ و ١٩٢ ورسالة منه إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ مارس ١٨٨٢ .

(٣) رسالة سنكفكر رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٥ مارس وتلغراف منه إلى فريسينيه بتاريخ ١٠ مارس

ورسالته رقم ١٥٥ بتاريخ ١٢ مارس ١٨٨٢ .

استقالة دي بلنير :

في مارس ١٨٨٢ قبل فريسينيه استقالة دي بلنير الذي كان قد أصبح في وضع حرج بسبب الآراء التي أدلى بها ، وشخصيته المتعسفة ، وإعلان مذكرة ٦ فبراير التي كانت تتضمن آراءه ، مما حتم ضرورة اختفائه . وكان هو يدرك ذلك ، فأبدى لسنكفكرز - بعد سقوط وزارة شريف - رغبته الشديدة في الرجوع إلى فرنسا ، خاصة وأن تصريحه بأن الموقف يتطلب تدخلا مباشراً مما جعل حضوره جلسات مجلس الوزراء تهديداً مستمراً ، بحيث لم يستشره الوزراء^(١) على الإطلاق . وقوبلت استقالة دي بلنير بالارتياح من جانب الحكومة المصرية والشعب المصري ومختلف الجاليات الأوربية في مصر - بما فيها الجالية الفرنسية - فقد كان معنى هذه الاستقالة بالنسبة إلى كل أعداء النفوذ الإنجليزي - الفرنسي المتفوق هو انهيار المراقبة^(٢) وضمحلل الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين .

وكان الفرنسيون يعرفون لدى بلنير قدره ، إذ أن خبرته قد عوضت فرنسا عدة سنوات عن عدم استقرار سياستها وكثرة تعيين ونقل القناصل العموميين في مصر . ولا كان بلنير لا ينكر حماسته للوفاق الإنجليزي - الفرنسي ، فقد وجه إليه اللوم لميله إلى إنجلترا ، واتهمه فريسينيه بالمبالغة في تفسير سلطات وظيفته ومهامها^(٣) ، وبتجاهل القناصل العموميين - لهذا رأى أن يعين بدلاً منه « اختصاصياً أقل اتجاهاً إلى التمتع بنفوذ سياسي فيما يتعلق بشئون مصر » ، وأرسل التعليمات الآتية إلى سنكفكرز : « يجب أن تنهز فرصة هذا التغيير في هيئة المراقبة لكي تفرض نفسك بشكل أكثر تحديداً من ذي قبل ، لأنك الممثل الوحيد للسياسة الفرنسية في مصر . لهذا يجب عليك أن تفرض شخصيتك بالصورة التي يملها عليك هذا الوضع ، واضعاً نصب عينيك خدمة المصالح الفرنسية ودعمها . وسع دائرة علاقاتك بالشخصيات ذات النفوذ ، وارع الجالية الفرنسية ، واجعل من نفسك

(١) رسالة سنكفكرز رقم ١٦٢ يتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٢ .

(٢) كان تعليق كوشري أن استقالة دي بلنير ليس معناها اختفاء شخص معين ، بل انهيار نظام

برمه - Cocheris, La Situation Internationale de l'Egypte... etc. p. 101.

(٣) الكتب الزرق - ١٨٨٢ ، ج ٧ ، الرسائل رقم ٤١ و ٨٢ من ليونز إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ٢١ فبراير و ١٥ مارس ١٨٨٢ .

مركزاً طبيعياً تتجه إليه الأنظار ويستوحى منه الإلهام . وباختصار دعم بتفويضك الشخصى . . هيبه فرنسا^(١) . ولم يتردد سنكفكر فى أن يوصى باستمرار المراقبة حتى لا يكون معنى إلغائها تنازل فرنسا وإنجلترا عن النفوذ الذى استحوذتا عليه^(٢) .

وحين علم اللورد ليونز باستقالة دى بلنير ، اعترض على إضعاف ما تبقى من مركز المراقبين وتفويضهما وشكا جرانفل إلى السفير الفرنسى من اتخاذ هذا القرار دون إبلاغه ، وأضاف أنه قد بذلت مساع من جانب عرابى والحزب الوطنى لإقناع الحكومة الإنجليزية بسحب كولفن ومالت ، وأنها لم تصخ هذه المساعى سمعاً . أما فريسنيه فقد حاول أن يصور استقالة دى بلنير على أنها مجرد استبدال شخص بآخر ، وأعلن معارضته لفكرة تعديل النظام ذاته^(٣) . وبقى كولفن بعض الوقت الممثل الوحيد للمراقبة ، على حين أن مالت كان لا يزال يرجو أن يستعيد نفوذه بالتدريج ، وتمشى مع المراقب الإنجليزى فى مناصبة العداء للوزارة الجديدة التى كانت تتجه إلى التخلص من النفوذ الأجنبى^(٤) . فقد كان يتفق مع كولفن فى تفضيل وجود المراقبة على إلغائها ، برغم الظروف المحيطة بها^(٥) . أما المراقب الفرنسى الجديد — الميسو بريديف Brédif^(٦) — فلم يكن يتصف بقوة الشخصية أو يوحى بالاطمئنان ، وقد وصفه كولفن بأنه يميل إلى المصالحة ويتصف بالذكاء والمرونة والمهارة ، برغم عدم اتصافه بقوة شخصية سابقة أو بصراحته^(٧) — لهذا قرر كولفن التخلّى عن خطته السابقة الخاصة بالاعتصار على تحريك الأحداث من وراء ستار . وفى محادثته الأولى مع بريديف حدد موقفه الجديد بالنسبة إلى المراقبة : فقد اتجه إلى تحسين موقف المراقبين من الحكومة المصرية بالوصول معها إلى اتفاق يحدد علاقاتها بالمراقبة فى وضعها

-
- (١) (مصر) ، ج ٧٢ — رسالة فريسنيه إلى سنكفكر بتاريخ ١٢ مارس ١٨٨٢ .
 (٢) نفس الملف — رسالة سنكفكر إلى فريسنيه (رقم ١٦٢) بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٢ .
 (٣) الكتب الزرق — ١٨٨٢ ، ج ٧ — رقم ٨٢ السابقة بتاريخ ١٥ مارس ١٨٨٢ و ٨٩ من جرانفل إلى ليونز .
 (٤) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) — من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٩ إبريل ١٨٨٢ .
 (٥) نفس الملف من مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٢ .
 (٦) كان بريديف يشغل منصب مفتش المالية ومدير الحسابات بوزارة الخارجية .
 (٧) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) ، كولفن إلى جرانفل بتاريخ ٣ إبريل ١٨٨٢ .

الجديد ، وإذا ثبت أن هذا غير عملي يقصر المراقبان نشاطهما على ملاحظة وتسجيل التطورات التي تؤثر على مالية البلاد ، مع تأجيل حسم المسألة الرئيسية إلى فرصة أنسب . وأكد كولفن ليريديف أن بإمكانه أن يعتمد عليه كل الاعتماد في سبيل الوصول إلى أي اتفاق يتمشى مع مرسوم نوفمبر ١٨٧٩ الذي حدد اختصاصات المراقبين - هذا بالرغم من أنه كان يرى أن من المحتمل أن تصر الحكومة المصرية بالفعل على تحديد هذه الاختصاصات للدرجة التي تجعل من المراقبة وظيفة اسمية ، وأوضح أنه يرى ضرورة الاحتفاظ بالمراقبة من وجهة النظر السياسية المحضة ، حتى وإن لم تعد كونها بارومتراً يسجل أحوال مالية مصر ، على أن تترك للمستقبل مسألة علاقاتها بالحكومة المحلية . وكان تعليق كولفن النهائي أنه في حالة تمشى المفاوضات الدبلوماسية مع هذه الأسس وجب أن تترك له حكومته حرية الاختيار في قبول أو رفض تبعاته الجديدة . أما الحكومة الفرنسية فكانت تعلق أهمية كبرى على المراقبة ، على أن تكون لها الأولوية - من حيث الأهمية - على صندوق الدين (١) .

إسماعيل وحليم والباب العالي :

وبما زاد في دقة مركز وزارة البارودي ما كان من نشاط إسماعيل وحليم والباب العالي - الأمر الذي زاد في تعقيد الموقف الداخلي .

فقد استقرار إسماعيل في منفاه في إيطاليا ، لم تنقطع آماله في الرجوع إلى مصر واستعادة سلطته ، فأرسل الأموال (٢) باستمرار إلى مصر حيث كان لا يزال له أنصار ، لا في صفوف الحزب الوطني ، بل من طوائف الموظفين والمغامرين الأوربيين الذين جردتهم الحركة الوطنية من الامتيازات التي سبق لهم التمتع بها ، وكذلك الأتراك والشراكسة الذين جمعوا ثروات طائلة في عهده - هذا بالإضافة إلى دي مارتينو ودي لكس اللذين رلتهما به علاقات الصداقة الشخصية . على أن إسماعيل لم يحظ بعطف أحد من رجال الحركة الوطنية ، ولهذا أخذ يهاجم عرابي

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) ذكر توفيق لعراي أن إسماعيل أخذ ١٣ مليون جنيه إلى منفاه . مذكرات عرابي ج ١ ،

وبيتهم بالجهل والتآمر وعدم الكفاية والغباء وخرق القانون . كما كان لإسماعيل أنصار في الآستانة انتفخت جيوبهم بأمواله في الماضي ، هذا برغم أن السلطان عبد الحميد لم يكن يعطف عليه . وقد ازداد نشاط إسماعيل على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، فحاول أن يحرز قسطاً من الشعبية في إيطاليا بتوزيع المساعدات الخيرية ، وبإقامة العلاقات الشخصية مع البابا والبلاط . كما أنه كان ينفق بسخاء على الصحف ^(١) التي حاولت أن تظهره بمظهر الرجل الذي بيده حسم الموقف . ومن أمثلة ذلك أن صحيفة *الپوپولو رومانو* (Il Popolo Romano) كتبت في إبريل أن مصر لم تثر مثل ذلك القلق ، أو تسبب هذا القدر الوفير من المتاعب إلا منذ « استقالة إسماعيل » — وأن السبب في ذلك هو اختفاء السلطة الشرعية التي لاغنى للبلاد عنها . ^(٢) ولكن كان من الواضح أن إسماعيل عاجز عن الإفادة من حالة الاضطراب التي تترتب على خلع ابنه ما لم تسنده إحدى الدول الكبرى التي لم تبد استعداداً لمساندته ، برغم أن البلاط الإيطالي استطاع أن يوثق علاقته به ، لكي يمكنه استخدامه في الضغط على توفيق لحماية مصالح إيطاليا في مصر .

أما الأمير حلیم — الذي كان هو الآخر يطمح إلى عرش مصر — فكان أكثر تفاؤلاً من إسماعيل . ففي الآستانة كان دائماً المرشح المفضل في كل مرة تطرح فيها على بساط البحث مسألة خلع الخديو الحاكم . وكانت أخته الثرية ، الأميرة زينب ، تنفق الأموال الطائلة في مصر ، حيث كان لحليم أنصار ليس فقط في جامعة الأزهر بل أيضاً في الجيش والحزب الوطني ^(٣) . وفي ٥ مارس أرسل سنكفكرز إلى حكومته يبلغها بأن الدعاية لحليم قد اشتدت في القاهرة وفي الإسكندرية ، لدرجة أن عمر لطفى باشا حاكم الإسكندرية وجد صعوبة في إيقافها ^(٤) . وكان المسيو تسو —

(١) كان إسماعيل يقدم إعانات إلى جرائد « الخلافة والاتحاد وأبو نضارة والاستقلال والفار الكسندري » التي كانت تصدر سواء في مصر أو في الخارج . كما أنفق الأموال لإنشاء جريدة « الزمان » التي ظهرت في مصر .

(٢) ف . و — ٣٢٠/١٧٠ ، رقم ١١٦ من باجت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ إبريل ١٨٨٢ .

(٣) كان حسن موسى العقاد ، الذي أقام العلاقات مع كل من الحزب الوطني وحليم ، والشيخ العدوي ، من أكثر أنصار حلیم حماسة ، انظر : Broadley, How we defended Arabi, pp. 359 ff.

(٤) رسالة سنكفكرز رقم ١٥١ بتاريخ ٥ مارس ١٨٨٢ .

— الذى شغل منصب سفير فرنسا فى الآستانة قبل نقله إلى لندن — من أشد أنصار حلیم^(١) ، فنادى باستحالة استمرار توفيق على عرش مصر ، بسبب انهيار نفوذه الشخصى نتيجة لمعاداة الجيش له وعدم احترام الشعب له . لهذا زكى ذكاء حلیم ، وأشاد بثقافته وإلمامه بالأفكار الأوروبية والقوى السياسية التى كانت تحرك العالم . واتجه سنكفكز وفريسينيه هذا الاتجاه ، إذ كان من رأيهما أن إقامة حكومة بإمكانها كسب احترام المصريين وضرب الثوار وإرهابهم من وسائل تجنب التدخل ، لأن توفيق مشغول عن الوضع الذى انزلت إليه مصر لعدم كفاءته وسليته وجبنه . ولكن الحكومة الإنجليزية رفضت أكثر من مرة مقترحات فريسينيه الخاصة بخلع توفيق وأعلنت أنها تود الالتزام بمذكرة ٦ يناير ، على اعتبار أن خلع توفيق يعد تنكراً لوعود الدولتين . هذا إلى أنه كان يتوقع أن يسعى حلیم إلى الحصول على المساعدة المستمرة من جانب السلطان فى الوقت الذى قد « يبيع » فيه الجيش المصرى مساندته للخديو الجديد فى مقابل الحصول على ميزات قد تضعف المراقبة أو تضر بمصلحة البلاد . وكذلك لم يكن مانشيني Mancini — رئيس وزراء إيطاليا — يميل إلى حلیم ، ويرى أنه تجسيد لأسوأ أنواع المدرسة التركية القديمة ، وأن تسليم مصر له معناه إخضاعها للظلم والطغيان والمهانة —^(٢) على حين أن كالنوكى (Kalnoki) — وزير خارجية النمسا — كان فى صف الإبقاء على توفيق الذى ساندته الدول ، ولأن خلعه — وبالتالى تعديل نظام وراثته العرش — مما يهدد الأوضاع القائمة فى مصر ، والفرمانات وتعهدات مصر الدولية ، دون أن يؤدى إلى استقرار نظامها^(٣) . وهكذا أدت تقلبات السياسة الأوربية إلى القضاء على آمال حلیم فى عرش مصر أكثر من مرة . على أنه ما كان من المتوقع أن تجنى مصر خيراً كثيراً باستبدال أحد أفراد أسرة محمد على بآخر — أو أن يؤدى هذا إلى القضاء

(١) حين كان تسو مديراً سياسياً بوزارة الخارجية الفرنسية ، حصل على رشوة من إسماعيل فى مقابل سند مساعيه الخاصة بالإصلاح القضائى — وهذا مما قد يفسر حماسه لحلیم (أوراق جرائل الخاصة (١٦٠) — مالت إلى جرائل بتاريخ ٦ يونيو ١٨٨٢) .

(٢) ف . و — ٢٤٢٧/١٤٦ — صورة من رسالة باجت إلى وزارة الخارجية (رقم ١٧٠) — بتاريخ ٢ يونيو ١٨٨٢ .
(٣) الوثيقة السابقة .

على الأسباب التي أدت إلى نشوب الثورة فيها ، وهي الأسباب التي لم يكن من الممكن علاجها بمجرد استبدال خديو بآخر : فقد كان من المحتمل أن يؤدي خلخلة توفيق إلى استفحال تأمر أفراد الأسرة الحاكمة ، وبالتالي إلى الإمعان في تعقيد الموقف^(١) .

أما الباب العالي فكان لا يزال على اتصال بالوطنيين وبالحديو ، وهدفه من ذلك توسيع هوة الخلاف بين طرفي النزاع بالشكل الذي يفسح المجال للتدخل العثماني . وفي ٢٨ مارس كتب القائم الفرنسي بالأعمال في الآستانة يذكر أن المدعو الشيخ محمود قد بارح العاصمة التركية إلى مصر ليتباحث مع عرابي ويقنعه بأن السلطان يرى من الطبيعي أن تلغى مصر الالتزامات المالية التي عقدها إسماعيل ، وهدف السلطان من ذلك هو اكتساب عطف الحزب الوطني بمساندة أمانيه ، والقضاء على تأمر إسماعيل^(٢) . واستغل الوطنيون اتصال السلطات التركية بهم لكي يخلعوا على قضيتهم صفة الشرعية ، حتى يحين الوقت الذي يصلون فيه إلى حيز القوة التي تمكنهم من إعلان مصر جمهورية مستقلة ذات سيادة^(٣) .

مؤامرة الشراكسة :

وفي أبريل ١٨٨٢ تعقد الموقف بعد اكتشاف مؤامرة هدفها اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك والشراكسة الذين كان يحركهم إسماعيل من منفاه عن طريق راتب باشا (وكان شركسياً) الذي اشتد عداؤه للحركة الوطنية^(٤) . ولما كان المتآمرون جميعاً من العسكريين ، فقد تشكلت محكمة عسكرية يرأسها راشد باشا حسني (وهو أيضاً من الشراكسة) - وفي ٣٠ أبريل أصدرت حكمها القاضي بتجريد أربعين من كبار المتآمرين - ومنهم عثمان رفقي - من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي

(١) اشتد تأمر الأمير حسن بن إسماعيل ، ولم يستطع سنكفكر أن يتبين ما إذا كان هذا التأمر يستهدف مصلحة حسن أو آية - (رسالة سنكفكر رقم ١٥١ السابقة) .

(٢) (تركيا) ، ج ٤٥٠ ، رقم ٤٨ .

(٣) بلنت ، التاريخ السري ، ص ٣٤٧ . كتب سنكفكر في ١١ مايو أن الوطنيين لم يكونوا يريدون أي ميل نحو مبدأ الخلافة .

(٤) بلنت ، التاريخ السري ، ص ٢٤٩ ، ص ٢٥٢ .

السودان . وعلى حين أكد بلنت ومحمد عبده حقيقة المؤامرة ، فإن سنكفكر ومالت والخديو اعتقدوا أنها من اختلاق الحكومة وأن كل ما اقترفه الأتراك والشراكسة هو شكواهم من « ظلم » العهد الجديد الذى فصل حوالى ٣٠٠ منهم من الخدمة . وأبدى توفيق عطفه الواضح على المتهمين ، ولما كان مالت يود انتهاز هذه الفرصة لخلق أزمة^(١) ، فقد أضيفت على مسألة الأتراك والشراكسة بعض الأهمية السياسية ، خاصة وأنها وفرت للباب العالى الفرصة للتدخل فى شئون مصر .

فبعد إلقاء القبض على المتآمرين ، أرسلوا تظلماً إلى السلطان^(٢) . وبرغم أن فرمانات لم تذكر شيئاً عن تجريد الضباط ، فقد اجتج الصدر الأعظم على الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة ، وأمر بإرسال ملف القضية إلى الآستانة . وعلى حين أبدى توفيق خضوعه لأوامر السلطان ، أعلن الوزراء المصريون أنه لا يوجد ما يبرر تدخل الباب العالى ، وذكروا بعض السوابق - ومنها حادثة شاهين باشا - الذى جرد فيها الضباط دون رجوع إلى الباب العالى ، وطلبوا من الدول الأوربية أن تحمى مصر وأن لا تسمح بتحويلها إلى مجرد ولاية تركية^(٣) . ولكى يهدثوا الموقف طلبوا من الخديو أن يستعمل حقه فى إصدار العفو عن المذنبين بشرط أن يبارحوا مصر إلى حيث يشاءون ، ورفض توفيق هذه الاقتراحات ، ودون أن يستشير وزراءه بعث بملف القضية إلى الآستانة - خارقاً بذلك ما جرت به العادة منذ توليته ومهدداً استقلال مصر الذاتى ، على أمل أن يؤدى تعقيد الموقف بهذا الشكل إلى توفير فرصة للتدخل الخارجى الذى قد يمكنه من الانتقام من كل من أساءوا إليه فى الماضى^(٤) . وقد وصلت معلومات إلى السفارة الإنجليزية فى الآستانة مفادها أن الخديو طلب من السلطان أن يرسل إليه قوات تركية وأن السلطات العثمانية أخذت تبحث احتمال إرسال قوات من طرابلس الغرب أو من سوريا إلى مصر^(٥) . واقترح مالت على سنكفكر أن يرسل مندوب عثمانى تسنده مظاهرة بحرية تشترك فيها إنجلترا وفرنسا على اعتبار

(١) رسالة سنكفكر بتاريخ ٢ مايو ١٨٨٢ .

(٢) Sayed Kamel, op.cit, p. 113.

(٣) رسالة سنكفكر بتاريخ ٨ مايو ١٨٨٢ .

(٤) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٥) رسالة سنكفكر رقم ١٩٦ بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ .

(٦) ف . و - ٣٣٩٧/٧٨ - رقم ٧٧ و ٨١ من دفرين ووندعام إلى وزارة الخارجية بتاريخ

٨ و ٩ مايو ١٨٨٢ .

أن ذلك كاف لإعادة النظام^(١) . ورفض سنكفكز هذا الاقتراح بسبب معارضة الحكومة الفرنسية لأى تدخل تركى فى مصر . وحتى يمكن تهدئة الموقف دون لجوء إلى التدخل التركى اقترح فريسينيه أن يعدل الخديو الحكم دون انتظار رد الآستانة ، على حين أن جرانفل ، تمشياً من نصيحة مالت ، رأى أن يصدر الخديو عفواً كاملاً^(٢) . ولما كان الباب العالى يشجع طرفى النزاع فى مصر ، ويضرب كلاً منهما بالآخر ، فإنه لجأ إلى الدول الأربع لكى تتدخل لإطلاق سراح رفقى والضباط الشراكسة الآخرين وإنقاذهم مما ذهبت إليه دوائر الآستانة من « قسوة » عراقى^(٣) . وكان موقف هذه الدول يتصف بالحذر ، فنصحت السلطان بعدم التدخل فى شئون الحكم فى مصر أو تعكير صفو أوربا قبل أن يتأكد من اتجاه الدولتين الغربيتين^(٤) .

وفى ٩ مايو دعا توفيق الهيئة القنصلية لمناقشة مصير الشراكسة . ولزم قناصل دول القارة الأربع الصمت تاركين المناقشة للخديو وقنصلى إنجلترا وفرنسا . وفى النهاية أخذ الخديو برأى سنكفكز دون انتظار لقرار الباب العالى ، ووقع مرسوماً بتعديل الحكم بحيث اقتصر على نفي المتهمين . وفى ١٩ مايو ركب بعض المتهمين سفينة روسية إلى الآستانة ، وبارح عثمان رفقى مصر إلى سوريا على ظهر سفينة نمسوية . وكان موقف توفيق ضعيفاً من الناحية القانونية ، لأن قراره كان يعتبر تحدياً للحكم الذى أصدرته الوزارة (وكان قد تم الوصول إليه بإجراءات قانونية) ، ولنصيحة السلطان — ومعنى هذا خضوعه للدولتين الغربيتين ، وبخاصة إنجلترا . وشعر الوزراء المصريون ، الذين كانوا قد أعلنوا أنهم سيلجئون إلى القوة لمقاومة أى مبعوث عثمانى يأتى إلى مصر لفحص مسألة الشراكسة ، أنهم من القوة بحيث يستطيعون أن يتحدوا إنجلترا وفرنسا فى شخص الخديو . وفى ١٠ مايو أخبر البارودى الهيئة القنصلية بأن مجلس الوزراء قرر دعوة مجلس شورى النواب (الذى كان فى عطلة) دون أخذ رأى الخديو ، مردفاً بأن الوزراء قد أيقنوا استحالة التعاون مع الخديو

(١) رسالة سنكفكز رقم ١٩٦ السابقة .

(٢) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، ج ٧ — رقم ١٤٥ إلى ١٤٨ ، رقم ١٥٣ إلى ١٥٥ رسائل متبادلة بين جرانفل ومالت من ٧ إلى ٩ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٦١ — دى نواى إلى فريسينيه بتاريخ ٧ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . د . — ٣٣٨٤/٧٨ — رقم ٣٤٦ ، ١٥٨/١٤١ — رقم ٨٩ و ٩٠ ، ورسالة دى نواى إلى فريسينيه بتاريخ ٩ مايو ١٨٨٢ .

وأنهم قرروا عدم تقديم استقالتهم . وأردف البارودى قائلاً إن على مجلس شورى النواب أن يتخذ الإجراءات التى تقتضيها سلامة البلاد ، وأنه سيناقش كل شكوى مجلس الوزراء ضد الحديو ، وبخاصة خضوعه للباب العالى دون استشارة وزرائه . وأكد أن مجلس شورى النواب سيسهر على سلامة الجاليات الأجنبية حتى فى حالة تدخل تركيا^(١) . وفى ١١ مايو أخطر مجلس الوزراء توفيق بصفة غير رسمية بانعقاد مجلس شورى النواب . ولم يتردد الحديو فى أن يعلن لقنصلى إنجلترا وفرنسا أن اجتماع مجلس شورى النواب غير قانونى ، مستنداً فى ذلك إلى المادة رقم ٩ من لائحة المجلس الأساسية التى تخوله وحده حق دعوة المجلس أثناء عطلة - وأن الصدر الأعظم قد أخطره بأن وزراء السلطان جميعاً يقرون موقفه^(٢) . وبالفعل أرسل الباب العالى تلغرافاً فى ١٤ مايو إلى الوزراء المصريين يوبخهم بشدة على استدعاء مجلس شورى النواب دون موافقة الحديو ، ويعلن أن السلطان يرغب فى الإبقاء على الأوضاع القائمة فى مصر ، ويؤكد حقوق الدولة العثمانية وسيادة السلطان^(٣) . ولهذا اجتمع النواب بصفة غير رسمية فى منزل سلطان باشا لبحث وسائل تحسين العلاقات بين الحديو ووزرائه ، واقترحوا مناقشة قانون يحدد سلطات كل من الحديو والوزراء ، بحكم أن الوضع الحرج الذى انزلت إليه البلاد كان ناتجاً عن عدم وجود قانون يحدد سلطات جميع الأطراف المعنية^(٤) .

واشتدت الدعاية للأمير حلیم الذى أرسل إلى عرابى وأنصاره صوراً عليها توقيعهم ، مع عرائض طلب منهم توقيعها وإرسالها إلى السلطان لمطالبته بتعيين حلیم والياً على مصر ، ووزعت هذه العرائض فى الوزارات بعلم البارودى^(٥) . على أن الثوار لم يكونوا يميلون إلى حلیم شخصياً - فقد أعلن عرابى أن الوقت قد حان للتخلص من

(١) فشل البارودى فى ضم سنكفكرز إلى جانب الوزارة فى موقفها من مسألة الشراكسة - تلغراف سنكفكرز بتاريخ ١٠ مايو ورسالتاه رقم ١٩٩ و ٢٠٠ إلى فريسينيه بتاريخ ١٠ و ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٢) تلغراف سنكفكرز بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٥١ ، تلغراف من دى نواى إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٢ .

(٤) تلغراف سنكفكرز بتاريخ ١٣ مايو ١٨٨٢ .

(٥) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، ج ٧ ، رقم ١٢٠ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ أبريل

كل أسرة محمد علي^(١) . فلم يكن أعضاء الحزب الوطنى يرغبون فى تولية « سيد » جديد ، بل كانوا يحلمون برئيس للجمهورية ينتخبه مجلس شورى النواب ، أو على الأقل بتعيين مجلس للصداية — يرأسه البارودى وعرابى — ليتولى الحكم باسم الأمير عباس الابن القاصر لتوفيق^(٢) . ولكن حلیم كان متأكداً من قرب شغله لمنصب الخديوية ، فأخذ يعرض شروطه : ومن ذلك أنه أخبر السفير الفرنسى فى الآستانة بأنه لا يرغب فى أن تصطحبه إلى مصر قوات عثمانية ، من شأنها أن تقضى على شعبيته — وأبدى معارضته لأى تدخل عسكرى سواء من جانب تركيا أو من جانب الدول الأخرى . وكان يعتبر كل القرارات — باستثناء فرمان ١٨٤١ — لا قيمة لها ، وأنه يرحب بمجرد لقب « والى » . ومع ذلك فإنه كان ضد مشروع الباب العالى الخاص بتقسيم مصر إلى ثلاث ولايات ، وكان يعتقد أن حل المسألة المصرية لا يتطلب أكثر من تنازل توفيق عن العرش ، على أن يسمح له بالبقاء فى مصر^(٣) . على أن تطور مجرى الأحداث فى مصر قضى على آمال حلیم . فقد انتقاد سلطان تهديد مالت بالتدخل الأوروبى ، خاصة وقد امتلأ قلبه حقداً على عرابى ، فانضم هو وحوالى ثلاثين آخرين من أعضاء مجلس شورى النواب إلى الخديو ، برغم أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس كانوا لا يزالون موالين للوزارة^(٤) . وفى الوقت نفسه أخذ مالت يحث الخديو على اتخاذ إجراءات صارمة ، فقطع توفيق علاقاته بالوزراء^(٥) . وفى ١٦ مايو أرسل مالت إلى جرانفل ما يلى : « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة . فنحن نأتى لمساندة الخديو الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . لهذا لا يكون معنى تدخلنا القضاء على الآمال المخلصة فى قيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخل لتحرير مصر من الطغيان العسكرى »^(٦) . وانتهز مالت وتوفيق كل الفرص لإثارة القلق والخزع ، ونشرت « الأجهشان

(١) Ninet, op. cit., pp. 91 ff. — أخبر عرابى قنصل إنجلترا وفرنسا أنه يعتبر مشكلة الخديو مسألة داخلية ، وأكد لها أنه هو والوزراء الآخرون لم يفكروا فى خلع توفيق (ف . و - ٢٤٢٤/١٤٦ صورة من رسالة مالت رقم ٢٦١ بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢) .

(٢) رسالة دفرين رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩ مايو ورسالة سنكفكر بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٥١ — دى نواى إلى فريسييه بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ .

(٤) Secret History, pp. 268 — 9 .

(٥) رسالة سنكفكر إلى فريسييه بتاريخ ١٢ مايو ١٨٨٢ .

(٦) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) .

جازيت ، - المتصلة بالقنصلية الإنجليزية - مقالات عنيفة ضد عرابي وزعت على المقاهي ، ونصح مالت وكولفن الأسر الإنجليزية بمغادرة القاهرة إلى الإسكندرية - بل نصح مالت توفيق بطلب مساعدة البدو ، ولكن حال القنصل الفرنسي دون ذلك ، خوفاً على سلامة الجاليات الأوربية^(١) .

المظاهرة البحرية :

وقد أدت الأنباء المبالغ فيها التي نقلت إلى أوروبا عن حقيقة الأحوال في مصر ، إلى طرح مسألة التدخل من جديد على بساط البحث . ورأت وزارة الخارجية الإنجليزية أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل ، إذا ما اقتضى الأمر ، لبحث كل الأشكال الممكنة للتدخل^(٢) ، ولاختيار أقلها خطورة . فاقترحت على فرنسا من جديد إرسال ثلاثة جنرالات ، ولكن فريسينيه رفض هذا الاقتراح بشدة ، وأعلن في مجلس النواب أنه طالما هو رئيس لوزراء فرنسا فلا يمكن توقع القيام بالمغامرات ، وأن فرنسا لا تهتم إلا بأمرين : المحافظة على وضعها الممتاز ، الذي حصلت عليه عن جدارة ، ونفوذها القوي في مصر ، التي توجد بها جالية فرنسية تشكل مركزاً أمامياً لفرنسا يفرض على الحكومة الفرنسية واجبات لا تستطيع التخلي عنها^(٣) . وفي ١٢ مايو اقترح القيام بمظاهرة بحرية هدفها إرهاب العسكريين القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة^(٤) . ووافق جرانقل على هذا الاقتراح في الحال . فقد كان يرى أن مثل هذه المظاهرة ، برغم أنها لن تكفي في حد ذاتها ، قد تجدي في سند المندوبين العثمانيين فيما لو أرسلوا إلى مصر . وأبدى عدم اعتراضه على اشتراك تركيا في المظاهرة فيما لو أرادت ، ولكن فريسينيه لم يوافق على هذا الاقتراح فسحبه جرانقل وجلادستون^(٥) .

(١) رسالة سنكفكر رقم ٢٠٠ ورسالة أخرى بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ . كان مالت قد قدم نفس الاقتراح في إبريل ، ولكن سنكفكر تصدى له بالمعارضة . (رسالة سنكفكر رقم ١٨٦ بتاريخ ١٦ إبريل ١٨٨٢) .

(٢) ف . و - ٢٤٢٣/١٤٦ - الرسالة رقم ٥٠٤ (١) من جرانقل إلى ليونز بتاريخ ٨ مايو ١٨٨٢ .

(٣) J. Off., (Chambre) Séance du 11 mai, 1882.

(٤) ف . و - ١٥٢/١٤١ - رقم ١٢١ - وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٣ مايو ١٨٨٢ .

(٥) وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٢ (الرسالة رقم ٥٣٥) .

وكل ما كان يرمى إليه فريسينيه هو أن يؤدي وجود أساطيل الدولتين في مياه الإسكندرية إلى إحداث أثر مباشر يصل إلى القاهرة ، وانحلال الحزب الثورى وسيطرة الحديد على الموقف . ولم يكن يميل إلى أن تشترك دول أخرى في المظاهرة ، لأن معنى ذلك تنازل لإنجلترا وفرنسا عن الدور الممتاز الذى تتمتعان به في مصر والذى قبلته أوروبا . ولكن رئيس الوزراء الفرنسى أخطأ تقدير الموقف ، فقد كان من رأى مالت ، الذى كان يدرك حقيقة شعور المصريين في القاهرة ، أنه ما لم يتم اشتراك السلطان في المظاهرة ، وموافقته عليها ، يصبح من المحتمل أن يتحد الجيش من جديد مع مجلس شورى النواب — وذلك بعد أن نجح في توسيع شقة الخلاف بينهما^(١) . وأضاف مالت أن وصول الأساطيل لسند الحديد يقلل هذا الخطر^(٢) . كما أن سنكفكر كان يرى أن نجاح المظاهرة يستلزم إفهام المصريين أنها مقدمة للتدخل المادى^(٣) . لهذا حاول جاهداً أن يعمل على إسقاط الوزارة قبل وصول السفن ، فاقترح في ١٣ مايو أن يبقى الحديد الوزارة في الحكم مؤقتاً على أن يرأسها شخص آخر غير البارودى . وحاول سلطان باشا أن يقنع الوزراء بهذا الاقتراح ولكنهم قابلوا مسعاه بإعلان اتحادهم مفضلين أن يقدموا استقالة جماعية وأن يلقوا مسئولية المحافظة على النظام والأمن على كاهل سلطان شخصياً . أما مالت والحديد فكانا يميلان إلى تأليف وزارة جديدة ، ولكن سنكفكر حذرهما من أن وزارة لا يشترك فيها عرابي لن تكون من القوة بحيث تستطيع مباشرة سلطتها ، الأمر الذى يترتب عليه تهديد وضع الحديد وأمن الجاليات الأجنبية . واقترح الانتظار حتى تصل السفن ، وحينئذ يكون من الممكن إرهاب الزعماء العسكريين وإقناعهم بمبارحة مصر ، مما يقتضى تشكيل أى وزارة ، ولكن رفض الوزراء أن يقدموا استقالتهم أطال عمر وزارة الثورة بعض الوقت^(٤) . وفي هذه الفترة الحرجة أرسل بلنت تلغرافات إلى سلطان باشا وشيخ الأزهر وعرابي وآخرين يسألهم عما إذا كان الحزب الوطنى راضياً عن عرابي ، كما أعلن أن أوروبا ستحتل مصر إذا ما استمر الانقسام في صفوف

(١) رسالة مالت رقم ١٢٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٢) رسالة مالت رقم ٥٣٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٣) (مصر) ، ٧٤ - تلغراف من سنكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢ .

(٤) اعتذر مصطفى فهمي عن قبول رسالة الوزارة حين عرضها عليه سلطان باشا .

الوطنيين^(١) . وبرغم أن هذه التلغرافات قد أمنت في تعقيد الموقف ، إلا أن بلنت يذكر أن هدفه منها هو تحذير الوطنيين مما كان ينشر في الصحافة الإنجليزية عن انحياز سلطان وأنصاره إلى جانب الحديو ، واستغلال كولفن ومالت لهذا التفسير ، خاصة وقد كان لآرائهما وزنها في دوائر الصحافة الإنجليزية . وأجاب كل من سألهم بلنت بأن عرابي يتمتع بالتأييد الكامل من جانب المصريين — على حين عزا مالت وسنكفكر هذا التأييد إلى الإرهاب^(٢) . وبما لا يمكن تصوره أن يفلح عرابي في تهديد جميع ممثلي الشعب المصري .

وفي تلك الأثناء كانت السفن الإنجليزية والفرنسية تتحرك صوب الإسكندرية — ووصلتها في ٢٠ مايو . وقد أثار هذا النبأ غضباً شديداً في الآستانة ، إذ أحس السلطان بأن الدولتين قد مستا كبرياءه حين أرسلتا أسطولاً ضخماً إلى ميناء عثمانى دون أن تحيطاه علماً أو تأخذاً رأيه ، وأنهما في الوقت نفسه حذرتاه بلهجة عنيفة من التدخل في شئون إحدى ولاياته . وقد بذل الباب العالي كل جهد ممكن لإقناع الدولتين بلهجة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية — فلما فشلت مساعيه أرسلت التعليمات إلى السفراء العثمانيين لكي يحاولوا الحصول على تعضيد الدول الأربع لتركيا في العمل على سحب السفن الإنجليزية — الفرنسية . وقد ترتب على غضب السلطان أن صدرت الأوامر بإصلاح بعض السفن الحربية العثمانية ، وسرت الإشاعات بأن السلطان قد أصدر الأوامر إلى أسطوله في البحر المتوسط بالتوجه إلى الإسكندرية .

كما أدت المظاهرة الحربية إلى توثيق العلاقات بين السلطان وعرابي ، بعد أن تكدرت هذه العلاقات بسبب حادثة الشراكسة . ومن الواضح أن الدولتين قد تنبأتا بهذا ، وبحثا كل الاحتمالات قبل أن تطلبا من الباب العالي — في لهجة صارمة — أن لا يعترض مساعيها لإعادة الأمن والنظام إلى مصر . وبذل اللورد دفرين كل ما في وسعه لإقناع سعيد باشا (الصدر الأعظم) بأن ينظر إلى المسألة بمنظارها الحقيقي : لا باعتبارها مظاهرة عدوانية تهدد سلطة السلطان ومصالحه بأي شكل من الأشكال ، بل باعتبارها محاولة لتقوية سلطة ممثله في مصر والمحافظة على

(١) Secret History, pp. 270 ff.

(٢) رسالة سنكفكر إلى قريسيه بتاريخ ١٧ مايو ١٨٨٢ .

حقه في السيادة وعلى الأوضاع القائمة في مصر والمعاهدات الدولية . وبرغم أن دفرين حذر سعيد باشا من احتمال فقد السلطان لمصر فيما لو عارض الدولتين الغربيتين وحاول استعمال حقه في هذه المسألة^(١) ، إلا أن السلطان شكك إنجلترا وفرنسا إلى الدول الأربع الأخرى^(٢) ، بلهجة تكاد تشبه شكواه السابقة من تقديم مذكرة ٦ يناير .

واستاءت النمسا وروسيا وإيطاليا من الإجراء الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا دون استشارة الدول الأخرى سلفاً ، وبدأ لها أن هذا التصرف لا يتمشى مع ما سبق أن تم الاتفاق عليه من حيث ضرورة التفاهم مستقبلاً حول شئون مصر والوصول إلى اتفاق بصدد^(٣) . وقررت الحكومة الإيطالية - التي كانت تواجه ضغط الرأي العام الإيطالي شديد الاهتمام بشئون مصر ، وكان يخشى تكراره « خيانة » تونس - قررت الاشتراك في أى تدخل فعال إذا ما بدت ضرورته ، كما أصرت على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الرعايا الإيطاليين . لهذا حشد الأسطول الإيطالي في مسينا Messina ، وأعلنت الحكومة الإيطالية أن قوة بحرية إيطالية على استعداد للعمل . على أن اللورد جرانفل كان يرى أن تدخل إيطاليا من شأنه أن يعقد الموقف بدلاً من أن يعمل على تحسينه^(٤) . أما بزمارك فكان لا يزال يستنكر التدخل الإنجليزي - الفرنسي في مصر^(٥) ، على اعتبار أنه يشير الخلاف والنزاع بين الدولتين ، وهو ما كان شديد الرغبة في تجنبه ، وإن يكن قد أعلن استعداده لقبول ومساندة أى خطة للعمل قد تتفق عليها الدولتان . وبرغم أنه لم يكن يتجه إلى الانفصال

(١) ف . و ٣٣٧٧/٧٨ - مسودة الرسالة رقم ٢٤٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ١٥ مايو ، ورسائل دفرين رقم ٩٣ و ٣٦٢ و ٩٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ و ١٨ و ١٩ مايو ١٨٨٢ (ف . و - ٣٣٨٤/٧٨) .

(٢) ف . و - ١٥٨/١٤١ - رسالة دفرين رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩ مايو - وبها ملحق يحتوي على المنشور الدورى العثمانى الصادر في ١٧ مايو ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ٢٤٢٥/١٤٦ - صورة من رسالة ثورنتون رقم ١٦٧ ، ٣٢٠/١٧٠ ، مسودة رسالة باجت رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩ مايو وصورة من رسائل إليوت رقم ٣٢ و ٢٢ و ٢٤٥ (١) بتاريخ ١٦ و ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ٢٤٢٣/١٤٦ . الرسالة رقم ١٥٥ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٢ .

(٥) رغم أن كورسل كان قد أقر استعداد بزمارك لتزكية فكرة انتداب أوروبا للدولتين لكي تعيدا الأمن والنظام إلى مصر . (ألمانيا ، ج ١٤٧ - رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ أول مارس ١٨٨٢) .

رسميًا عن روسيا والنمسا ، أو أن يتبع خطة تتناقض مع موقفهما ، فإنه نصيح سعد الله بك - سفير تركيا في برلين - بأن يزكى لحكومته أن لا تبالغ في أثر ونتائج المظاهرة البحرية ، وأن تمتنع عن التدخل وتثق في سياسة إنجلترا وفرنسا وحسن نياتهما . كما كلف سفير ألمانيا في بطرسبورج وفيينا بأن ينصحا روسيا والنمسا بعدم اعتراض سياسة إنجلترا وفرنسا في مصر ، ونصح السلطان بأن لا يرسل السفن العثمانية الراسية في خليج سودا إلى المياه المصرية^(١) . لهذا فشلت الدول الثلاث ، في الضغط على الباب العالي بالصورة التي كانت ترغب فيها الدولتان الغربيتان وذلك برغم عدم معارضتها للإجراءات التي اتخذتها . وأخيراً تنبّهت إنجلترا وفرنسا إلى تجاهلهما للدول الكبرى الأخرى ، وفي ٢٣ مايو أرسلتا تلغرافاً مشتركاً^(٢) إلى ممثليهما في العواصم الكبرى وفي الآستانة ، جاء فيه أن الأحداث التي أدت إلى تصميمهما على إرسال السفن قد نشبت فجأة ، وأن الخطر الذي يهدد رعاياهما كان من الشدة بحيث لم يتح لهما الفرصة للتباحث مع الدول الأخرى التي يعنينا الأمر . وذكر التلغراف أن الدولتين لم تذهبا إلى مصر تدفعهما إلى ذلك سياسة أنانية تهدف إلى استبعاد الدول الأخرى ، بل إنهما تهدفان إلى المحافظة على مصالح الدول الأوروبية في مصر دون تمييز بين جنسية وأخرى ، وسند سلطة الخديو المستندة إلى فرمانات السلطان التي اعترفت بها أوروبا . ونفت الدولتان أنهما تهدفان إلى إنزال قواتهما إلى مصر أو احتلالها عسكرياً ، وأكدت أنهما تنويان ترك مصر وشأنها واستدعاء السفن بمجرد أن يعود الهدوء ويتم ضمان المستقبل . ووعدتا بالتشاور مع الدول الأخرى ومع تركيا حول أحسن الإجراءات الواجب اتباعها ، في حالة عجزهما عن الوصول إلى حل سلمي . وقد أدى هذا المنشور الدوري إلى تهدة الدول الأخرى ، خاصة وأن بزمارك - طبقاً لما ذكره سفير فرنسا في برلين المسيو كورسل Courcel - قد نصح الدول الثلاث بأن تعضد فرنسا وإنجلترا كما نصح السلطان علنيّاً بأن يسند توفيق

(١) رسائل وزارة الخارجية الإنجليزية إلى مالت : رقم ١٨١ و ٣٣ و ١٤٢ و ١٤٦ ورسالة أمبثل إلى وزارة الخارجية رقم ١٦٩ .

(٢) ف . و - ٢٤٢٣/١٤٦ - تلغراف رقم ١٧٧ من وزارة الخارجية إلى ليونز ومذكرة دورية من وزارة الخارجية إلى ممثل إنجلترا في العواصم الخمس بتاريخ ٢٣ مايو (ف . و - ١٤٦ / ٢٤٢٤) .

ضد الوزراء الذين تجاهلوا سلطته^(١) .

وكان لوصول السفن أثر عميق في مضر — فقد رأى البعض أن الإجراء الذي اتخذته الدولتان لا يتم عن اتجاه عدائي ، وأنهما — إزاء موقف الدول الكبرى الأخرى — سترددان قبل القيام بأي عمل سياسى . وفي منشور دورى بعث به القنصلان العامان إلى مرعوسيهما^(٢) ذكر أن الدوافع الكامنة وراء المظاهرة ودية وأنها تهدف إلى تهدئة الموقف . ولكن معظم المصريين عدوها عملاً عدائياً — ووجه عرابي إلى بلنت رسالة^(٣) يمكن أن نستنتج منها موقف المصريين من المظاهرة — فقد جاء فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على سوء قصد الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلهما في شئوننا دون حاجة إلى ذلك أو أى سبب معقول . وفي الواقع إن المصريين قد صمموا على عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا على المحافظة على المزايا التي أكدتها لهم المعاهدات والدول ، وهم لن يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا طالما فيهم عرق ينبض بالحياة . وسيبدلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا الأوروبيين وأملأهم وشرفهم ، طالما أن هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التي ألزمهم بها القانون . » وأخذت تنتشر الإشاعات الغريبة عن عداء المصريين للأجانب ، وبخاصة في الصحف الإنجليزية وفي مقدمتها « التايمز » و « الديلي نيوز » و « الاستاندرد » و « الديلي تلجراف » . وكانت هذه الصحف تنهز كل الفرص لتنتشر الأخبار المثيرة التي كان القصد منها تضخيم حالة القلق العام وإثارة الرأي العام الإنجليزي ضد المصريين^(٤) .

سقوط الوزارة :

حين استفسر سنكفكرز فريسينيه عما يجب عليه أن يعمل به بعد وصول السفن ،

(١) Mitchell, The Bismarckian Policy of Conciliation with France, p. 171.

(٢) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ ، ج ١١ - رقم ١٢٦ .

(٣) Secret History, pp. 279 — 280.

(٤) Réséner, L'Egypte sous l' Occupation Anglaise, p. 71.

تلقى التعليمات الآتية^(١) : « يجب عليك أن تمتنع في الوقت الحاضر عن الانشغال بالخطط التفصيلية . تجنب الإشارة إلى أى إجراءات معينة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجيش الذى قد يثيره ما قد يبدو موجهاً ضده . تصرف مع مالت وفقاً للنشاط الآتية :

أولاً : أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لا تهدفان بتدخلهما في شئون مصر إلا إلى المحافظة على الأحوال القائمة فيها ، وبالتالي إعادة سلطة الخديو التى هى من حقه ، والتى بدونها تتعرض الأحوال القائمة لتهديد مباشر .

ثانياً : انصح الخديو بانتهاز الظروف المواتية ، كوصول السفن على سبيل المثال ، لإقالة الوزارة الحالية وتعيين وزارة جديدة يرأسها شريف باشا أو أى شخص يوحى بنفس الثقة .

ثالثاً : بإمكانك أن تفهم الأطراف المعنية — إذا ما سار كل شىء على ما يرام — أن الضباط الذين اشتركوا في الحركة لن يضاروا في أشخاصهم أو أملاكهم وأنهم قد يحتفظون برتبهم » .

وأرسلت تعليمات مشابهة إلى مالت مع لفت نظره إلى عدم التصريح بما قد يحول دون إصدار الأوامر إلى الأشخاص المشار إليهم بمبارحة البلاد ، إذا ما رغبت الحكومة الجديدة في ذلك^(٢) . كما اقترح مالت أن تحاط الحكومة المصرية علماً بأن الباب العالى سيتدخل في شئون البلاد لكي يعيد إليها الأمن والنظام إذا ما دعت الضرورة^(٣) . وقد اعترضت الحكومة الفرنسية على هذا الاقتراح ، حتى لا يؤدي إعلانه في القاهرة أو الآستانة إلى إثارة الرأي العام الفرنسى^(٤) . وبرغم ذلك فإن فريسينيه ترحزح عن مواقفه السابقة وصرح في ٢١ مايو بأنه برغم معارضته للتدخل التركى ، لا يمانع في إرسال قوات تركية بدعوة من إنجلترا وفرنسا للعمل تحت إشراف إنجليزى — فرنسى

(١) مصر ، ج ٢٧٤ تليفراف بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ١٥٢/١٤١ ، الرسالة رقم ١٢٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٣) رسالة مالت رقم ١٤١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ١٥٢/١٤١ - الرسالة رقم ١٣٧ (سرى) ، والتليفراف رقم ١٤٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٢ .

ووفقاً لشروط تحددها الدول على أن لا يتم ذلك إلا إذا دعت إليه الضرورة^(١) .
ووافق جرانثل ، على هذا الاقتراح - ولكن فريسييه اعترض على مشروعه الخاص
بالسعى إلى الحصول على موافقة الدول على إرسال قوات تركية إلى مصر .

وما إن وصلت السفن حتى جرت محاولات لإسقاط الوزا . وحاول سنكفكرز
جاهداً أن يتم ذلك دون تقديم المذكرة المشتركة . فحاول هر مالت في بداية الأمر
الاستعانة بمسيو مونج (Monge) ، قنصل فرنسا في القاهرة - وكان كالم العربية -
لإقناع البارودى وعرابى وطلبة عصمت وعلى فهمى وعبد العال بمبارحة مصر والبقاء في
الخارج حتى تصدر لهم التعليمات بالعودة ، على أن يحتفظوا بأملاتهم ورتبهم ومرتباتهم ،
وبشرط إعلان عفو عام . ورفض مونج أن يقوم بهذا المسعى ، فخطب سلطان^(٢)
للقيام بنفس الدور . وأصر مالت في الوقت نفسه على أن يصدر السلطان تصريحاً يقوى
مركز الخديو ، فوجه الباب العالى رسالة إلى توفيق جاء فيها أن الإجراء الذى اتخذته
الدولتان إنما هو إجراء عادى يحدث كل عام . وبرغم غموض صيغة هذه الرسالة
بوجه عام ، فإنها اقترحت اتصال الدولتين بالباب العالى مباشرة إذا وجدت ليهما
مقترحات ، لأن معنى ذلك المحافظة على حقوقه بشكل قاطع . واحتج دفرين
وهدد ببقاء السفن إلى ما لانهاية فيما لو عقد الباب العالى الموقف^(٣) . ولكن مالت
أخبر سنكفكرز بأن على الدولتين أن تختارا إما التدخل وإما الاتفاق مع الباب العالى
حول الاقتراحات الواجب تقديمها إلى الحكومة المصرية . ورفض سنكفكرز الشق
الثانى من هذا الاقتراح وبلغ الخديو أن تدخل الباب العالى يجعل منه مجرد ناقل
للسائل وأقل من حاكم - فوافق الخديو على تجاهل الشق الثانى من تعليمات الباب
العالى . على أن سنكفكرز كان لا يزال يشك في توفيق ، الذى أفصح باستمرار عن

(١) يبدو أن فريسييه وافق على ذلك حين فهم أن إنجلترا متأكدة من موافقة ألمانيا والدول الأخرى
وأنها مستعدة - فيما لو حصلت على انتداب من باقى أوروبا - لأن تقوم وحدها بالتدخل دون إشراك فرنسا .
(٢) وثائق الفرنسية المنشورة - المجموعة الأولى ، ج ٤ رقم ٣٣٧ و ٣٣٩ و ٣٤١ .
(٣) الكتب الزرق ، ١٨٨٢ - ج ٨ ، الرسائل رقم ٣٨ إلى ٤٨ والرسالة رقم ٤٩ .
(٤) تليفراف سنكفكرز بتاريخ ٢٢ مايو ، ف . و - ٣٢٨٤/٧٨ ، الرسالة رقم ٣٨١ من
دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨٢ .

رغبته في الانتقال إلى الإسكندرية حيث يكون بإمكانه انتظار القوات التركية في حالة عدم الوصول إلى حل سلمي ، وكان يسنده في هذا الاتجاه كل من مالت وكولفن . ولكن فريسينيه — بناء على نصيحة سنكفكرز — اعترض بشدة على رغبة الحديو هذه ، لأنها لابد أن تؤدي إلى فشل كل الحلول السلمية ، بعكس الحال فيما لو بقي في القاهرة. ولهذا صدرت التعليمات إلى مالت بأن لا يشجع الحديو على التوجه إلى الإسكندرية (١) .

وفي ٢٣ مايو جرت محادثة بين سنكفكرز وعرابي . وأبدى عرابي استعداداه لمبارحة البلاد ، ولكنه عبر عن خوف زملائه من أن يؤدي رحيله إلى تحطيم وحدة الجيش وتعريضهم للانتقام الحديو . وأضاف عرابي أن زملاءه قد منعه من الرحيل عن مصر وأبدوا استعدادهم لتنفيذ قرارات مجلس شورى النواب فيما لو انعقد من جديد (٢) . وأخبر البارودي سلطان باشا بأن عرابي وزملاءه سيقتلون إلى داخل البلاد في حالة انسحاب السفن . ولما كان النواب والعلماء قد التفوا حول عرابي في الوقت الذي نشطت فيه الاستعدادات الحربية (٣) ، توقع القنصلان رفض الوزارة لأي شروط تقدم لها رسمياً بحجة وجوب تقديمها إلى الباب العالي . لهذا فضلا عدم إطالة المفاوضات لئلا يؤدي فشلها إلى تعقيد الموقف . وفي ٢٥ مايو قدما إلى البارودي ، بصفته رئيساً للوزراء ، إنذاراً على شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

- أولاً : رحيل عرابي مؤقتاً عن مصر ، مع احتفاظه برتبته ومرتبته .
- ثانياً : رحيل على فهمي وعبد العال إلى داخل البلاد ، بشروط مماثلة .
- ثالثاً : استقالة الوزارة .

وأضافت المذكرة أن الدولتين ستصران على تنفيذ هذه الشروط ، إذا ما اقتضى الأمر . وقد عزي تقديم المذكرة إلى سلطان باشا ، وإن يكن هو قد أنكر ذلك . وحين تلقى الوزراء المذكرة ، توجهوا إلى الحديو ليسألوه عما يراه بشأن الرد عليها :

(١) (مصر) ، ج ٧٤ — تلغرافات متبادلة بين فريسينيه وسنكفكرز من ١٩ إلى ٢٢ مايو ١٨٨٢ ، ف . و . — ١٥٢/١٤١ و ١٥٦ — ، التلغرافان رقم ١٢٣ و ١٣٩ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٢ .

(٢) تلغراف سنكفكرز بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨٢ .

(٣) تلغراف آخر من سنكفكرز بنفس التاريخ .

فأجابهم بأنه يقبل شروطها . حيثئذ أبدوا استعدادهم للالتجاء إلى الباب العالى ، فأجابهم توفيق بأن المسألة داخلية محضة وأبدى دهشة لاقتراحهم بعد أن أبدوا شكواهم من عدم محافظته على مزايا مصر . ولد استقال الوزراء فى ٢٦ مايو محتجين على قبول الحديو لشروط إنجلترا وفرنسا وموافقة . على التدخل الأجنبي فى مصر . الأمر الذى يتعارض مع ما نصت عليه المماناة (١) . وفى مذكرة منفصلة لام الوزراء سلطان على تدخله فيما لا يعنيه ، وقبوه ، أن كون أداة فى يد قنصل فرنسا (٢) . ونصح القنصلان الحديو بأن يقبل الاسمالة فى الحال ، وحين اقترح توفيق أن يستدعى كبار الباشوات والأعيان لبحث معهم الموقف ، انتزع منه سنكفكر وعداً بأن يتولى رئاسة مجلس الوزراء بنفسه إذا لم يجرؤ أحد على ذلك . إذ أنه أدرك أن مذكرة ٢٥ مايو قد فقدت فعاليتها منذ استقالة الوزارة التى قدمت إليها . أما مالت فقد أخبر الحديو بأنه لم يعد يلتزم بما نصت عليه المذكرة من العفو عن زعماء الجيش والحركة الوطنية . لهذا لم يتمخض عن تشدد صيغة المذكرة أى أثر (٣) . وكان من رأى سنكفكر أن بإمكان الرسالة التى وجهها الوزراء إلى الحديو أن توفر أساساً للمفاوضة بين الدولتين والباب العالى للحصول على تصريح من السلطان يوافق فيه على مسلك الحديو ويؤنب الوزراء والجيش . ووافق مالت على ذلك . ولكن كان لابد من تأليف وزارة جديدة . فقد رفض شريف أن يتولى الحكم واشترط حل الجيش واستقدام قوات تركية لإعادة النظام ، كما نصح الحديو بأن يطلب من الباب العالى إرسال شخص يحمل أمراً من السلطان إلى عرابى يدعوه إلى التوجه إلى الآستانة (٤) . وفى ٢٧ مايو احتج ضباط وجنود حاميات القاهرة والإسكندرية لدى الحديو على استقالة عرابى ، وأعلنوا رفضهم لمذكرة ٢٥ مايو ، كما أعلنوا خضوعهم للسلطان باعتباره « السلطة الوحيدة التى يعترفون بها » . ومن ناحية أخرى أعلن توفيق طاعته — هو الآخر — لأوامر السلطان ، وطلب من

(١) كان سنكفكر على يقين من أن سلوك الوزراء المصريين يستشف منه أنهم لا ينجشون احتمال التدخل العثمانى المباشر .

(٢) تليفافان من سنكفكر بتاريخ ٢٦ و ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

(٣) رسالة سنكفكر بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

(٤) ثلاث رسائل من سنكفكر بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

الباب العالى إيفاد لجنة تقوم بفحص الموقف بزمته : وهنا أمره الصدر الأعظم بأن يطلب التماساً رسمياً^(١) .

عودة عرابى إلى الحكم :

استشار الخديو قنصلى إنجلترا وفرنسا فنصحاه بعدم إعادة عرابى إلى الحكم ، ولكنه ما لبث فى ٢٨ مايو أن استقبل وفداً يتكون من بطريك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار^(٢) ، الذين رجوه أن يعيد عرابى إلى وزارة الحرية . ولجى توفيق هذا الرجاء وأصدر بياناً ذكر فيه إنه إزاء المطالب المتكررة من جانب المصريين ، ولكى يعيد الأمن والنظام والاستقرار إلى البلاد، قد أعاد عرابى إلى وزارة الحرية . ولكن ذلك كان يعنى تحدى إنجلترا وفرنسا اللتين واجهتا تحدى كل من الباب العالى والخديو وأعضاء الحركة الوطنية المصرية . فعودة عرابى إلى منصبه كانت بمثابة الرد العملى على سياسة الدولتين إزاء مصر ؛ وهكذا فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلاً ذريعاً ، بالرغم من لهجتها الصارمة ، فى حمل المصريين على الإذعان . وما إن عاد عرابى إلى الحكم حتى أصدر بياناً أمن فيه سكان مصر جميعاً على حياتهم وأملأهم دون بفرقة بين جنسية وأخرى ، أو ديانة وأخرى .

ولقد جاء هذا الإعلان فى الوقت المناسب : إذ تعرضت البلاد لقلق عام ، وبخاصة الإسكندرية التى كان يوجد بها عدد كبير من الأجانب . فقد استدعى الاحتياطى وجندت قوات جديدة لكى يصل الجيش إلى الحد الأقصى الذى حددته الفرمانات ، وأعلن عرابى أن هذه الإجراءات ضرورية لضمان سلامة الأجانب . وكثر الكلام فى هذه الآونة عن ضرورة خلع توفيق ، بل إن مالت ذاته كتب إلى وزارة الخارجية الإنجليزية ما يلى : « لا أرى أن من الممكن إقراره على العرش الخديوى ، وهذا هو الشعور الإجماعى تقريباً لدى المصريين الأوربيين على السواء »^(٣) .

(١) (تركيا) ، ج ٤٥١ - نوابى إلى فريسينيه بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ .

(٢) لا دليل على تعرض هؤلاء الأشخاص لأى ضغط ليقوموا بهذا المسعى . بل إن سنكفكر ويمثل الدول الأوربية الآخرين كانوا يرون أن عرابى هو الشخص الوحيد الذى يمكنه المحافظة على النظام وأن من المستحسن إعادته إلى منصبه حتى يتحمل مسئولية الأمن فى البلاد .

(٣) (٢) ف . و - ٢٣٢٥/١٤٦ - صورة من رسالة مالت رقم ١٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ

وهكذا ناقض مالت نفسه ، إذ أنه منذ وقت قصير كان قد أكد لوزارة الخارجية الإنجليزية أن توفيق يستند إلى كل الشعب باستثناء العسكرين^(١). وفي الحق كان مركز الحليو الأدبي قد انهار تماماً ، الأمر الذي عرّض الأوضاع القائمة - التي كانت تهتم إنجلترا وفرنسا بالحفاظ عليها - للخطر . ورأت الدولتان بعد اللطمة التي وجهت إلى نفوذهما في مصر أن لا بد من القيام بعمل ما ، وإن كان من الواضح أن من المستحيل عليهما أن تتخذا أى إجراء دون تفاهم سابق مع الاتحاد الأوربي .

بين المؤتمر الدولي والتدخل التركي :

كانت المذكرة الإنجليزية - الفرنسية الصادرة في ٢٣ مايو قد اقترحت اتصال الدولتين بباقي الدول - بما فيها تركيا - في حالة عدم الوصول إلى حل سلمي ، وذلك للاتفاق على أحسن الإجراءات الواجب اتخاذها . وفي ٢٥ مايو اقترح اللورد جرانفل أن ترجو الدولتان الدول الأخرى أن تنضم إليهما في مساعيهما الخاصة بحث السلطان على إعداد قوات تركية ليرسلها إلى مصر ، وبلغ جرانفل السفير الفرنسي بأن المسألة تتطلب حلاً عاجلاً ، لأن أى تأخير لا بد أن يشجع المعارضة في مصر ، وقد يشجع السلطان على استغلال الموقف بحيث يفلت من أيدي الدولتين . وفي ٢٦ مايو قدم لفرنسا مسودة المذكرة التي يقتضيها الموقف^(٢). على أن فريسينيه كان لا يزال يعارض فكرة التدخل التركي بأى شكل من الأشكال ، فاقترح أن تتدخل الدولتان معاً لإنهاء الموقف على مسئوليتيهما الخاصة . وكان من رأيه أن الباب العالي مسئول عن تعقيد الموقف بالشكل الذي تطور إليه ، وأبدى مخاوفه من أن يعنى السماح للقوات التركية بدخول مصر خلخ توفيق وتعين عرابي أو غيره حاكماً مؤقتاً ، وبذلك تستطيع تركيا بالتدريج أن تحول مصر إلى مجرد ولاية عثمانية . وقال إن فرنسا وإنجلترا لن تضمنا أن يتمشى مسلك القوات التركية مع أغراضهما ، أو أن تسيطر عليهما - فسماحهما للسلطان بإرسال قواته إلى مصر لن يعنى إلا وضع الذئب

(١) ف . و - ٢٤٢٣/١٤٦ - الرسالة رقم ٥٣٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ

١٤ مايو ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ٢٤٢٤/١٤٦ - الرسالتان رقم ٥٩٤ و ٦٠٥ من وزارة الخارجية إلى ليونز

بتاريخ ٢٥ و ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

في وسط القطيع . وأوضح فريسينيه أنه ما لم يترتب على عدم التدخل الوصول إلى حل مرض فلا مفر أمام الدولتين من إرسال قواتهما إلى مصر . وأضاف أنه فهم من بزمارك أنه لا يعترض على ذلك بشرط أن تظهر الدولتان بمظهر مندوبي أوروبا ، وبرر هذا التعديل في سياسته بالقصود الذي ألقته الأحداث الأخيرة على أعمال ومقاصد الباب العالي ، وانفجار الرأي العام ضده في فرنسا بعد أن نعى إلى مسامع الفرنسيين أنه وافق على التدخل التركي^(١) .

وهكذا بدا أن الوفاق الإنجليزي - الفرنسي يمر بأزمة حرجية ، خاصة وقد لاحظنا فيما سبق في أكثر من مناسبة أن كلا من قنصلي الدولتين العام في مصر كان يشك في الآخر . كما أن التعليمات الصادرة إلى القائدين البحريين في الإسكندرية لم تكن متشابهة . ولما بدا أن مواجهة الدولتين كل منهما للآخرى لن يؤدي إلا إلى المزيد من المتاعب ، فقد اتجهتا إلى دعوة الاتحاد الأوربي للاشتراك في مؤتمر يبحث المسألة المصرية . ولكي يتغلب فريسينيه على مناداة أنصار جمعيتا بالقيام بعمل فعال ، كان عليه أن يفسر هذا القرار بأنه يستهدف الوصول إلى حل سلمي للمسألة المصرية^(٢) . ورحبت إنجلترا بالانسحاب من الوفاق القائم بينها وبين فرنسا التي كانت الدولة الوحيدة التي تعارض التدخل التركي . فقد ساد الاعتقاد دوائر لندن أنه بمجرد انعقاد المؤتمر وتبين أعضائه حساسية الموقف في مصر ، لن تلبث الدول أن تتفق على ضرورة التدخل بأي شكل من الأشكال ، وبالتالي يخف الاعتراض على التدخل الإنجليزي المنفرد فيما لو أصبح ضرورياً ، بشرط أن تضمن إنجلترا قبل القيام بأي عمل - المساندة الأدبية من جانب الدول الأخرى . وتكلمت جريدة « التايمز » بصراحة في عددها الصادر في أول يونيو عن ضرورة قمع الثورة المصرية كشرط لا بد منه لحل المسألة المصرية .

وأرسلت إنجلترا وفرنسا الدعوات إلى الدول الكبرى الأخرى ، وبذلت محاولات لإقناع الباب العالي بالاشتراك . ولكنه كان قد اتخذ قراراً آخر : فقد صرح وزير

(١) ف . و - ٢٤٢٥/١٤٦ - الرسالة رقم ٧١ من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ ، ف . و - ١٥٨/١٤١ ، الرسالة رقم ١٦٩ (سرى) من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٢ .

الخارجية العثمانى فى ٢٦ مايو بأنه لو سمح للسلطان بإيفاد مندوب إلى مصر ، لأدى هذا إلى تهدة غضبه وإرضاء كرامته الجريحة ، إلى جانب تحقيق هدف الدولتين الغربيتين . وأعلن عاصم باشا أنه يأمل أن لا تفسر الدولتان اقتراح الباب العالى على أنه تغطية لنوايا أخرى ، إذ الحكومة العثمانية لا تنوى أن تعرقل سياسة الدولتين فى مصر ، أو أن ترسل قوات عثمانية ، لأن معنى هذا نشوب الحرب بين قوات عثمانية (الجيش المصرى) وأخرى^(١) . ولكى يواجه الباب العالى الدول بالأمر الواقع أسرع فى إعداد بعثة يرأسها درويش باشا لإعادة الأمن والنظام فى مصر والقضاء على فكرة المؤتمر . وحاول المركز دى نواى De Noailles — سفير فرنسا فى الآستانة — أن يضغط على الباب العالى حتى يشيه عن إيفاد البعثة ، فأخبر سعيد باشا (الصدر الأعظم) بأن البعثة لابد أن تصل متأخرة ، وتجرد الخديو من كل سلاح ، حين تظهره بمظهر المخطئ فى الوقت الذى كان أحوج ما يكون فيه إلى المساعدة . فالثوار المصريون لابد أن يفسروا وصول البعثة على أنه لا هدف له سوى التحرى عن سلوك الخديو وفحص الموقف بوجه عام ، لإصدار الحكم فيما بعد ، وبذلك يحمون أنفسهم باتهام الخديو^(٢) . وبرغم ذلك فقد بارحت البعثة الآستانة فى ٤ يونية ووصلت إلى الإسكندرية بعد ثلاثة أيام .

وقد سبق للدرويش أن تولى حكم سالونيك وباطوم حيث أثبت أنه مراوغ خرب الذمة ومتآمر ، وإن كان على قسط كبير من الذكاء ، وبخاصة حين كلف فى عام ١٨٨١ بالقضاء على ثورة نشبت فى ألبانيا . كما كانت البعثة تضم أحمد أفندى أسعد سادن الحرمين الشريفين الذى كان السلطان يستقيه فى الآستانة ويعهد إليه بمهمة الاتصال السرى برعاياه الذين يتكلمون اللغة العربية ويستشيريه فى كل المسائل المتعلقة بالدعاية لحركة الجامعة الإسلامية^(٣) . وكان أسعد قد أرسل إلى مصر فى ثلاث بعثات أخرى ونجح فى توثيق علاقات السلطان بعربى والأعيان المصريين . وكان قد زار القاهرة فى أواخر مايو ، وفى ٢٧ مايو أرسل تلغرافاً إلى القصر يخبره

(١) ف . و — ٣٣٩٧/٧٨ — التلغرافان رقم ١٠٤ و ١٠٥ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

(٢) (تركيا) ، ج ٤٥١ — رسالة دى نواى إلى فريسييه بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٢ .

(٣) Secret History, p. 35, (٢)

فيه بأن عرابي أرسل خطاباً يتعهد فيه بتأخي القوات المصرية مع العثمانية إذا ما أرسلت إلى مصر . ورجع أسعد إلى الآستانة مزوداً برسالة ثانية من عرابي وأخرى من البارودي^(١) . كما كانت البعثة تضم بعض الضباط الذين كانت مهمتهم التحري عن تحصينات مصر ، وعمّا إذا كانت توجد تحصينات في ميناء الإسكندرية بإمكانها مقاومة العلوان في حالة وصول سفن أجنبية ، وعن أحسن وسائل إرسال القوات إذا ما اقتضى الأمر ، وكيفية حماية القوات العثمانية إذا تعرضت لمقاومة المصريين .

ريتضح من التعليمات الصادرة إلى درويش^(٢) أن هدف بعثته مساندة الحديو والمحافظة على الأوضاع القائمة في مصر وإعادة الأمن والنظام وإجراء تصفية عامة للموقف . ولكي يتحقق نجاح مهمته خول أن يحل مجلس شورى النواب دون تأخير . إذا ما سنحت له الفرصة : وأن يوثق علاقاته بقناصل النمسا وألمانيا وإيطاليا وأن يثير المنافسة بينهم وبين قنصلي إنجلترا وفرنسا . وزود ببيان يعلن إرادة السلطان ، وكلف بأن يستشير الحديو حول أحسن الوسائل اللازمة لتحقيق غرضه ، وأن يقبض على الأشخاص الذين يخشى مقاومتهم وأن يرسلهم إلى السودان إذا أراد . وقد أخبر هو بارت Hobart باشا — الضابط البحري الإنجليزي الذي كان يعمل في البحرية التركية — لورد دفرن بأن السلطان استشاره حول أحسن وسائل إرسال قوات إلى مصر وأبدى تصميمه على إخضاع الثورة المصرية بالقوة إذا ما فشلت بعثة درويش^(٣) .

وحاول جرانقل ودفرين أن يقنعا الحكومة العثمانية بالاشتراك في المؤتمر وأكدوا لها أنه لن يبحث شيئاً آخر غير شئون مصر ، مع التلويح بتصميم إنجلترا على القيام بعمل منفرد ومباشر إذا ما أثار السلطان العقبات . وأخبر جرانقل موزوروس Musurus باشا — سفير تركيا في لندن — بأن السلطان لن يكون له مطلق الحرية في التصرف في مصر دون مراعاة وجهات نظر الدول ، وأن من المستحيل إلغاء فكرة المؤتمر لأن الدعوات الخاصة به قد أرسلت إلى الدول التي قبلت الاشتراك فيه ،

(١) رسالتان من دى نواى إلى فرينيه بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٢) انظر الملحق رقم ١ .

(٣) ف . و — ٢٢٩٧/٧٨ — رقم ١٢٣ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ يونيو ، ف . و — ١٦٢/١٤١ — رقم ١٢٠ من دفرين إلى مالت بتاريخ ٤ يونيو ١٨٨٢ .

وأبدى آماله في نجاح مهمة درويش . وكلف سفراء إنجلترا في العواصم الأربع الأخرى بأن يقنعوا الدول التي يمثلون بلادهم فيها بالانضمام إلى إنجلترا وفرنسا لإقناع السلطان بالاشتراك في المؤتمر^(١) . ولكن السلطان رفض الدعوة لعدة أسباب : فالأتراك كانوا لا يميلون إلى المؤتمرات الأوروبية المتعمدة لبحث شئون الإمبراطورية العثمانية ، إذ كانوا يعتبرون التدخل الأوربي في شئونهم بأي شكل مذلة قومية ؛ ولأنهم كانوا قد تعلموا من التجارب أن أوروبا على استعداد مستمر لضعضعة الحكم العثماني بدلاً من تقويته . وقد أوما السلطان إلى دفرين بأنه يخشى أن يناقش المؤتمر مسألة طرابلس الغرب ، وأنه سيقبل فكرة المؤتمر من حيث المبدأ إذا ما أصبح ذلك أمراً ضرورياً ولكن بعد أن تتضح نتائج بعثة درويش ؛ فقرارات المؤتمر لابد أن تضعف البعثة وتوجه ضربة قاصمة إلى هيئته ، إذ أنه بدلاً من أن يظهر بمظهر مندوب أمير المؤمنين لإبلاغ رغباته إلى رعاياه المسلمين ، يكون من المفهوم أنه أداة في أيدي الدول الأجنبية^(٢) .

وبالغت السلطات التركية في الإعلان عن استعداداتها البحرية ، لكي تنقل إلى الخارج الشعور بأن السلطان مصمم على إرسال قواته إلى مصر . وربما كان هدف السلطان من ذلك الإيعان في ضرب إنجلترا بفرنسا . ومن أدلة ذلك أن سكرتيره الخاص أبلغ دفرين أنه في حالة انعقاد المؤتمر يجب على إنجلترا وتركيا أن تتفقا سابقاً على التسوية المرجو الوصول إليها ، وبذلك تصبحان في وضع يمكنهما من فرض رغباتهما على الدول الأخرى^(٣) . ومنذ أواسط مايو لاحظ قناصل فرنسا في تركيا أن الأوامر قد صدرت باستدعاء الاحتياطي ؛ وأن ثمة نشاطاً كبيراً في الإدارة البحرية العثمانية . وكانت مثل هذه الاستعدادات بطبيعة الحال متصلة بالمظاهرة البحرية الإنجليزية - الفرنسية ، وتهدف إلى محاولة إقناع الدولتين بسحب أساطيلهما . هذا إلى أن الباب العالي كان يود أن يفهم أوروبا والعالم الإسلامي أن

(١) ف . و - ١٥٢/١٤١ - صورة من الرسالة رقم ٢٩٣ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٨ يولية ١٨٨٢ ، ف . و - ٣٢٧٨/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ٢٨٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٢ يولية ١٨٨٢ .

(٢) رسالة دفرين رقم ٢٤٦ ، ورسائله رقم ١٢٦ و ١٢٨ و ٣٠٤ و ٣٠٥ .

(٣) رسالتا دفرين رقم ١٢٣ و ١٤٢ بتاريخ ١١ و ١٦ يولية ١٨٨٢ .

حق التدخل لإعادة الأمن والنظام في مصر أمر خاص بتركيا وحدها ، وأنها مستعدة للقيام بهذه المهمة ^(١) .

بعثة درويش :

لم يرحب الكثيرون في مصر بفكرة انعقاد مؤتمر في الآستانة ، وهي الفكرة التي أبدى ممثلو الدول الأربع إزاءها كثيراً من الامتناع . ولكن سنكفكر رجب بهذا الاحتمال الذي من شأنه أن يحول دون التدخل التركي — فمجرد التهديد بانعقاد المؤتمر لابد أن يقنع السلطان بأن يزود بعثة درويش بتعليمات أكثر تحديداً تمكنه من أن يعيد الأمن والنظام إلى مصر ، على أن يترك للمؤتمر أن يحول دون تدخل السلطان بالشكل الذي يكسبه مزايا قد تهدد الأحوال القائمة في مصر ^(٢) .

وحين وصل درويش إلى الإسكندرية أعلن كل سكان مصر، وطنيين وأجانب، أنه المبعوث الخاص للسلطان « الذي يسعى دائماً إلى تحقيق رخاء ولاياته، ولا يبدى أى استعداد للسماح بأى تعد على الأوامر الإمبراطورية التي خلعت المزايا على الخديو ». وحث المصريين على طاعة الخديو باعتباره ممثل السلطان ، وسند طلبه بهذا ببعض الآيات القرآنية. وقد رحبت الجاليات الأجنبية بمقدم درويش وإعلانه هذا ، باعتباره نذيراً بحل المسألة المصرية ، على حين أن المشايخ الذين رافقوا البعثة خلعوا عليها صفة دينية غطت على النفوذ الديني الذي كان يباشره عرابي على الجماهير ^(٣) . وعلى حين أن الأتراك والشراسة أبدوا كثيراً من الترحيب بدرويش، كان المصريون أميل إلى أحمد أسعد ^(٤) .

ومنذ وصول درويش حتى ١١ يونية ، حاول أن يقمع الثورة بالتهديد باللجوء إلى القوة . وفي أول تلغرافاته إلى الآستانة صور النزاع بين عرابي والخديو على أنه نتيجة لمحاولة عرابي أن يحمل الخديو على الوقوف من الآستانة موقف المعارضة . واعترف بوجود شعور قوى في البلاد في صف عرابي ، ولكنه أَرْضَى غروره حين قال

(١) (تركيا) ، ج ٤٥١ رسالتان نواي رقم ٧ و ٩ بتاريخ ١٧ و ٢١ مايو ورسالتان أخريان بتاريخ ١٨ و ١٩ مايو .

(٢) (مصر) ، ج ٧٤ رسالة سنكفكر رقم ٢٠٥ ورسالة أخرى منه إلى فريسنيه بتاريخ ٥ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Scotidis, L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, p. 83.

(٤) Secret History, p. 305.

إنه قد أضعف هذا الشعور إلى حد كبير . وفي محادثة جرت بينه وبين عرابي وأنصاره ، أفهمهم أنه مخول أن يقبض عليهم إذا لم يلزموا حدودهم ، فردوا عليه بأنهم ليسوا دون سند في البلاد . حيثئذ كان درويش يميل إلى القبض عليهم ، ولكنه أراد أن يستوثق من موقف الزعماء الدينيين ؛ فوجدهم معادين لسياسته وأخبروه بأن القبائل العربية تقف في صفهم وأن عرابي يلتزم طريق الصواب . وألقى أحدهم خطبة عنيفة في حضور درويش ، طالب فيها بسحب السفن الإنجليزية - الفرنسية ، وخلع توفيق « الذي استسلم هذه السفن » وإعادة الوزارة السابقة . فصرف درويش المشايخ الذين لم يكن من بينهم سوى اثنين يقفان في صف الحديو خلع عليهما درويش النياشين . وعقدت الاجتماعات الخاصة في القاهرة لاستنكار موقف درويش ، وقام طلبة الأزهر بمظاهرة عنيفة احتجاجاً على الطريقة التي عامل بها المشايخ . ثم جمع درويش كل شيوخ القبائل العربية ، وعقد جلسة مع المجلس « الأكبر للعربان » . وحين وجد أن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس يقفون ضده ، أخبرهم بأنه قد يتولى وزارة الحرية ، وأن السلطان قد أرسله لحماية الأوربيين ، وأنه سيقبض على عرابي ويرسله إلى الآستانة في أول فرصة مواتية . وفي محادثة له مع النواب أبدى لهم ضرورة فض المجلس وأن الغرض من بعثته هو تقوية مركز الحديو . فاستاء النواب وأصرروا على ضرورة بقاء مجلس شورى النواب ، وأخبروه بأنهم لن يوافقوا على استقالة عرابي وزملائه . وحين تبين درويش أنه يواجه معارضة عاصفة ، اقترح إرسال قوات عثمانية تسنده وتضمن نجاح بعثته^(١) .

وقد جزع سنكفكر لاحتقال تولى درويش وزارة الحرية أو قيادة الجيش ، وأخبر مالت بأن ثمة حداً لموافقة على أعمال المنتوب العثماني أو اعترافه بها . وحول هذه المسألة بدا الخلاف بين وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية . فإنجلترا كانت ترغب في إقرار أحوال مصر على أسس سليمة ، وهذا الهدف كان من الممكن تحقيقه لو أن ضابطاً عثمانياً تولى الإشراف على الجيش المصري دون تدخل آخر من جانب الباب العالي . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تعارض هذه الخطة بشدة^(٢) .

(١) رسالتا دفرين رقم ٤٤٣ و ٤٤٤ إلى وزارة الخارجية ورسالته رقم ١٢٩ إلى مالت ورسالة مالت رقم ١٤٤ إلى جرانثل - أيضاً تلغراف سنكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ١١ يولية .
(٢) ف . و - ١٥٥/١٤١ - رقم ٣٣٦ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يولية ١٨٨٢ وتلغراف سنكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ٩ يولية ١٨٨٢ .

وشكا أحمد أسعد من شدة درويش التي كانت تناقض المشاعر والتأكيدات التي سبق له أن أبدىها للمصريين وفقاً لرغبات السلطان . ومما يجدر ذكره أن أحمد أسعد - في أثناء مهمته الأخيرة في مصر - كان قد حصل على عريضة وقع عليها بضعة آلاف من المصريين^(١) - ومنهم أكثر من ثلاثين عضواً من أعضاء مجلس شورى النواب - يطالبون فيها بخلع توفيق الذي قيل في العريضة إنه قد استقدم الأساطيل وكان يتبع نفس السياسة التي اتبعها باي تونس لكي يسلم مصر إلى إنجلترا وفرنسا . كما أعلنت العريضة أن عرابي وأنصاره على استعداد لقبول حلیم إذا ما ساند السلطان الحزب الوطني ضد إنجلترا وفرنسا ، وذكرت أن باستطاعة عرابي أن يجند ويسلح ١٠٠,٠٠٠ جندي وأن السلطان سيفقد مصر فيما لو وافق على التدخل الأجنبي بأى شكل من الأشكال^(٢) . لهذا كله شكّا أحمد أسعد من أن اقترانه بدرويش قد يضعف النفوذ الذي أحرزه لدى عرابي وأنصاره الذين عدوه خائناً ، وأن درويش قد أخطأ في عدم محاولته إرضاء العسكريين الذين يساندهم الشعب بأسره ، في الوقت الذي لا توجد فيه قوات تحت تصرفه . وكان أسعد يعارض إرسال قوات عثمانية إلى مصر ، على اعتبار أن من المستحيل إقرار التعاون بين الجيشين . وفي النهاية أكد أن من المستحيل التخلص من عرابي إما بالإغراء أو بالقوة ؛ وأن درويش قد فقد كل نفوذ له على الآخرين ، بالإضافة إلى فقدانه الثقة بالنفس^(٣) .

ومن هذا التناقض بين مسلك كل من درويش وأسعد يمكننا أن نفهم شكوك السلطان التي لم تمكنه من منح ثقته الكاملة لأى شخص بمفرده . فسياسته كانت تتجه باستمرار إلى إرسال مندوبين يتجسس كل منهما على الآخر . وكثيراً ما كان يحدث أن تناقض التعليمات السرية الموجهة إلى كل منهما ، مما كان يعقد الموقف . فمن ناحية نجد أن عبد الحميد يسعى إلى تقوية سلطته الزمنية المباشرة باعتباره سلطاناً ، ومن ناحية أخرى كان يرغب في تقوية هيئته المعنوية الغامضة باعتباره خليفة . وكثيراً ما كان يحدث - كما هو الحال في مصر - أن تتعارض هاتان السياستان ، في

(١) ٢٠,٠٠٠ طبقاً لما ذكره سنكفكر و ٢٠,٠٠٠ طبقاً لما ذكره دي نوای .

(٢) رسالة سنكفكر بتاريخ ٧ يولية ورسالة دي نوای بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢ .

(٣) رسائل دفرين رقم ٤٢٧ و ٤٤٢ و ٤٥٧ بتاريخ ٩ و ١٤ و ١٦ يولية ١٨٨٢ .

الوقت الذى كان من الواجب أن تنسجم فيه سياسة السلطان حتى لا تتعرض مصر للتدخل الأجنبي المباشر .

وبرغم ما لمسناه من فشل درويش في مصر ، فقد أعلنت دوائر الآستانة أن نشاطه الفعال وتنفوذه القوى قد حولا سلطة السلطان الاسمية إلى قوة حقيقية ، لا تستطيع إنجلترا وفرنسا أن تنالا منها إلا باستعمال القوة^(١) ، ومن هنا تكون فكرة عقد مؤتمر لمناقشة شئون مصر غير ذات موضوع .

(١) « التايمز » الدفنية - عدد ١٥ يوفية ١٨٨٢ .

الفصل التاسع

مذبحة ١١ يونية وضرب الإسكندرية

« إننى أرى ضرورة حدوث ارتباطات حادة قبل الوصول إلى حل شاف للمسألة المصرية، وإن من الحكمة محاولة التعجيل بهذه الارتباطات بدل محاولة تأجيلها » .

مالت إلى جرائل بتاريخ ٧ مايو . مذكوراً في :

(Malet, op. cit., p. 313)

قلاقل يونية :

خيبت على مصر حالة من القلق منذ احتلال الفرنسيين لتونس في عام ١٨٨١ ، واشتد هذا القلق بوجه خاص على أثر أحداث سبتمبر ١٨٨١ والتدخل الاستفزازي من جانب إنجلترا وفرنسا ومثليهما في مصر ، وانتشار الإشاعات المقلقة عن حقيقة الموقف . لهذا كان من الطبيعي أن يشتد عدااء المصريين للأجانب ، دون أن يلعب التعصب الديني في ذلك الدور الذي عزته إليه الصحافة الأوربية . لهذا كان من المتوقع أن يتمخض شعور العدااء للأجانب عن أحداث فردية مهما يكن حرص السلطات المحلية .

وفي ١١ يونية تعرضت الإسكندرية لأحداث دامية استمرت أربع ساعات ، وقتل أثناءها عدد كبير^(١) من المصريين والأجانب : منهم بحار إنجليزى . كما أن القنصل الإنجليزى — مستر كوكسون — والقنصل الإيطالى قد تعرضا للإهانة وجرحا في إبان هذه الأحداث . وليس من السهل تحديد مسؤولية هذه المذبحة والأشخاص الذين تسببوا فيها . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبيرها^(٢) ، لكنى يستعرضوا أهميتهم حين

(١) اختلفت التقديرات الخاصة بعدد الأشخاص الذين قتلوا أثناء المذبحة .

(٢) Royle, op. cit, p, 102. — أيضاً رسالتا سنكفكر رقم ٢٠٩ و ٢١١ بتاريخ ١٢ و ٢٦

يونية ١٨٨٢ . وقد مال لك وجلادستون إلى وجهة النظر هذه ، ولكنهما ما لبثا أن اقتنما بخطئهما . Life of Dilke, pp. 459 — 608, p. 469.

يتدخلون لحسم الموقف ، ويظهرون للملأ مدى قوة عرابي . كما وجهت اتهامات مماثلة إلى القنصليتين الإنجليزية واليونانية اللتين وزعتا الأسلحة على الجاليتين البريطانية واليونانية بالإسكندرية قبيل المذبحة - ويركز من ينحون هذا المنحى^(١) الاتهام على مالت شخصياً ، مؤيدين وجهة نظرهم بأنه كان قد حث الجالية البريطانية على مبارحة البلاد مخدراً إياها من قرب نشوب أحداث جسام ، وبتصريحه الذي صدرنا به لهذا الفصل .

على أن المعلومات التي تجمعت لدينا عن هذه الحادثة لا تؤيد أيّاً من الاتهامين . فالمذبحة قد أحزنت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لابد أن يسبب إليهم ، وقد أنكر بلنت وبرودلي - وكان هذا الأخير هو المحامي الذي وكل إليه بلنت الدفاع عن عرابي أثناء محاكمته - أنكروا هذا الاتهام بشكل بات . كما أن القنصلية الإنجليزية ومالت لا يمكن أن يعدا مسؤولين عما حدث بشكل مباشر ، وإن يكن تسليح الماطيين واليونانيين مما جعل المذبحة تتخذ هذا الطابع الدموي . وإذا كان ثمة من يمكن أن يوجه إليهم اتهام تدبير المذبحة - إن كانت قد دبرت على الإطلاق - فهم الحديو ودرويش باشا وعمر لطفي ، ولكل منهم مصلحته الخاصة في التخلص من عرابي ، مهما كان الثمن^(٢) .

وقد أدت المذبحة إلى إثارة الذعر في مصر ، فهاجر منها كثير^(٣) من الأوربيين والأقباط والأرمن وأعيان الأتراك المسلمين ، وقد صودرت أملاك هذه الفئة الأخيرة . واقترحت الحكومة المصرية تشكيل لجنة مختلطة للتحقيق برأسها مصري ، على أن يتساوى فيها عدد المصريين والأوربيين . ولكن سنكفكر وبقية القناصل ذهبوا إلى عدم جدوى هذه اللجنة ، على اعتبار أن الشهود لن يدلوا بأي أقوال ، ولأنه كان من الصعب إقناع الأوربيين بالاشتراك فيها . وأوضح سنكفكر أن مأمور الإسكندرية الذي اشترك مع « المستحفظين » في مسئولية قتل الأوربيين في مركز البوليس ذاته ،

(١) Résener, op. cit., pp. 32, 39. Gaignerot, op. cit., p. 219. Farman, op. cit., Chap. XXV.

Broadley, op. cit., p. 90.

Secret History, 497 ff & 314 ff. (٢)

(٣) ٢٠,٠٠٠ حسب تقدير دفرين (ف . و - ٢٣٨٦/٧٨ ، رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٤ يولية

١٨٨٢ .

(٤) مصر ج ٧٤ ، ج ٧٥ - تليفافان من سنكفكر بتاريخ ٣٠ يولية وأول يولية ، رقم ٢ من

فورج بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

بدلاً من القبض عليه ، اكتفى بنقله إلى الجيش ، على حين استمر « المستحفظون » في شغل وظائفهم ، وأن كل ما أمكن القيام به هو طرد بعض البدو من الإسكندرية ، بعد أن اتضح قيامهم بأعمال السلب والنهب أثناء الاضطرابات^(١) . وصدرت الأوامر إلى القناصل بعدم الاشتراك في جلسات اللجنة بعد أن أمر جرانفل كوكسون بذلك ، وصرح القناصل جميعاً بأن الحكومة المصرية عاجزة تماماً عن اقتفاء أثر الجناة الوطنيين وأنها لا تجرؤ على اتخاذ إجراءات فعالة^(٢) . وكانت النتيجة عجز اللجنة — التي اقتصرت عضويتها على المصريين — عن تفتيش مساكن المشبوهين من الأجانب مما أدى إلى استحالة القيام بتحقيق كامل .

على أن قنصل فرنسا العام وصف حوادث ١١ يونية بأنها مجرد « فتنة » . وحين أجاب فريسنيه عن سؤال وجه إليه في مجلس الشيوخ في ١٣ يونية ، قارن قلاقل الإسكندرية بالأحداث العنصرية التي أحياناً ما تنشب في الموانئ التي تزدهم بأناس يفدون إليها من بلدان مختلفة ، ولج بوجه خاص إلى المشاجرات التي سبق أن نشبت في مارسيليا بين العمال الفرنسيين والإيطاليين^(٣) . ولكن أنباء « المذبحة » التي بالغ فيها خيال المراسلين المختلفين نشرت وأعيد نشرها في إنجلترا وفي القارة الأوربية وفي الصحف المصرية التي كان يمتلكها الأوربيون ، بحيث ساد الاعتقاد بصحة هذه الأنباء في الأوساط الإنجليزية العامة وفي مجلس الوزراء الإنجليزي ولدى الجاليات الأوربية المقيمة في مصر . وبرغم أن سير تشارلز دلاك أكد لمجلس العموم أن القلاقل ليست ذات طابع سياسي ، فقد وجه النقد إلى سياسة الحكومة أو بالأحرى إلى عدم اتباعها سياسة معينة . وفي مجلس اللوردات هاجم لورد بولسبري الحكومة ووصف « المظاهرات البحرية » بأنها قد أظهرت عجز إنجلترا وضعف سياستها^(٤) . وألحت التايمز في طلب التدخل المباشر انتقاماً « ممن ذبحوا الرعايا والضباط الإنجليز » وأصابوا القنصل الإنجليزي بالجراح ، وقالت بأن إطالة فترة الغموض والسلبية قد أضرت بالمصالح القومية والكرامة القومية^(٥) . وقوّت القلاقل مركز أعضاء مجلس

(١) رسالة سنكفكر بتاريخ ٢١١ ، رسالة فورج رقم ٢ السابق ذكرها .

(٢) رسالة فورج رقم ٢ السابق ذكرها .

(٣) J. Off., Séances des 12 et 13 juin, 1882.

(٤) Hansard, Vol. CCLXX, cols. 1127 — 73 & cols. 1218 — 1221 (Commons).

(٥) صحيفة « التايمز » — عدد ١٣ يونية ١٨٨٢ .

الوزراء الإنجليزى الذين كانوا ينادون بسياسة نشطة : مثل هارتنجتون ونورثبروك وذلك وتشامبرلين ، وكان من الواضح أن كلاً من جرانثل وبرايت وجلادستون سينحنون أمام العاصفة ، خاصة وأن معظم العناصر الاستعمارية فى مجلس الوزراء قد أقنعت نفسها بعدم وجود حزب وطنى بمعنى الكلمة فى مصر ، وأن عرابى ليس سوى مغامر عسكرى هدفه زيادة أعداد ومرتببات العسكرين وأن من الواضح أن سيطرته ستؤدى بعد وقت قصير إلى الإفلاس والفوضى^(١) .

وفى العاصمة التركية أثارت أحداث الإسكندرية شعوراً بعدم الارتياح فى الأوساط الرسمية ، بحكم عرقلتها لنجاح بعثة درويش وتمخضها عن تجدد الدعوة إلى انعقاد المؤتمر . وحين حاول جرانثل أن يحمل الباب العالى مسئولية هذه الأحداث ، بسبب وجود درويش فى مصر ، أجاب موزوروس بأنه لا يمكن تحميل السلطان أو درويش مثل هذه المسئولية^(٢) ، بسبب عدم وجود قوات تركية فى مصر بإمكانها المحافظة على النظام ، وأن وجود مثل هذه القوات لابد أن يؤدى إلى تعديل الوضع^(٣) . ولم تؤد أحداث يونية إلى الفشل المباشر لبعثة درويش ، وإن يكن الحديو ومالت وسنكفكر ودرويش ذاته قد توقعوا مثل هذا الفشل^(٤) . لهذا لجأ درويش إلى خطة جديدة : فمن ناحية نجده يبعث إلى الآستانة فى طلب قوات تركية « تستطيع أن تقضى على أى مقاومة من جانب الجيش المصرى » ، وقد شجعه كل من مالت والحديو على هذا الطلب^(٥) - ومن ناحية أخرى نجده يحاول أن يحسن علاقاته بعرابى والحزب الوطنى : فنصح بتدعيم حامية الإسكندرية ، مما أدى إلى نقل الفرقتين الثالثة والرابعة إلى داخل المدينة ، فبلغت قواتها ١٠,٠٠٠ رجل^(٦) . وأصبح عرابى بالنسبة إلى العالم الإسلامى مدافعاً عن حقوق الإسلام ضد عدوان

Letters of Queen Victoria, Vol. III, p. 303, Life of Dilke, pp. 459 — 61, Bright's Diaries, p. (١) 485, Chamberlain's Memoirs, p. 71.

(٢) ف . و - ١٥٢/١٤١ - رقم ٣٢٢ من وزارة الخارجية إلى دفرن بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ١٥٥/١٤١ - مسودة المراسلة رقم ٣٤٥ ، من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ

١٣ يونية ، رسالة سنكفكر بتاريخ ١٢ يونية ، ف . و - ٣٣٨٦/٧٨ - تقرير درويش الوارد فى رقم ٥١١ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يونية .

(٤) رسالتا سنكفكر بتاريخ ١٢ و ١٤ يونية ومسودة رسالة مالت رقم ٣٤٥ السابق ذكرها .

(٥) ف . و - ٣٣٨٦/٧٨ ، رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩ يونية ، (تركيا) ، ج ٤٥١ رسالة نواى

بتاريخ ٢٤ يونية ، ٣٣٨٧/٧٨ ، رسالة دفرن رقم ٥٢٧ .

الغرب . وطبقاً لما ذكره درويش كان عرابي يجد مقاومة من جانب كل طبقات المصريين بما في ذلك رجال القبائل العربية . وحث المشايخ الدينيون في المساجد والمدارس - بناء على أوامر عرابي - حثوا المصريين على أن يسلحوا أنفسهم لمقاومة تسليم مصر إلى أوروبا . لهذا عمت الحماسة القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الواقعة على النيل ، خاصة وقد انتشرت الإشاعات التي أثارها رجال الحديو ، ومفادها أنه مستعد في حالة الضرورة للانتقال إلى سفينة حربية أجنبية . وأدت إشاعة احتمال إرسال قوات بريطانية إلى بورسعيد إلى تقوية استعدادات المقاومة فيها . وبالإضافة إلى حاميات الإسكندرية والقاهرة كان لدى عرابي ٣٠,٠٠٠ مقاتل من رجال القبائل العربية الذين تجمعوا قرب قناة السويس التي وضعت الألغام عند مداخلها - وقال عرابي إنه سيفجرها في حالة اقتراب الأساطيل . كما كان من المتوقع أن تصل مدافع كروپ من ألمانيا بين وقت وآخر^(١) . وفي الوقت نفسه أصدر علماء الأزهر فتوى جماعية مؤداها عدم إطاعة أوامر الباب العالي في حالة انضمامه إلى الأوربيين . وقد وصلوا إلى اتفاق مع علماء كل من طرابلس وتونس ، وحاول الجميع أن يقنعوا أسعد بأن نجاح قضية الإسلام ، أو وجوده على الإطلاق ، في شمال أفريقيا يتوقف على استمرار عرابي في قيادة الجيش . وأسرع أسعد بإسداء النصيح لدرويش ومحاولة إقناعه بهذا الاتجاه ، ولما كانت معظم الرسائل التي تصل إلى قصر يلدز من تونس وطرابلس تسند عرابي وتصوره على أنه شخصية لا غنى عنها بالنسبة إلى الحركة الإسلامية ، فإن علماء القصر الذين كانت تسندهم عدة شخصيات لها نفوذها أعلنوا تعضيدهم له . ومن المحتمل أن درويش ، حين بعث برسالة إلى السلطان في ١٥ يونية أعلن فيها ضرورة تعضيد عرابي ، كان على علم بأن الطريق قد مهد لهذا الاتجاه^(٢) . وبدأ السلطان يشعر بأن من المستحسن الوصول إلى حل وسط مع عرابي بدلاً من محاولة تقوية نفوذه وهيبته باستعراض قوته ، والظهور بمظهر من يخضع رعاياه المسلمين لمصلحة إنجلترا وفرنسا اللتين رأى المصريون أنهما لا تسعيان إلا إلى استبدامة نظام يمكن حفته من الموظفين الأوربيين من امتصاص دمائهم

(١) ملحق برسالة دفرن رقم ٢٧٧ السابق ذكرها .

(٢) رسالة نواي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .

لمصلحتهم ومصلحة الدائنين الجشعين . لهذا صدرت الأوامر إلى درويش بأن يصل إلى اتفاق مع عرابي ، وبالتالي وجد درويش نفسه مضطراً إلى اتباع السياسة التي أوصى بها أحمد أسعد^(١) . على أن درويش ، من ناحية أخرى - تلقى أوامر تقضي بأن يتصل بالقناصل لكي يتفق معهم على الوسيلة اللازمة لتقوية مركز الخديو ، وهي الوسيلة التي يمكن تقديمها للمؤتمر باعتبارها حلاً للمشكلة برمتها^(٢) .

وزارة راغب :

وقد اقتنع القناصل العموميون في القاهرة بدقة الموقف : ومالوا جميعاً - باستثناء سنكفكر - إلى الاعتقاد بأن الوسيلة الوحيدة لتسوية الموقف هي إرسال قوات تركية . وفي ١٢ يونية انعقدت الهيئة القنصلية في مقر القنصلية البريطانية ، وهناك تم الاتفاق على ضرورة المحافظة على الأمن والنظام . واعترف قناصل الحلف الثلاثي (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على النظام هي الاعتراف بسلطة عرابي وتأكيدها ، ولما وافق قنصلا إنجلترا وفرنسا على ذلك ، توجه القناصل الستة إلى درويش ليطالبوه بتحمل مسئولية الموقف . ولكن لما لم يكن درويش مزوداً بأي تعليمات أو لديه من الوسائل ما يمكنه من أن يلعب دوراً إيجابياً ، فإنه اقترح عقد مؤتمر يشترك فيه الخديو لتقرير الإجراءات الواجب اتخاذها . لهذا تم عقد اجتماع في قصر عابدين في اليوم نفسه اشترك فيه درويش وأسعد وعضوان آخران من أعضاء البعثة التركية ، وشريف وعرابي والقناصل الستة . وبدأ بارون كوسجك ، قنصل النمسا العام ، الكلام بإبداء ملاحظته الخاصة بأن المسألة ليست سياسية بقدر ما هي متعلقة بالأمن العام (الذي لم يكن يوجد من يستطيع المحافظة عليه سوى عرابي) . ثم تساءل ساورما عما إذا كان باستطاعة الخديو أن يحافظ على سلامة الجالية الألمانية وقال له : « إذا ما كانت لديك الوسائل اللازمة فلتذكرها لنا ، وإلا فيجب عليك أن تقر بعجزك » . أما درويش فإنه لم يشأ في بداية الأمر أن يتحمل أية مسئولية ، وعلى حين أكد احترامه لاستقلال مصر الذاتي ، أبدى استعداداً ، في حالة استقرار النظام ، أن يطالب بإرسال قوات « لمساعدة عرابي » .

(١) ف . و - ٣٣٨٦/٧٨ ، ملحق برسالة دفرين رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٢) رسالة دفرين رقم ٤٧٣ السابق ذكرها .

على أنه تم الاتفاق في نهاية الأمر على أن يشترك الخديو ودرويش في ضمان الأمن العام ، وتعهد عرابي رسمياً بإطاعة كل أوامر الخديو بهذا الخصوص ، وأن يضع حداً لعنف الصحف وخطباء المساجد ، كما تعهد درويش بأن يشترك مع عرابي في تحمل مسئولية تنفيذ أوامر الخديو^(١) . ولم يبق سوى تشكيل أى وزارة ، بعد أن استمرت مصر دون وزارة منذ استقالة البارودى وزملائه .

وفي تلك الأثناء صدرت التعليمات إلى درويش بأن يحاول قدار استطاعته أن يقنع ممثلى ألمانيا والنمسا في الإسكندرية^(٢) بالتدخل للوصول إلى صلح بين عرابي وتوفيق . كما سمحت الحكومة الإيطالية لمارتينو بأن يشترك في هذا المسعى^(٣) ، وبرغم أن بزمارك كان قد اقترح بأن عرابي أصبح قوة لا يستهان بها ، مما جعله أميل إلى مساندته وحده ، إلا أن لورد أميثل (أودورسل سابقاً) أفهمه أن رأى العام البريطانى لن يقر على طول الخط أى حل خاص بمصر من شأنه أن يقضى على هيبة إنجلترا وأوربا في الشرق . ووافق بزمارك على ذلك ، مع إبداء ملاحظته الخاصة بأنه تمشياً مع رجاء خاص بالتماس نصيحته جاءه من الخديو ، وزكاه السلطان ، أصدر تعليماته إلى ساورما بأن يسعى إلى الوصول إلى حل هدفه تقريب شقة الخلاف بين جميع الأطراف المعنية والحيلولة دون تجدد الاضطرابات . وكان بزمارك بهذا يضطلع بـ « السمسار النزيه » الذى سبق له الاضطلاع به ، وكان يأمل أن تصدر الدول تعليماتها إلى ممثليها بأن يستندوا ساورما بنفوذهم الأدبى^(٤) . ومن الواضح أن بزمارك ، الذى كان يوجه سياسة دول القارة الأربع الخاصة بمصر ، كان يسعى إلى تهدئة الموقف على الأقل من حيث المظهر ، قبل افتتاح المؤتمر . أما سنكفكر فكان من رأيه أن الوضع — قبل افتتاح المؤتمر — لا يتطلب إلا تشكيل وزارة ما ، وحذر وزارة

(١) (مصر) ، ج ٧٤ ، رسالة سنكفكر رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ .

(٢) في ١٣ يونية بارح الخديو القاهرة إلى الإسكندرية . يصحبه درويش باشا وتلا ذلك انتقال السلك القنصلى . وبعد يومين أصدر الباب العالي أمراً إلى الخديو بالعودة إلى القاهرة حتى يمكن طمأنة الأجانب . ولكن الحكومة الإنجليزية تدخلت حتى تجنب الخديو إذلالاً جديداً ، فأصدر الباب العالي أمراً إلى الخديو بهذا المعنى .

(٣) ف . و - ٣٣٨٦/٧٨ ، رسالة دفرن رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٦ يونية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ٢٤٢٨/١٤٦ ، صورة من رسالة أميثل رقم ٥٣ إلى وزارة الخارجية بتاريخ

١٩ يونية ١٨٨٢ ، ١٥٢/١٤١ ، صورة من رسالة أميثل رقم ٢٣٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ يونية ١٨٨٢ .

الخارجية الفرنسية من تدخل دول القارة الأربع في مصر بالشكل الذي قد يمس نفوذ فرنسا بشكل يصعب علاجه ، وكرر اقتراحاً سبق له أن تقدم به أكثر من مرة ، وهو يقضى بخلق توفيق الذي لا يستحق أن تراق في سبيله قطرة دم ، والذي لا تسنده سوى إنجلترا بكل ما لديها من وسائل ^(١) .

وكان قنصل النمسا وألمانيا أميل إلى تأليف وزارة تحوز رضى عرابي وبإمكانها أن تعيد الثقة إلى البلاد . وفي ١٧ يونيو هددوا توفيق بمصير شبيه بمصير والده ، وضغطوا عليه لكي يؤلف وزارة جديدة أو أن يعيد تأليف الوزارة القديمة إذا ما اقتضى الأمر ، وأعطياه مهلة قدرها ٢٤ ساعة لكي يجيب طلبهما . ثم توجهوا إلى مالت واتهماه بأنه هو المسئول عن الوضع القائم ، كما قابلا درويش وأنباه على فشله . وقرر مالت وسنكفكر عدم إبداء أى رأى حول تأليف وزارة جديدة ، بل قصرأ جهدهما على أن يزكيا للخديو الاسترشاد بمقترحات درويش ^(٢) .

وكان الشخص الذي زكاه قنصل ألمانيا العام لتولى الوزارة هو مصطفى راغب باشا الذي كان سنكفكر قد نصح الخديو بتعيينه في المنصب نفسه قبل ذلك بشهر . ولكن راغب كان حينئذ يشك في قدرته على إقناع عرابي إما بالاستقالة أو بمبارحة مصر ^(٣) ، ولم يقبله الخديو في المرة الثانية إلا تحت ضغط ساورما وكوسجك . وكان راغب قد سبق له أن شغل عدة مناصب وزارية هامة ، بل إن سنكفكر أكد أنه كان زعيماً للحزب الوطني ^(٤) ، مما يرجحه أن البرنامج الوطني الذي وضع قبل تأليف وزارة شريف المسئولة لأول مرة قد صيغ في منزل راغب ^(٥) . وبعد خلع إسماعيل ابتعد راغب عن الشؤون العامة ، بحيث احتفظ بعلاقات الود مع الزعماء العسكريين الذين سبق لهم الاتصال به في الماضي . ولهذا فحين قبل راغب عرض تأليف الوزارة ، توجه إلى القاهرة ليتباحث مع عرابي ، ثم تم تأليف الوزارة التي احتفظ فيها عرابي بوزارة الحرية . وفي البرنامج الذي وضعه راغب لحكومته وقبله

(١) (مصر) ، ج ٧٤ رسالة من سنكفكر بتاريخ ١٧ يونيو ، وأخرى رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٠ يونيو منه أيضاً إلى فريسينيه .

(٢) Malet, op. cit., p. 423.

(٣) رسالة سنكفكر رقم ٢٠٣ إلى فريسينيه بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨٢ .

(٤) نفس الرسالة .

(٥) جريدة «التجارة» عدد ٣ إبريل ١٨٧٩ .

الحديدو ثم يبلغ للقناصل العموميين ، أوضح أن وزارته تهدف إلى حكم البلاد دستورياً وأنها تضع نصب عينها تقدم مضر ورنخاءها . وكان هذا البرنامج يستوحى المبادئ الوطنية ، واحتوى على نصوص تهدف إلى تخليص مصر من مختلف الصعاب التي كانت تواجهها^(١) . وبعد تشكيل الوزارة أرسل وزير الخارجية التركية إلى دول القارة الأربع يشكرها على الدور الذي لعبه ممثلوها في عملية التوفيق التي جرت في مصر^(٢) .

وهكذا استطاعت روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا أن تخرج عن حيز الدور الثانوي الذي خصص لها في الماضي ، وأخذت تلعب دوراً أكثر فعالية في شئون مصر ، الأمر الذي يمكن أن نستشفه من التقارير الأخيرة التي بعث بها سنكفكر إلى باريس^(٣) ، وأوضح فيها رأيه الخاص الذي زكى عدم إقامة أية علاقات مع الوزارة الجديدة ، باستثناء ما تقتضيه الضرورة القصوى ، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون الاتصال براغب شخصياً . وكان من رأيه استحالة سند راغب ، لأن معنى ذلك سند عرابي وإقرار الأمر الواقع والاعتراف بضعف الدولتين الغربيتين . لهذا زكى لحكومته التدخل العسكري للقضاء على ما أسماه « بالطغيان العسكري » ، ولإضعاف الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا ووضع حل نهائي للمسألة المصرية ، بالشكل الذي يؤدي إلى تقوية هبة فرنسا ونفوذها ، بالإضافة إلى تدعيم المراقبة ، وبذلك يمكن تحاشي احتمال عزلة فرنسا سواء في مصر أم في أوروبا . وكان من رأيه أن انهيار نفوذ فرنسا في مصر سيكون له أثر بعيد المدى يمتد من شواطئ سوريا إلى شواطئ الجزائر ، حيث يعتقد الناس أنها قد انسحبت أمام مغامر عربي ، مما يضعف مركزها ويغري بتكرار ما حدث في مصر في تونس والجزائر حيث السكان أكثر خطراً من المصريين . ولكي يدعم سنكفكر وجهة نظره أخذ يهون من شأن الجيش المصري ، ويؤكد أن عدم اتخاذ إجراءات حاسمة في أسرع وقت من شأنه أن يؤدي إلى تقوية الجيش المصري بازدياد عدد أفرادهِ .

أما الحكومة البريطانية فكانت هي الأخرى أميل إلى وجهة النظر التي عبر عنها

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٢١٩ - ٢٠ .

(٢) ف . و - ٣٣٨٦/٧٨ ، رقم ٤٦٦ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ يونية ١٨٨٢ .

(٣) (مصر) ، ج ٧٤ - تلغرافان بتاريخ ٢٢ و ٢٣ يوفية ورسالة رقم ٢١٢ بتاريخ ٢٦ يونية

١٨٨٢ - من سنكفكر إلى فريسينية .

سكفكر : أى الاقتصار على إقامة العلاقات برئيس الوزراء وحده ، على أن لا يخرج ذلك عن نطاق المسائل المتصلة بالأمن العام - وصدرت التعليمات إلى مالت بتنفيذ هذه الخطة^(١) . ولم يكن جلادستون يمانع فى الاتصال المباشر برجال الأمر الواقع^(٢) ، وهو ما كان فريسينيه أميل إلى اتباعه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى بزمارك^(٣) وكالنوكى^(٤) . ولكن مجلس الوزراء البريطانى كان قد اقتنع بأن القضاء على « الحزب العسكرى » فى مصر أمر لا بد منه لإعادة النظام فى البلاد . وفى ٢٦ يونية أحس سكفكر بأن اتجاه ممثلى إنجلترا يتم عن رغبة الحكومة الإنجليزية فى التدخل المباشر فى المستقبل القريب ، إن لم يكن فى أقرب فرصة^(٥) . كما ذكر راغب لقنصل إيطاليا أنه فى الوقت الذى يشكل فيه الإنجليز والأتراك أعداء من الواجب مقاومتهم على قدم المساواة ، لا يوجد من الأسباب ما يدعو إلى معاداة الفرنسيين الذين يقفون إلى جانب مصر^(٦) .

وامتنع كولفن عن حضور جلسات مجلس الوزراء حين وجهت إليه الدعوة ، على حين صدرت التعليمات إلى بريديف بقبول الدعوة^(٧) - ولكن لما كان كولفن يستند إلى تعضيد وزارة الخارجية الإنجليزية ، فقد عدل فريسينيه تعليماته إلى بريديف ؛ وفى ٢٣ يونية وجه المراقبان مذكرة مشتركة^(٨) إلى القنصلين ، جاء فيها أن هيمنة عرابى تمنعهما من الاشتراك فى جلسات مجلس الوزراء ، لأن معنى ذلك إضفاء سلطة معنوية قوية على الحزب العسكرى . وكان هذا آخر تصريح يصدر عن المراقبة التى ظلت قائمة اسمياً حتى ألغيت فى أعقاب الاحتلال البريطانى . كما كان هذا آخر إجراء تتعارض فيه إنجلترا وفرنسا فى مصر فى القرن التاسع عشر .

(١) ف . و - ١٥٢/١٤١ ، الرسالة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ - من وزارة الخارجية إلى مالت.

(٢) Knaplund, op. cit., p. 181.

(٣) Taffs, op. cit., p. 731 . اقترح بزمارك على الدولتين أن تكتسبا عرابى وأنصاره بأن تعطيهما مبلغاً من المال . (D.D.F., 1er Série, IV, No. 392).

(٤) (النمسا) ، ج ٥٤٥ ، رقم ٥٢ من ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٢ يونية ١٨٨٢ .

(٥) (مصر) ، ج ٧٤ ، رقم ٢ من سكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ٢٦ يونية ١٨٨٢ .

(٦) ف . و - ١٧٠/٢٢١ (أ) - مسودة التلغراف رقم ٥٨ من باجت إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

(٧) رسالة سكفكر إلى فريسينيه بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٨) يوجد نص المذكرة فى (مصر) ، ج ٧٤ .

فمنذ ذلك الوقت انهار الوفاق الإنجليزى، كما انهار «الحكم الثنائى» الذى اشتركت فيه الدولتان منذ إقامة المراقبة الثنائية، وأخذت تزداد الأحقاد بين الدولتين بالشكل الذى كانت عليه فى أواسط السبعينات. كما استدعى سنكفكز فى أوائل يولية^(١)، وصدرت التعليمات إلى خلفه دى فورج (De Vorges) بأن يعارض كل ما من شأنه أن يؤدى إلى التدخل العسكرى^(٢). وفى الحال أوما فورج إلى راغب بأن فرنسا لا تهدف إلى المساس باستقلال مصر الذاتى وأن من مصلحتها أن تبقى على الوضع «الذى ساعدت مصر فى الحصول عليه»، وأن الأسطول الفرنسى لا يبيت أى نوايا عدوانية، وأن هدف فرنسا هو تحقيق رخاء مصر واحترام المعاهدات وضمان سلامة الرعايا الفرنسيين. وأجاب راغب بإبداء صداقته لفرنسا، وطلب من فورج أن يساعده على ضمان عدم تدخل الدول الأخرى^(٣). كما لاحظ فورج أن اضمحلال مركز فرنسا فى مصر قد بدأ منذ الوقت الذى اطرحت فيه الاعتراض على حضور هذا الوزير أو ذاك جلسات مجلس الوزراء، ولهذا ذهب إلى أن لا جدوى من حضور برديف جلسات مجلس الوزراء، على اعتبار أنه لا يتضمن سوى التنازل لحليف يستصغر قدر فرنسا فى الوقت الذى يجرى فيه وراء مصلحته الخاصة، وبخاصة حين لا تكون فرنسا فى وضع يسمح لها بمجاراته^(٤).

وفى الوقت نفسه تقريباً بارح مالت مصر إلى البندقية، بعد أن أقام بعض الوقت على ظهر سفينة حربية إنجليزية، وكان الداعى إلى ذلك صحيحاً، وليس — كما يقال — إصابته بحمى سياسية^(٥). وكان تعليق سنكفكز قبل أن يبارح مصر أن السبب الحقيقى الذى دعا مالت إلى مبارحة مصر، سواء أكان مريضاً أم لم يكن، هو مسئوليته الكبرى، بالاتفاق مع الحديو، عن خلق أزمة لا يعلم أحد منهاها. وأياً كان الأمر، فإن مالت كان ينوى البقاء فى البندقية لمدة أسبوع، ولكنه بقي هناك مدة أطول، ثم توجه إلى إنجلترا، ولم يعد إلى مصر إلا قبيل موقعة التل

(١) كان استدعاء سنكفكز راجعاً إلى تحييده التدخل المباشر. ويعزوه جفارد Giffard (المرجع السابق، ص ٣٧٢) إلى تفضيل فريسينيه أن يكون مثل فرنسا فى مصر مطواعاً له.

(٢) (مصر)، ج ٧٥، رقم ٦ بتاريخ ٣ يولية ١٨٨٢.

(٣) نفس الملف - رقم ١، فورج إلى فريسينيه بتاريخ ٣٠ يولية ١٨٨٢.

(٤) نفس الملف - رقم ٢، فورج إلى فريسينيه بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢.

(٥) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) - (خاص) - مالت إلى جرانفل بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢.

الكبير. وتركت القنصلية البريطانية العامة لكارترايت (Cartwright) نيابة عن مالت ، وإن يكن كولفن هو الذى تولى المسئولية الحقيقية برغم أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تجد ما يبرر جمع كولفن بين أعمال القنصل العام والمراقب العام^(١) .

انعقاد المؤتمر :

اتخذ فريسينيه من أحداث ١١ يونية ذريعة لكى يقترح على الحكومة البريطانية التعجيل بانعقاد المؤتمر . ولكن جرانفل كان يشك فى جدوى حث الدول الأخرى من جديد على الاشتراك فى المؤتمر . فى حالة نجاح هذه المحاولة لن تكسب إنجلترا كثيراً ، على حين أن إعلان رفضها قد يضعف مركز إنجلترا^(٢) ، لهذا اقترح على الدول الأربع فى ١٦ يونية أن تشترك فى دعوة السلطان إلى إرسال قوة عسكرية إلى مصر وفقاً للشروط الآتية : (أولاً) أن توضع تحت تصرف الحديو ، (ثانياً) أن لا يتعدى استغلالها المحافظة على الأوضاع القائمة فى مصر ، (ثالثاً) أن لا تمس حريات مصر . كما ضمنها الفرمانات أو تمس الاتفاقيات الأوروبية القائمة ، (رابعاً) ألا تبقى هذه القوات فى مصر لمدة تزيد على شهر ، إلا بناء على طلب الحديو وموافقة الدول الكبرى ، (خامساً) أن تتحمل الحكومة المصرية نفقات الحملة بشرط أن تكون معقولة .

ولكن مجلس الوزراء الفرنسى ، كما سبق أن لاحظنا ، كان شديد المعارضة فى التدخل التركى فى شئون مصر . لهذا فإن الخطوة التى اتخذتها إنجلترا وضعت فرنسا فى مركز حرج^(٣) . على أن فريسينيه ، من ناحية أخرى ، حاول تجنب انعزال فرنسا عن إنجلترا ، فوجه منشوراً دورياً مماثلاً إلى ممثلى فرنسا فى العواصم الكبرى . وعلى حين كان جرانفل يهدف إلى تقديم اقتراح حازم إلى الدول الكبرى لكى تناقشه فى الحال ، اعتبر فريسينيه المنشور الدورى الفرنسى لا أكثر من مشروع اقتراح . يضاف إلى هذا أن الفرنسيين وصلهم تقرير من تسو فحواه أن بعض

(١) ف : و - ١٥١ / ١٤٠ ، الرسالة رقم ١٨٧ من وزارة الخارجية إلى كارترايت بتاريخ ٢٣ يونية ١٨٨٢ .

(٢) نفس الملف : نسخة من الرسالة رقم ٦٩٢ (أ) من جرانفل إلى ليونز تاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Freycinet, La Question d'Egypte, pp. 275 — 7. (٣)

الدوائر الإنجليزية مقتنعة بأن السلطان سيرفض إرسال قواته إلى مصر على أى حال ، وبالتالي لن يصل المؤتمر إلى شيء ، وتكون النتيجة أن يدفع الرأى العام الإنجليزى حكومته إلى التدخل^(١) . وكان هذا الاعتقاد هو مصدر ما قيل من أن إنجلترا قد دعت المؤتمر لتغطية ما قرره من تدخل . على أنه من الواضح أن مجلس الوزراء البريطانى الذى كان على بينة من وجود جبهة متحدة على القارة تحركها إيطاليا وروسيا بوجه خاص ، لم يكن راضياً كل الرضى عن سلوك الفرنسيين ، وبالتالي لم يكن مستعداً لترك الموقف فى مصر يسير فى مجراه إلى ما لا نهاية . ومن ثم يمكننا الاعتقاد بأن جرانفل كان يقصد إلى مواجهة الفرنسيين بالأمر الواقع على شكل برنامج واضح يقدم إلى الدول ، مما يترتب عليه تحديد نشاطها فى المؤتمر فى حالة انعقاده .

وفسرت بعض صحف برلين وبطرسبورج دعوة الدولتين الغربيتين إلى انعقاد المؤتمر بأن معناه فشلها التام فى حل المسألة المصرية دون اللجوء إلى القوة . كما أن بزمارك وجد نفسه عاجزاً عن مساندة ما اقترحته إنجلترا على السلطان من إرسال قواته إلى مصر وذلك لأن الشروط المقترحة كانت من التشدد بحيث لا يمكنه أن يطلب من السلطان قبولها ، ولأن الحكومة الفرنسية لم تكن قد وافقت على هذا الاقتراح^(٢) . واعتقد لورد أمبثل أن من المحتمل أن يكون بزمارك ينوى إنتقاد سمعته السياسية بعد الهزيمة الكبرى التى منيت بها سياسته الداخلية فى البرلمان الألمانى ، وذلك بالقيام بعمل براق فى مجال السياسة الخارجية من شأنه أن يقوى النفوذ الألمانى فى تركيا وبالتالي فى مصر^(٣) . كما اعتقد أمبثل أن إنجلترا ستلقى تعضيد بزمارك فيما لو اضطرت إلى حماية مصالحها بحكم أن بزمارك كان ينحاز دائماً إلى الجانب الأقوى^(٤) .

(١) الوثائق الفرنسية المنشورة (D.D.F.) - رقم ٤٠٢ من تسو إلى فريسنيه بتاريخ ٢٠ يونية ١٨٨٢ . أعلنت صحيفة « وقت » شبه الرسمية والصادرة فى إستنبول أنه إذا كان لا بد من إرسال قوات تركية إلى مصر ، فلا بد من العدول عن فكرة المؤتمر وسحب سفن الدولتين من المياه المصرية وعدم فرض أية شروط أو قيود فيما يتعلق بهذه الحملة التركية . (صحيفة « التايمز » اللندنية بتاريخ ٥ و ١٩ و ٢٠ يونية ١٨٨٢) .

(٢) ف . و - ٦٢/١٤١ - الرسالة رقم ٢٥٨ - نسخة من تليفراف أمبثل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ .

(٣) Taffs, op. cit., 314 .

(٤) Fitzmaurice, op. cit., 262 .

أما الدول الكبرى الأخرى فإنها كانت لا تزال أميل إلى اتباع سياستها السابقة بصدد مذكرة ٦ يناير . ولهذا ففي الوقت الذي قدمت فيه روسيا شروطها الخاصة بالاشتراك في المؤتمر ، وهى الشروط التى كان من شأنها ، لو نفذت ، أن تحول المسألة المصرية إلى مسألة أوربية عامة^(١) ، كان من الواضح أن النمسا لا تزال أميل إلى عدم الاشتراك في المؤتمر دون موافقة تركيا ، كما حذرت إيطاليا الدول من نتائج التدخل التركى . وفي الوقت نفسه كانت إيطاليا أميل إلى اجتماع المؤتمر بشرط أن يحدد مدها وغرضه ، وإن أبدت اعتراضها على التدخل العسكرى من جانب « بعض الدول »^(٢) . وتكلم السفير الإيطالى فى الآستانة (كونت كورتى Corti) عن الحل الوزارى فى مصر ووصفه بأنه لا يخلو تماماً من المزايا فى الوقت الذى ذهب فيه دفرين إلى أن إيطاليا قد لا تميل إلى التقليل من شأن حل اشتركت فى وضعه^(٣) .

وحاول الخديو أن يعرض قضيته فى فيينا وبرلين ، فأصدر تعليماته إلى ياوره الكونت دلاساللا Della Sala (وكان ضابطاً برتبة جنرال فى الجيش المصرى) بأن يشكو من مسلك ولهجة قنصل النمسا العام التى أدت إلى تقوية مركز الحزب العسكرى . وقابل دلاساللا إمبراطورى النمسا وألمانيا ووزيرى خارجيتهما ، كما قابل سير هنرى إليوت Elliot السفير البريطانى ، فى فيينا — وقال لهذا الأخير إن الوزارة تتضمن تحدياً لأوروبا بسبب احتوائها على أشخاص مسئولين عن « مذبحه » يونية . كما أخبره بأنه لا يوجد حل دائم للمسألة المصرية قبل حل الجيش ومعاقبة رؤسائه ، الأمر الذى لن يتأتى إلا بالتدخل الأجنبى ، وبخاصة من جانب إنجلترا^(٤) .

وعلى حين أن بعض الدول : كاليونان والبرتغال وإسبانيا وهولندة والولايات المتحدة ، حاولت دون جدوى أن تشترك فى المؤتمر لسبب أو لآخر ، وعلى حين أن

(١) (روسيا) ، ج ٢٦٧ ، الرسالة رقم ٤٦ من جوريس إلى فريسنيه بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ ، ومذكرة من جيرز إلى الأمير أورلوف بتاريخ ٣٠ / ١٨ يونية والرسالتان رقم ٥٩ و ٦٨ ، ف . و - ١٥٢ / ١٤١ ، ذيل للرسالة رقم ٢١٧ من وزارة الخارجية إلى ثورنتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٨٢ . فسر كالتوكى المنشور الدورى الروسى (انظر الملحق رقم ٢) على أن الهدف منه هو تقوية الاتحاد الأوروبى على حساب كل من سيادة السلطان ومصالح إنجلترا وفرنسا .

(٢) (ف . و - ٣٢١ / ١٧٠) (أ) - مانشى إلى منابريا إلى جرانفل ، بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ . (٣) (ف . و - ٣٣٨٦ / ٧٨) - الرسالة رقم ٤٧٣ من دفرين إلى وزاره الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٨٨٢ . (٤) (ف . و - ١٥٢ / ١٤١) - نسخ من رسائل إليوت إلى وزارة الخارجية : رقم ٣٢٥ ، ٢٧٠ ، رسالة أمپل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ يولية ١٨٨٢ .

العواصم الكبرى كانت لا تزال مسرحاً للنشاط السياسى بصدده هذه المسألة ، استمسك السلطان بموقفه الخاص بمعارضة اشتراك تركيا في المؤتمر ، خاصة وأنه كان يود أن يشعر الدول بغضبه من عدم الاشتراك منذ البداية في مناقشة مسألة تعنيه هو قبل أى شخص آخر . على أن سكرتيره الخاص أخبر دفرين أنه سيقبل الاشتراك في المؤتمر « من حيث المبدأ » إذا ما دعت إليه الضرورة ، ولكن بعد أن تتضح نتائج بعثة درويش^(١) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدعوة التي وجهت إلى السلطان احتوت على فقرة « التقدم المعقول لنظم مصر » التي أثارت شكوكه بوجه خاص فخشي أن يكون القصد هو دعم النظام البرلماني في مصر وهو النظام الذي عده غير متمش مع فرمانات وبالتالي ماساً بالأحوال القائمة في البلاد^(٢) . أما فيما يتعلق بإرسال قواته إلى مصر ، فكان من رأيه أن ترسل بعد أن يمهد درويش الأمر لوصولها بحيث يتم دخولها إلى البلاد دون إثارة اصطدام . كما كان شديد الاهتمام بأن لا يرغمه المؤتمر على إرسال قوات إلى مصر ، بالشكل الذي يبدو فيه خاضعاً لأوامر أوروبا وبالتالي يكون مثاراً لكره المسلمين . وحين علم دفرين بذلك أوضح أن الأمر قد استقر على احتلال مصر عسكرياً بقوات أخرى غير قوات تركيا في حالة تردد السلطان^(٣) . كما حذر السلطان من احتمال قيام خلافة عربية في مصر المستقلة في حالة عدم قيامه بإجراء ما^(٤) . ولم يؤد كل هذا إلى أى نتيجة ، ولكي يوسع عبد الحميد هوة الخلاف القائمة بين إنجلترا وفرنسا اقترح على إنجلترا أن يتنازل لها عن إدارة مصر بحيث لا يحتفظ فيها إلا بحقوق السيادة على نمط ما تم في قبرص . ورفض جرانفل وجلادستون هذا الاقتراح دون أن يعرضاه على مجلس الوزراء ، لما فيه من تعد على المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الاتحاد الأوروبى ، وإن تكن الملكة فكتوريا متحرقة إلى فرض سيطرة بريطانيا وحدها على مصر مهما كان الثمن^(٥) .

(١) ف . و . - ٣٣٨٥/٧٨ ، الرسالة رقم ٤١٠ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونية ١٨٨٢ .
(٢) ف . و . - ٣٣٨٦/٧٨ ، الرسالة رقم ٥٠٨ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف ، الرسالة رقم ٤٩١ من دفرين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .
(٤) Lyall, Life of Dufferin, p. 313.

(٥) Letters of Queen Victoria, III, p. 302. ، ف . و . - ١٦٢/١٤١ ، رسالة دفرين رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ ، ف . و . - ٣٣٨٦/٧٨ - رسالة دفرين رقم ٤٩٦ بتاريخ ٢٤ يونية ١٨٨٢ .

وبرغم ما لمسناه من عدم حماسة دول القارة للاشتراك في المؤتمر وفقاً لشروط الدولتين الغربييتين ، فقد استقر الرأي في نهاية الأمر على أن ينعقد المؤتمر في الآستانة تحت سجع السلطان وبصره ، وفي عاصمته ، لمناقشة مصير إحدى ولاياته ، قبل أن يوافق هو على الاشتراك . وانهقدت أولى جلسات المؤتمر في ٢٣ يونية ، وشهدا ممثلو الدول الست الذين رأسهم الكونت كورقي سفير إيطاليا وعميد السلك الدبلوماسي ، وإن يكن اللورد دفرين في الواقع هو القوة المحركة وراء مناقشات المؤتمر ، واضعاً نصب عينيه التأثير على الأتراك ومصالحة الفرنسيين^(١) ، وذلك حتى لا تعترض تركيا وفرنسا على التدخل الإنجليزي إذا ما دعت إليه الضرورة. وقد ساد الاعتقاد^(٢) بأن الحكومة البريطانية قررت اتخاذ إجراء منفرد في حالة عدم نجاح دفرين في الوصول إلى اتفاق خلال أيام حول التدخل التركي وفقاً للشروط التي سبق أن عرضنا لها . ولكن التعليمات التي صدرت إلى دفرين^(٣) لم تشر إلى ما هو أكثر من بروتوكول النزاهة (الذي سنعرض له فيما يلي) ، وتعاونه مع زميله الفرنسي حول إرسال القوات التركية ، على أن يدعى المؤتمر في حالة رفض الباب العالي إلى اتخاذ إجراءات فعالة من شأنها أن تعيد الأوضاع « الشرعية » في مصر إلى نصابها وتقر فيها الأمن : ومن هذه الإجراءات تدخل دول أخرى غير تركيا تحت إشراف الدول الكبرى . وفي ٢٥ يونية قرر جلادستون وجرانفل أن يرفضوا الدعوة التي وجهها السلطان إلى إنجلترا لكي تتدخل بمفردها في مصر — وفسر جلادستون هذا الإجراء بقوله إنه لا يمكن أن تقوم دولة بأي عمل منفرد أثناء انعقاد المؤتمر^(٤) .

أما عن بروتوكول النزاهة Le Protocol de Désintéressement^(٥) الذي وافق عليه

(١) Lyall, op. cit., p. 302.

(٢) Cf. Biovès, op. cit., pp. 184 — 7.

(٣) Knaplund, op. cit., pp. 181 — 2.

(٤) ف . و — ٣٣٩٥/٧٨ : منشور دوري موجه إلى مثل إنجلترا في العواصم الكبرى بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .

وكان نص البروتوكول كالاتي : « تتعهد الحكومة . . بأنها في كل اتفاقية قد تعقد بناء على العمل المنسق الهادف إلى حسم شئون مصر ، لا تبني إلى تحقيق أي مزايا توسعية أو إلى الاستئثار وحدها بحقوق لا تتمتع بها الدول الأخرى ، أو بأي مزايا تجارية لرعاياها على حساب رعايا الدول الأخرى . »

(٥) انظر رسالة جرانفل رقم ٢٩٠ السابق ذكرها ، ف . و — ١٤١/١٦٢ ، الرسالة رقم ٢٤٠ من وزارة الخارجية إلى مالت بتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٢ .

المؤتمر في ٢٥ يولية، فقد اقترحه فريسينيه ثم وافق عليه جرانقل^(١). وفي المؤتمر قدمه الكونت كورتى بشكل يشتم منه بخلى إنجلترا وفرنسا عن الوضع الخاص الذى تمتعتا به في مصر. وذهب كورتى إلى ضرورة بقاء فاعلية نصوص البروتوكول، وعدم انفراد دولة بالعمل من وراء ظهر الدول الأخرى أثناء انعقاد المؤتمر^(٢). ولم يجد جرانقل ما يدعو إلى صدور هذا التصريح، على اعتبار أنه ليس لدى أى دولة استعداد لاتخاذ إجراء مباشر إلا في حالة الضرورة، وأردف ذلك بقوله إنه قد يساء تفسيره ويؤدي إلى محاولات لإعاقة إجراءات المؤتمر إلى ما لا نهاية. وفي تعليماته إلى دفرين نص صراحة على أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تلتزم بالامتناع عن العمل المنفرد إلى ما لا نهاية، وإن يكن من رأيه أن الهدف من عقد أى مؤتمر هو الحيلولة دون أى عمل منفرد^(٣). لهذا أضاف دفرين، بالاشتراك مع السفير الفرنسي - المركيز دي نواي - عبارة «إلا في حالة الضرورة القصوى» التي عدلت في النهاية إلى «حالة طارئة»، وذلك للاحتفاظ للدولتين بحرية العمل إذا حدث ما قد يؤدي إلى التدخل المنفرد. وحين أقر المؤتمر هذا التعديل اعتبر سفيرا إنجلترا وفرنسا تحفظ الكونت كورتى غير ذي موضوع^(٤). ومن ناحية أخرى صدرت التعليمات إلى دي نواي بأن يصر، في حالة مناقشة موضوع التدخل في المؤتمر، على أن ينظم هذا التدخل بحيث لا يتحول إلى احتلال قد يطول أمده. وكان هدفه من ذلك أن يجعل التدخل التركي مشروطاً بتفويض الدول العظمى، بشكل يجعل تركيا مندوبة عن أوروبا ومنفذة لرغباتها. وقد حذره دفرين من هذا الاتجاه، مما أدى إلى قبوله مبدأ التدخل التركي مع بعض التحفظات. وفي ٤ يولية حدد دفرين صيغة التدخل التركي وهدفه: «أى القضاء على الفئة العسكرية ووضع الحديد في موقف يمكنه من إعادة بناء حكومة عادية». ووافق المندوبون على هذه الصيغة، وأضافوا إليها فقرة «وتدعيم الأحوال القائمة»، وأرسلت دعوة جماعية بهذا المعنى إلى الباب العالي في ١٥ يوليوز بعد أن وضع دي نواي صيغتها^(٥).

- (١) (ألمانيا)، ج ٤٨ : كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢١ يولية ١٨٨٢.
 (٢) ف. و - ٣٣٨٧/٧٨، رسالة دفرين رقم ٥٤٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢.
 (٣) ف. و - ٣٣٧٨/٧٨، رسالة دفرين رقم ٣٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢.
 (٤) رسالتا دفرين رقم ٥٠٩ و ٥٤٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ يولية و ٤ يولية ١٨٨٢.
 (٥) ف. و - ٣٣٨٧/٧٨، الرسالتان رقم ٥٢٤ (ب) و ٥٢٧ ويلحق بالرسالة رقم ٦٠٢ - من دفرين إلى وزارة الخارجية.

ضرب الإسكندرية :

وعلى حين كان المؤتمر يتحرك ببطء ، دلت عدة ملابسات على أن الحكومة البريطانية تود أن تقوم بعمل منفرد . فبعد وصول أساطيل الدولتين حاولت السلطات المصرية — كما رأينا — أن تدعم تحصينات الإسكندرية . وكان رد السلطات البريطانية هو تعزيز الأسطول البريطاني الراسى فى مياه الإسكندرية : كما حذر دفرين الباب العالى من أن هذه الإجراءات « العدائية » قد تدفع إنجلترا إلى التدخل . وفى ٥ يونية أرسل الباب العالى إلى الخديو تلغرافاً يستفسر فيه عن هذه الاستعدادات الحربية ويأمره بإيقافها . وحول الخديو وأمر السلطان إلى عرابى الذى رد بأن الغرض من هذه الاستعدادات هو تهدئة السكان الذين أزعجهم وصول الأساطيل ، وأنه سيوقفها تمشياً مع رغبة السلطان ، أملاً فى أن يغادر الأسطول البريطانى المياه المصرية^(١) . ولكن تقرير قائد الأسطولين أشار إلى استئناف تعزيز تحصينات الإسكندرية بعد ذلك ، وقد يكون ذلك تمشياً مع نصيحة درويش باشا . وكانت وزارة راغب قد طلبت من الباب العالى أن يوافق على استكمال هذه التحصينات ، ونمى هذا إلى علم جرانفل الذى أمر دفرين بأن يستفسر الباب العالى عن الرد الذى يتوخى إرساله إلى مجلس الوزراء المصرى . كما ذكر للسفير الفرنسى أن مجلس الوزراء البريطانى يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى إجراء على ضوء هذا الرد . وفى ٤ يولية أحيط دفرين علماً بأن أمراً سلطانياً قد أرسل إلى مصر لإيقاف كل أعمال التحصينات^(٢) . ولكن جرانفل ، قبل أن يصله هذا النبأ ، كان قد خول الأميرال الإنجليزى أن يطلق نيران الأسطول فى حالة عدم تلقيه إجابة كافية من السلطات المصرية . وكان تعليق فورج فى ٣ يولية أن الإنجليز كانوا يتحينون الفرص للتعجيل بالحرب — كما كتب بعد ذلك : « إن الموقف فى حد ذاته لا يبدو لي مقلقاً ، لولا ممثلى إنجلترا الذين يميلون إلى تعقيد الموقف . فاستعجالهم فى دفع مواطنهم إلى الرحيل يهدف إلى زعزعة الثقة ولا بد أن يؤدى إلى انهيار كل الخدمات العامة .

(١) المراسلات المتبادلة بين كوكسون ومالت وعمر لطفى وسيمور ودفرين. جرانفل من ٣٠ مايو إلى ٦ يونية ١٨٨٢ . جريدة الوقائع المصرية — عدد ٦ يونية ١٨٨٢ .

(٢) Sayed Kamel, op. cit., pp. 219 ff.

فمنذ اليوم الذى يبرح فيه الأجانب مصر ستحل الفوضى فى البلاد ، لأن كل الطرق ومصلحة البريد والتلغرافات وإدارتى المياه والغاز - وباختصار - كل الخدمات العامة ، يديرها أجنب . إننى أعتقد أن هدف الإنجليز هو أن يجعلوا مصر تشعر بأنها لا تستطيع أن تعيش وحدها^(١) .

وحتى تتجنب إنجلترا ما قد يترتب على عملها المنفرد من أثر فى فرنسا ، اقترح ليونز على فريسينيه فى ٤ يولية أن يتلقى الأميرال كونراد تعليمات مشابهة للتعليمات التى أرسلت إلى سيمور فى اليوم السابق . فقد صدرت التعليمات إلى سيمور بأنه قبل قيامه بأى عمل عدوانى ، عليه أن يطلب من زميله الفرنسى أن يتعاون معه ، على أن لا يؤخر تنفيذ التعليمات الصادرة إليه إذا امتنع زميله عن الاشتراك معه^(٢) . وفى ٥ يولية ناقش مجلس الوزراء الفرنسى العرض البريطانى ، على ضوء تلغراف كان قد أرسله كونراد وذكر فيه أنه لم يستطع أن يتحقق من بناء بطاريات جديدة . وفى النهاية قرر مجلس الوزراء الفرنسى عدم الاشتراك فى توجيه الإنذار : (أولاً) لأنه لا بد أن يفضى إلى إجراءات عدوانية لا تتماشى مع ما التزمت به فرنسا فى المؤتمر (أى بروتوكول النزاهة) ، (ثانياً) لأن الدستور الفرنسى كان يحرم اتخاذ مثل هذا الإجراء دون موافقة البرلمان^(٣) . لهذا صدرت التعليمات إلى الأميرال الفرنسى بأن عليه - فى حالة تقديم الإنذار البريطانى إلى السلطات المصرية - أن لا يشترك فى أى عمل عدوانى وأن يسحب أسطوله من مياه الإسكندرية ، دون أن يبرح المياه المصرية . وحين اتخذ مجلس الوزراء الفرنسى هذا القرار وضع فى عين الاعتبار أن لا شىء فى ذلك الوقت كان يهدد الجالية الفرنسية ، وأن اتخاذ مثل هذا الإجراء العدوانى الذى لا مبرر له قد يعرضها لنقمة السكان المسلمين . وفى تعليمات فريسينيه إلى تسو وجه نظره إلى أن يحيط جرانقل علماً بأن القرار الفرنسى لا يتناقض بأى حال من الأحوال مع مشاعر الصداقة التى تربط فرنسا بإنجلترا^(٤) .

(١) (مصر) ، ج ٧٥ ، رسالتان من فورج إلى فريسينيه بتاريخ ٣ و ٧ يولية ١٨٨٢ .
(٢) ف . و - ٣٣٩٥/٧٨ ، مسودة التلغراف رقم ٣٣٠ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٧ .
(٣) Freycinet, La Question d'Egypte, pp. 281 ff. - الوثائق الفرنسية المنشورة ، المجموعة الأولى ، المجلد الرابع ، رقم ٤٢٦ .
(٤) نفس المرجع .

ولم تكن إنجلترا تخشى أن يؤدي ضرب الإسكندرية إلى تعريضها للغزلة السياسية ، برغم نقضه لقرارات المؤتمر ، إذ أنها كانت تشعر بتعصيد بزمرك لها . فقد أكد مونستر لجرانفل أن من حق إنجلترا على أية حال أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية قناة السويس ، وأنه على حين أن الاتفاق مع تركيا مما يسهل التدخل ويبسطه ، فلا يمكن أن يتوقع من إنجلترا أن تبقى بلا حراك . ما لا نهاية في حالة رفض السلطان أن يقوم بأي إجراء أو فيما لو أدى تطور الأحداث في ضرورة القيام بعمل ما^(١) . وفي الحق أن جرانفل - بعد مناقشة دارت بينه وبين مونستر - كان قد اقتنع بأن ضرب الإسكندرية سيصنفي الموقف ويسرع الخطى نحو حل من نوع أو آخر . كما أنه كان يرى أنه لا يجب أن يفهم أن المظاهرات التي تقوم بها دولة كبيرة ، تعتمد قوتها على أساطيلها ، ليست على الإطلاق خالية من « وخز ما »^(٢) .

وفي ٧ يولية أخطر سيمور حكومته بأن قائد حامية الإسكندرية قد أكد له أن تحصينات المدينة لم تعزز في الماضي القريب بأية مدافع وأنه لم تجر أية استعدادات حربية جديدة . وأمن درويش باشا على هذا التصريح ، وأرسل سيمور إلى حكومته يبلغها بأنه لم يلحظ أية عمليات منذ يوم ٥ يولية ، ولكنه لن يتردد في القيام بالعمل في حالة استئناف التحصينات^(٣) . وفي هذا اليوم دعا فورج ممثلي الدول الكبرى ، وتجاهل قناصل الدول الأخرى حفاظاً على السرية - وذكر في تقريره عن هذا الاجتماع أن كل القناصل دهشوا لمسلك الإنجليز الذين لم ينتظروا قرارات المؤتمر ، وكتبوا إلى سيمور يسألونه عما إذا كان قد تلقى الرضوية الكافية فيما يتعلق بمسألة قلاع الإسكندرية وعما إذا كان سيعطي الأوربيين فسحة من الوقت إذا لم يكن راضياً . ولحوا إلى الخطر الذي قد يتعرض له مسيحيو مصر وإلى ما من شأنه أن يترتب على ضرب المدينة من خسائر جسيمة تصيب أملاك الأوربيين . كما اتفقوا على أن يطلبوا من حكوماتهم أن تتدخل في لندن لإنهاء الموقف ، وأشاروا إلى استمرار الاستعدادات البريطانية برغم التأكيدات الرسمية التي وجهت إلى الهيئة

(١) ف . و - ١٣٦ / ٢١٣٠ ، نسخة من رسالة جرانفل إلى أمبثل بتاريخ ٥ يولية ١٨٨٢ .

(٢) أوراق جرانفل الخاصة (خاص) - جرانفل إلى أمبثل بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ١٤٦ / ٢٤٣٠ ، رقم ٨٠٩ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

القنصلية وإلى الأميرال البريطاني ، وبرغم إيقاف السلطات المصرية لكل الاستعدادات الحربية . وكان تعليق فورج أن الإنجليز كانوا يتصيدون الحجج للتدخل قبل أن يتخذ المؤتمر أى قرار (١) .

وقد أكد شاهد عيان — هو جون نينيه (٢) الذى زار قلاع الإسكندرية يومياً بصحبة بعض كبار الضباط المصريين — أنه لم تجر أية تحصينات منذ وصول أوامر السلطان . ولكن سير بوشامپ سيمور الذى يقال إنه كان يطمح إلى مجده بحرى شبيه بمجده نلسون ، كان شديد الحماسة للقيام بعمل عدوانى : فقد ظل يراقب الموقف فى مصر باهتمام ، وأخبر لورد تشيلدرز فى ٦ فبراير بأنه يعتبر سقوط شريف « بداية النهاية » (٣) . وفى ١٠ يولية اعتقد بأن التحصينات قد استؤنفت وأن المصريين قرروا أن يسدوا مداخل ميناء الإسكندرية ، وأن المدافع قد أعدت فى طابية السلسلة ، فأخطر القناصل المقيمين فى الإسكندرية بأنه سيبدأ العمل بعد أربع وعشرين ساعة إلا إذا سلمت له القلاع القائمة على البرزخ والقلاع الأخرى المشرفة على مدخل الميناء . وكان طلبه الخاص بتسليم القلاع خارجاً عن نطاق التعليمات التى تلقاها من حكومته التى لم تخوله إلا أن يطلب من السلطات المصرية أن تنزع سلاح القلاع (٤) — لهذا هوجم فى المستقبل من جانب أعدائه وأصدقائه على حد سواء (٥) .

وفى ٩ يولية توجه كارتررايت إلى قصر رأس التين ليطلب من الخديو — الذى كان رقرز ولسون ، بناء على تعليمات من سير تشارلز دلك ، قد أخبره بقرب ضرب الإسكندرية — أن ينتقل إلى قصر الرمل محافظة على حياته ، أو أن ينتقل إلى ظهر إحدى السفن الحربية الإنجليزية . كما بحث كارتررايت عن درويش ليحمله مسئولية سلامة حياة الخديو ، وحين لم يجده بعث إليه برسالة بهذا المعنى ، مع نسخة من مذكرة موجهة إليه وإلى راغب تتضمن قطع العلاقات الرسمية بين إنجلترا ووزارة راغب (٦) . وحاول درويش عبثاً أن يثنى الإنجليز عن ضرب الإسكندرية ،

(١) رسالتان إلى فريسينيه بتاريخ ٧ يولية ١٨٨٢ .

(٢) Arabi Pacha, p. 141

(٣) Life of Childers, II, p. 87.

(٤) أوراق جلاستون الخاصة — رقم ٤٤١٧٤ من جرائل إلى جلاستون بتاريخ ٩ يولية ١٨٨٢ .

(٥) نفس المرجع — رقم ٤٤٤٧٥ من سيمور إلى جلاستون بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) Scotidis, op. cit., pp. 154—6, Life of Dilke, p. 465.

وفي ١٠ يولية أرسل ردًا مكتوباً إلى كارتريت أشار فيه إلى الصداقة القائمة بين إنجلترا وتركيا ، مؤكداً أنه لم تجر أية استعدادات عسكرية عدائية ، وأضاف أن من المنطقي أن لا يوجد تمييز بين الحليو وحكومتهم^(١) . وما تجدر الإشارة إليه أن توفيق أخبر كارتريت أنه لن يرح مصر في حالة مهاجمة تمشياً مع النصيحة التي وجهت إليه حفاظاً على حياته . ولكنه من ناحية أخرى وافق في ١٠ يولية على الانتقال إلى قصر الرمل .

وفي اليوم نفسه أخطرت إنجلترا الدول العظمى وتركيا بـ «م الإنذار إلى الحكومة المصرية ، وأضافت أن ضرب الإسكندرية المزمع القيام به إنما هو إجراء شرعى غرضه الدفاع عن النفس ولا ترتب عليه أية نتائج أو يخفى أى أهداف أخرى . وعلى حين أن أوروبا كانت تتطلع إلى هذا الإجراء باهتمام سلبى ، أعرب السلطان عن غضبه بإقالة الصدر الأعظم عبد الرحمن نوري باشا الذى حل محله كوجوك سعيد باشا (الذى لا يجب أن نخلط بينه وبين وزير الخارجية السابق) . وقد أدى هذا إلى تأخير إجابة الباب العالى على مذكرة جرانقل - فلم تصدر إلا في وقت متأخر من ليلة ١٠ - ١١ يولية ، وفيها رجحت تركيا الحكومة الإنجليزية أن تؤجل ضرب المدينة . كما طلبت تركيا من الولايات المتحدة أن تبذل مساعيها الودية - ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعر هذه المساعي أدنى اهتمام^(٢) .

وفي مصر انعقد مجلس غير عاى لمناقشة الإنذار ، اشترك فيه راعب وعراى ودرويش والحليو شخصياً . وقد رفض الإنذار في صيغة تتضمن الاستمساك بالحق والدفاع عن الشرف ، جاء فيها :

« لم تأت مصر شيئاً يقتضى إرسال هذه الأساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية في أبنية قديمة . والطواى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا في وطننا ومدينتنا - فمن حقنا ، بل من الواجب علينا ، أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية إنها باقية بيننا . ومصر الحريصة على حقوقها ، الساهرة على

(١) ف . و - ١٨٤/١٤١ ، ملحق في الرسالة رقم ٣٣٤ .

(٢) ف . و - ٣٣٨٧/٧٨ ، الرسائل رقم ٥٦٦ ، ٥٦٦ (أ) و ٥٦٦ (ب) من دفرين إلى وزارة الخارجية ، ٣٣٧٨/٧٨ ، الرسالة رقم ٣٩٤ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهي لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك أحكام قانون الإنسان وقوانين الحرب » .

ويذكر أحمد شفيق باشا المؤرخ المصرى المعروف^(١) أن الخديو دعا فى المجلس إلى الإصغاء إلى صوت الحكمة وأن درويش كان يرى نقل المدافع حتى تمر العاصفة بهلواء . كما أن عضواً آخر نبه عرابى إلى أن المدافع المصرية من طراز قديم بحيث لن يمكنها مواجهة التسليح العصرى القوى الذى كان يتمتع به الأسطول الإنجليزى . لهذا أرسل مندوب إلى سيمور ليطلب منه سحب إنذاره وليذكر له أن الحكومة المصرية ، لكى تثبت حسن نيتها وتضع حداً للأزمة ، على استعداد لنقل ثلاثة مدافع من طوابى المكس وصالح والسلسلة . ويذكر شفيق أن سيمور رفض هذا العرض وطلب إزاحة كل المدافع وأن تسلم له طوابى المكس والعجمى وباب البحر وإلا فسيبدأ إطلاق النيران فى اليوم التالى . وبرغم ما هو واضح من أن الأدميرال الإنجليزى كان مصمماً على تنفيذ تهديده على أية حال ، فإن عرابى لم يأخذ الإنذار جدياً اعتقاداً منه بأن فرنسا ستعارض فى ذلك ، وأن من السهل إلحاق الهزيمة بالإنجليز فى حالة نزولهم إلى المدينة ، وأن سيمور لن يجرؤ على ضرب الإسكندرية خوفاً مما يترتب على ذلك من نتائج فى العالم الإسلامى كله . . . ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطان عبد الحميد كان يستغل عرابى فى الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية وبخاصة فى شمالى إفريقيا ، بل يقال إنه جعل عرابى مسئولاً عن كل مؤامراته بهذا الصدد لكى يستغل شعبيته فى العالم الإسلامى حتى تسنح الفرصة للتخلص منه^(٢) . وفى تلغراف أرسله درويش إلى الباب العالى فى ٥ يولية نلاحظ الفقرة الآتية^(٣) :

« إن عرابى يعلن أنه لا يخشى الإنجليز ، الذين ستؤدى أول خطوة من جانبهم إلى

(١) L'Egypte moderne et les influences, pp. 112 — 113.

(٢) (تركيا) ، ج ٤٥١ ، الرسالة رقم ٢٢ من دى نواى إلى فريسينيه بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ٣٣٨٧/٧٨ ، ملحق بالرسالة رقم ٥٦٩ (سرى) من دفرين إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ١٠ يولية ١٨٨٢ .

حركات انتقامية تؤدي إلى دمارهم . ووفقاً للمعلومات التي أكدتها لي مصادر أخرى أجد أن كلمات عرابي هذه لها ما يبررها . . . فما لا شك فيه أن مجرد إطلاق أول بندقية سيؤدي إلى قيام المسلمين بالثورة من قلب إفريقيا إلى أقصى الهند . . . ولو اتخذ المؤتمر قراراً لا يتمشى مع أهداف الوزراء المصريين ، ووافق الباب العالي على ذلك ، فمن الواضح أننا ستفقد مصر . . . إن مركز عرابي يقوى يوماً بعد يوم . . . والمصريون يفضلون أن يحاربوا الأجانب على التسليم . وقد وصل عدد الجيش المصري الآن إلى ٢٩,٠٠٠ وسيزداد في حالة إعلان الحرب إلى ١٠٠,٠٠٠ . والناس يشعرون بالاطمئنان من هذه الناحية . ولا تدخل في هذا (الاتحاد)^(١) طرابلس وبنغازي والسودان وبلاد أخرى قاصية ، بل تونس والجزائر بوجه خاص . وقد سر الوزراء المصريون للأنبياء التي نقلتها لهم بناء على أمر عال ، فقد أعلنت لهم أن الباب العالي لا يرى إلى إرسال قواته إلى مصر ، بل إنه مستعد للتمشي مع رغبات المصريين .

* * *

وانسحب الأسطول الفرنسي إلى بورسعيد وبدأ ضرب الإسكندرية في صبيحة يوم ١١ يولية ، وفي نهاية اليوم كانت كل القلاع قد أوقفت نيرانها ، وبدأ الجيش المصري في الانسحاب إلى موقع كفر الدوار الحصين . أما الإسكندرية التي اندلعت فيها النيران في المساء وحلت بها الفوضى حين أعمل فيها البدو السلب والنهب . وقد عزت السلطات المصرية اندلاع النار في المدينة إلى قنابل الأسطول البريطاني ، وإن يكن من المحتمل أنها نتجت عن ترتيبات قام بها الجيش المنسحب . فقد أرسل عرابي إلى بلنت في ٢ يولية ما يلي :^(٢) « لتأكد إنجلترا من أن أول بندقية تطلقها على مصر ستعني المصريين من كل المعاهدات والاتفاقيات : وسيكون معنى ذلك انتهاء المراقبة والديون ومصادرة أملاك الأوربيين وتدمير القنوات وقطع المواصلات واستغلال الحماسة الدينية لدى المسلمين للترويج للجهاد في سوريا والجزيرة العربية والهند . . . وقد ألقيت الخطب بهذا المعنى في مساجد دمشق وتم الاتفاق مع الزعماء

(١) ترد كلمة « الاتحاد » أكثر من مرة في هذه المراسلة - وربما كان القصد منها التلميح إلى وجود رابطة إسلامية في العالم العربي تتلقى وحيا من الآستانة .

(٢) أوراق جلاستون الخاصة ، رقم ٤٤١٠٠ - ملحق برسالة بلنت إلى جلاستون بتاريخ ١٦ يولية ١٨٨٢ .

الدينين في كل بلدان العالم الإسلامى . وإبنى أقولها مراراً وتكراراً إن أول ضربة توجهها إنجلترا أو حلفاؤها إلى مصر ستؤدى إلى إسالة الدماء أنهاراً في طول آسيا وإفريقيا وعرضهما . وقد أرسل بانت هذه الرسالة - التى وصلت إلى لندن في ١٦ يولية - إلى جلادستون ، مع تحذيره من أن المصريين سيحرقون مدنهم كما أحرق الروس موسكو في عام ١٨١٢ وسيقطعون قنواتهم كما فعل الهولنديون في عام ١٦٧٢ - وأن هذا هو القرار اليائس الأخير من جانب شعب يرى أنه مهدد بالخضوع من جديد للعبودية^(١) .

وفي ١٢ يولية أنزل سيمور إلى الإسكندرية بعض البحارة وطلب من المحايدين أن يؤلفوا قوة بوليسية هدفها إيقاف النهب في المدينة ، فأنزل الأمريكان مائة جندي ولكن الإيطاليين والتمسويين لم يكونوا يميلون إلى الموافقة حتى يستشيروا حكوماتهم^(٢) ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الفرنسيين : فقد كان فورج يخشى أن يؤدى إنزال القوات الفرنسية إلى اشتراكها في القتال خاصة وأنه كان من المحتمل أن تغرى قلة أعداد القوات الإنجليزية عرابى بالرجوع إلى الإسكندرية . لهذا طلب فورج من قائد السفينة « آلا » أن لا ينزل قواته إلى المدينة قبل أن تصله تعليمات من باريس^(٣) .
والحق أن ضرب الإنجليز للإسكندرية إجراء لا مبرر له : فهو يتضمن تجاهلاً للمؤتمر الذى كان لا يزال منعقداً ؛ فلا السلطان ولا الدول ولا الحديو خلعوا على إنجلترا حق القضاء على الثورة المصرية ، كما أن العمل الذى قامت به إنجلترا لم تكن من ورائه حالة « ضرورة قصوى » : إذ أن التحصينات المصرية لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي بأى حال من الأحوال : فالمصريون لم تكن لديهم أية نية في مد مداخل الميناء . هذا بالإضافة إلى أن جراتنفل ذاته قد صرح لتسو بأن الاستعدادات المصرية لن تجدى أمام سفن الدولتين . وأخيراً فإن عجز الحصون المصرية عن الدفاع الناجح مما يبين لنا أن ضرب

(١) راجع مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٨١ حيث يذكر أن أحد الضباط المصريين قام باستعدادات لحرق المدينة ، ولكنه (أى عرابى) منعه من تنفيذ هذا العمل .

(٢) بعد مذبح ١١ يونية أرسلت الدول الأوربية سفنها إلى الإسكندرية لتسهيل هجرة رعاياها من

مصر .

(٣) الوثائق الفرنسية المنشورة - رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢ .

المدينة لم يكن من ورائه سبب حقيقى . وكل الذى أدى إليه ضرب المدينة هو الإمعان فى تعقيد الأزمة والتمهيد للتدخل العسكرى الإنجليزى بما فى ذلك من تجاهل للنشاط الدبلوماسى القائم فى المؤتمر الذى أصبح غير ذى موضوع^(١) .

وفى إنجلترا قوبل ضرب الإسكندرية بالارتياح ، وإن يكن قد لقي معارضة بعض الأحرار . وفى مجلس العموم أعلن سير ولفرد لوسون Wilfrid Lawson (من حزب الأحرار) أن إنجلترا قد أعلنت الحرب على مصر دون مبرر عادل ودون أى استفزاز من جانب المصريين ، وأنها قد اطرحت مبدأ عدم التدخل الذى حمل الأحرار إلى مقاعد الحكم ، وأن الحكومة تجاهلت الاتحاد الأوروبى وتصرفت تصرفاً طائشاً لا بد أن تترتب عليه نتائج وخيمة ، وأنه ليس من شأن إنجلترا إذا ما فضل المصريين « طغياناً عسكرياً » أو أى نظام حكم آخر ، وأن إرسال الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية هو الذى أثار المذبحة وأدى إلى كل النتائج السيئة التى تترتب على ذلك^(٢) . ولاحظ جون برايت John Bright ، زميل جلادستون فى الوزارة الذى كان فى المائيل الأساسية أقرب إليه من كل زملائه الآخرين^(٣) ، أن لهجة المناقشات فى مجلس الوزراء قد أقتنته — فيما يتعلق بالمسألة المصرية — بأنه إما أن يوافق فى صمت على كثير مما يرى أن من واجبه أن يعترض عليه ، أو أن يصطدم اصطداماً مستمراً بزملائه ، وأنه ليس أمامه إلا أن يعتزل السياسة ، وهو ما قام به بالفعل^(٤) . ولكن هذا كله لم يؤثر على سياسة الحكومة الإنجليزية التى كان يؤازرها معظم أعضاء حزب الأحرار فى سياستها الخاصة بالتدخل . أما المحافظون فإنهم لم يعترضوا على ضرب الإسكندرية ، بل على العكس لم يكتف بعض أعضاء حزب المحافظين بذلك ، بل نادوا بمزيد من التدخل . وساندت الصحافة بشدة الإجراء الذى اتخذته الحكومة ، وبدأت صحيفة « التايمز » تنادى بفرض الحماية على مصر ، استناداً إلى أن « السلام البريطانى » سيصنع لمصر ما سبق أن صنعه للهند ، وأن على الإنجليز أن يؤكدوا شخصيتهم باعتبارهم « أوصياء على الحضارة » دون كبير اكتراث بأوروبا^(٥) .

(١) Sayed Kamel, op. cit., pp. 244 — 50

(٢) Hansard, CCLXXII, cols., 162 — 198, (Commons) — July 12, 1882

(٣) Life of Gladstone, III, p. 83.

(٤) Bright's Diaries, p. 487.

(٥) جريدة « التايمز » اللندنية — عددا ٢٦ و ٢٧ يولية ١٨٨٢ .

لهذا كله لم يعد ثمة ما يبرر الاستمرار في إخفاء الاستعدادات العسكرية التي كانت قد بدأت منذ شهر مايو^(١). وفي ٣ يولية كان سير جارت وولزلى (Garnet Wolseley) الذى كان قد تقرر تعيينه قائداً عاماً على الحملة المزمع إرسالها إلى مصر) قد قدم إلى اللورد تشيلدرز خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذى كان من المحتمل أن يلتقى فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين^(٢).

وقد تأثرت الحكومة الإنجليزية في قرارها النهائى باعتمادات أخرى: فالرأى العام الإنجليزى ، وبخاصة اللوائح التجارية شديدة الاهتمام بقناة السويس ، كان شديد الحماسة للتدخل ، على حين أن الحكومة كانت شديدة الرغبة في استرجاع سمعتها على أثر الفشل الذى منيت به في الترنسفال وأيرلندة^(٣). وفي ١١ يولية طلبت الحكومة من البرلمان أن يخصص الاعتمادات الحربية اللازمة لتدعيم القوات البريطانية في البحر المتوسط ، وفي ٢٢ يولية صرح جلادستون في مجلس العموم بأن من واجب إنجلترا أن تعيد السلام والنظام إلى مصر — كما صرح بأن إنجلترا مستعدة للتدخل وحدها إذا لم تتعاون معها الدول الأخرى^(٤). وفي ٢١ يولية وافقت الملكة على تعيين سير جارت وولزلى قائداً عاماً للحملة ، كما وافقت على تعيين الجنرال آداى Adye رئيساً لأركان الحرب ، وقرأ جلادستون في مجلس العموم بياناً قال فيه إن عرابى يفرض على مصر نظاماً حربيّاً ويعامل الإنجليز باعتبارهم أعداء لا يمكن مصالحتهم . وفي ٢٤ يولية طلب من المجلس أن يخصص الاعتمادات التى تمكن الحكومة من التدخل في مصر بقوة تعدادها ١٧,٥٠٠ جندي وتشمل ٢,٧٠٠ مشاة واحتياطي قدره ٣,١٠٠ جندي يمكن إرساله في الحال . وفي ٢٧ يولية وافق مجلس العموم على

(١) في نوفمبر ١٨٨١ كلف مستر جولشميد Goldsmid بأن يجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصرى والتحصينات القائمة في البلاد . وقد فحص وولزلى وتشيلدرز التقريرات التى أرسلها إلى لندن بعناية حتى يصبح في وسعهما إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف . وفي وزارة الحربية كان تشيلدرز قد درس كل الاحتمالات وفي ٢٢ يولية صرح جرانفل للورد سينسر بأن لا مفر من التدخل .

ف . و . — ١٤٢/١٤١ ، تنتردن لمالت بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨١ ، أوراق جرانفل الخاصة (١١٧) تشيلدرز لجرانفل بتاريخ ٢٩ يوليو ١٨٨٢ ، ٦ — ٢٦٥ ، Fitzmaurice, op. cit., II, p. 265 — 6

(٢) Life of Childers, II, p. 90.

(٣) Bemmelen, op. cit., II, pp. 343 ff. Secret History, pp. 347 — 8.

(٤) جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ .

الاعتمادات - التي بلغت ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه - بأغلبية قدرها ٢٥٦ صوتاً .
كما وافق على زيادة القوات العاملة ١٠,٠٠٠ جندي ، وعلى أن تدفع الهند نفقات
الفرقة الهندية^(١) .

وقد رأى عدم ضرورة إعلان الحرب ، على اعتبار أن القوات الإنجليزية
ستوجه إلى مصر باعتبارها صديقة لرئيس الدولة الذي من الواجب مساعدته على
استعادة سلطته التي تضعفت . كما رأى استبعاد التعاون مع فرنسا - لقد
اعترضت عليه الملكة اعتراضها على التعاون مع تركيا^(٢) ، وعارضه عدة أعضاء في
مجلس الوزراء على رأسهم جرانثل الذي صرح للملكة بأن على إنجلترا أن تستولي
على مصر^(٣) ، وأفهم تسو أنه يفضل التعاون مع إيطاليا على التعاون مع فرنسا^(٤) .
حينئذ كانت الشكوك القديمة بين الدولتين الغربيتين قد احتلمت من جديد: فقد
اعتقد الإنجليز أن الفرنسيين يتحينون الفرص للنزول في بورسعيد وأنهم يضعون
الخطط للزحف السريع على القاهرة ، على حين اكتشف الأدميرال الإنجليزي أن
زميله الفرنسي قد أعطاه معلومات كاذبة عن عدد المدرعات الفرنسية في قناة
السويس^(٥) - هذا على حين أن الفرنسيين أنفسهم كانوا مترددين في التعاون مع
إنجلترا من وراء ظهر الاتحاد الأوروبي. وسرى كيف أدى سقوط فريسينيه إلى إزاحة
آخر العقبات القائمة في وجه التدخل الإنجليزي المنفرد .

(١) جريدة «التايمز» اللندنية من ٢٢ إلى ٢٨ يولية ١٨٨٢ . كانت إنجلترا تأمل بإرسالها هذه
الفرقة الهندية أن تظهر لأوروبا مدى الموارد العسكرية التي تستقيها من إمبراطوريتها الهندية -
Life of Childers, II, p. 102.

(٢) Letters of Queen Victoria, III, p. 300 & p. 313.

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .

(٤) (إنجلترا) ، ج ٣٩٦ ، رقم ٤٣ من تسو إلى فريسينيه بتاريخ أول يولية ١٨٨٢ .

(٥) Abulleef, op. cit., pp. 190 ff.

الفصل العاشر

مؤتمر الآستانة

أصداء ضرب الإسكندرية :

(أ) في العالم الإسلامي ^(١) :

انزعج المسلمون جميعاً حين ترامت إلى مسامعهم أنباء ضرب الإنجليز للإسكندرية ، وعم هذا الشعور العالم الإسلامي جميعاً من المحيط الأطلنطي إلى شبه الجزيرة العربية وسوريا ، بل إلى الهند ، ومن السودان إلى الأناضول وغاليبولي ومقدونيا ، مما ترتب عليه اشتداد كره المسلمين للأوروبيين بوجه عام والإنجليز بوجه خاص . واشتدت الحماسة لعراقي وللثورة المصرية ، وهي الحماسة التي كان أحياناً ما يشعلها المبعوثون المصريون إلى شتى أرجاء العالم الإسلامي ، وبخاصة سوريا التي بدا فيها استعداد ما للأخذ بمبادئ الحزب الوطني المصري .

(ب) في أوروبا :

أما في أوروبا فقد اختلف أثر ضرب الإسكندرية باختلاف البلدان . ففي روسيا هاجمت الصحافة إنجلترا وغضب القيصر من العمل المنفرد الذي قامت به وعده ماساً بمبادئ الاتحاد الأوروبي ^(٢) . وعلى حين أبدت اللوائح الرسمية في ألمانيا تحفظاً شديداً ، ولم تعبر عن رأي قاطع إما في صف ضرب الإسكندرية أو ضده ، فإن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة ، وحملت على سير تشارلز ذلك

(١) ف . و - ٣٣٨٨/٧٨ ، رسالة مرفقة برقم ٦٧٢ ، ٣٣٨٩/٧٨ ، رسائل مرفقة برقم ٧٠٨ و ٧٣٣ ، ٣٣٩٠/٧٨ ، رسالة مرفقة برقم ٨١٠ ، ف . و - ١٤٦ / ٢٤٣٥ - الرسالة رقم ٧١٢ والرسالة رقم ٢٩٣ ، ٢٤٣٧/٧٨ ، رسالة مرفقة بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢ . وكل هذه الرسائل تحتوي على تقارير مرسلة من القناصل الإنجليز في بقاع مختلفة من العالم الإسلامي . عن نشاط عراقي في شمال أفريقيا انظر : (مصر) ، ج ٧٤ - تلغراف من سنكفكر بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ ، وعن علاقاته بالمهدين في السودان انظر : Bioves, op. cit., p. 247.

(٢) (روسيا) ، ج ٢٧٦ - رسالة جوريس رقم ٦٨ بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ ، (ألمانيا) ، ج ٤٩ - رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢ .

الذى أعلن في مجلس العموم أن إنجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا لها فيما قامت به ، وأنكرت تأييد الحكومة لإنجلترا في هذا العمل ، وأوضحت سخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذى قامت به إنجلترا ، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغريبتين^(١) . وصرح هاتزفيلد (Hatzfeldt) — وزير خارجية ألمانيا — للسفير الفرنسى بأن من المحتمل أن يؤدي الإجراء الذى قامت به إنجلترا إلى إفساد العلاقات بين الدول الكبرى ، ولح إلى انزعاج روسيا وغضبها وإزماعها إيقاف أعمال المؤتمر فيما لو لم تعدل إنجلترا موقفها ، وأضاف هاتزفيلد أنه قد تلقى أنباء مقلقة عن احتدام المشاعر في مصر وعن احتمال انتقال هذا الشعور إلى البلدان المجاورة وبخاصة سوريا^(٢) .

وقد حاول إليوت في فيينا أن يبرر ضرب الإسكندرية بأن إنجلترا قد تورطت في موقف لا يمكنها الانسحاب منه . كما فند مقالاً نقلته صحف فيينا عن جريدة « التايمز » اللندنية التي نادى بفرض الحماية الإنجليزية على مصر ، وقال إن مثل هذه الخطوة لا تتماشى مع سياسة حكومته ولا مع التصريحات المختلفة التي صدرت في أكثر من عشرين مناسبة عن المسئولين الإنجليز^(٣) . وبرغم اعتبار كالكوكى ضرب الإسكندرية حادثاً غير مناسب ، فإنه كان يأمل ألا يترتب عليه سوى أثر وقى^(٤) ، وبلغ سفيرا ألمانيا والنمسا في الآستانة لورد دفرين بأن أية خطوة أخرى تقدم عليها إنجلترا تلخل في نطاق التحفظ الخاص « بحالة الضرورة القصوى » — بل إنهما أبديا حماسة لمواصلة إنجلترا السير في الطريق الذى شقته دون أدنى تردد^(٥) .

وقد أبدت الحكومة والصحافة الإيطاليتان عطفاً واضحاً على الحركة الوطنية المصرية قبل ضرب الإسكندرية : فقد وصفت صحف « أوبينيوني (Opinione) » و « ديريتو (Diritto) » و « راسنيا (Rassegna) » عرابي بأنه حامل لواء استقلال مصر وحرياتها ، واشتدت في التنديد بمحاولة إنجلترا وفرنسا القضاء على الحركة الوطنية

(١) رسالة كورسل السابقة .

(٢) رسالة كورسل رقم ٩٣ إلى فريسنيه بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) (النمسا) ، ج ٥٣٦ ، الرسالة رقم ٦٧ من ديشاتل إلى فريسنيه بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٨٢ .

(٤) الوثائق الفرنسية المنشورة (D.D.F.) ، المجموعة الرابعة هامش الوثيقة رقم ٤١٦ .

(٥) ف . و . — ٢٣٨٨/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٦٢٤ بتاريخ ٢٤ يولية ١٨٨٢ .

المصرية تحقيقاً لأهداف مشوبة بالأنانية والجشع . وفي ٥ يولية صرح مانشيني في البرلمان الإيطالي بأن إيطاليا تحترم النظم الوطنية التي تحققت في مصر بطرق مشروعة ، وأن على أوروبا أن لا تمس إدارة مصر الداخلية ، بل من واجبها أن تترك مصر للمصريين^(١) . لهذا كله هاجمت الصحافة الإيطالية بوجه عام ضرب الإسكندرية ، وفسرته بأنه مقدمة للقضاء على الحزب الوطني المصري توطئة لفرض النفوذ الإنجليزي على مصر . ولا شك أن حسن معاملة عرابي للإيطاليين أثناء حركة الهجرة من مصر كان له أثره في موقف إيطاليا من ضرب الإسكندرية^(٢) . وفي ١٤ يولية أبرقت الحكومة الإيطالية إلى سفيرها في لندن تذكر أنها مع عدم علمها بالأحداث التي أدت إلى ضرب الإسكندرية ، فإنها تعتقد ، على ضوء التصريحات التي صدرت عن الحكومة البريطانية ، أن هدف هذا الإجراء لا يتعدى نزع سلاح طوابي الإسكندرية وأن حسم المسألة المصرية يجب أن يوكل إلى المؤتمر^(٣) .

وقد بعث لورد ليونز ، سفير إنجلترا في باريس ، إلى حكومته يخبرها بأن ضرب الإسكندرية قد قوبل بروح طيبة ، ولكنه ، من ناحية أخرى ، توقع انتعاش شكوك الفرنسيين وأحقادهم بمرور الزمن ، بالشكل الذي من شأنه أن يفسح المجال لظهور تيارات متضاربة^(٤) . وصرح وزير فرنسي بأن الحكومة مطمئنة وأن مجلس الوزراء الإنجليزي لم يفاجئها بالإجراء الذي اتخذته^(٥) .

(ح) في تركيا :

انضمام الباب العالي إلى المؤتمر :

اشتدت صحف الآستانة في مهاجمة ضرب الإسكندرية وعبرت عن مخاوفها بهذا الصدد : ففسرت الإجراء الذي اتخذته إنجلترا بأنه دليل على استعدادها للتدخل

(١) رسائل باجت رقم ٢٤٧ و ٢٦٢ و ٢٥٦ (أ) بتاريخ ٥ و ٦ و ٨ يولية ١٨٨٢ .
(٢) رسالة باجت رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩ يولية ١٨٨٢ . غادر حوالي ٩٥٠ أوربياً معظمهم من الإيطاليين - القاهرة إلى الإسماعيلية تحت حماية ٤٠ جندياً مصرياً .

(٣) Scotidis, op. cit., p. 178.

(٤) ف. و - ١٤٦ / ٢٤٣٥ - رسالة ليونز رقم ٨٩٨ (سرى) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) صحيفة « التايمز » اللندنية ، عدد ١٢ يولية ١٨٨٢ .

المنفرد . يضاف إلى هذا أن السلطان قرر الانضمام إلى المؤتمر ، بعد أن احتج على ضرب الإسكندرية وطالب بسحب القوات الإنجليزية التي نزلت إلى المدينة . ومن المحتمل أن قرار السلطان مرجعه أنه لقي تشجيعاً من ألمانيا والنمسا^(١) بالإضافة إلى أثر وجود البارون دي رنج في الآستانة . فقد أرسلت الحكومة الفرنسية دي رنج إلى الآستانة في يونيو ليفيد السفير الفرنسي^(٢) بخبرته ؛ وعزا إليه مانشي^(٣) التغيير الذي طرأ على موقف دي نواي الذي أخذ يثير شتى العقبات إزاء اللهجة الواجب اتباعها مع الباب العالي دون أن يعارض مشروع التدخل العثماني المسلح . والواقع أن دي رنج كان يعتبر نفسه حجة في شئون مصر ، خاصة وقد لمسنا ما أحرزه من نجاح في علاقاته بالوطنيين . لهذا اتهم كلا من دي نواي ووزارة الخارجية الفرنسية بعدم إدراك حقيقة مصلحة فرنسا . وكان من رأيه أن أحسن حل للمسألة المصرية هو تعيين حلیم والياً على مصر والاتفاق مع الحزب الوطني وتهلته جميع الأطراف المعنية . وقد انزعجت الصحافة الإنجليزية ، كما انزعج الساسة الإنجليز لوجود دي رنج في الآستانة في هذه الآونة ، خاصة وقد أشيع قرب تعيينه ممثلاً مؤقتاً لفرنسا في مصر . وفسر لورد ليونز احتمال تعيين دي رنج من جديد في مصر بأنه يعني تأكيد ما تردد من وقوع دي فريسينيه تحت تأثير بعض الفرنسيين ذوي المكانة ممن كانوا يجذبون الاتفاق مع عرابي ، وبخاصة دلسپس الذي يبدو أن اطمئنانه إلى سلامة قناة السويس كان نتيجة « لاتفاقه مع عرابي »^(٤) .

وقبيل ضرب الإسكندرية لم يكثر دي رنج بوجهة نظر دي نواي ، فقابل السلطان الذي اصطنع الدهاء وشجعه على الكلام حتى يستغل إجاباته . وبرغم أن

(١) (ألمانيا) ، ج ٤٩ - رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ . عزاً كالنوكي ضرب الإسكندرية إلى تلكؤ السلطان في القيام بعمل ما . وكان من رأيه أن إرسال القوات العثمانية سيقتضى على احتمال قيام المسلمين بالثورة على المسيحيين ويخفف حدة التعصب الديني . (النمسا ، ج ٥٣٦ - ثلاث رسائل من ديشاتل إلى فريسينيه بتاريخ ١٢ يولية وأول أغسطس ١٨٨٢) .

(٢) أوراق جرانفل الخاصة (١٦٠) - ليونز إلى جرانفل بتاريخ ٦ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ١٧٠ / ٣٢١ (أ) - مسودة الرسالة رقم ٢٥٥ من باجت إلى جرانفل بتاريخ

٧ يولية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ٢٤٣٠ / ١٤٦ ، الرسالة رقم ٦٢٥ (سرى) من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يولية ١٨٨٢ . وقد أكد فريسينيه لليونز أنه لم يفكر على الإطلاق في سند عرابي ، وأنه كان يرى أن حسم المسألة المصرية معناه اختفاء عرابي . (نفس الملف ، رقم ٦٦٣ «سرى» من ليونز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يولية ١٨٨٢) .

عبد الحميد كان قد وعد دفرين بأنه لن يرسل مندوباً إلى المؤتمر ، فإنه أعلن بعد مقابلته لدى رنج أن هذا الأخير أقنعه بالعدول عن قراره السابق ، وأنه اعتبر نصيحة دي رنج له صادرة عن الحكومة الفرنسية . كما ذكر للقائم الألماني بالأعمال أن دي رنج نصحه بطلب مساعي ألمانيا الودية لدفع فرنسا إلى التدخل . وكلف السلطان رجاله بأن يبلغوا هذا التصريح إلى كل مترجمي السفارات وكل المتصلين بالقصر لاستقاء الأنباء . لهذا صدرت التعليمات إلى دي رنج بالعودة إلى بونخارست^(١) .

وعزا القائم الألماني بالأعمال في الآستانة (هرشفيلد (Herschfeld) التغير المفاجئ الذي طرأ على سياسة السلطان إلى ما فهمه من دي رنج من رغبة فرنسا في الوصول إلى حل وسط مع الحزب الوطني ، وأن لابد من إقناع بزمارك ببذل مساعيه الودية في سبيل تحقيق هذا الهدف^(٢) . وحين عاد دي رنج إلى بونخارست صرح بأن ضرب الإسكندرية يبرر في نظر المسلمين إرسال السلطان قواته إلى مصر ، لأن هذا يظهره بمظهر العامل على إنقاذ مصر من الاحتلال المسيحي—وهي حجة لم تتوفر من قبل^(٣) . كما صرح بأن السلطان عبر له عن رغبته في انضمام مندوب عثماني إلى المؤتمر بشرط ألا يشير المندوبون مسألة التدخل المسلح حتى وإن قامت به القوات التركية^(٤) .

وبدأ السلطان حملته الجديدة بالاحتجاج على نزول البحارة الإنجليز إلى الإسكندرية ، وطالب الباب العالي بسحب هذه القوات على اعتبار أن الخديو ودرويش كانا يقومان باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار الأمن والنظام . وردت الحكومة الإنجليزية بأن الهدف من نزول البحارة الإنجليز إلى الإسكندرية هو

(١) عن بعثة دي رنج انظر : (تركيا) ، ج ٤٥٢ ، رسالتان من دي رنج ودي نواي إلى مدير العلاقات الخارجية ورسالة من فريسنيه إلى دي رنج بتاريخ ٩ يولية ، ورسالة من دي نواي إلى مدير العلاقات الخارجية بتاريخ ١٢ يولية ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ٣٣٨٧/٧٨ ، الرسائل رقم ٥٥٩ و ٥٦٢ (أ) و ٥٧٥ و ٥٨٢ من دفرين إلى وزارة الخارجية .

(٣) كان هذا أيضاً رأى صحيفتي « وقت » و « حقيقت » اللتين شتا حملة عنيفة على إنجلترا على أثر ضرب الإسكندرية (ف . و - ٣٣٨٨/٧٨ ، ملاحق برسائل دفرين رقم ٦٣٧ و ٦٥٨ و ٦٦٧ و ٦٧٠ و ٦٧١) .

(٤) ف . و - ٢١٣٢/١٤٧ ، صورة من رسالة هوايت إلى جرانفل بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢ .

إعادة النظام إلى المدينة، وأنه لا يتعدى كونه إجراءً بوليسيًا لا يستهدف الاحتلال الدائم ، وأن هذه القوات ستواصل الدفاع عن الخديو ، على اعتبار أن السلطان لم يقم بأية خطوة للمحافظة على سلطته هو أو على سلطة توفيق. كما عبرت الحكومة الإنجليزية عن شدة رغبتها في المحافظة على سيادة السلطان على مصر ، وعن صعوبة تحقيق هذا الهدف فيما لو لم يقيم السلطان بأية خطوة تؤكد سلطته ، وظل يعارض الإجراءات المؤقتة التي اتخذتها إنجلترا وغيرها من الدول^(١). وعاد دفرين إلى تهديد السلطان بما أشيع عن رغبة بعض الساسة في إقامة حكومة عربية مستقلة في مصر ، فرد عبد الحميد بأن قيام أية حكومة عربية في مصر معناه الإضرار بمصالح إنجلترا وتركيا معاً ، لما يترتب عليه من إضعاف النفوذ الإنجليزي في الهند. وهنا اعترف دفرين بالتقاء مصالح إنجلترا وتركيا في مصر ، وأكد وجوب قيام تحالف سرى بين البلدين هدفه الحيلولة دون نمو نفوذ الدول الأخرى ، بل والنيل منه . وعزا عبد الحميد امتناعه عن إرسال قواته إلى مصر إلى ما أكده له أسعد بعد عودته من مصر من شدة ضعف مركز توفيق : ففي حالة استرداد الخديو سلطته بالقوة المسلحة ، يكون معنى سحب هذه القوة تكرار نفس القصة وتجدد الأزمة^(٢) . وأخيراً اقترح السلطان تعيين حلیم . فكان رد دفرين أن إنجلترا غير مستعدة للتضحية بتوفيق في نظير الحصول على تدخل السلطان^(٣) .

وفي ١٨ يولية أعلن سعيد باشا - الصدر الأعظم - لسفراء الدول الكبرى أن تركيا قررت الانضمام إلى المؤتمر ، وفي ٢٤ يولية اشترك هو وعاصم باشا - وزير الخارجية - في حضور الجلسات^(٤) . وفي الحال وافقا على مذكرة ١٥ يولية وأعلننا

(١) ف . و - ١٥٣/١٤١ ، رسالة دفرين رقم ٤١٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢ .

(٢) حين عاد أسعد إلى الآستانة بذل كل ما في وسعه لإثناء السلطان عن إرسال قواته إلى مصر ، على اعتبار أن هذا الإجراء لا بد أن يثير الرأي العام ضد الخلافة . واقترح أن يكون الهدف من إرسال هذه القوات - إذا ما أرسلت بالفعل برغم تحذيره - هو مساندة الحزب الوطني ، وبذلك تحل سلطة السلطان محل سلطة عرابي . كما يبدو أن أسعد كان شديد الحماسة لخلق توفيق . (ف . و - ٣٣٨٨/٧٨ ، ملحق برسالة دفرين رقم ٦٤٥ بتاريخ ٢٤ يولية ١٨٨٢) .

(٣) نفس الملف السابق ، رسائل دفرين رقم ٦٠٦ (سرى) و ٦١١ و ٦٢٢ بتاريخ ١٦ و ١٧ و ٢١ يولية ١٨٨٢ .

(٤) وحيث ترك كورتى رئاسة الجلسات لسعيد باشا .

أن الحكومة العثمانية على استعداد لإرسال قواتها إلى مصر وفقاً لما جاء في هذه المذكرة ، وأضفاً أن « الاحتلال الأجنبي القائم » في مصر لا بد أن ينتهى بمجرد نزول القوات العثمانية إلى الإسكندرية^(١) . وفي اليوم التالى صرح المندوبان العثمانيان بأن مصر لا تمر بوضع ثورى ، وأن النزاع بين عرابى والحديو لا يصل إلى لمستوى إعلان الثورة على السلطان . وأضفاً أن السلطان لو خير بين إغضاب أوروبا واستدامة سلطته باعتباره خليفة للعالم الإسلامى ، لن يتردد فى اختيار الصفة الأخيرة . وصرح السلطان ذاته بأن توفيق قد اغتصب الحكم بصفة غير شرعية وأنه حاكم يتصف بالعجز لم يوافق هو على اعتلائه العرش ، وأن من المستحسن وضع حد لحكمه والامتناع عن مساندته ، هذا فى الوقت الذى جرى فيه استفزاز عرابى وحمله على خوض غمار الحرب ، دون أن يدرك من استفزوه أن باستطاعته الانتصار على أعدائه^(٢) .

على أن ممثلى الدول الكبرى — بناء على اقتراح تقدم به دفرين — طالبوا السلطان فى جلسة ٢٦ يولية بأن يصدر إعلاناً يسند فيه الحديو ويعلن عصيان عرابى . وصرحت الحكومة البريطانية فى الوقت نفسه بأنها لن تسحب قواتها أو تخفف استعداداتها ، على اعتبار أن سلبية السلطان إزاء الموقف فى مصر هى التى ألقت عليها عبء حماية المصالح الإنجليزية ودعم سلطة الحديو وإقرار الأمن فى مصر^(٣) . كما طالبت الحكومة الإنجليزية بتحديد شروط إرسال القوات العثمانية تحديداً كافياً ، وتجنب كل غموض حول هذه المسألة وذلك بأن يصدر السلطان تصريحه قبل إرسال قواته ، وذهبت إلى أن عقد أى اتفاق حربى لا يتم إلا بين دولتين مشتركيتين بالفعل فى القتال ، ومعنى ذلك أن إنجلترا — فى ظل الظروف القائمة بالفعل — لن تعقد اتفاقاً إلا مع الباب العالى^(٤) . وفى تلك الأثناء صدرت التعليمات إلى سيمور بأن

(١) الكتب الزرق (B.B) ، ج ١٧ ، رقم ٤٨٧ .

(٢) Life of Dufferin, p. 314 . كان عرابى قد بعث رسائل إلى السلطان (بتاريخ ١٨ مارس و ١٠ و ١٤ مايو) يعلن فيها ولاءه وتصميمه على عدم السماح للأجانب بالتدخل فى شئون مصر . (ف . و - ٣٣٨٩/٧٨ ملحق بالرسالة رقم ٧١٥) .

(٣) ف . و - ٣٣٧٨/٧٨ ، مسودة رسالة دفرين رقم ٤٣٩ و ٣٣٧٩/٧٨ ، مسودة من دفرين بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) ف . و - ٣٣٨٨/٧٨ ، ملاحق بالرسالة رقم ٦٧٨ ، ٣٣٩١/٧٨ ، تلفراف دفرين رقم ٢٩٢ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

من واجبه ، في حالة وصول أية سفن تركية تحمل جنوداً ، إلى بورسعيد أو الإسكندرية أو إلى أى مكان آخر ، أن يخبر القائد التركى بمنتهى اللباقة أنه ينتظر من حكومته أن تزوده بمعلومات عن الاتفاق العسكرى المزمع عقده بين إنجلترا وتركيا فيما يتعلق بتعاون الدولتين ضد « العصاة » ، وأن هذه المعلومات لم تصله بعد ، وبالتالي فإن إرسال القوات التركية سابق لأوانه ومبعثه بعض اللبس ، وأن لديه تعليمات تكلفه بأن يرجو القائد التركى أن يتوجه إلى كريت أو إلى أى مكان آخر وأن يرسل إلى الحكومة التركية فى طلب التعليمات اللازمة لأنه (سيمور) لا يستطيع السماح للقوات التركية بالنزول إلى الأراضى المصرية وأن لديه من الأوامر ما يجعله يتصدى لمثل هذه المحاولة ويوقفها إذا لم تتمش مع هذه النصيحة^(١) . وكانت هذه الاحتياطات الإنجليزية مرتبطة بإصرار الصدر الأعظم على تأكيد إخلاص عرابى وولائه للسلطان ، وتصريحه بأن إعلان عصيان عرابى لا معنى له وأنه لابد أن يؤدي إلى تعقيد الموقف فى مصر ، وأن الباب العالى لم يفكر فى إصدار الإعلان قبل نزول القوات التركية إلى مصر . على أن سعيد باشا ، أمام تهديدات دفرين ، وعد بإرسال الإعلان رسمياً إلى السفارة الإنجليزية قبل قيام القوات التركية ، على أن ينشر بعد نزولها . ثم أعلن فى المؤتمر أن الإعلان سيبلغ إلى ممثلى كل الدول العظمى^(٢) . وفى الوقت نفسه واجه سعيد وعاصم المعارضة من جانب بقية الوزراء العثمانيين ، بسبب رغبتهما فى توثيق علاقة تركيا بإنجلترا فى هذه الآونة على اعتبار أن ذلك خير وسيلة لإبقاء مصر تحت سيادة السلطان ، إذ فسر الوزراء هذا الاتجاه على أنه يعنى التضحية بمصالح تركيا لحساب إنجلترا^(٣) . وقد طلبت إنجلترا من ألمانيا أن تبذل مساعيها الودية لإقناع السلطان بإعلان عصيان عرابى^(٤) ، فاشتركت ألمانيا والنمسا فى الضغط على السلطان فى سبيل تحقيق هذا الغرض . وبذل السفير الفرنسى كل جهده لإقناع الباب العالى بعدم عقد الاتفاق الحربى مع إنجلترا ، فاعتقد دفرين

(١) مسودة تليفراف دفرين رقم ٤٨٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ٣٣٨٩/٧٨ ، رسالتا دفرين رقم ٦٨٩ و ٦٩٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ

١ و ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف ، رسالة دفرين رقم ٧٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) (ألمانيا) ، ج ٤٩ ، كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٨٢ .

أن من المحتمل أن يكون هدف فرنسا هو عرقلة إرسال القوات التركية إلى مصر^(١) . لهذا كان لدى الوزراء الأتراك ما يبرر توقعهم أن تتأزم العلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، وأن الباب العالي ، على أى حال ، سينتظر الفرصة للتدخل ليحصل لتركيا على بعض المزايا في نهاية الأمر . وأدى هذا إلى الزج بالحكومة الألمانية في موقف حرج ؛ فقد كان عليها أن تمتنع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها إقحام ألمانيا في الخلافات الناشئة ، بل تستعمل كل ما لديها من نفوذ للحيولة دون نشوب حرب أوربية عامة^(٢) . لهذا رأت دوائر برلين أن أحسن الوسائل الواجب اتباعها هو توخي خطة الحياد الدقيق ، وأعلن هاترفلد أن كل دولة ملزمة بأن تجرى وراء مصالحها الخاصة فيما يتعلق بالمسألة المصرية ، على أن يكون الحل النهائي في أيدي الدول جميعاً^(٣) .

وكان يخشى أن تنتهز روسيا الموقف لتجدد بعض ادعاءاتها القديمة التي رُفضت في مؤتمر برلين ، خاصة وأنها كانت قد انتهزت فرصة الحرب البروسية الفرنسية التي نشبت في عام ١٨٧٠ وألغت بعض بنود صلح باريس (١٨٥٦)^(٤) . وكان الرأي العام الروسى متعطشاً لأخذ ثأره من إنجلترا التي حولت النصر الروسى إلى هزيمة بإصرارها على إعادة النظر في صلح سان ستفانو (١٨٧٨) — ولم يكن هذا ليتأتى إلا بتحويل المسألة المصرية إلى مسألة لكل الدول الحق في الاشتراك فيها طبقاً لضمان جماعى ، والتصدى لاحتمال احتلال إنجلترا لقناة السويس التي كانت روسيا في حاجة إليها لضمان مواصلاتها في المستقبل مع سيبيريا^(٥) . واشتدت الصحف الروسية بوجه عام في مهاجمة إنجلترا ، واتهمتها بأنها قد أبعدت قواتها للاستحواذ على مصر^(٦) . وفي الواقع إن جيرز قد امتنع لعدم اهتمام الدول الكبرى — باستثناء فرنسا —

(١) ف . و - ٣٣٨٩/٧٨ ، رسالتا دفرين رقم ٧١٣ و ٧١٤ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) صحيفة « التايمز » اللندنية - عدد ٢٥ يولية ١٨٨٢ .

(٣) رسالة كورسل إلى فريسينيه بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) صحيفة « التايمز » اللندنية - عدد ١٥ يولية ١٨٨٢ .

(٥) Wallace, Egypt and The Egyptian Question, p. 94.

(٦) ف . و - ٢٤٣٥/١٤٦ ، صورة من رسالة ثورنتون رقم ٢٤٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

بالبرنامج الذى قدمه كأساس للمناقشات فى المؤتمر (١) . وكان من رأيه أن المؤتمر قد استمر فى مناقشة المسألة المصرية فى حلقة مفرغة ، على حين أن كل الدلالات كانت تشهد بأن إنجلترا تهدف إلى حسم هذه المسألة مقدماً بالقيام بعمل منفرد . كما بدا له أن المفاوضات لا هدف لها إلا المحافظة على المظاهر وإقرار الأمور الواقعة . لهذا صممت الحكومة الروسية على الامتناع عن حضور الجلسات فيما لو لم تتفق الدول على برنامج محدد بوضوح من الواجب اتباعه بحزم وإجماع . بل إن القيصر كان يعارض فى استمرار روسيا فى حضور جلسات المؤتمر على أى حال ، ولكن حين أعلن الباب العالى استعدادة لإرسال قواته إلى مصر ، كلف جيرز أونو Onou - القائم الروسى بالأعمال فى الآستانة - بأن يشترك فى المناقشات طالما يبدو أنها مثمرة (٢) .

وقد أدى اتجاه روسيا إلى رغبة الحكومة الإنجليزية فى انفضاض المؤتمر ، وإن كانت أميل إلى أن يتم ذلك طبقاً لاقتراح يصدر عن دواة أخرى (٣) . لهذا ألغيت التعليمات التى سبق إرسالها إلى أونو ، على اعتبار أن إنجلترا سترفض إحلال القوات التركية محل القوات الإنجليزية . فقد أصبح من الواضح أن إنجلترا لم ترفض التعاون مع تركيا ، بل إن عقدة الموقف أن الباب العالى لم يوافق على إصدار بيان إعلان عصيان عرابى وهو البيان الذى طالبت به كل الدول ، وسعى إلى فرض شروط لا يمكن الموافقة عليها : كسحب القوات البريطانية وعدم تدخل أوروبا فى حل مسألة تسريح الجيش المصرى ، وأن إنجلترا لا ترغب إلا فى المحافظة على حريتها فى العمل إذا ما أصرت تركيا على هذه الشروط (٤) .

حينئذ أبدى الأتراك حماسة شديدة للمؤتمر عزاها هاتزفيلد إلى خشيتهم أن تركهم

(١) (روسيا) ، ج ٢٦٧ ، رسالة جوريس رقم ٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) نفس الملف السابق ، رسالة جوريس إلى فريسينيه بتاريخ ٢٨ يولية ١٨٨٢ . ف و - ١٥٣/١٤١ ، رسالة دفرين رقم ٢٥٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يولية .

ف و - ٢٤٣٥/١٤٦ ، نسخة من تليفراف ثورنتون رقم ٢٤٤ .
(٣) ف و - ٣٣٧٩/٧٨ ، مسودة الرسالة رقم ٤٤٩ من وزارة الخارجية إلى دفرين بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) ف و - ٤٣٥/١٤٦ ، نسخة من رسالة جرانفل رقم ٢٣٤ إلى ثورنتون بتاريخ ٣١ يولية ١٨٨٢ .

أوروبا يواجهون إنجلترا وحدهم . وكان هاتزفيلد ضد إنهاء أعمال المؤتمر ، على أمل أن تشترك الدول جميعاً في حل المسألة المصرية بدلاً من ترك هذا الحل للعمل المنفرد الذي تقوم به إنجلترا^(١) . ومن الأسباب التي جعلت السلطان يرغب في استمرار أعمال المؤتمر أنه كان يأمل أن يثير الخلاف بين المندوبين ، وبذلك يستطيع ممثلو تركيا أن يطيلوا المناقشات في الوقت الذي يرسل فيه السلطان قواته إلى مصر دون أى اتفاق سابق مع الحكومات الأخرى . على أن المندوبين سرعان ما تبينوا هذا الهدف ، وأدركوا خطورة استمرار جلسات المؤتمر^(٢) : فقد كان من المستحيل إخفاء الاستعدادات الحربية الجارية في العاصمة التركية وفي الولايات . يضاف إلى هذا أن السلطان عقد قرضاً قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه تركي ، كما تفاوض مع بنوكي جي غلطة حول قرض آخر بالقيمة نفسها وقرض ثالث مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وشاع أن القوات التركية تميل إلى عرابي . بل أكد ضابط تركي لبعض الجنود أن السلطان يزمع إرسال قواته لمساعدة عرابي ضد الإنجليز^(٣) . وفي الآستانة اشتدت الحماسة لعرابي الذي خطب له في المساجد ، وفي سوريا وفلسطين وطرابلس الغرب أحرز عرابي قسماً وافراً من الشعبية . بل لقد أرسل خطاب غفل من الإمضاء إلى السلطان يهدده بالخلع إذا ما ضعف للدرجة التي تجعله يعلن عصيان عرابي^(٤) . وقد عبرت صحيفة « الحوادث » الصادرة في الآستانة عن رأى بعض الدوائر ، فاشتدت في مساندة عرابي وقالت إن الطاعة المطلقة لا يستحقها إلا شخص السلطان ، وأنه لا يوجد ما يبرر طاعة الخديو باعتباره ممثلاً للسلطان إلا بمقدار وفائه بالشروط الواردة في فرمان توليته . وأضافت أن عرابي وغيره من المصريين ليسوا من رعايا الخديو وأن السلطان لا يستطيع أن يعلن عصيان عرابي لأنه لم يطع أوامر الخديو ، أو أن يعلن عصيان شخص آخر يرفع راية العصيان ضد باي تونس^(٥) .

(١) (ألمانيا) ، ج ٤٩ ، رسالتان من كورسل إلى دكلير بتاريخ ١١ و ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) (٢) ف . و - ٣٢٨٩/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٧٧٧ إلى وزارة الخارجية ، (تركيا) ، ج

٤٥٢ ، نوای إلى دكلير بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) (٣) ف . و - ٣٢٨٩/٧٨ ، الرسالة رقم ٦٩١ ، Sayed Kamel, op. cit., pp. 308 ff.

(٤) (تركيا) ، ج ٤٥٢ ، رسائل دي نوای بتاريخ ٥ و ١٦ و ٢٦ و ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) (٥) ف . و - ٣٢٨/٧٨ ، ملحق بالرسالة رقم ٧١٠ .

حماية قناة السويس :

حاولت إنجلترا بعد ضرب الإسكندرية أن ترضى الدول الأخرى ، وبخاصة فرنسا وإيطاليا ، وأن تضمن موافقة الاتحاد الأوربي على تدخلها المنفرد. ولما كانت قناة السويس تهم كل الدول التجارية ، فإن حجة حمايتها من الجيش المصرى وفرت الفرصة للتعبير عن مخاوف إنجلترا وضمها حسن نية الدول الأخرى التى يعنىها الأمر . ولهذا اقترحت على فرنسا فى ١٢ يولية أن تشترك الدولتان فى احتلال القناة ضمانا لسلامتها ، على اعتبار أن من الممكن أن تعتبر الحكومة المصرية العمل الذى قام به الأميرال سيمور فى الإسكندرية وإرسال الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد دليلاً على قرب التدخل ، وبالتالي قد تحاول سد مداخل القناة ، على أن يكون من المفهوم أن يغطى «پروتوكول التראה» أى إجراء يقصد به حماية القناة وأن من واجب الدول الكبرى والباب العالى أن تقترح هذا العمل أو تضمنه ، وأن يتم على وجه السرعة (١) .

ولم يستطع فريسينيه أن يفهم الهدف من اقتراح جرانفل ، فرأى ضرورة تقديمه إلى المؤتمر ، وأخبر ليونز أن على الحكومة الفرنسية أن تقدم الاقتراح إلى مجلس النواب ، وأنها لن توافق عليه إلا إذا حصلت على تفويض من كل الدول. وفى ١٥ يولية وافق مجلس الوزراء الفرنسى على هذا الاقتراح ، ثم كلف فريسينيه تسو بالحصول على موافقة جرانفل على الاقتراح حتى يمكن تقديمه فى الحال إلى المؤتمر. كما أخبر ليونز أن على سفيرى إنجلترا وفرنسا - فى حالة رفض الباب العالى الإجابة على مذكرة المؤتمر أو التفكير فى التدخل العسكرى الفعلى - أن يحددوا فى الحال الطريقة المثلى للتدخل الأوربي (٢). وحتى يتسنى له ضمان موافقة البرلمان الفرنسى على أى إجراء فعال خاص بمصر ، وجب عليه أن يوضح للبرلمان أنه قدم المسألة للمؤتمر فى أقرب فرصة. وكان يأمل أن لا تتوانى الحكومة الإنجليزية فى التعاون معه بقصد حفز المؤتمر على تكليف الدولتين بحراسة القناة ، على أن يترك لهما تحديد الوقت المناسب

(١) (إنجلترا) ، ج ٧٩٦ ، صورة رسالة من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ليونز بتاريخ ١٣

يولية ١٨٨٢ .

(٢) نفس الملف السابق - تلغراف بتاريخ ١٣ يولية ورسالتان إلى تسو بتاريخ ١٥ و ١٦ يولية

١٨٨٢ .

للقيام بإجراءات فعالة وتحديد ماهية هذه الإجراءات دون الرجوع إلى المؤتمر . كما صرح بأن البرلمان الفرنسي شديد الحساسية لاحتمال انعزال فرنسا عن أوروبا ، وبالتالي لن يوافق على تفويض الحكومة في اتخاذ إجراءات لم يوافق عليها المؤتمر مسبقاً ، وأنه ما إن يحصل على موافقة البرلمان حتى يدخل في التفاصيل الخاصة بالدور الذي على كل من الدولتين أن تقوم به ، على أن يعد البرنامج ضباط أكفاء من الإنجليز والفرنسيين . وأشار من بعيد ، وبشكل غامض ، إلى الميزة التي قد تعود على فرنسا وإنجلترا من تدخلهما معاً في مصر لحسم المسألة المصرية برمتها^(١). وكان الرأي العام الفرنسي في الواقع شديد الانقسام حول السياسة الواجب اتباعها إزاء مصر . فلم يبد من الفرنسيين أى استعداد لمساندة التدخل المنفرد من جانب فرنسا ، خاصة وقد سبق أن هوجم جمبها باعتباره خطراً على السلام — كما أن أولئك الذين كانوا يرغبون في المحافظة على النفوذ الفرنسي في مصر لم يكونوا على استعداد للسماح لإنجلترا بالتدخل المنفرد^(٢). وفي تلك الأثناء احتدمت المعركة الصحفية بين جمبها وفريسينيه إزاء المسألة المصرية — وظهر لدى الرى العام اتجاهان متميزان : أحدهما ينادى بالانفصال عن إنجلترا فيما يتعلق بالمسألة المصرية والسير وراء زعامة ألمانيا ، والآخر — يتزعمه جمبها — ينادى بالمحافظة على التحالف مع إنجلترا دون أدنى مواربة . واتهم هذا الفريق فريسينيه بالخضوع لبزمارك، على حين أن فريسينيه، فيما لو تبينا آراءه الحقيقية من المقالات الصحفية التي يحتمل أنها كتبت بإيجائه ، كان على استعداد لمعارضة إنجلترا لو اقتضى الأمر ، هذا برغم ميله إلى المحافظة على التحالف مع إنجلترا مع الاحتفاظ لفرنسا ببعض المزايا^(٣) ؛ فلو أمكنه الحصول على مساندة البرلمان والرأي العام ، لما تردد في الانضمام إلى إنجلترا في التدخل في مصر . ولكنه حين تحقق من استحالة ذلك ، رأى أن التدخل التركي أقل ضرراً من التدخل الإنجليزي المنفرد . على أنه لم تتح له فرصة بلورة هذه الفكرة التي رأى

(١) ف. و - ٢٤٣٢/١٤٦ ، رسالة ليونز رقم ٧٢٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يولية

(٢) Carroll, French Public Opinion... etc, p. 92.

(٣) ف. و - ٢٤٣١/١٤٦ ، رسالة ليونز رقم ٧٠٩ (سرى) إلى وزارة الخارجية بتاريخ

أن من الممكن أن توفر أساساً للتفاهم مع دول القارة ضد إنجلترا ، وذلك لأن الصحافة — دون استثناء تقريباً — هاجمت هذا المشروع . فقد خشي الفرنسيون أن يؤدي وجود القوات التركية في مصر إلى مواجهة فرنسا للجهاد الذي يشنه عليها رعاياها المسلمون في شمالي إفريقيا^(١) .

وكان لدى فريسينيه — في الوقت نفسه — ما يحمله على الاعتقاد بأن من المحتمل أن تحبذ روسيا وإيطاليا حصول أية دولة تتدخل في مصر على تفويض من المؤتمر ؛ على حين تعلن النمسا وألمانيا أنهما — برغم عدم رغبتهما في التدخل ضد أية دولة ترى من الضروري إرسال قواتها إلى مصر — لا ترغبان في التدخل ضد هذه الدول ، لأن مصالحهما لم تمس بشكل مباشر . لهذا رأى فريسينيه أنه في حالة ما إذا منح المؤتمر فرنسا وإنجلترا تفويضاً كاملاً أو اشتركت معهما دولة ثالثة (يعني إيطاليا) ، تسهل مهمته إزاء البرلمان الفرنسي^(٢) . ووافق جرانفل على اشتراك إيطاليا في المؤتمر ، حتى تتبين الدول استعداد إنجلترا للتعاون مع الآخرين^(٣) ، وكلف ليونز بأن يقدم الاقتراحات التالية^(٤) إلى وزارة الخارجية الفرنسية :

أنه ما لم يوافق الباب العالي على التدخل المباشر ، لابد من أن تكلف الحكومتان الإنجليزية والفرنسية ممثليهما بأن يبلغا السفراء الآخرين — الذين كانوا قد تلقوا بالفعل اقتراحات الدولتين في ١٩ يولية — بأن فرنسا وإنجلترا لم يعد باستطاعتهما الاعتماد على التدخل التركي ، وأنهما ، لما كانتا تريان ضرورة التدخل المباشر للحيلولة دون حدوث خسائر جديدة في الأرواح والقضاء على الفوضى ، قررتا إشراك دولة ثالثة — متى ما كان ذلك ممكناً — في وضع خطة لتنسيق الوسائل الحربية اللازمة لحل الموقف ، إلا إذا رأى المؤتمر ما يخالف ذلك ، وأن عليهما أن تشاورا في الحال حول توزيع العمل ، وأن تدخل قناة السويس في نطاق الخطة العامة لتدخل الحلفاء . وبلغ فريسينيه ليونز أنه سيكلف سفير فرنسا في الآستانة بأن يقترح على المؤتمر

(١) Carroll, op. cit., pp. 92 — 3.

(٢) ف . و . — ١٤٦/٢٤٣٢ ؛ رسالة ليونز رقم ١٥١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ يولية

١٨٨٢ .

(٣) Fitzmaurice, II, p. 271.

(٤) ف . و . — ١٤٦/٢٤٣٢ ، رسالة جرانفل رقم ٥٠٣ إلى ليونز بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ .

تعاون دولة ثالثة ، وأنه سيخوله إبلاغ السفير الإيطالي بأن فرنسا وإنجلترا ترجبان بشدة بتعاون إيطاليا معهما^(١) . كما سأل جرانفل السفير الإيطالي في لندن عما إذا كانت إيطاليا على استعداد للاشتراك مع إنجلترا في أية عمليات عسكرية في مصر ؛ وعما إذا كانت على استعداد للتعاون مع إنجلترا وفرنسا بهذا الصدد ؛ فكان رد منابريا أن إيطاليا على أتم استعداد ، على أن يكون مفهوماً أن هذا التصريح لا يعبر إلا عن رأيه الشخصي^(٢) . كما أن جرانفل كلف پاجت بأن يخطر مانشيني بأن الحكومة الإنجليزية ترحب بتعاون إيطاليا معها في الزحف إلى داخل مصر في القريب العاجل ، وأن إنجلترا مستعدة للقيام بهذا العمل حين يصبح واضحاً أن الفرنسيين غير متحمسين للتعاون معها^(٣) .

ولم تكن إيطاليا مستعدة للتدخل الحربي في مصر — إذ أن دپريتيس Depretis — رئيس وزراء إيطاليا — كان يرى ضرورة حصول إيطاليا على تفويض رسمي من أوروبا قبل أن تشترك مع إنجلترا في التدخل . كما أنه — من ناحية أخرى — كان شديد الاقتناع بأن الموقف يلزم الأتراك بالعمل بإخلاص وإبداء حسن نيتهم ، مما يوفر على إيطاليا عناء التدخل من جانبها^(٤) . وصرح مانشيني Mancini — وزير الخارجية الإيطالية — بأنه يرغب في انتظار قرار المؤتمر بخصوص الاقتراح المقدم له عن التدخل التركي ، خاصة وأن الأتراك قد قبلوا مذكرة ١٥ يولية المشتركة دون تعديل أو تحفظ ، وأبدوا من الدلائل ما يشير إلى استعدادهم الفعلي لتنفيذ مضمونها . فحتى يثبت تهريبهم من مسئولياتهم ، يصبح من السابق لأوانه التفكير في أى شكل آخر من أشكال التدخل^(٥) .

(١) نفس الملف السابق ، رسالة ليونز رقم ١٥٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يولية ١٨٨٢ .

(٢) ف . و . — ١٤١/١٥٣ ، صورة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٤٦ إلى پاجت بتاريخ ٢٢ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و . — ١٤٦/٢٤٣٣ ، صورة من تليفراف وزارة الخارجية رقم ٢٦٩ إلى پاجت بتاريخ ٢٦ يولية ١٨٨٢ .

(٤) ف . و . — ١٤٦/٢٤٣٤ ، صورة من رسالة پاجت رقم ٩١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) ف . و . — ١٤٦/٢٤٣٥ ، صورة من رسالة پاجت رقم ٣٢٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢ ، ف . و . — ١٤١/١٥٣ ، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٦٠ إلى پاجت بتاريخ ٢٩ يولية ١٨٨٢ .

ولم يسبق للسياسة الإنجليزية أن هيأت الحكومة الإيطالية للاعتقاد باحتمال انفصام عرى الوفاق الإنجليزي-الفرنسي حول مسائل البحر المتوسط . فقد كان من السابق لأوانه توقع انضمام إنجلترا إلى الحلف الثلاثي ، في الوقت الذي لم تتصور فيه الحكومة الإيطالية أن يؤدي انهيار الحكم الثنائي الإنجليزي الفرنسي في مصر إلى تهينة الفرصة لإيطاليا لإقناع جلادستون بالاعتماد على إيطاليا وحلفائها. يضاف إلى هذا أن فرنسا كانت قد ضغطت على إيطاليا في أواخر عام ١٨٨١ ، وهددتها ليس فقط بالتغلغل في طرابلس الغرب ، بل بالعداء المباشر ، إذا ما ناصبت فرنسا العداوة بصدد المسألة المصرية. بل إن فريسينيه أخطر دوائر روما بأن فرنسا ستعتبر استحواذ إيطاليا على الدور المخصص لفرنسا في مصر عملاً عدائياً، وكذلك الحال بالنسبة إلى احتلال إيطاليا قسماً من الأراضي المصرية في حالة عدم اشتراك فرنسا^(١) .

أما بزمارك فكان ضد إصدار المؤتمر أى تفويض ، على اعتبار أن ذلك يضع أوروبا المسيحية في جانب والعالم الإسلامي في جانب آخر. وكان من رأيه أن على فرنسا أو إيطاليا أو أية دولة أخرى أن تتدخل على مسئوليتها الخاصة في حالة عدم انفراد إنجلترا بالتدخل^(٢) . وكان يرى أن السلطان أجدر من غيره بحماية القناة ؛ ولكن إذا لم يرغب في ذلك أو عجز عن القيام به ، فيمكن الدول الأخرى التي يهمها أمر القناة أن تجد ما يبرر التدخل من جانبها ، على أن لا يكون معنى ذلك أن تتحمل ألمانيا مسئولية العمل الذي تقوم به هذه الدول ، لأنها مصممة على أن لا تصوت في المؤتمر في صف إجراء أى تعديل في نصوص المعاهدات القائمة. وكان بزمارك يعارض اشتراك كل الدول في إصدار تفويض لبعضها لا ينص على احتمال انسحابها. ولكن من ناحية أخرى كان يعتقد بأن الرأي العام سيكون أميل إلى هذا الحل الذي ليس لدى ألمانيا ما يمنعها من الاشتراك فيه ، إذا ما وافق المؤتمر على أن تشترك كل الدول الأوروبية في حماية القناة لمدة غير محددة ، على أن تكون لكل دولة نفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأخرى^(٣) ، ولكن مونستر بلغ جرانفل بأن بإمكان إنجلترا أن

(١) Life of Dilke, pp. 477 — 79.

(٢) ف . و . — ٣٢٨٨/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٦١٤ (ب) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩

يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف . و . — ٢٤٣٣/١٤٦ ، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٣٢١ إلى ولسهام بتاريخ

٢٨ يولية ١٨٨٢ .

تعتمد على عطف ألمانيا على أى عمل قد تقوم به في الشرق، برغم أن ألمانيا لا تتمكن علاقاتها بالدول الأخرى من تقديم المساعدة الفعالة لها بهذا الشأن^(١).

أما روسيا، فقد تساءل رئيس وزرائها جيرز عن الإجراءات التي ترى إنجلترا وجوب القيام بها لضمان سلامة الملاحة في القناة، بحكم أن السفن الروسية الراجعة من الصين كانت على وشك المرور بها، وطالب الحكومة الإنجليزية بأن تضمن لها حرية المرور. وكان رد جرائفل أن الحكومة الإنجليزية طلبت من الدول الأخرى أن تبلغها وجهات نظرها الخاصة بحماية القناة—في الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة الإنجليزية قد كوّنت لنفسها وجهات نظر خاصة بهذا الشأن تستطيع تقديمها إلى الدول. وأضاف أن تقارير وزارة البحرية عن الموقف في القناة تبعث على الاطمئنان^(٢).

ونتيجة لهذا كله رفضت ألمانيا والنمسا وروسيا الموافقة على التفويض، على اعتبار أن الهدف الأوحده للمؤتمر هو تنظيم تدخل تركيا وأن إنجلترا وفرنسا بالتالي تحتفظان لنفسيهما بكامل الحرية في العمل. ومن ناحية أخرى رأت هذه الدول أن سلامة القناة أمر يهم الدول جميعاً على قدم المساواة. وفي أول أغسطس وافقت ألمانيا وتركيا وإيطاليا وروسيا—كل بدورها—على الاشتراك في الحماية الجماعية للقناة^(٣).

سقوط فريسينيه :

في ١٨ يولية بدأ البرلمان الفرنسي مناقشة موضوع التدخل، وفي اليوم التالي وافق مجلس النواب على الاعتمادات البحرية اللازمة بأغلبية ٢٧٤ صوتاً—ومما هو جدير بالذكر أن فريسينيه قد أشار في الخطبة التي ألقاها في مجلس النواب في ١٨ يولية إلى وجود شعور قوي أصيل في مصر، وصرح بأن الحكومة الفرنسية لا ترتبط بالالتزامات القائمة لحماية مصالح الدائنين^(٤). وأدى هذا إلى أن حث تشامبرلين جرائفل على إصدار تصريح مماثل في مجلس العموم يذكر فيه أن إنجلترا لا تعترض بأي حال من الأحوال على إقامة حكومة نيابية في مصر^(٥). ولكن حين انتقل البرلمان

(١) ف. و. - ٢٤٣١/١٤٦، رسالة جرائفل رقم ٣١١ إلى ليونز بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢.

(٢) ف. و. - ١٥٢/١٤١، رسالة جرائفل رقم ٢٣٠ إلى كارتررايت بتاريخ ١٧ يولية ١٨٨٢.

(٣) Sayed Kamel, op. cit., p. 286 & Biovès, op. cit., p. 178 & p. 199.

(٤) J. Off., Chambre, Séance du 18 Juillet 1882.

(٥) أوراق جرائفل الخاصة (١١٧)، تشامبرلين إلى جرائفل بتاريخ ١٨ يولية ١٨٨٢.

الفرنسي إلى مناقشة الجانب العسكري من التدخل ، أصبح من الواضح أن الحكومة لا تميل إليه ، فقد كان رئيس الجمهورية ، ووزير الحربية (مسيو بيوتو Bi lot) يعترضان بشدة على إرسال القوات الفرنسية - إذ كان من رأى هذا الأخير أن قواته غير صالحة للعمل سواء من الناحية المادية أم من الناحية المعنوية ، وأنه يخشى أن يقضى المرض على نصف رجاله ، فيما لو أرسلوا إلى مصر في هذا الوقت من السنة ^(١) . لهذا اتصل فريسينيه بليونز في ٢٥ يولية وأبلغه أن الحكومة الفرنسية شديدة التصميم على فصل مسألة حماية القناة عن التدخل بمعنى الكلمة ، وأنها بالتالي ستقصر عملها على ما تراه ضرورياً بالنسبة إلى الهدف الأول . وأضاف أن الحكومة الفرنسية ترى أن من الممكن ضمان حماية القناة باحتلال بعض النقاط الواقعة عليها (نقطة أو نقطتين فيما يتعلق بالحكومة الفرنسية) وأن بإمكان ٢,٠٠٠ رجل أن يقوموا بهذا العمل فيما يتعلق بكل نقطة . كما ذهب إلى أن الحكومة الفرنسية ستمتنع عن القيام بأى عمليات في داخل مصر إلا إذا كان الغرض منها صد العدوان المباشر ، وأنه في حالة اضطلاع القوات الإنجليزية بالقيام بهذه العمليات ، فليس لها أن تعتمد على مؤازرة فرنسا ، وأن الفرنسيين لن يحتلوا النقاط المشار إليها طالما أن القناة لم تتعرض لتهديد مباشر ولم يقطع المصريون المياه العذبة . هذا إلى أن القائم الفرنسي بالأعمال في لندن أخبر جرانفل أن فرنسا ليس لديها أى اعتراض على زحف القوات الإنجليزية إذا ما قررت الحكومة الإنجليزية ذلك ^(٢) .

وفي تلك الأثناء راجت الإشاعات في فرنسا عن رغبة ألمانيا في ضرب الفرنسيين بالإنجليز - لهذا امتزج الخوف من ألمانيا بالغضب من محاولة بزمارك سند وزارة فريسينيه ^(٣) حتى يحول بذلك دون عودة جمعيتا إلى الحكم . لهذا فحين وصلت الأنباء إلى فرنسا بأن المؤتمر رفض إصدار تفويض لإنجلترا وفرنسا بالتدخل في مصر ، سقطت الحكومة أمام انضمام الفريقين المتطرفين في مجلس النواب بمساندة أكثر الفئات المعتدلة تحفظاً . ومرجع سقوط فريسينيه أن سياسته الخاصة بقصر التدخل الفرنسي على حماية القناة قد أغضبت عدداً كبيراً من النواب . فأنصار التدخل الكامل تنبئوا باحتمال ترك

(١) Life of Childers, II, pp. 98—9٠ . صرح بيوتو لمجلس النواب في يونيو بأن الحملة عرضة

للقضاء التام فيما لو لم يصل تعدادها إلى ٤٠,٠٠٠ جندي . Hippeau, La Troisième République, p. 427.

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) ف . و - ١٤٦ / ٢٤٣٥ ، رسالة ليونز رقم ٨٩٨ (سرى) بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ .

فرنسا تحرس القناة في الوقت الذي تحارب فيه إنجلترا في الداخل بقصد إحراز بعض المكاسب لصالحها الخاص ، وكان مثل هذا الاحتمال ماساً بالكبرياء الفرنسي . كما أن أولئك الذين كانوا يرغبون في تجنب فرنسا التدخل الكامل كانوا يخشون أن يؤدي قيامها بحماية القناة إلى زجها في مزيد من التدخل . هذا إلى أن دعاة «الانتقام» لهزائم السبعين كانوا يرون أن على فرنسا أن تبقى قواتها في الداخل وتواصل خطة الانتعاش . وتعمل على إعادة بناء جيشها^(١) .

وبرغم أن القائم الفرنسي بالأعمال في لندن كتب إلى حكومته ما مفاده أن الوزراء الإنجليز كانوا لا يزالون يميلون إلى توثيق علاقة إنجلترا بفرنسا ، وبرغم إنكاره رغبة إنجلترا في التوسع ، وتأكيده استعداد الحكومة الإنجليزية لترك حسم المسألة المصرية نهائياً للاتحاد الأوربي^(٢) — برغم هذا كله فإن سقوط فريسينيه كان بمثابة ضربة قاضية موجهة إلى الوفاق الإنجليزي الفرنسي . حقيقة إن رئيس وزراء فرنسا الجديد ووزير خارجيتها — مسيو دكاير Ducerc — نفي في ٨ أغسطس احتمال تخلي فرنسا عن دورها في مصر ، بل عده عملاً يتصف بالتحفظ والتعقل^(٣) — إلا أن التغير الذي طرأ على السياسة الفرنسية كان ملحوظاً . وعلى حين أن فورج كان يعتبر التدخل التركي ، لا الإنجليزي ، عملاً ضاراً بفرنسا ، فإنه كان على استعداد لقبوله كضرورة ، بشرط أن يتم بأقصى سرعة وقوة ، وأن تنسحب القوات التركية بعد أن يتم إقرار سلطة الخديو . وحين زكى فورج هذا الرأي لحكومته أشار إلى تعطش الإنجليز للعمل ، ورغبتهم في الزحف على مصر في الوقت الذي تبتدى فيه تركيا تردددها ، وإلى أنهم قد يصلون إلى القاهرة في الوقت الذي يواصل فيه السلطان مناقشة شروط تدخل قواته^(٤) .

وفي محادثة جرت بين هاتزفيلد والقائم الإنجليزي بالأعمال في برلين ، أشار الوزير الألماني إلى أنه ليس من مصلحة فرنسا أن تستمر في خطتها السلبية إزاء مصر أو أن تنسحب بأي حال من الأحوال من الدور الذي يخلعها عليها كونها إحدى الدول

(١) SayedKarnel, op. cit., pp. 180 ff.

(٢) إنجلترا ، ج ٧٩٦ ، رسالة دوناي بتاريخ ٣١ يولية ١٨٨٢ .

(٣) ف. و - ٢٤٣٤/١٤٦ ، رسالة ليونز رقم ١٧٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس

١٨٨٢ .

(٤) (مصر) ، ج ٧٥ ، الرسالة رقم ٦ بتاريخ ٣٠ يولية ١٨٨٢ .

الكبرى . وبرغم ميل كورسل - سفير فرنسا في برلين - إلى اشتراك إنجلترا وفرنسا في العمل في مصر ، إلا أنه كان شديد الاعتراض على تدخل تركيا ، وإن يكن قد صرح للقائم الإنجليزي بالأعمال في برلين (وولسهام) بأن اعتراض فرنسا على تدخل تركيا سيضعف لو تم هذا التدخل تحت إشراف إنجلترا . وذهب وولسهام إلى أن أى إجراء آخر قد يثير ألمانيا ويوفر لها حجة لمساندة مشروعات الدول التي تنفس على إنجلترا وفرنسا الوضع الممتاز الذي تتمتعان به في مصر^(١) . وبرغم ذلك فإن ذلك أفهم دونائى (القائم الفرنسى بالأعمال في لندن) أن الحلف الإنجليزي - الفرنسى قد انهار وأن الحكومة الإنجليزية قد استعاضت عنه بالاعتماد على برلين^(٢) .

الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس :

بعد سقوط فريسينيه وافق المؤتمر على اقتراح تقدم به المندوب الإيطالى وسانده بزمارك القصد منه حماية القناة بالقيام بعمليات بحرية تشترك فيها كل الدول . وفى الحال اشترط دفرين أن لأية دولة - فى حالة نشوب حالة طارئة - أن تنزل قواتها وتضع يدها على النقاط التي ترى ضرورة احتلالها للمحافظة على سلامة القناة ، وأعلن أن على إنجلترا أن تحتفظ لنفسها بكامل حرية العمل في القيام بالتحركات العسكرية اللازمة لسند الحديو ضد « العصاة » وفقاً للشروط التي تقرت^(٣) .

وعلى حين أن ألمانيا والنمسا وروسيا وافقت على الخطة كما هي ، تمسكت إنجلترا بالتحفظات التي أبدتها دفرين ؛ على حين احتفظت فرنسا لنفسها بحق تحديد مدى مساعدتها^(٤) . وقد استتبع موضوع حماية القناة مسألة حيدتها التي أثارت مزيداً من المناقشات . فلم تحدد هذه المسألة على الإطلاق في أية معاهدة دولية ، كما أن مختلف التصريحات العثمانية لم تلق أى ضوء واضح عليها . فقد نصت المادتان ١٤ و ١٥ من امتياز ١٨٥٦ على أن تبقى القناة باستمرار مفتوحة أمام السفن التجارية

(١) ف . و - ٢٤٣٥/١٤٦ ، نسخة من رسالة وولسهام رقم ٧٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) (ألمانيا) ، ج ٤٩ ، تلغراف من دكلير إلى كورسل بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) ف . و - ١٥٢/١٤١ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٤٩ إلى كاتريت بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) الوثائق الفرنسية المنشورة ، المجموعة الأولى ، الجزء الرابع ، الرسالة رقم ٥٠٣ .

دون تمييز ، وفي عام ١٨٦٩ أخبر عالي باشا السفير الإنجليزي بأن فرمان ١٨٦٦ يتضمن حيدة القناة . ولكن حدث أثناء الحرب البروسية-الفرنسية أن اعترضت إنجلترا على محاولة تركيا حجز سفينة حربية فرنسية تصطحب سفينة ألمانية مأسورة ؛ وفي ذلك الحين ، وفي أثناء الحرب الروسية التركية في عام ١٨٧٧ ، أبدت الحكومة الإنجليزية اعتراضها على حيدة القناة حتى لا تمنع السفن الإنجليزية من المرور في حالة نشوب حرب أخرى^(١) .

وكان دلسيس من أشد الناس حماسة لحيدة القناة ، فحث الحكومة الفرنسية على أن تبذل كل ما في وسعها في هذا السبيل ، وسند وجهة نظره بخطاب أرسله إليه عرابي يذكر فيه أن من واجب الدول أن تحمي القناة وأن لا تسمح لأحد بالتعرض لها في الوقت الذي تهاجمها فيه إنجلترا ، وأن الهدوء والأمن يسودان بورسعيد ، وأن ليس لأية دولة الحق في إنزال قواتها ؛ فإذا ما قامت إحدى الدول بذلك ، فإن عملها يعد خرقاً للمعاهدات وتعدياً على الحقوق التي تتطلبها حماية القناة^(٢) . وأيضاً كان استعداد الفرنسيين للاستماع إلى دفاع دلسيس عن قضية عرابي ، فقد منعهم المعارضة الإنجليزية من متابعة هذا الهدف ، ولم يصدر عنهم سوى مناشدة الحكومة الإنجليزية أن تصطنع الصبر مع رجل له سمعته وشعبيته في فرنسا^(٣) .

وقبل أن يصل المؤتمر إلى أي قرار حول حيدة القناة، احتلت القوات الإنجليزية السويس في ٢ أغسطس ، وأعلنت الحكومة الإنجليزية أن الحديو لم يزل يتمتع بسلطات تنفيذية في منطقة القناة ، وأنه يجوز قائد القوات البحرية الإنجليزية أن ينزل قواته لحمايتها^(٤) . وفي الوقت نفسه أعلن ذلك أنه ليس لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن المؤتمر سيشرف على العمل العسكري الذي تقوم به إنجلترا أو يتدخل فيه^(٥) . وكان تعليق دلسيس — في سورة غضبه — أنه سيقتل بيده أول

(١) أوراق جرانفل الخاصة — (مذكرات عن حيدة قناة السويس (مارس ١٨٨٢) .

أيضاً : Cocheris, op. cit., p. 135. Royle, op. cit., Chap. XXXI.

(٢) ف . و - ٢٤٣٥/١٤٦ ، سيمور إلى وزارة البحرية بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف — رسالة ليونز رقم ١٨٣ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) Hallberg, op. cit., p. 56.

(٥) مناقشات مجلس العموم بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ . (هانسارد) .

إنجليزى يجرؤ على التزول فى الإسماعيلية^(١) . ويبدو أنه كان قد وصل إلى اتفاق مع عرابى تعهد فيه هذا الأخير باحترام حرية الملاحة فى القناة^(٢) . ويذكر بلنت^(٣) أن عرابى اعترض على نصيحة زملائه له بسد المدخل الشمالى للقناة، وأنه تعهد لدلسپس بأن الحكومة المصرية لن تخرق حيدتها ، ويبدو أن عرابى اعتقد فى صدق ما أكده له دلسپس مراراً وتكراراً من أن الإنجليز لن يجرؤوا على خرق حيدة القناة فيما لو لم يتعرض لها المصريون وذلك حتى لا يغضبوا الدول الأخرى ، كما أنه انخدع بما أكده له دلسپس من أن أى جندى إنجليزى لن يتزل على ضفة القناة إلا مصحوباً بجندى فرنسى . ومن المحتمل أن الثوار المصريين فكروا فى سد القناة بعد احتلال الإنجليز للسويس ثم للإسماعيلية ، ولكن الزحف الإنجليزى السريع حال دون ذلك .

وقد أثار احتلال الإنجليز للسويس الرأى العام الفرنسى ؛ فأعلنت صحيفة « لى سيكل (Le Siècle) » أن الإنجليز نزلوا على القناة كاللصوص ونددت صحيفة « لى تلجراف (Le Télégraphe) » بأعمال اللصوصية . التى اقترفت فى مصر^(٤) . كما نمت لهجة صحف قينا عن العداء الشديد^(٥) . على أن الحكومات الأوربية قابلت الإجراء الإنجليزى بهدوء ؛ فأبلغ القائم النمساوى بالأعمال فى لندن لورد جرانثل بأن حكومته ترى إيقاف أعمال المؤتمر ، طبقاً لاقتراح يتقدم به رئيس جلساته، حتى تنتهى العمليات الحربية ، وذلك بمجرد حسم مسألة قناة السويس ووصول الحكومة الإنجليزية إلى اتفاق مع الباب العالى حول العمليات الحربية الواجب اتخاذها فى مصر . وأضاف أنه ما إن يعود النظام إلى مصر حتى يصبح مستقبل إدارتها موضعاً لاتفاق كل الدول المشتركة فى المؤتمر - (وقد سبق لدفرين أن تقدم بهذا الاقتراح فى ٣٠ يولية) ، وأن ألمانيا وإيطاليا توافقان على وجهة نظر حكومته. ورد جرانثل بإعلان موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك، وأنها - فى أثناء العمليات الحربية

(١) Life Childers, II, p. 106.

(٢) Hallberg, op. cit., pp. 265 — 6

(٣) Secret History, pp. 300 — 301.

(٤) صحيفة « التايمز » اللندنية ، عدد ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) ف . و - ١٤٦ / ٢٤٣٥ ، نسخة من رسالة إليوت رقم ٤٠٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ

١٠ أغسطس ١٨٨٢ .

وبعد انتهائها - ستضع في عين الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية. ولكنه - من ناحية أخرى - وافق على وجوب حسم المسألة نهائياً على يد الاتحاد الأوروبي^(١). وعلى حين أحيط المؤتمر علماً باحتلال إنجلترا لقناة السويس، وأصل مناقشة المشروع الإيطالي الذي وافقت عليه تركيا. وبرغم أن إسبانيا والبرتغال وهولندا حاولت الاشتراك في المؤتمر، إلا أن المناقشات اقتصرت على ممثلي الدول الكبرى^(٢). وفي ٢٩ أغسطس وافق المؤتمر على اقتراح تكميلي تقدم به الكونت كورتى، ينص على تكليف قادة القوات البحرية العاملة في منطقة القناة من قبل حكوماتهم بتحديد الأعمال التي تتضح ضرورتها لتنفيذ المشروع الذي وافق عليه المؤتمر. ووافقت الحكومات المعنية على هذا الاقتراح، ونحوّل الأدميرال الإيطالي أن ينفذ قرارات المؤتمر بكل الوسائل الممكنة، على أن يتضمن ذلك تعاونه مع زملائه دون الرجوع إلى حكومته. ولكن الحكومة الفرنسية لم ترسل تعليمات مماثلة إلى الأدميرال كونراد، بل لفتت نظره إلى ضرورة استشارة باريس قبل القيام بأي عمل^(٣).

ولم تسفر كل هذه الإجراءات الدبلوماسية عن شيء ما: فقد احتلت القوات الإنجليزية النقاط الهامة الواقعة على القناة،^(٤) كما بدأ الجنرال جارت وولزلي العمل «سنداً لسلطة سمو الخديو التي أقرتها فرمانات السلطات والمعاهدات الدولية القائمة»، وبحجة سحق «العصيان العسكري» في مصر.

(١) نفس الملف السابق، نسخة من رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٣٦ إلى إليوت بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٨٢.

(٢) ف. و. - ٢٤٣٥/١٤٦، نسخة من رسالة مورير رقم ٨٦ إلى جرانفل بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢، ف. و. - ٢٤٣٦/١٤٦، نسخة من رسالة ثورنتون رقم ٢٥٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢ ونسخة من رسالة باجت رقم ٤٣٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢، ف. و. - ١٥٣/١٤١ - نسخة من رسالة ولتر بيرلج رقم ٦٨ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢.

(٣) Sayed Kamel, op. cit., pp. 300-302.

(٤) تم احتلال بور سعيد والإسماعيلية والقنطرة في أواخر أغسطس ١٨٨٢.

الفصل الحادى عشر

الاحتلال

« الاستعمارى الذى يرى فى احتلال دولة أجنبية لإنجلترا شرًا مستطيرًا،

يعتقد أن احتلال إنجلترا للدولة أجنبية يعود على الإنسان بالخير العميم » .

J. Bernard Shaw, Doctor's Dilemma (Penguin Books, New York, 1946), p. 18.

مصر وضرب الإسكندرية :

فى ١١ يولية كتب راغب باشا من الإسكندرية إلى سائر أطراف مصر وإلى المصالح الحكومية الكبرى فى القاهرة ، يبلغها أن الحرب قد نشبت بين المصريين والإنجليز ، وأن مصر ستمسى عليها الأحكام العرفية^(١) . وبعد أن نعى إلى علم قادة الجيش المصرى أن الخديو وحاشيته قد ابتهجوا لضرب الإسكندرية، قرروا محاصرة قصر الرمل واعتقال الخديو؛ فصدرت الأوامر إلى أربعمئة جندى من الخيالة والمشاة لكى يقوموا بهذا العمل ، ولكن تم سحب هذه القوات بعد أن أرسل الخديو سلطان باشا واثنين من الوزراء إلى عرابى ليطالبوا منه ذلك : ولم يبق لحراسة الخديو سوى حرسه الخاص^(٢) .

ومنذ بدأ ضرب الإسكندرية أخذ سكانها يرحلون عنها إلى الأقاليم حيث خيم عليهم العرب والبؤس بعد أن تركوا كل متاعهم فى المدينة للدرجة أن بعضهم لعنوا توفيق وعرابى والإنجليز على حد سواء^(٣) . وأدى سوء أحوال المهاجرين إلى إثارة سكان الأقاليم والقاهرة ضد الخديو والمسيحيين ، فقتل عدد من المسيحيين فى طنطا والمحله الكبرى ودمهور والزقازيق وفى أماكن أخرى، وإن تكن يقظة حكمدار القاهرة قد حالت دون نشوب حوادث مماثلة فى العاصمة^(٤) .

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٧٤ - ٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٨٢ - ٣ .

(٤) نفس المرجع .

وفي ١٢ يولية بدأ الجيش المصرى فى إخلاء الإسكندرية ، بدلاً من مهاجمة القوات الإنجليزية القليلة التى نزلت إلى المدينة، وانسحب إلى موقع كفر الدوار الحصين. وفى اليوم التالى دعا توفيق الأمراء وكبار موظفى الحكومة والأعيان الموالين له لتقرير ما يجب عمله إزاء الاحتلال. وعلى حين نصح درويش^(١) الخديو بالانتقال إلى السويس ، أشار عليه آخرون بالعودة إلى القاهرة. ولكن توفيق آثر الانحياز إلى الجانب الأقوى ، وطلب من أمير البحر الإنجليزي أن يمد له يد المساعدة برغم الأوامر المشددة التى كان قد أصدرها لحث المصريين على مقاومة الأسطول الإنجليزي وإعلان الحرب فى سائر ربوع البلاد^(٢) .

الحرب الأهلية :

وفى منتصف يولية كان الجيش المصرى قد أتم الانسحاب من الإسكندرية ، تاركاً الخديو والوزراء فى المدينة . ورجع توفيق إلى قصر رأس التين حيث بقى تحت حماية الأسطول البريطانى ، فى الوقت الذى تم فيه تعزيز حرسه الخاص بقوات إنجليزية وعين مترجم لتسهيل الاتصال بينه وبين سيمور وكولفن وكارتريت^(٣) . ثم أصدر سيمور بياناً أعلن فيه تصميمه على المحافظة على النظام بتكليف من الخديو^(٤) ، كما ضغط على راغب لكى يوجه إليه رسالة تندد بسلوك عرابى^(٥) . وفى ١٩ يولية طلب توفيق من كولفن أن يدعو السلطات الإنجليزية إلى بدء التدخل العسكرى فى أسرع وقت^(٦) - وفى ٢٣ يولية أعلنت صحيفة « المونير » الرسمية إقالة عرابى وحملته مسئولية ضرب الإسكندرية ، وإخلاء المدينة والانسحاب إلى كفر الدوار حيث أخذ يقطع المواصلات بين الإسكندرية والداخل ، والحيلولة دون عودة سكان الإسكندرية إلى مدينتهم ، والاستمرار فى الاستعدادات الحربية ، ورفضه

(١) كان عرابى قد طلب من درويش أن يبارح مصر (ف . و - ٣٣٨٧/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٥٥١ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ يولية ١٨٨٢) ، فاضطر درويش إلى الرحيل فى ١٨ يولية بعد أن منيت بعثته بالفشل التام .

(٢) Newrman, Great Britain in Egypt, pp. 107-108

(٣) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

(٤) سليم النقاش : مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ١٢٦ .

(٥) نفس المرجع .

(٦) الكتب الزرق ، ج ١٧ ، رسالة كارتريت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يولية ١٨٨٢ .

التوجه شخصياً إلى قصر رأس التين تلبية لأوامر الخديو. وأكد هذا البيان حسن نية الإنجليز وحذر المصريين من الانضمام إلى عرابي الذي خلفه في وزارة الحربية عمر لطفي باشا^(١).

وحاول الإنجليز في الوقت نفسه أن يتقربوا من راعد؛ فأبرق كولفن إلى حكومته — دون اتفاق سابق مع بريديف — يطلب منها الموافقة على حذوره جلسات مجلس الوزراء — وقصده من ذلك أن يحمل الحكومة المصرية على إعفاء القوا، البريطانية من الرسوم الجمركية المتصلة بالعمليات الخاصة بالاحتلال. ولم يعترض بريديف على ذلك بعد أن اتضح عدم جدوى المعارضة^(٢).

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر انضم إلى الخديو كثير من الموظفين والأعيان والباشوات (ومنهم سلطان) الذين كانوا في الإسكندرية، على حين أبدى آخرون — ممن كانوا في القاهرة والأقاليم — بعض السلبية، انتظاراً لما يتمخض عنه الموقف. وانضم إلى معسكر الخديو كل من سبق لهم الاصطدام بالوطنيين أو العسكريين، وتخلي عن عرابي عدد كبير من أعضاء الحزب الوطني القدامى، ففرضت الرقابة على من ظل منهم في القاهرة^(٣)، وعاد الشراكسة — الذين صدر ضدهم الحكم في إبريل — ليضعوا نخلهم تحت تصرف الخديو.

أما سلوك راعد فقد ظل متمشياً مع الاتجاه الوطني الذي أبداه في الماضي، فصرح لثورج بأن عرابي هو سيد الموقف في مصر كلها، وأنه (أي عرابي) — برغم ذلك — على استعداد للاعتكاف في أراضيه. ولكن ثورج لم يلتزم بشيء، بل زكى رحيل عرابي إلى فرنسا حيث يمكنه أن يعيش في سلام. وحاول راعد ضمان حياة عرابي ولكن ثورج أبى الالتزام بأي تعهد بهذا الخصوص، لأنه كان يعتبر «حكم عرابي» حركة عصيانية. ومع ذلك فقد كلف قنصل فرنسا في بورسعيد بأن يقيم العلاقات الودية مع الحكام الذين عينهم عرابي في منطقة قناة السويس، دون

(١) نفس المرجع : رسائل متبادلة بين ٢١ و ٢٥ يولية ١٨٨٢ بين جرانثل وكارتريت (رقم ٣٦١ و ٣٧٨ و ٥٣٧).

(٢) (مصر)، ج ٧٥ — رسالتان من ثورج إلى فريسنيه بتاريخ ٢٥ يولية و ٦ أغسطس ١٨٨٢.

(٣) نفس المرجع السابق، رسالة ثورج رقم ٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢.

أن يدخل معهم في علاقات رسمية ، على اعتبار أن الحكومة الوحيدة المعترف بها — حتى صدور أوامر أخرى — هي حكومة الخديو^(١) .

أما عرابي فقد رد على اتهامات الخديو بتذكيره بالمجلس الذي رأسه في ١٠ يولية ، وطلب منه أن يرسل راغب أو أي وزراء آخرين ليتباحثوا معه في كفر الدوار ، وإن يكن — من ناحية أخرى — فقد أعلن استمرار الاستعدادات الحربية « والجهاد » وأبدى عداؤه للإنجليز . كما أرسل عرابي إلى يعقوب سامي — وكان وكيلاً لوزارة الحربية ومقيماً بالقاهرة — يطلب منه عقد مجلس عام يحضره كل ذوى الحيشة ليتباحثوا الموقف برمته ويقرروا ما يجب عمله إزاء الخديو وللمحافظة على سلامة البلاد ، (وكان عرابي قد أرسل منشوراً دورياً إلى الأقاليم وإلى المصالح الحكومية في القاهرة ذكر فيه أن الخديو بعد انضمامه إلى الإنجليز لم يعد يستحق الطاعة) . وعقد يعقوب سامي مجلساً ضم وكلاء الوزارات وكبار الضباط لإعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف . وظل هذا المجلس (الذي أطلق عليه اسم المجلس العرفي) يحكم مصر حتى الاحتلال .

وفي ١٧ يولية تجمع في القاهرة حوالي ٤٠٠ شخص ، يضمون بعض أمراء الأسرة الحاكمة وشيخ الإسلام وقاضى القضاة والمفتى وكبار العلماء ، والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود ، وبعض كبار ملاك الأراضي ومعظم الشخصيات البارزة في المصالح الحكومية وبعض المديرين والقضاة والتجار وقليلاً من أعضاء مجلس شورى النواب . وتليت الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابي ، وبين عرابي ويعقوب سامي . وبرغم ما أكدته صحيفة « الوقائع » الصادرة في القاهرة — وكانت في أيدي العرابيين — من أن المجلس وافق بالإجماع على مواصلة الاستعدادات العسكرية ودعوة الوزراء إلى العودة من الإسكندرية ليعرضوا حقيقة موقف الخديو ، فمن المحتمل — وفقاً لما يذكره رويل^(٢) — أن المجلس ، بناء على اقتراح تقدم به بطريك الأقباط ، أجل اتخاذ أي قرار جديد حتى يبعث وفد إلى الخديو ليطلب منه ردّاً على اتهام

(١) نفس المرجع السابق ، رسائل من فورج إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ و ٢٩ يولية و ٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) Royle, op. cit., pp. 200-1. (٢.)

العراقيين له ، واما إذا كان كل الوزراء حقيقة في السجن وفق ما نشرته الإشاعات. وبعد أن تباحث الوفد مع عرابي في كفر الدوار ، توجه إلى الإسكندرية حيث تباحث مع الخديو والوزراء في ٢٣ يولية . وحين عاد المبعوثون إلى القاهرة^(١) بلغوا المجلس أن الخديو لا يعدو أن يكون أسيراً في أيدي الإنجليز . حيثئذ اجتمع المجلس العام من جديد ، وقد ازداد عدد أعضائه في هذه المرة . وبعد مناقشات اقترح في أثنائها إعلان كفر الخديو ، قرر المجلس أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذته عرابي لصدد الأعداء ، وجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحربية والبحرية على أن يوكل إليه أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وأن لا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه .

وما إن أصبح عرابي « حامى حمى الديار المصرية » حتى أصدر أمراً يستدعى إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين ، وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودى قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس^(٢) .

وزارة شريف :

في ١٠ أغسطس وصل مالت إلى الإسكندرية ، وفي تلك الأثناء سافر كولفن إلى إنجلترا. وفي الحال حاول مالت أن يشكل وزارة تحمل محل وزارة راغب ذات الميول الوطنية . وكان شريف قد خطب منذ أواخر يولية في أمر تشكيل وزارة جديدة ، ولكنه رفض العرض أكثر من مرة ، وأصر على ضرورة التدخل العسكري من أى نوع ، مفضلاً أن يكون هذا التدخل من جانب تركيا ، كما أبدى ميلاً إلى حل الجيش المصري والاستعاضة عنه بمتطوعين أو مرتزقة على نمط ما قام به محمد علي قبل أن يجند الفلاحين . وعلى حين أبدى شريف ميلاً نحو الإنجليز ، في الوقت الذي اتهم فيه بشيء من الضعف ، فإنه كان لا يزال يتمتع في مصر بمركز قوى . وحين تردد في

(١) فضل بعض أعضاء الوفد - ومنهم علي باشا مبارك - البقاء في الإسكندرية .

(٢) راجع : الثورة المرايية (للرافعي) ، ص ٣٨٨ - ٤٠٩ .

تشكيل الوزارة ، لقي التعضيد من عدد كبير من معارفه الفرنسيين الذين كانوا يستندونه ، وهدفهم من ذلك الاحتفاظ به لوقت تتاح فيه الفرصة لتأكيد النفوذ الفرنسي ، والحيلولة دون تحمله مسئولية الحكم في الوقت الذي تشتد فيه إجراءات القمع . وقد أبدى شريف - الذي كان يميل إلى فرنسا ومتزوجاً من إحدى الفرنسيات (ابنة سليمان باشا الفرنسي) - أسفه لسلبية فرنسا ، وإن يكن تحت ضغط الموقف قد أبدى من الميل إلى الإنجليز ما أثار ضيق الفرنسيين . واستأنف مالت مفاوضاته مع شريف وأقنعه باطراح معظم تحفظاته ، وضغط عليه لكي يقبل من المصريين ذوى المكانة - كنوبار ورياض - من لهم من السمعة والكفاءة ما هو معروف للجميع^(١) . وكان هدف مالت من ذلك أن يشد أزر الحديو أثناء الاحتلال بإحاطته بأبرز المصريين مكانة .

وأبدى شريف لمالت أملة في استبقاء كولفن نظراً لشدة حاجته إلى نصيحته ومساعدته - كما أبدى إعجابه الشديد بإنجلترا « لمساعدتها مصر في وقت الحاجة » موضحاً أنه لولا هذه المساعدة التي أتت في وقتها لتخلفت مصر عن ركب الحضارة لعدة أجيال ! أما فيما يتعلق بمجلس شورى النواب - الذي كان من رأى شريف أن لائحته الأساسية قد انتزعت من الحديو بالقوة وبالتالي تعوزها صفة الشرعية - فكان يرى حله وإقناع الحديو بأن يصدر لائحة جديدة تحرم المجلس من كل أنواع الإشراف على الميزانية ولا تنص على مبدأ المسئولية الوزارية . وحين استشير سلطان حول هذا الموضوع أبدى اعتراضه على حل المجلس ، وإن يكن قد اقترح طرد ومحاكمة النواب « المارقين » الذين انضموا إلى عرابي . ولم يأخذ مالت بهذا الاقتراح على اعتبار أن الصعوبات القائمة إنما مرجعها إلى حد كبير عدم احترام القانون ، وفضل الإبقاء على المجلس القائم على أن يقوم أعضاؤه بتعديل لائحته الأساسية وفقاً لرغبة شريف^(٢) . على أن الحاجة لم تكن ماسة إلى مثل هذه الاقتراحات إذ أن

(١) رسالتا جورج رقم ٥ (السابق ذكرها) ورقم ٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ . كان رياض في تلك الأثناء في جنيف ، ثم زار باريس في طريقه إلى مصر .

(٢) Malet, op. cit., pp. 444 — 5. على أن جورج يذكر أن مالت كان يميل إلى إرغام مجلس شورى النواب على التخلي عن قسط من امتيازاته ، وأنه بذلك كان يعارض سياسة شريف المعروفة . رسالة جورج رقم ١٠ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ .

مجلس شورى النواب كان فى عطلته السنوية المعتادة - فلم يتسن لهذه المشروعات أن ترى النور ، وأصبح مجلس النواب المصرى بعد الاحتلال لا حول له ولا طول ، وبالتالي لم يترك أثراً ما فى تطور مصر فى الجيل القادم .

وحين أجرى مالت المحادثات الخاصة بتأليف الوزارة الجديدة ، أبدى تجاهلاً تاماً لزميله الفرنسى ، محملاً سلبية فرنسا مسؤولية إنهاء الوفاق القائم بين الدولتين الغربيتين ، كما أبدى اعتراضاً شديداً على حيدة قناة السويس . وأخذت الإشاعات تتردد عن إلغاء المراقبة ، وبرغم أن صحيفة « الإيجيپشان جازيت » حاولت إعفاء الإنجليز من مسئولية هذه الإشاعة ، فقد اقتنع فورج بعكس ذلك : فقد كان على يقين من أن مالت يعارض فى استمرار المراقبة التى كانت الركيزة الباقية للتنفيذ الفرنسى فى مصر . وسجل فورج إشاعة أخرى مفادها قرب إعلان استقلال مصر على اعتبار أن السلطان قد تخلى عن الخديو ، وبرغم عدم اعتراض فورج على استقلال مصر من حيث المبدأ ، لتمشيه مع مصالح فرنسا ، فإنه لم يكن يميل إلى الموافقة عليه فى ذلك الوقت لتوقعه أن يؤدى إلى وضع مصر فى أيدي الإنجليز . وعزا إلى هذا الاقتراح موافقة رياض على التعاون مع شريف ، برغم اصطدامهما فى الماضى . فقد وصل هذا المشروع إلى مسامع رياض وهو فى فرنسا ، وبرغم موافقته دون تردد على التعاون مع شريف قبل أن يتم شىء بصدد مشروع الاستقلال ، فقد كان من رأيه أن يدرس المشروع بعد عودته إلى مصر . ودفعت كل هذه الإشاعات فورج إلى أن ينصح حكومته بأن تحاول إقناع أعضاء المؤتمر بالاعتراف باستقلال مصر وحيدتها طبقاً لضمان جماعى تشترك فيه كل الدول (١) .

واعتبر فورج تسليم شريف باشتراك رياض معه فى الوزارة دليلاً على الضعف الشديد ، وفى الوقت نفسه تم استبعاد نوبار - إذ أن مالت بإصراره على كل من رياض ونوبار أمكنه أن يفرض على شريف أقل الرجلين مثاراً للاعتراض ، كما ضغط على شريف لكى يتخلى للخديو عن رئاسة مجلس الوزراء . وفى ٢٨ أغسطس صدر المرسوم الخديوى الخاص بتشكيل الوزارة : فتم تعيين شريف رئيساً للوزارة

(١) رسالتا فورج رقم ٩ و ١٠ السابق ذكرهما ، رقم ١١ بتاريخ ١٤ أغسطس ورسالة أخرى بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

وزيراً للخارجية ، على أن يتنازل للخديو عن رئاسة مجلس الوزراء ، كما تم تعيين رياض وزيراً للداخلية وعمر لطفى وزيراً للحربية ، أما الوزراء الآخرون فكانوا موالين إما لرياض أو لشريف أو لتوفيق^(١). وأحيط فورج علماً بتشكيل الوزارة بعد أن استقر عليه الأمر ، وزاره الوزراء طبقاً لعادة قديمة ، وبلغه الخديو بتشكيل الوزارة الجديدة قبل يوم من تبليغه للقناصل الآخرين ، وإن لم يتعد هذا حد المجاملة . لهذا امتلأت تقارير فورج بالأسى ، وتضمنت الاعتراف بنجاح سياسة مالت في النهاية على حساب فرنسا^(٢). والحق أن مالت أصبح سيد الموقف ، وبذلك مهد للسلطة القوية التي استحوذ عليها لورد كرومر فيما بعد .

مشروع الاتفاق الحربي بين تركيا وإنجلترا :

وصل سير جارنت وولزلي إلى الإسكندرية في ١٥ أغسطس ، وفي الحال بدأ عملياته العسكرية ، فنشبت الاشتباكات بين المصريين والإنجليز قرب كفر الدوار ، هذا برغم أن وولزلي كان قد وضع خطته على أساس غزو مصر من جهة قناة السويس ، وكان كبير الأمل في إنهاء الحرب في أقصر وقت ممكن بضربة واحدة. وحين حذر بلنت عرابي من احتمال غزو مصر من الشرق ، أسرع المصريون في إعداد خط دفاعي عند التل الكبير ، هذا في الوقت الذي أرسل فيه الخديو سلطان باشا إلى منطقة الجبهة الشرقية لشد أزر الحكام الذين تم تعيينهم في الأراضي التي احتلها الإنجليز ، وللحصول على تعضيد القبائل العربية النازلة في مديرية الشرقية^(٣). وطبقاً للأبناء التي وصلت إلى فورج من بورسعيد ، كان الجيش المصري نهياً للفوضى الشديدة : فالمتطوعون لم يسبق لهم أن تلقوا تدريباً عسكرياً ، على حين أن القوات النظامية — برغم تدريبها على أيدي الأوربيين — كانت قد منيت بالهزيمة في الحبشة^(٤) ،

(١) رسالة فورج رقم ١١ السابق ذكرها .

(٢) رسائل فورج رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ بتاريخ ٢٣ و ٢٨ أغسطس و ٤ و ٦ سبتمبر

١٨٨٢ .

(٣) Secret History, pp. 400 ff. — ويشير بلنت إلى بعثة أخرى يقودها مستر بالمر Palmer

أستاذ اللغات الشرقية بكمبريدج الذي قتل قرب غزة قبل أن يصل إلى منطقة الشرقية .

(٤) في أثناء الحرب ضد الحبشة تحادث القضاة المصريون في أمر القيام بثورة ضد نظام الحكم

القائم في مصر .

ولم تثبت جدارة كبرى في الحرب الروسية - التركية . ولكن الجميع صمموا على القتال إلى النهاية ^(١) في الوقت الذي عرض فيه بعض الضباط الأوربيين الأحرار خدماتهم على عرابي ^(٢) ، وأبدى فيه بعض الأتراك استعدادهم للقتال سواء في صف عرابي أو في صف الحديو ^(٣) . ولكن الإنجليز أنكروا بقتل كل من يقع في يد وولزلي من المحاربين غير المصريين ^(٤) ، وكان لهذا الإنذار أثره .

وسندت إنجلترا نشاطها العسكري بمفاوضة الباب العالي حول توقيع اتفاق حربي بين البلدين ؛ فقد كانت دوائر لندن تعتقد أن التعاون مع الباب العالي - أو مجرد الظهور بمظهر التعاون معه - مما يخفف حدة التوتر في العالم الإسلامي والهند ، ويقنع عرابي بالتسليم ^(٥) . ولما كانت بعض الدول الأوربية ، وبخاصة ألمانيا ، تميل إلى توقيع الاتفاق ، فإن إنجلترا كانت على استعداد لإبداء احترامها لسيادة السلطان على مصر . وبما يدل على مهارة دفرين أنه طوال المفاوضات ، التي كان القصد الأساسي منها هو كسب الوقت حتى تتم هزيمة عرابي ^(٦) ، ظل يحتفظ لحكومته بحرية العمل ويتجنب إثارة أية دولة أخرى ، وأنه بحذره ومهارته استطاع أن يحول دون تملص الأتراك من الشروط والقيود التي رأت الحكومة الإنجليزية ضرورة فرضها عليهم ^(٧) .

وكالعادة وجد السلطان نفسه في موضع حرج ؛ فقبول التعاون مع إنجلترا معناه الاعتراف بحقها في التدخل ، على حين أن من المحتمل جداً أن يؤدي إلى تدخلها المنفرد . وفي بداية الأمر حاول عبد الحميد استغلال المنافسات الدولية مما يحفظ عليه ماء وجهه ، على أمل أن يقدم الاتفاق إلى المؤتمر . وندد كالنوكي بهذا الاقتراح على اعتبار أن أية دولة ، حتى ولو كانت روسيا ، لا شك سترفضه

(١) رسالة فورج رقم ٩ السابق ذكرها .

(٢) Ninet, op.cit., pp. 221 — 2

(٣) رسالة فورج رقم ١٣ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) Biovès, op. cit., p. 225.

(٥) Life of Childers, II, p. 113.

(٦) كتب مالت إلى وولزلي كما يلي : « لقد فهمت من لورد جرانفيل أن ولسون سيشارك معك في إعداد التفاصيل بعد توقيع الاتفاق - وأدركت أن الهدف من ذلك هو كسب الوقت . »

(ف . و - ١٤١ / ١٦٦ رسالة بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٨٢) .

(٧) Lyall, op. cit., pp. 318-19. ، ومصحف « التايمز » اللندنية - عدد ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

فما لو أتيح لها أن تكون في وضع إنجلترا^(١) . على أن آمال عبد الحميد كان لها ما يبررها إذا ما وضعنا في عين الاعتبار أحقاد روسيا وإيطاليا التقليدية . يضاف إلى ذلك أن دى نواى كان يحاول عرقلة المفاوضات الإنجليزية — التركية على الأقل بصفة غير رسمية^(٢) بعد أن استاء لسلبية حكومته ، على حين بدا سفير النمسا في المؤتمر المنهار وكأنه القارس المدافع عن السلطان^(٣) .

وفي مواجهة كل هذه التيارات حاولت إنجلترا أن تبدد مخاوف الدول وأحقادها . فذهب سير جون وولسهام — القائم الإنجليزي بالأعمال في برلين — إلى أن حكومته التي لا تهدف الحصول لنفسها على مزايا ، لا تزال عند التصريحات التي سبق أن أدلت بها عن الوضع القائم في مصر . وتكلم عن اشتراك كل الدول في الإشراف على مصر تحت زعامة إنجلترا وفرنسا ، وأكد للسفير الفرنسي استمرار الوفاق الإنجليزي — الفرنسي ، وأن إنجلترا ستترك مصر وشأنها بمجرد استقرار النظام فيها^(٤) . على أن إنجلترا ظلت تعاني العزلة السياسية أثناء العمليات الحربية التي قامت بها في مصر ، فلم يكن ثمة من يسند لها سوى بزمارك الذي لم يلزم نفسه رسمياً بأى تصريح بسبب نظام المحالفات الذي كان يحاول إقامته في أوروبا .

وبالإضافة إلى حرج موقف السلطان إزاء مصر ، انزعج حين تلقى تحذيرات من العلماء وأنصار حركة الجامعة الإسلامية مفادها أن تعاونه مع إنجلترا ضد حماة الإسلام سيثير الاستياء لدى عامة المصريين والسوريين والعرب ، وقد يمكن عرابي من الحصول على فتوى تنص على خلع الخليفة^(٥) . وقد ألقى الخطب الملتهبة ضد إنجلترا في مساجد الآستانة ودعا الخطباء الناس إلى حمل السلاح ضد المسيحيين

(١) ف . و . ١٥٢/١٤١ ، صورة من رسالة إليوت رقم ٤٢٦ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و . — ٣٣٩٠/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٧٩٠ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) (تركيا) ، ج ٤٥٣ ، رسالة نواى رقم ٥٧ إلى دكلير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٤) (ألمانيا) ج ٤٩ دوبينى إلى دكلير بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ، رسائله رقم ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٤ بتاريخ ٢٥ أغسطس وأول سبتمبر و ٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) صحيفة «التايمز» اللندنية عدد ٢١ أغسطس ١٨٨٢ .

دفاعاً عن الإسلام^(١) . وأرسل ثلاثون من مشايخ الأزهر تحذيراً^(٢) إلى السلطان الذى كان قد عبر لهم عن رغبته فى امتناع المصريين عن إرسال الإمدادات إلى عرابى ، وطلب منهم أن يقنعوا عرابى بإلقاء السلاح باسم الشريعة. ورد المشايخ بعد أن بحثوا الموقف مع الأعيان بأن عليهم طاعة أوامر السلطان والخليفة طالما تتمشى مع الشريعة ، وأنهم سيظلون يعتبرون عرابى قائداً للقوات المصرية طالما تتمشى أعماله مع الشريعة ، وأن المصريين لن يلقوا السلاح إلا إذا أخلى الإنجليز الإسكندرية والأراضى الأخرى التى احتلوها ، على أن ترسل شروط الصلح مقدماً إلى « العلماء » والأعيان ، ثم طالبوا بالإجماع بنخلع توفيق . كما وجهوا التحذير إلى السلطان وأفهموه أن المصريين سيحتكمون إلى القرآن لو أرسل قواته إلى مصر ، وأشاروا عليه بعدم إرسال درويش من جديد إلى مصر لئلا يكرر أخطائه السابقة ويعرض مصر للدمار . وانتهى خطاب المشايخ بالقول بأن المسألة لا تتعلق بشخص عرابى بقدر ما تتعلق بخلاص مصر .

يضاف إلى هذا كله أن السلطان كان يخشى أن يؤدي دخول الإنجليز منتصرين إلى القاهرة إلى صعوبة إجلائهم عنها ، ففكر فى إقناع عرابى بالتسليم تلافياً لهذا الاحتمال. ولكن تحذيرات مشايخ الأزهر حالت دون تنفيذ هذه الخطة — فعاد الباب العالى إلى مفاوضة الإنجليز . حيثئذ كانت المصادمات الأولى بين المصريين والإنجليز قد أوضحت أن الجيش المصرى لن يصمد فى المقاومة . لهذا رأى الباب العالى أن إرسال بعض القوات العثمانية إلى مصر من شأنه أن يخفف حدة أطماع الإنجليز ، وفى ٢٧ أغسطس أمكن الوصول إلى اتفاق بين الباب العالى ودفرين^(٣) بعد مفاوضات شاقة تأزمت فى أثناءها العلاقات بين البلدين . وهاجمت صحيفة « التايمز » اللندنية الاتفاق^(٤) ، كما هاجمه كل من نورثبروك وتشيلدرز اللذين كان من رأيهما ألا يوقع دفرين الاتفاق قبل صدور إعلان عصيان عرابى ، وألا يوافق

(١) ف . و - ٣٣٩٠/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٨٠٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ أغسطس

١٨٨٢ .

(٢) (تركيا) ، ج ٤٥٢ ، ملحق برسالة دى نواى رقم ٤٣ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩

أغسطس ١٨٨٢ .

(٣) عن المفاوضات انظر الملف ف . و - ٣٣٧٩/٧٨ برمته - انظر الملحق رقم ٤ عن نص

مشروع الاتفاق . (٤) عدد ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ .

على نزول القوات التركية إلى الإسكندرية^(١) ، واستندا في معارضتهما إلى عدم قبول الخديو ووزرائه للاتفاق . والواقع أن توفيق كان قد صرح بأن قمع القوات التركية للثورة معناه انهيار سلطته في مصر ، ولما كان على يقين من أن القوات الإنجليزية ليست بحاجة إلى أية مساعدة ، فقد أبدى رغبته في انفرادها بالقيام بالأعمال العسكرية اللازمة . فأى حل آخر في نظره - لن يكتب له الاستمرار ، ومن ثم تتعرض مصر لموجة من الحماسة الدينية بعد خروج الإنجليز ، الأمر الذي لابد أن يعده المصريون انتصاراً للسلطان ، في الوقت الذي يستسلم فيه عرابي للسلطان لكي يظهر بمظهر المسلم الحق الذي قاوم الإنجليز إلى حين وصول قوات إسلامية أخرى^(٢) .

وشارك مالت الخديو مخاوفه ، فكان من رأيه أن التعاون مع القوات التركية لن يعود على إنجلترا بأية مزايا ، خاصة وأن المصريين أصبحوا يعتقدون أن السلطان غير جاد في مساعدة الإنجليز^(٣) . بل إن تشيلدرز أمر وولزلي بأن لا يسمح لأية قوات تركية بالتزول إلى الإسكندرية إلا إذا رأى هو وسيمور أن الاعتبارات الاستراتيجية تدعو إلى ذلك متى حان الوقت^(٤) . على أن جرانفل وجلادستون نظرا إلى المسألة من زاوية أخرى ، على اعتبار أن الوضع قد اتخذ شكلاً سياسياً أكثر منه حربياً^(٥) . لهذا أمر جرانفل كابتن رايس Rice بأن يتوجه إلى مصر ويضع نفسه تحت تصرف سيمور حتى يشتركا في الاتفاق مع القادة الأتراك في وضع الترتيبات اللازمة للعمليات التي قد توكل إلى القوات التركية - بالاتفاق مع الإنجليز - طبقاً للاتفاق الحربي الموشك لإبرامه^(٦) .

وأبدى السلطان استعداداه لإرضاء الإنجليز بأية وسيلة ، فأبدى استعداداه -

(١) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) - تشيلدرز إلى جرانفل بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ١٤١/١٥٥ - مسودة رسالة مالت رقم ٥٩٩ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) نفس الملف - مسودة رسالة مالت رقم ٥٦٧ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٤) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) - تشيلدرز إلى جوليان بونسفوت ، بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨٢ .

(٥) أوراق جلادستون الخاصة - رقم ٤٤١٧٤ : رسالتان متبادلتان بين جرانفل وجلادستون بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٢ ، أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) - جرانفل إلى تشيلدرز بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) ف . و - ١٤١/١٥٢ ، وزارة الخارجية إلى كابتن رايس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٨٢ .

فما لو سمحت إنجلترا لقواته بالتزول إلى الإسكندرية — لإتقااص عدد هذه القوات من ٥,٠٠٠ جندي إلى ألفين أو ألف يوضعون تحت تصرف القائد الإنجليزي ، على نمط ما تم بالنسبة إلى القوات التركية التي اشتركت في حرب القرم^(١) . وفي ٦ سبتمبر نشر بيان إعلان عصيان عرابي^(٢) في الآستانة ؛ فتبددت آمال عرابي في الوقت الذي لم يلتزم فيه الباب العالي بوعده السابق الخاص بعدم صدور البيان حتى تنزل القوات التركية إلى الأراضي المصرية .

هذا إلى أن البيان صدر باسم الحكومة العثمانية برغم ما تم الاتفاق عليه مع دفرين من أنه سيصدر باسم السلطان ، واحتوى النص المنشور على بعض التعديلات التي كان القصد منها إنقاذ سمعة السلطان في العالم الإسلامي . لهذا كله غضب دفرين ، وحين توجه إلى الباب العالي لتوقيع الاتفاق ، أصر على أن يمهّل بعض الوقت لكي يقارن نص البيان — قبل توقيعه — بالمشروع الأصلي ويرسله إلى حكومته^(٣) . ولا كان سيمور وولزلي قد أشارا على وزارة الخارجية الإنجليزية بكسب الوقت لأقصى مدة ممكنة^(٤) ، فقد كلف وولزلي ، في حالة تسليم عرابي قبل الوصول إلى اتفاق مع القادة الأتراك حول تحديد موضع نزول القوات التركية ، باستشارة لندن . فقد كان تشيلدرز شديد الإصرار على أن لا يؤدي نزول الأتراك في نقطة أو نقطتين إلى التأثير في المفاوضات — هذا إذا ما سمح لهذه القوات بالتزول على الإطلاق^(٥) . واستقبل بيان إعلان عصيان عرابي استقبالا سيئا في كل من الآستانة ومصر . فحتى وقت قريب كان عرابي يتلقى التشجيع من السلطان ، على حين أن الصحف الموجهة عودت الناس على العطف على الثورة المصرية والتنديد بإنجلترا . لهذا صعب

(١) ف . و . - ١٦٢/١٤١ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٥٣٩ إلى مالت بتاريخ أول سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) ف . و . - ١٥٣/١٤١ ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٣٠٥ إلى مالت بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) صحيفة « التايمز » اللندنية - عدد ٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٤) ف . و . - ٣٣٩٦/٧٨ ، تلهراف وزارة الخارجية رقم ٥٧٣ إلى دفرين بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) أوراق جرانفل الخاصة (١١٨) - نسخة من رسالة تشيلدرز إلى وولزلي بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

على الأتراك أن يهضموا الاتجاه الجديد من جانب السلطان قبل أن يتم إعدادهم لذلك^(١).

واقعة التل الكبير :

وفي ١٣ سبتمبر أحرز وولزلى نصراً سهلاً في التل الكبير ، ليس مرجعه كفاية الإنجليز ، بقدر سوء حالة الجيش المصرى . وحين علم عرابى باندحار قواته وتبين أن أعضاء المجلس العرفى لا يودون أن تتعرض القاهرة لمصير الإسكندرية ، فقد الأمل وسلم سيفه لوولزلى على أبواب القاهرة — لهذا ذهب عدد كبير من الكتاب الفرنسيين إلى أن استسلام عرابى وليد اتفاق سابق مع وولزلى ، خاصة وأن صحيفة « الأهرام » القاهرية أكدت هذا الاحتمال في أواخر ديسمبر ١٨٨٢ ، برغم عدم وجود ما يدل على صحته^(٢) . وقد عبرت رسالة وجهها عدد من كبار المشايخ المصريين إلى السلطان في أعقاب موقعة التل الكبير عن دهشتهم لتسليم عرابى ، وفسروه على أنه نتيجة لموقف الباب العالي الأخير وتجاهل تحذيراتهم . كما عبر العلماء عن دهشتهم وشكوكهم إزاء إعلان الحكومة الإنجليزية ، قبل أن تبدأ محاكمة عرابى ، أنها لن تسمح بإعدامه أيّاً كانت الأحوال . وربط الناس بين هذا كله وعدم استمرار موقعة التل الكبير أكثر من عشرين دقيقة . لهذا انفض كثير من أنصار عرابى من حوله ، وما لبث أن ازداد استياؤهم لما أبداه زعيم الثورة من جبن أثناء محاكمته . لهذا استخف الكثيرون بعرابى بعد عودته من منفاه في أوائل القرن العشرين ، فلم يلق من الاحترام ما يجدر بالفلاح الأول الذى رفع لواء الحرية في وادى النيل .

أما الخديو فقد استبشر « بالنجاح الباهر » الذى أحرزه وولزلى ، وصرح بأنه لم يعد ثمة ما يبرر إرسال القوات التركية أو إبرام الاتفاق الحربى . وكان من رأى مالت^(٣) أن الخديو ووزراءه — الذين لم يكونوا على علم بشروط الاتفاق الحربى — كان لابد أن تغشاهم الدهشة الشديدة فيما لو علموا بأنه ينص على جلاء القوات التركية والإنجليزية في الوقت نفسه ، خاصة وأنهم كانوا يعولون على ما يضيفه عليهم

(١) صحيفة « التايمز » اللندنية — عدد ١١ سبتمبر ١٨٨٢ .

صودرت صحيفة « وقت » شبه الرسمية بناء على شكوى دفرين ، بعد أن شنت حملة عنيفة على إنجلترا . (ف . و . — ٢٣٩٠/٧٨ ، رسالة دفرين رقم ٨٢٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢) (تركيا) ، ج ٤٥٣ ، ، ملحق لا يحمل تاريخاً .

(٣) (ف . و . — ١٥٦/١٤١ ، مسودة الرسالة رقم ٦٢٢ من مالت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥

وجود القوات الإنجليزية من تعضيد أدبي في مرحلة إعادة تنظيم الجيش والإدارة المدنية . وكان من الواضح أن بقاء القوات التركية والإنجليزية معاً في مصر ، مما يفسح المجال للمؤامرات ويعرقل حسم مثل هذه المسائل ^(١) . لهذا كلف دفرين بعد التل الكبير بإبلاغ الحكومة التركية بأن الموقف قد حسم وأنه لم تعد ثمة حاجة إلى القوات التركية ^(٢) .

وكان دخول توفيق إلى القاهرة بصحبة وولزلى ودوق كنوت Connaught ومالت أمراً له دلالة ، وتلا ذلك تقديم كثير من المترددين فروض الولاء للخديو واستعراض القوات الإنجليزية المحتلة وتقديم هدية مالية لإنجليزية إلى سلطان باشا ، كما قدم كثير من الأعيان هداياهم إلى القادة الإنجليز . ثم بدأت محاكمة زعماء الثورة وتطهير الإدارة ، وأرسل توفيق إلى جلادستون شاكراً الحكومة الإنجليزية ، وباسمه وباسم الشعب المصرى ، على إعادة النظام في مصر ومعبراً عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة إنجلترا وتوجيهاتها ^(٣) ! .

وكان لواقعة التل الكبير صدى عميق في أوروبا بوجه عام وفي إنجلترا بوجه خاص . فهنأت الحكومات الأوروبية - بما فيها الحكومة الفرنسية - الملكة فكتوريا ، ولكنها - من ناحية أخرى - عبرت عن قلقها على مصير مصر . وبرغم أن جيرز لم يشارك السفير الفرنسى مخاوفه الخاصة باحتمال ازدياد النفوذ الإنجليزى في مصر ^(٤) ، فإنه ذكر إنجلترا « ببر وتوكول النزاهة » وبالتصريحات المتعددة التى صدرت عن السياسة الإنجليز . وتكلم كالكوكى عن ضرورة انعقاد المؤتمر من جديد ^(٥) لحسم المسألة المصرية حسماً نهائياً . وبرغم الهيئة الرسمية التى وجهتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الإنجليزية ، فقد نمت لهجة الصحف الجمهورية الفرنسية عن احتقار ضعف أوروبا ، وكلف دكلير القائم الفرنسى بالأعمال في مصر - مسيو راندر Raindre - بأن يحاول في فترة الانتقال القادمة أن يحافظ على حطام النفوذ الفرنسى بقدر ما تسمح به الأحوال ، وأن يبقى على العلاقات الحسنة مع ممثلى إنجلترا والدول

(١) نفس الرسالة السابقة .

(٢) نفس الملف السابق ، رسالة وزارة الخارجية رقم ٥٧٣ إلى دفرين بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) أوراق جلادستون الخاصة ، رقم ٤٤٤٧٩ - توفيق إلى جلادستون بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٨٣ .

(٤) (روسيا) ، ج ٢٦٧ ، رسالة جوريس رقم ٧٨ إلى دكلير بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) كانت جلسات المؤتمر قد أجلت إلى أجل غير مسمى بعد جلسة ١٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(٦) (النمسا) ، ج ٥٣٦ ، ديشاتل إلى دكلير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

الأخرى وأن لا يدل على أى تصريح من شأنه أن يسيء إلى النفوذ الفرنسى فى المستقبل ،
وعبر عن أمله فى أن يعيد المؤتمر الوضع إلى ما كان عليه قبل نشوب الثورة المصرية ،
بمعنى تدعيم المراقبة باعتبارها نظاماً سياسياً واقتصادياً^(١) . ولكن رئيس الوزراء
الفرنسى لم يدرك أن وجود القوات الإنجليزية فى مصر قد فرض على أوروبا أمراً واقعاً .
فكان على فرنسا أن تتجنى الثمار المرة لتقلب سياستها وعدم استقرار حكوماتها فى
أوائل عهد الجمهورية الثالثة .

وتكلم لورد جرانفل عن النجاح الذى أحرزته أوروبا ، لا إنجلترا وحدها ،
فى التل الكبير ، وصرح للسفير الفرنسى بأن فشل وولزلى كان يعنى الزج بأوروبا
جميعاً فى موقف حرج ، وأن عدم حسم الموقف بسرعة كان لابد أن يؤدى إلى
ما زق لا حد لها وإلى الإضرار بمصالح مصر^(٢) .

ونادت بعض الصحف الإنجليزية ، وبخاصة « الاستاندرد » و « التايمز »
بضرورة فرض الحماية الإنجليزية على مصر ، فى الوقت الذى نادى فيه بعض
الإنجليز بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية . ورأى جلادستون أن الموقف
يتطلب مزيداً من التدخل ، وتساءل عما إذا كان من واجب إنجلترا أن تحاول
إعداد مصر للحكم الذاتى^(٣) . وأياً كان الأمر فقد ثبت أن مهمة إنجلترا فى مصر
كانت من الصعوبة بمكان : فما لبثت أن اصطدمت بالعراقيل التى أثارها ضدها خصومها
فى المجال الدولى ، فى الوقت الذى اصطدمت فيه من جديد بالحركة الوطنية المصرية .

* * *

وهكذا أسدل الستار على فترة حرجية من تاريخ مصر الحديث كانت منذ
بدايتها تنذر بالخطر : ذلك أن ديون سعيد وإسماعيل ، وافتتاح قناة السويس ،
وتضارب مصالح الدول الكبرى فى مصر مما عجل بالتدخل الأوروبى الذى عرض
البلاد فى نهاية الأمر للاحتلال الأجنبى الذى عرقل النهضة المصرية التى لم يختلف
طابعها العام عن الاتجاهات السائدة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، وإن امتزج
مبدأ دعاة الحرية ، كما امتزجت الحركة الوطنية فى مصر ، بالتقاليد الدينية والعادات

(١) (مصر) ٢ ج ٧٥ ، رسالة دكلير إلى راندر بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) ف . و - ١٤٦ / ٢٤٣٧ ، صورة من رسالة جرنفل رقم ١٠٧٨ إلى بلنكت بتاريخ ١٣

سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) أوراق جلادستون الخاصة ، رقم ٤٤١٧٤ - جلادستون إلى جرانفل بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

الشرقية ، مما جعل الأوروبيين يسيئون فهم الموقف ، فاختلط الأمر على الرأي العام الأوروبي المهتم بالمسألة المصرية بحيث انفسح المجال لاتجاهين متضاربين . ففي الوقت الذي أبدى فيه قليل من الأوروبيين العطف على قضية مصر ، تأثر الرأي العام الأوروبي في مجموعه باعتبارات أخرى ، كانت من صنع السياسة المحترفين وحملة أسهم الديون المصرية والاستعماريين من كل لون . هذا إلى أن ممثلي الدول الكبرى في مصر ومراسلي الصحف الأوروبية كثيراً ما أخطئوا فهم الموقف بحيث إن الحكومات الأوروبية لم تستطع أن تتبين حقيقة آمال المصريين وتعطشهم إلى العدل والحرية . وأصبح التدخل الأجنبي المسلح شغل الأوروبيين الشاغل في أعقاب أحداث سبتمبر ١٨٨١ . ولقد تهيأت لإنجلترا كل الفرص التي كانت تمكنها من توجيه الحركة الوطنية في مصر بدلا من القضاء عليها . فنذ حملة بوناپرت أبدى حكام البلاد تقديرهم لقوة إنجلترا ، بحيث إن محمد علي وعباس وسعيد وإسماعيل كانوا يخشون باستمرار احتمال احتلال إنجلترا للبلاد ، فحاولوا إرضاءها بكل الوسائل . كما أن الشعب المصري — من ناحية أخرى — كان لا يحمل أية ضغينة للإنجليز الذين لم يشاركوا في الانتهاب والمراعاة وغير ذلك مما تعرض له المصريون منذ توافد الأوروبيون على البلاد؛ بل لقد احترم المصري الإنجليزي العادي لتحفظه ، وتوقع من رفرز ولسون — حين ولي وزارة المالية — أن يخفف بؤس مصر ويشل سلطة الخديو . ووضع عرابي كل ثقته في أحد الإنجليز^(١) ، وكان كبير الأمل في اكتساب عطف جلادستون والشعب الإنجليزي . على أن وزارة الأحرار — كما سبق أن لمسنا في أكثر من مناسبة — تلقت من القاهرة ، تقارير متناقضة ، في الوقت الذي تباينت فيه آراء الوزراء . ولا كانت حكومة الأحرار تواجه تردد الحكومة الفرنسية ، فإنها استسلمت لضغط الرأي العام وقامت بالتدخل العسكري .

وهكذا انحازت إنجلترا إلى توفيق ، الذي يرغم تصوير مالت له على أنه جدير بالعطف والتشجيع ، كان يستحق ما أبداه له المصريون من احتقار وكراهية بسبب ضعفه واتجاهاته الاستبدادية . ولو أن إنجلترا اعترفت بالحركة الوطنية في مصر ووجهتها لسارت العلاقات بين البلدين في طريق غير الذي سارت فيه حتى منتصف القرن العشرين .

الملحق الأول^(١)

تعليمات الباب العالى إلى درويش باشا

المادة الأولى :

لما كان صاحب السعادة أحمد أسعد باشا — ممثل الحراسة — قد أمكنه ، فى خلال البعثات الثلاث التى أرسل أثناءها إلى مصر ، أن يوثق ارتباط أعيان مصر (ومن بينهم كذلك عربى باشا) بمركز الخلافة المقدسة ، فإن الوزراء يقدرّون الجهود المشكورة التى قام بها (أسعد) ويقرونها ، ويقررون إرساله ضمن البعثة غير العادية التى ستوجه إلى مصر

المادة الثانية :

ستشتمل البعثة المذكورة على أشخاص مختلفى الرتب يرأسهم صاحب السعادة درويش باشا . ومن الضرورى أن تضم البعثة ضباطاً من أكفأ أركان الحرب مهمتهم وواجبهم أن يتأكدوا مما يلى : (أ) ما هى النقاط المحصنة فى مصر ، (ب) هل توجد أو لا توجد تحصينات بإمكانها صد العدوان فى حالة دخول أساطيل أجنبية إلى مياه الإسكندرية ، (ج) ما هى أحسن الوسائل لإرسال قوات عسكرية إذا ما دعت الحاجة ، (د) كيف يمكن وقاية الحملة من العدوان فى حالة حدوث مقاومة .

وعليهم — أخيراً — أن يقدموا إلى رئيسهم سمو درويش باشا تقارير يومية عن نتائج ملحوظاتهم .

(١) ف . و - ٢٣٨٧/٧٨ - ملحق (باللغة الفرنسية) برسالة دفرن رقم ٥٣٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ يولية ١٨٨٢ .

المادة الثالثة :

ما إن يصل سمو درويش باشا إلى مصر ، حتى يسعى إلى مقابلة الخديو واستقبال كبار الأعيان المصريين . وفي خلال هذه المقابلات عليه أن يفهمهم بلغة تناسب مع الطرف ، أن طاعتهم للخلافة المقدسة لن تؤدي إلا إلى تحقيق مصلحة بلدهم وضمان سلامتهم ورخائهم ، وأن بعثته ليس لها من هدف سوى هذا ، وأنها تتطلب مساعدتهم .

المادة الرابعة :

عليه أيضاً أن يقوم بإقناع العلماء والأعيان ، وحين يتأكد لديه أن العلاقات بين عرابي باشا والخديو ليست فقط سيئة من ناحية المظهر وحده بشكل مختلف ، بل يوجد بينهما خلاف حقيقى من الممكن تسويته في تلك الأثناء ، عليه أن يعمل على مصالحتهم . وحين يبدو له عدم إمكان تحقيق هذا الهدف ، عليه أن يصطنع الحزم ويعلن لضباط الجيش أنه — تمشياً مع أوامر صاحب الجلالة السلطان — يتولى رئاسة وزارة الحربية لبعض الوقت لكي يقر الأمن العام ، وفي حالة موافقة كل الضباط ، عليه أن يتولى القيادة في الحال ، ويعهد إلى ضباط بعثته مؤقتاً بتولى الوظائف التي يمكنهم أن ينجحوا في أداء مهامها . وحينئذ عليه أن يتحقق من أسماء الأشخاص الذين تسببوا في نشوب كل هذه القلاقل ، وأن يأمر بالقبض عليهم واحداً بعد الآخر ، وعليه أيضاً أن يرسل عرابي باشا إلى الآستانة لأسباب تتعلق بالأمن العام .

المادة الخامسة :

على درويش باشا أن لا يتصرف في أمر ما إلا بعد الاتفاق مع رجال بعثته . وإذا ما وجد أن الموقف يتطلب إقالة أحد — أو كل — وزراء الخديو ، فله حينئذ مطلق التفويض والسلطة في تنفيذ ذلك في الحال بعد إخطار الباب العالي . وحتى يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف ، عليه أن يضع نفسه مسبقاً في مركز لا ينازعه فيه أحد — علماً بأن من مهام البعثة أيضاً أن تتحقق من مصدر القلاقل الحالية ومن الأشخاص الذين تسببوا فيها .

المادة السادسة :

عليه أن يبادر بإلغاء مجلس النواب متى ما أمكن ذلك ، وأن يعاقب الأشخاص الذين تسببوا في العصيان بعد محاكمتهم . وبرغم تعاون الأجانب في منح الميزات التي حصلت عليها مصر ، فعلى سعادة رئيس البعثة — كلما وجد أن إحدى هذه الميزات تتطلب تعديلها أو إصلاحها — أن يضع نصب عينيه أن من سلطة الباب العالي على الدوام أن يلغيها أو يعدلها ، وأن يبلغ الباب العالي بذلك تلغرافياً ، ولكن قبل أن يقرر — بناء على ذلك — ضرورة إجراء تعديل يرى لزوم اقتراحه ، عليه أن يحصل على موافقة كل أعضاء البعثة .

المادة الثامنة :

في الوقت الذي ينحدر فيه رئيس البعثة أن يتصل بكل رؤساء المصالح في مصر ، عليه أن يشترك مع الخديو في مناقشة كل الأمور ، صغيرها وكبيرها

المادة العاشرة :

واجب البعثة الرئيسي هو استعادة ثقة المراقبة ، وبث روح الاطمئنان إلى هدوء الأحوال في مصر ، والتحقق من كل شكاوى القناصل . ولها مطلق السلطة في أن تتصل بالقناصل الأجانب بخصوص كل الأمور ، سواء ما يتعلق منها بأشخاصهم أو بوظائفهم . وفي حالة نشوب خلاف بينها وبين أحد القناصل ، عليها أن ترسل تقريراً مفصلاً بهذا الشأن إلى الباب العالي .

المادة الحادية عشرة :

باستطاعة سعادة درويش باشا أن يعدل صلاحياته أو يقويها ، إذا ما رأى ذلك مناسباً وتحقق من أن الحالة والظروف تتطلب هذا — ولكن ليس في حدود سلطته على الإطلاق أن يتعدى حدود هذه الصلاحيات . وإذا ما تأكد لديه أنه عاجز عن إنجاح مهمته دون إرسال قوات عسكرية ، فعليه أن يبادر بعقد جلسة تضم رجال بعثته ، ليحدد معهم مجموع القوات التي يتطلبها الموقف وخط سيرها ، وليبحث

معهم ما إذا كان هذا الإجراء كفيلاً أو غير كفيلاً بإثارة العصيان أو مضاعفة قلق الرأى العام ، وليدرس معهم كل التفاصيل الخاصة بقيام حركة عسكرية .

المادة الثانية عشرة :

لما كانت الأساطيل الأجنبية موجودة في المياه المصرية منذ مدة طويلة ، فمن الطبيعى أن تتعرض البلاد للمؤامرات الأجنبية . لهذا وجب التنبيه على السكان والأفراد بوجه عام بعدم حمل الأسلحة . كما يجب لفت نظر كل موظفى القاهرة والإسكندرية إلى ضرورة التنبيه لكل أعمال الأجانب ، وتوخى الحرص في تصرفاتهم .

المادة الثالثة عشرة :

طلما أن الأساطيل الأجنبية موجودة في المياه المصرية ، فمن الواجب الحيلولة دون ما يؤدي إلى تقدم القناصل بمراسلات رسمية إلا إذا دعا الأمر إلى إثارة المنافسة بينهم . كما يجب كسب جانب قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ويجب الظهور بمظهر دعوتهم إلى مداولات لا أهمية لها - وفي حالة تقدمهم بوجهة نظر ، فمن الممكن أخذها في عين الاعتبار .

المادة الرابعة عشرة :

لما كان من واجب البعثة أيضاً إجراء مراسلات مع قناصل الدول التى توجد أساطيلها في المياه المصرية ، ففي حالة هدوء الأحوال من جديد ونجاح البعثة في أداء مهمتها ، يطلب منهم سحب السفن من المياه المصرية . . .

الملحق الثاني^(١)

المنشور الدوري الذي تقدمت به روسيا إلى المؤتمر

بترسبورج في ١٨ / ٣٠ يونية ١٨٨٢ :

أولاً : يجب ، قبل كل شيء ، الإبقاء على الاتحاد الأوربي ؛ فلا تتم أية تسوية إلا عن طريقه .

ثانياً : تدعيم الحالة الراهنة ورأب صدعها .

ثالثاً : وحتى تتحقق هذه الأهداف ، يستحسن الاكتفاء بالإجراءات المعنوية . وفي مثل هذه الحالة يجب أن يسجل المؤتمر نتائج هذه الإجراءات بالشكل الذي يعطى تأكيداً أوروبياً جديداً لأوضاع مصر القانونية .

رابعاً : وإذا ثبت أن ذلك غير كاف ، على اتحاد الدول الكبرى وحده أن يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها ، ولا يجب تنفيذها إلا بالنيابة عن سلطته وتحت إشرافه .

خامساً : إذا أصر الباب العالي على عدم الاشتراك في المؤتمر ، يجب على الدول الكبرى أن تتفق على أحسن الطرق التي تحمله على قبول قراراتها .

سادساً : إذا لم يكن هناك معدى عن التدخل المادى ، فإن أكثر أنواع التدخل شرعية وأقلها خطراً هو تدخل السلطان ، بشرط أن يتم بتفويض من أوروبا ومع اتخاذ الضمانات اللازمة بحيث لا يتعدى الهدف المحدد له .

سابعاً : إذا رفض السلطان التدخل ورأت إنجلترا وفرنسا أنهما مضطرتان للقيام بالتدخل المنفرد أو الجماعى ، فلا يجب أيضاً أن يتم ذلك إلا بعد الاتفاق مع الدول الكبرى وبتفويض منها وطبقاً لبرنامج محدد بوضوح -

(١) ف . و - ١٥٢/١٤١ ، ملحق تكميل (باللغة الفرنسية) بالرسالة رقم ٢١٧ من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى ثورنتون بتاريخ ٦ يولية ١٨٨٢ .

ومن الممكن بهذا الصدد الاستشارة بتدخل فرنسا العسكرى فى سوريا -
 وبإمكان الدول الكبرى أن ترسل مع الحملة مندوبين خصوصيين .
 ثامناً : أما عن الهدف النهائى من التدخل ، فيجب أن لا يتعدى تصحيح
 الأوضاع الراهنة . ولكن هذه الحالة الراهنة لها مساوئ كشفت عنها
 التجربة : فربما بدت ضرورة تعديلها فى بعض النقاط التى ترتبط فى
 جوهرها بوضع الحكومة المصرية إزاء الحكومات الأجنبية والاتفاقيات
 التى ارتبطت بها . ومع الاعتراف من حيث المبدأ بضرورة احترام هذه
 الاتفاقيات المتعاقد عليها ، فبالإمكان اتضاح أن من المناسب إدخال
 تعديلات عليها عن طريق المشاورات التى يجرىها طرف أو آخر .
 وقد كشفت الأحداث عن مساوئ المراقبة التى انفردت بها إنجلترا وفرنسا ،
 والرغبة فى استدامتها بالقوة حل مشكوك فى جدواه ، وربما كان من الممكن ، ومن
 العدل ، إضفاء الصفة الدولية على هذه المراقبة ، وبهذا الشكل تدعم سلطتها
 المعنوية ، وتحصل على ضمانات ضد المساوئ الشخصية التى قد يتصف بها
 المراقبون .

وتتمتع لجنة التصفية والمحاكم المختلطة بهذا الصفة الدولية وتقوم بعملها على
 خير وجه .

وربما أصبح من دواعى العدالة حصر هذه المراقبة فى الحدود التى تضمن
 المصالح الأجنبية ، دون أن تتضمن تدخلا فى إدارة البلاد .
 ويجب أن تصبح كل هذه المسائل موضوعاً للمناقشة التفصيلية فى المؤتمر .

الملحق الثالث

مشروع الاتفاق الحربي بين إنجلترا وتركيا^(١)

المقترحات البريطانية الأصلية	أصل المقترحات التركية المضادة	النص كما قبله المندوبون العثمانيون بشرط موافقة حكومتهم عليه	التعديلات التي اقترحت بعد ذلك - وواضح أن اقتراحها جاء من جانب السلطان
لما كان الجيش المصري قد تمرد على سلطة سمو الخديو ، كما أقرتها فرمانات جلالة السلطان والمعاهدات القائمة بين الباب العالي والدول الكبرى الأخرى ، ولما كانت صاحبة الجلالة الملكة قد قررت أن تتعاون مع جلالة السلطان في قمع العصيان وإقرار النظام ، فإن جلالتهما قد رأيا أن من المناسب عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، وعينا مندوبين عنهما الأشخاص الآتية أسماؤهم...	لما كان صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان وصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا قد رأيا أن من الضروري إرسال قواتهما إلى مصر ، فقد قررا عقد اتفاق حربي ، وعينا لهذا الغرض المندوبين الآتية أسماؤهم...	لما كان الجيش المصري قد تمرد على سلطة الخديو ، كما أقرتها فرمانات جلالة السلطان والمعاهدات القائمة بين الباب العالي والدول الكبرى الأخرى ، ولما كانت صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا قد قررت أن تتعاون مع جلالة السلطان في قمع العصيان وإقرار النظام في مصر ، فإن جلالتهما رأيا من المناسب عقد اتفاق حربي وعينا لهذا الغرض...	

(١) ف . و - ١٤٦/٢٤٣٧ ، ملحق بالرسالة رقم ٣ : رسالة دفرن رقم ٨١٤ إلى جرانفل بتاريخ ٢٢ أغسطس

المادة الأولى	المادة الأولى	المادة الأولى	المادة الأولى
سيقدم صاحب الجلالة السلطان قوة حربية من كل الأسلحة والرتب والخدمات ، لديها كل المؤن واللاخائر والطعام وسائل النقل ، لتتعاون مع القوة الجارية إرسالها إلى مصر على يد صاحبة الجلالة وسيحافظ على اكتمال هذه القوة طالما تبقى في مصر . وإذا ما رأى جلالتة أن يزيد عدد قواته ، فإن هذا سيكون موضوعاً لاتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين .	سترسل الحكومة الإمبراطورية العثمانية على التوالى ، وطبقاً لما تمليه الحاجة ، في المواضع المتفق عليها ، قوة عسكرية تحتفظ لنفسها بحق زيادة أعدادها كلما دعت الضرورة .	لما كانت الحكومة الإمبراطورية العثمانية تنوى إرسال قوة عسكرية إلى مصر ، فإنها تحدد عدد الفرقة الأولى التي سترسل إلى المواقع بما يتراوح بين ٦,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ جندي ، وتحتفظ لنفسها بزيادة العدد إلى ما تتطلبه الضرورة ، على أن يتم ذلك طبقاً لاتفاق آخر يوقع بين الطرفين المتعاقدين في المستقبل .	التي سيصل عددها في المواقع إلى ٥,٠٠٠ - ٦,٠٠٠ جندي . وستستمر حسبما تقتضى الضرورة في إرسال الفرق الباقية إلى المواقع ، مع إخبار حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بكل قوة ترسلها .

المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية	المادة الثانية
ولا كان من المرغوب فيه أن يحدد سابقاً المكان الذى ستنزل فيه القوات التركية ، فقد تم الاتفاق على أنها ستنزل .	ستنزل القوات العثمانية فى الإسكندرية وبور سعيد والسويس (يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ حكومته بهذا للحصول على موافقتها)	فى أبو قير ودمياط ورشيد	ستنزل القوات الإمبراطورية العثمانية فى الإسكندرية ، وتجعل من هذه المدينة قاعدة لعملياتها .
المادة الثالثة	المادة الثالثة	المادة الثالثة	المادة الثالثة
لما كان من الضرورى جداً أن تخضع العمليات المزمع القيام بها لتوجيه موحد ، فقد تم الاتفاق على أن لا تقوم القوات التركية بعد نزولها بأى تحركات أو ترتيب لأى جزء من القوات دون سابق موافقة القائد العام للقوات البريطانية .	(يحذف هذا البند بأسره)	سيتفق القائدان العموميان للقوتين العسكريتين . . . مسبقاً على التحركات والعمليات الحربية التى تقوم بها القوات الإمبراطورية العثمانية . (مشروع وسط لا يؤخذ به إلا بعد موافقة الحكومتين)	... كلما رأى وجوب قيام كل من القوتين العسكريتين بالعمل المنفرد - وإذا ما رأى القائد العام العثمانى أن عدد القوات غير كاف فى الأماكن التى يحتلها عليه أن يوقف العمليات الحربية حتى يتلقى الإمدادات اللازمة .

المادة الرابعة

المادة الرابعة

المادة الرابعة

المادة الرابعة

... سيتم جلاء قوات كل من الدولتين . وسيكون بإمكان القوات العثمانية ، إذا ما دعت الضرورة ، أن تطيل أمد إقامتها في مصر وذلك بعد اتفاق الطرفين المتعاقدين على ذلك .

بمجرد انتهاء الدوافع التي أدت إلى القيام بالإجراءات العسكرية في مصر ، تجلو القوات الإنجليزية وسيكون بإمكان القوات العثمانية ، إذا ما دعت الضرورة ، أن تطيل أمد إقامتها في مصر .

بمجرد انتهاء الظروف التي أدت إلى إرسال قوات صاحبة الخلافة والسلطان إلى مصر ، ستجلو قوات الدولتين المتعاقدين عن البلاد . وسيتم جلاء القوات التركية في الوقت نفسه الذي يتم فيه جلاء القوات البريطانية .

المادة الخامسة

المادة الخامسة

المادة الخامسة

المادة الخامسة

(المشروع الإنجليزي)

(المشروع العثماني الذي تمت الموافقة عليه)
لتسهيل الاتصالات بين الجيشين يلحق بكل منهما ضابط عظيم من رجال الجيش الآخر ، على أن يتساوى كل من هذين الضابطين العظمين في الرتبة .

لتسهيل الاتصالات بين الجيشين ، اتفق على أن يلحق أحد الضباط الإنجليز العظام بمركز قيادة القوات التركية بصفته مستشاراً .

المصادر

أولاً : المصادر الأصلية

- 1 — The Public Record Office Archives :
 - a) F.O. :
 - 78, Turkey.
 - 195, 141, 143, Egypt.
 - 146, France.
 - 170, Italy.
 - 244 Germany.
 - b) The Granville Papers.
- 2 — The Gladstone Papers (in the British Museum).
- 3— Quai d'Orsay : Les Archives Français au "Section d'Archives", au Ministère des Affaires Etrangères :
 - Egypte : tomes 57 à 75.
 - Angleterre : tomes 770 à 796.
 - Allemagne; tomes 20 à 49
 - Italie; tomes 50 à 68.
 - Autriche : tomes 520 à 536.
 - Turquie : tomes 425 à 453.
 - Russie : tomes 256 à 267.

٤ — وثائق عابدين :

— دفاتر عابدين

و المعية

— ملخصات محافظ المعية

- Dossiers Abraham.
- Finances.
- Egypte — Politique.
- Documents Américains (in English).

ثانياً : الوثائق المنشورة

- Blue Books.
- Livres Jaunes.
- D.D.F., première série, Tomes II, III, IV.
- Dény, J, Sommaire des Archives Turques du Caire (le Caire, 1930).

Nahoum, Haim, Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux valis et aux Khedives d' Egypte, (Le Caire, 1934).

Noradounghian, Gabriel, Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman — Tome III (Paris, 1902).

ثالثاً : الدوريات والصحف

(أ) العربية

أبو نضارة — الطائف — مصر — التجارة — الوطن — الوقائع المصرية .

(ب) الإفرنجية

The Egyptian Gazette — Le Moniteur Egyptien — Le Journal Officiel — Le Temps — The Times — The Observer — The Pall Mall Gazette — la République Française — le Progrès Egyptien — Hansard (debates) — The Nineteenth Century, Vols. I, II, V, VIII, XII, XIII — The Quarterly Review (1883) — The Annual Register (1882) — Revues des Deux Mondes (15 Août & 15 Sept. 1883 — 15 Déc. 1888 & 1er e 15 Nov. 1891).

رابعاً : الكتب والبحوث المنشورة

١ — العربية

- ١ — إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية . (القاهرة ١٩٤٥)
- ٢ — إبراهيم عبده : الصحفي الثائر (القاهرة ١٩٥٥)
- ٣ — أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث (القاهرة ١٩٤٨)
- ٤ — أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية (المكتبة الثقافية — العدد ٣٠) . (القاهرة ١٩٦١)

- ٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية (بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ١٩٦٠ - ١٩٦٢) . (القاهرة ١٩٦٢)
- ٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : كفاحنا ضد الغزاة (القاهرة ١٩٥٧)
- ٧ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطى (مقال بمجلة الهلال - عدد يونيه ١٩٦٥) .
- ٨ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر الديمقراطى (مقال بمجلة الهلال - عدد سبتمبر ١٩٦٥) .
- ٩ - أحمد عرابى (الزعيم) : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية - بدون تاريخ . وقد نشرت دار الهلال مذكرات عرابى فى جزئين فى عام ١٩٥٤ .
- ١٠ - إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته :
- مركز مصر الدولى بقلم محمد حامد فهمى
- موقف مصر السياسى بقلم محمد مصطفى صفوت
- مكانة مصر الدولية بقلم محمد رفعت
- ١١ - إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الحديوى إسماعيل باشا - جزآن (القاهرة ١٩٢٢)
- ١٢ - المجلد فى تاريخ مصر العام : فصلان لأحمد عزت عبد الكريم ومحمد مصطفى صفوت . (القاهرة ١٩٤٢)
- ١٣ - أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا - الجزء الثالث ، القسم الأول . (القاهرة ١٩٣٧)
- ١٤ - جورج جندى وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٣٧)
- ١٥ - سليم خليل النقاش : مصر للمصريين - ٩ أجزاء (القاهرة ١٨٨٤)
- ١٦ - صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ١٩٥٠)
- ١٧ - عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل (جزء أن) (القاهرة ١٩٣٧)

- ١٨ - عبد الرحمن الرافعى : الثورة العراقية والاحتلال
الإنجليزى (القاهرة ١٩٣٧)
- ١٩ - على الحديدى : عبد الله النديم - سلسلة أعلام العرب
(القاهرة ١٩٦٢)
- ٢٠ - فيليب طرازى : تاريخ الصحافة العربية ج ٢، ٣، ٤
(بيروت ١٩١٣)
- ٢١ - محمد صبرى (السوربونى) أدب وتاريخ
(القاهرة ١٩٢٧)
- ٢٢ - محمد صبرى (السوربونى) تاريخ العصر الحديث
(القاهرة ١٩٢٦)
- ٢٣ - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد
عبد - ٣ أجزاء
(القاهرة ١٩٠٧)
- ٢٤ - محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان
(القاهرة ١٩٤٦)
- ٢٥ - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان فى أوائل القرن
التاسع عشر
(القاهرة ١٩٦٣)
- ٢٦ - محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب
المعاصر ج ١
(القاهرة ١٩٥٤)
- ٢٧ - محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر
وموقف الدول الكبرى لإزائه
(الإسكندرية ١٩٥٢)
- ٢٨ - محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس
(القاهرة ١٩٥٦)
- ٢٩ - محمد مصطفى صفوت : ألمانيا والمسألة المصرية ، بحث منشور
بالمجلة التاريخية المصرية ، العدد الثانى ، ١٩٤٩ .
- ٣٠ - محمود الحفيف : أحمد عرابى الزعيم المقتدى عليه
(القاهرة ١٩٤٧)
- ٣١ - ميخائيل شاروويم : الكافى فى تاريخ مصر القديم
والحديث ج ٤
(القاهرة ١٩٠٠)

(ب) الإفرنجية

1. Adam, Juliette, *l'Angleterre en Egypte* (Paris 1922).
2. Adams, Charles C, *Islam and Modernism in Egypt* (London, 1933).
3. Amin Osman, Muhamed Abduh — *Essai sur ses idées philosophiques et religieuses* (Cairo, 1944).
4. Arnold, Sir Thomas, *The Caliphate* (Oxford, 1924).
5. Aubin, Eugène, *Les Anglais aux Indes et en Egypte* (Paris 1905).
6. Baer, Gabriel, *A History of Landownership in Modern Egypt* (London, 1962).
7. Biovès, Achille, *Français et Anglais en Egypte, 1881-2*, (Paris 1910).
8. Blunt, Wilfrid Scawen, *Secret History of the English Occupation of Egypt* (London, 1907).
9. Blunt, *My Diaries*, II vols. (no date).
10. Borelli, O, *Choses politiques de l'Egypte : 1862 - 1895* (Paris, 1895).
11. Bourguet, Alfred, *La France et l'Angleterre en Egypte* (Paris, 1897).
12. Bourgeois, Emile, *Manuel Historique de Politique Etrangère-Tome III* (Paris, 1928).
13. Bréhier, L., *L' Egypte de 1789 à 1900*. (Paris, 1900).
14. Bright John, *The Diaries of John Bright* —with a forward by Philip Bright — (London, 1930).
15. Brinton, Jasper Yeates, *The Mixed Courts of Egypt* (Yale, 1930).
16. Broadley, A.M., *How we defended Arabi and his Friends* — (London, 1884).
17. Buckle — George Earle (Editor), *The Letters of Queen Victoria—second Serie, vols. II & III* (London, 1926—28).
18. Buckle and Monypenny, *Life of Disraeli* — Vols. V and VI — (London, 1920).
19. Butler, A.J., *Court Life in Egypt* — (London, 1887).
20. *Cambridge History of British Foreign Policy* — Vol. III. (Cambridge, 1923).
21. Carroll, E. Malcolm, *French Public Opinion and Foreign Affairs, 1870—1914* (New York, 1931).
22. Cecil, Lady Gwendolen, *Life of Robert Marquis of Salisbury*—2 vols.— (London, 1921).
23. Cecil, Algernon, *British Foreign Secretaries : 1807 — 1916*. (London, 1927).
24. Chafik , Ahmed Pacha, *l'Egypte Moderne et les Influences Etrangères*, (Le Caire, 1931).

55. Ghorbal, Shafik, the Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali — (London, 1928).
56. Gibb, H.A.R., Modern Trends in Islam — (Chicago, 1947).
57. Giffard, Pierre, Les Français en Egypte — (Paris, 1883).
58. Gooch, G. P., Franco — German Relations : 1871 1914, (London, 1923)
59. Gregory, Sir William, -An Autobiography-edited by Lady An Gregory — (London, 1894).
60. Gwynn and Tuckwell, the Life of the Rt.Hon.Sir Charles Dilke (London, 1918).
61. Hanotaux, Gabriel, Histoire de la France contemporaine. Tome IV — (Paris, 1908).
62. Hartman, Martin , The Arabic Press of Egypt — (London, 1899).
63. Hayes, Carlton G.H., A Generation of Materialism:1871 —1900, being vol. XVI of the series : The rise of Modern Europe : (New York and London 1941).
64. Headlam —Morley, Sir James, Studies in Diplomatic History (London, 1930).
65. Histoire de la Nation Egyptienne — Tome VI — l’Egypte de 1801 à 1882, par François Charles — Roux, (Paris, 1936).
66. Hippeau, Edmond, Histoire Diplomatique de la Troisième République: (1870 — 1889).
67. Holynski, Alexandre, Nubar pacha devant l’Histoire (Paris 1885).
68. Hoskins, Harold Lancaster, British Routes to India (New York, 1928).
69. Husney, Hussein, le Canal de Suez et la Politique Egyptienne (Montpellier, 1923).
70. Jerrold, Blanchard, Egypt under Imai Pasha (London, 1879).
71. Jerrold, Blanchard, The Belgium of the East — (London, 1882,).
72. Jonquière, C. de la, Histoire de l’Empire Ottoman — (Paris, 1881).
73. Kamel, Sayed, la Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882 — (Paris, 1913).
74. Khedives and Pashas (Moberly Bell) London, 1884.
75. Kingston, W. Beatty, Monarchs I have met Vol. II — (London, 1887).
76. Knaplund, Paul, Gladstone and Britain’s Imperial Policy (London, 1927.).
77. Knaplund, Paul, Gladstone’s foreign policy — (N.Y. 1933).
78. Landau, Jacob, Parliaments and Parties in Egypt. (1953).
79. Langer, William L., European Alliances and alignments : 1871 —1890 (New York ,1931).
80. Langer, The diplomacy of Imperialism — 2 vols — (New York and London, 1935).
81. Leon, Edwin de, Egypt under its khedives (London, 1882).
82. Lésage, Ch., L’invasion anglaise en Egypte (Paris, 1906).

83. Lesseps, Ferdinand de, *Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez; Séries IV et V* (Paris 1879 — 1881).
84. Lewis, Bernard, *the Emergence of Modern Turkey* (Oxford, 1961).
85. Lyall, Sir Alfred, *the Life of the Marquis of Dufferin and Ava* (London, 1909).
88. Lytton, the Earl of, *Wilfrid Scawen Blunt* — (London 1961).
87. Malet, Sir Edward, *Egypt: 1879 — 83* (London, 1909).
88. Malortie, Baron de, *Egypt — Native rulers and foreign interference* (London, 1883).
89. Marlowe, John, *Anglo-Egyptian Relations: 1800—1953* (London, 1954)
90. Maunier, R., *Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne : 1789 — 1916* — (Cairo, 1918).
91. Mac Coan, Carlile — *Egypt as it is* — (London, 1877).
92. Mac Coan, *Egypt under Ismail* — (London, 1899).
93. Medlicott, W.N., *The Berlin Congress and After* — (London, 1938)
94. Michels, Baron Des, *Souvenirs de Carrière: 1855 — 1886*. (Paris, 1901).
95. Milner, Sir Alfred, *England in Egypt* — (London, 1894).
96. Mitchell, Pearl Boring, *the Bismarckian Policy of Conciliation with France : 1875—85* — (University of Pennsylvania Press, 1935).
97. Morley, John, *The Life of William Ewart Gladstone vol. III* — (London, 1903).
98. Murat, Albrt, *Le contrôle international sur les finances de l'Egypte de la Grèce et de la Turquie* — (Paris, 1899).
99. Mustafa, Ahmed Abdel Rahim, — *Some Aspects of Egypt's foreign Relations under Abbas I* — *Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University* — vol. VIII (1963).
100. Newman, Major E.W. Polson, *Great Britain in Egypt* — (London, 1928).
101. Newton, Lord, *Lord Lyons* — 2 vols (London, 1913).
102. Ninet, John, *Arabi Pacha* — (Paris, 1884).
103. Ninet, *Origin of the National Party in Egypt — the Nineteenth Century. Vol. XIII* — (London, 1883).
104. Notovitch, N., *L'Europe et l'Egypte* — (Paris, 1898).
105. Pears, Sir Edwin, *Life of Abdul Hamid II* — (London, 1917).
106. Pears, Sir Edwin, *Forty years at Constantinople : 1873 — 1915.* — (London, 1916).
107. Peméant, Georges, *l'Egypte et la Politique Française* — (Paris, 1909).
108. Pensa, Henri, *l'Egypte et le Soudan Egyptien* — (Paris, 1895).
109. Pinon, René, *L'Europe et l'Empire Ottoman* — (Paris, 1913).
110. Pinon, René, *France et Allemagne : 1870 — 1913* — (Paris, 1913).
111. Plauchut, Edmond, *l'Egypte et l'Occupation Anglaise* — (Paris 1889).
112. Rogatz, Lowel Joseph, *The Question of Egypt in Anglo French relations: 1875 — 1904* — (Edinburgh 1922).

113. Reinach, Joseph — *Le Ministère Gambetta* — (Paris, 1884).
114. Reinach, Joseph, *la politique opportuniste; 1880—9* (Paris, 1890).
115. Réséner, Hans, *l’Egypte sous l’occupation anglaise et la question Egyptienne* (Le Caire, 1896).
116. Rifaat Bey, *the Awakening of modern Egypt* — (London, 1947).
117. Rothstein, Theodor, *Egypt’s Ruin; A financial and admin. Record* — (London, 1910).
118. Royle, Charles, *The Egyptian Campaign : 1882 — 1885 Vol. I.* (London. 1886).
119. Sabry, M., *L’Empire Egyptien sous Ismail et l’Ingérence Anglo— Française : 1863 — 1879* — (Paris, 1933).
120. Sabry *L’Empire Egyptien sous Mohamed Ali et la Question d’Orient, 1811 — 1849.* (Paris, 1930).
121. — *La Genèse de l’Esprit National Egyptien, 1863—1882—*(Paris, 1924).
122. Safran, Nadav, *Egypt in Search of Political Community*, (Harvard, 1961)
123. Safwat, M.M., *Tunis and The Great Powers* — (Alexandria, 1943).
124. Sammarco, Angelo, *Les Règnes de Abbas, de Said et d’Ismail, 1848—79* (Rome, 1935).
125. — *Le règne du Khédive Ismail : 1863 — 1875.* (Le Caire, 1937).
127. Schéfer, Christian, *d’une guerre à l’autre : 1870 — 1914.* (Paris, 1915).
128. Seton - Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question — (London, 1935).
129. Shukry, M.F., *the Khedive Ismail and slavery in the Soudan* — (Cairo 1937).
130. Stoddard, L., *The New World of Islam* — (London, 1921).
131. Sumner, B.H., *Russia and The Balkans: 1870 — 1880* — (Oxford, 1937).
132. Taffs, Winifred, *Ambassador to Bismarck, Lord Odo Russel* — (London, 1938).
133. Tardieu, André, *France and the alliances* — (New York, 1908).
134. Temperley, H., and Penson, Lillian, *A century of diplomatic blue books; 1814 — 1914* — (Cambridge 1938).
135. The same, *Foundations of British Foreign policy : from Pitt (1792)— to Salisbury (1902).* (Cambridge 1938).
136. Vélaz, Etienne, *les Rivalités Franco-Anglaises en Egypte, 1876 — 1904.* (Nîmes, 1904).
137. Wallace, D.Mckenzie, *Egypt and The Egyptian question*(London, 1883).
138. Wilson, A.T., *The Suez Canal* (London, 1933).
139. Wilson, Sir C. Rivers, *Chapters from my official life* (London, 1916).
140. Young, George, *Egypt* — (London, 1930).
141. Zananiri, G., *Le Khedive Ismail et l’Egypte* — (Alexandrie, 1923).
142. Zetland, the marquess of, *Lord Cormer* — (London, 1932).

خامساً : رسائل غير منشورة

١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : الخديو إسماعيل وعلاقاته بالباب العالي - رسالة قدمت إلى جامعة القاهرة في عام ١٩٥٠ للحصول على درجة الماجستير .

2. Abulleef, H.K., the Financial question and the re-organisation of the Egyptian financial administration : 1865— 1885, A thesis submitted in 1948, for the degree of M.A. at the Bristol University.
3. Seifeddean, I.N., England's Opposition to the Suez Canal Project. A thesis submitted to the Liverpool University for the degree of M. A.

فهرس الأعلام .

(١)

- أبراهام ١٠٤ .
إبراهيم اللقاني ، ٨٦ .
إحنة م (الجنرال) ، ٣٨ ، ٣٣ ، ٣٨ .
أحمد أسعد ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ .
٢٣٠ - ٢٥٩ .
أحمد راتب ١٥٩ .
أحمد شفيق (المؤرخ) ، ٢٤٨ .
أحمد عربي (الزعيم) ، ١٧ ، ٨٣ ، ١٣٠ .
١٣٦ - ١٤٠ ، ١ - ١٤٤ .
١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٠ - ١٧٥ ، ٩ .
١٧٩ ، ١٨١ - ١٩٣ ، ٥ - ١٩٨ ، ٥٠ .
٢٠١ ، ٢٠٣ - ٢١١ ، ٨ - ٢١٣ .
٩ ، ٢٢٠ - ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ .
٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٩ ، ٧ .
٢٦٤ ، ٢٧٤ - ٢٩٣ ، ٩٠ .
أحمد عزت عبد الكريم (البروفسور) - ٦ .
أدای (الجنرال) ٢٥٢ .
أديب إسحاق ٨٦ ، ١٣٢ .
إسكندر الثاني (القيصر) ١٠٣ .
إسماعيل (الحديو) ١٣ ، ١٥ - ٥٣ ، ٥٠ .
٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ - ٨١ ، ٨٣ - ٥٠ .
٨٧ - ٩١ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٩٦ - ١١٢ .
١٢٣ - ١٣١ ، ١٢٦ ، ٤ - ٣ .
١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٩ .
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٩٣ ، ١٩٨ - ٢٠١ .
٢٩٢ ، ٢٩٣ .
إسماعيل صديق (المفتش) ٢٤ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٤ .
إنيوت (مستر) ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ .
إليوت (سير هنري) ٢٣٩ ، ٢٥٥ .
أودينهايم ٢٥ .
أوتريه ٣٢ - ٣٦ ، ٣٨ - ٤٠ .
أونو ٢٦٣ .

(ب)

- واجت (أوجسطس) ٢٦٨ .
باراقال ٤٠ ، ١٢٥ .
البارودي (محمود سامي) ١٣٣ ، ١٣٦ ، ٤ .
١٤٥ - ١٥٢ ، ٦ - ١٧٥ ، ١٨٣ - ١٨٣ .
٤ ، ١٨٦ ، ١٩٢ - ١٩٨ ، ٣ .
٢٠٣ - ٢٠٧ ، ٢١٣ - ٤ .
٢٢٠ ، ٢٨١ .
پاستريه ٣٦ .
پالمر ٢٨٤ .
پاپرون (لورد) ١٦٨ .
برايت (جون) ٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥١ .
برسبای (السلطان) ١٩٣ .
الپرنس أوف ويلز ٨٦ .
برودلي ٢٢٧ .
بريدليف ١٩٧ - ٢٣٥ ، ٨ - ٢٧٩ ، ٦ .
بزمارك (أوتو فون) ٢٦ ، ٧ - ٤٧ ، ٨ .
٥٩ ، ٦٣ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ .
١٠٢ ، ١١٤ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٧٢ .
١٧٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٩ - ٢١٨ ، ١٠ .
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ .
٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ .
بزمارك (هربرت) ١٧٢ .
بطرس غالي ١٢٥ .
البكري (الشيخ) ٨١ .
بكل (فكتور) ٢٩ .
پنزيه ٤٤ .
بلنت (ولفرد سكاون) ٤٣ ، ٧٦ ، ٩٤ .
١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٩ - ١٦٤ ، ٥٠ .
١٦٧ - ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ - ١٨٢ .
٢ ، ١٨٦ - ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٨ .
٢١١ ، ٢٢٧ ، ٢٤٩ - ٢٧٥ ، ٥٠ .
٢٨٤ ، ٢٩٣ .
بلنير (دي) ٤٠ ، ٥٩ ، ٦٧ - ٩ .

(ج)

جراثیم (لورد) ۱۳، ۱۵۰، ۱۵۲-۵
 ۱۵۷، ۱۶۱، ۱۶۵، ۱۷۲-۳
 ۱۷۶-۸، ۱۸۰، ۱۸۵، ۱۸۹
 ۹۰، ۱۹۷، ۲۰۳، ۲۰۵-۶
 ۲۰۹، ۲۱۳، ۲۱۷، ۲۲۰، ۲۲۸
 ۹-۲۳۷، ۲۴۰، ۲۴۷
 ۲۵۰، ۲۵۳، ۲۶۵، ۲۶۷-۷۱
 ۲۷۵، ۲۸۵، ۲۸۸، ۲۹۲
 جریجوری (سیر ولیم) ۱۶۷-۷۰، ۱۹۳
 جریجی (جیل) ۱۲۹
 جنار ۲۳۶
 جمال الدین الأفغانی ۸۵-۶، ۱۰۶
 ۱۰۸-۹، ۱۳۱-۲
 جمبشا (لیون) ۱۳، ۹۷، ۱۷۰-۱
 ۱۷۳، ۱۷۷-۸، ۱۸۰، ۱۸۲
 ۱۸۴، ۱۹۸-۹، ۲۱۸، ۲۶۶
 ۲۷۱
 جلاستون (ولیم ایوارت) ۱۴-۱۵، ۴۸
 ۱۳۴، ۱۴۲، ۱۵۰-۵، ۱۶۴
 ۱۶۷-۹، ۱۷۲، ۱۸۰، ۲۰۶
 ۲۲۶، ۲۲۹، ۲۳۵، ۲۴۰-۱
 ۲۵۰-۲، ۲۸۸، ۲۹۱-۳
 جویبر ۴۱، ۵۶-۷، ۶۲
 جودو ۱۳، ۷۸، ۸۰-۱، ۹۱-۹۲
 ۹۸، ۱۱۰
 جورتشاکوف (الأمیر) ۹۵
 جوشن ۲۵، ۴۱، ۵۳، ۵۶-۷، ۷
 جولشمد ۲۵۲
 جیرز (دی) ۱۱۲، ۱۲۴، ۲۶۲-
 ۳، ۲۷۰، ۲۹۱

(ح)

حسن (الأمیر) ۴۱، ۷۸، ۹۳
 ۱۰۸، ۲۰۱
 حسن الشریعی ۱۹۲
 حسن موسی العقاد ۱۹۹
 حسین کامل (الأمیر) ۶۳، ۱۰۸

۷۲، ۷۴، ۷۸، ۹۰، ۹۲، ۱۱۷
 ۱۱۹-۲۲، ۱۲۶، ۱۳۷
 ۱۳۹، ۱۴۳، ۱۸۱، ۱۸۷، ۱۹۶
 ۷-
 بلور (هنری) ۱۳
 پویشاو (الأمیرال) ۱۲۳
 بوغاس (بیج دی) ۱۲۵
 بون (هارولد) ۶
 بوذاپت (نابلیون) ۱۱، ۲۹۳
 بیرک (جاک) ۲۰
 بیرنج (افین) ۴۰، ۴۲، ۵۶-۷
 ۵۹، ۷۶، ۱۱۸-۱۲۱، ۱۲۵-۶
 ۱۳۵، ۱۶۷، ۲۸۴
 بیست (دی) ۶۹
 بیو (الأمیرال) ۲۷۱

(ت)

تریسکوف (دی) ۱۲۵
 تریکو ۱۳، ۵۱، ۹۸، ۱۰۱، ۴
 ۱۱۰-۱
 تسو ۱۴۹-۵۱، ۱۵۵-۶، ۱۷۳
 ۱۹۹، ۲۲۴، ۲۵۳، ۲۶۵
 تشامبران (جوزیف) ۲۴، ۱۷۳
 ۲۲۹، ۲۷۰
 تشیلدز (سیر هیو) ۲۴۶، ۲۵۲
 ۲۸۷-۹
 تزدن (لورد) ۴۹
 تورنلی (کونت) ۹۵
 توفیق (الحدیو محمد) ۵، ۱۳، ۶۵، ۸۰
 ۱-۸۶، ۹۰، ۱۰۰-۱، ۱۰۵
 ۱۱۲-۱۰۶، ۱۲۶-۷، ۱۲۹
 ۱۳۱-۴۰، ۱۴۲، ۱۴۸-۵۰
 ۱۵۲-۳، ۱۵۵، ۱۵۷-۹
 ۱۶۱، ۱۶۳، ۱۶۵، ۱۷۲-۶
 ۱۷۹، ۱۸۱، ۱۸۴-۶، ۱۹۵
 ۱۹۸-۲۰۸، ۲۱۰، ۲۱۲-۷
 ۲۱۹، ۲۲۲-۴، ۲۲۷
 ۲۴، ۲۳۶-۷، ۲۳۹، ۲۴۶-۷
 ۲۵۰، ۲۵۸-۶۰، ۲۶۴، ۲۷۴
 ۲۷۷-۸۵، ۲۸۷-۸، ۲۹۰-۱
 ۲۹۳
 تلور ۲۹

حليم (الأمير) ۹۹ - ۱۰۰ ، ۱۰۴ ، ۱۱۳ ، ۱۳۲ ، ۱۳۸ ، ۱۴۹ - ۱۵۰ ، ۱۵۸ ، ۱۹۸ - ۲۰۰ ، ۲۰۴ - ۵ ، ۲۲۴ ، ۲۵۷ ، ۲۵۹ .

(خ)

خير الدين باشا (التونسي) ۹۸ - ۹ .

(د)

داربي (اللورد) ۱۳ ، ۲۶ - ۳۰ ، ۳۷ ، ۳۹ - ۴۰ ، ۴۷ - ۹ ، ۵۱ - ۲ ، ۵۸ - ۹ .
داركور (الماركيز) ۳۳ ، ۴۹ ، ۶۶ .
داود يکن ۱۴۳ .
دپریتس ۹۱ ، ۲۶۸ .
درثيه (بنك) ۲۶ .
درويش باشا (المشير) ۲۱۹ - ۲۵ ، ۲۲۷ ، ۲۲۹ - ۲۳ ، ۲۴۰ ، ۲۴۳ ، ۲۴۵ - ۲۸۷ ، ۲۷۸ ، ۲۵۸ ، ۸ .
دزرائيل (بنيامين) ۲۷ ، ۲۹ ، ۳۰ ، ۳۵ ، ۴۸ ، ۵۲ .
دفرين (اللورد) ۱۵۱ - ۲ ، ۱۵۵ ، ۲۰۸ - ۹ ، ۲۱۳ ، ۲۲۰ - ۱ ، ۲۲۷ ، ۲۳۹ - ۴۳ ، ۲۵۵ ، ۲۵۸ ، ۲۷۳ ، ۲۷۵ ، ۲۸۵ ، ۲۸۷ ، ۲۸۹ - ۹۱ .

دکلیر ۱۳ ، ۲۷۲ ، ۲۹۱ .

دلپس (فردنان) ۲۹ ، ۵۹ - ۶۱ ، ۸۰ ، ۲۵۷ ، ۲۷۴ - ۵ .

دک (سير تشارلز) ۱۴ ، ۱۵۰ ، ۱۶۹ ، ۲۲۶ ، ۲۲۸ - ۹ ، ۲۴۶ ، ۲۵۵ ، ۲۷۳ - ۴ .

دونای - ۲۷۳ .

دلاسال (الکونت) ۲۳۹ .

دیی (إدوارد) ۲۰ ، ۲۹ ، ۴۸ ، ۶۴ ، ۸۰ .

دیروک (لیرون) ۱۲۵ .

دیکاز (الدوق) ۱۳ ، ۲۶ ، ۳۲ - ۷ ، ۳۶ ، ۴۱ ، ۴۷ ، ۵۱ .

(ر)

راتب باشا ۷۵ ، ۲۰۱ .
رادوکر ۹۳ ، ۹۵ ، ۱۰۴ ، ۱۱۲ .
راشد باشا حسنی ۲۰۱ .
راغب باشا (مصطفى) ۸۱ ، ۱۳۲ ، ۲۳۱ ، ۲۳۲ - ۶ ، ۲۴۳ ، ۲۴۶ - ۷ ، ۲۷۷ - ۸۱ .
الرافعی (عبد الرحمن) ۱۳۰ .
راندر ۶۶ ، ۲۹۱ .
رایس (کاپتن) ۲۸۸ .
رسل (أودو) لورد آپتل - ۹۴ ، ۲۳۲ ، ۲۳۸ .
رفقی (عثمان) ۱۳۶ ، ۲۰۱ ، ۲۰۳ .
رنج (البارون دی) ۱۳ ، ۵۱ ، ۱۳۷ - ۴۰ ، ۱۴۴ ، ۲۵۷ - ۸ .
روتشلد (آل) ۲۵ ، ۲۷ ، ۳۷ ، ۷۰ ، ۸۷ ، ۹۴ .
روستان ۱۷۵ .
رومین ۴۲ ، ۵۷ .
رویل ۲۸۰ .
ریاض باشا (مصطفى) ۲۱ ، ۶۱ ، ۸۰ - ۱ ، ۸۸ ، ۹۲ ، ۱۰۹ ، ۱۲۱ - ۲ ، ۱۲۴ ، ۱۲۷ ، ۱۳۰ - ۳ ، ۱۳۵ ، ۱۳۷ - ۴۶ ، ۱۶۱ ، ۱۶۳ ، ۱۶۵ ، ۱۹۵ - ۴۸۲ .

(ز)

زینب (الأميرة) - بنت محمد علی - ۱۹۹ .

(س)

سانت هیلیر (بارتلمی) ۱۳ ، ۱۴۰ ، ۱۴۲ ، ۱۵۳ - ۶ .
ساورما ۹۶ ، ۱۸۷ ، ۲۳۱ - ۳ .
ساندرسون ۱۵۷ .
سپنسر (اللورد) ۲۵۲ .
ستانتون ۱۳ ، ۲۲ ، ۲۸ ، ۳۶ - ۸ ، ۴۰ .
سراتفورد دی ر دکلیف ۱۳ .
ستوکس (الکولونل) ۲۹ - ۳۰ .

١٧٥ - ١٧٩ - ٨٥ - ١٩٥ - ٦
 ٢١٢ - ٢١٥ - ٢٣١ - ٢٣٣ - ٢٤٦
 ٢٨١ - ٤

(ط)

طلبة عصمت ٢١٣ .
 طلعت باشا ١٠٤ .

(ع)

عاصم باشا ٢١٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ .
 هالي باشا ٨٤ ، ٢٧٤ .
 عباس الأول ١٦ ، ٤٤ ، ٢٩٣ .
 عباس بن توفيق (الأمير - الخديو فيما بعد)
 ٢٠٥ .

عبد الحليم (الأمير) انظر حليم .
 عبد الحميد الثاني (السلطان) ٩٨ ، ١٠٤ -
 ٥٣ - ١٤٨ ، ١٤٤ ، ٢ - ١١١ ، ٧
 ١٥٦ - ١٧٧ ، ١٧٤ ، ٩ - ٨
 ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٣ - ٢٠٧
 ١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ،
 ٢٢ - ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ -
 ٢١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٨ - ٢٥٠ ،
 ٢٥٧ - ٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٥ - ٩ .

عبد الرحمن نوري باشا (الصدر الأعظم)
 ٢٤٧ .

عبد السلام المويطحي ٨٦ .
 عبد المال حلمي ١٣٦ - ٧ - ١٤٨ ، ١٥٢
 ٢١٣ - ٤ .

عبد العزيز (السلطان) ٤٤ ، ١٠٨ .
 عبد الله التديم ٨٣ ، ١٥٧ ، ١٩٤ .
 عثمان بن مصطفى فاضل (الأمير) ١٣٨ .
 عثمان رقي - انظر رقي .
 العلوي (الشيخ) ١٩٩ .
 عرابي (انظر أحمد عرابي) .
 علي فهمي ١٣٦ - ٧ - ٢١٣ ، ٤ .
 علي مبارك ٨١ ، ١٤٣ ، ١٨١ .
 عمر لطفى ١٣٣ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٧٩
 ٢٨٤

سعد الله بك ٢١٠ .

سعد زقلول ٨٦ .

سعيد باشا (محمد) والي مصر - ١٠ ، ١٦
 ١٨ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٩٣ ، ٢٩٢ - ٣
 سعيد باشا (الصدر الأعظم) ٢٠٨ - ٩ ،
 ٢١٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ .
 سلطان باشا (محمد) ١٣٣ ، ١٦٤ - ٦ ،
 ١٨٣ ، ٢٠٤ - ٥ - ٢٠٧ ، ٨ ،
 ٢١٣ - ٥ - ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ،
 ٢٨٤ ، ٢٩١ .

سلم خليل النقاش ٨٦ .

سليمان أباطة ٨٦ ، ١٣٣ .

سليمان القانوني (السلطان) ٨ .

سليمان الفرنساوي ٢٨٢ .

سنگفكر ١٣ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٤٥ -
 ٧ ، ١٥١ ، ١٥٤ - ٦ - ١٥٨ ، ٢ -
 ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٦ - ٧ - ١٧٩ ،
 ١٨٣ - ٤ - ١٨٧ ، ٨ - ١٩٥ ، ٧ -
 ١٩٩ - ٢٠٤ ، ٢٠٦ - ٨ - ٢١١ -
 ١٦ ، ٢٢٢ - ٣ - ٢٢٧ ، ٩ - ٢٣١
 ٦ -

سولسبري (روبرت) ١٣ ، ٤٩ ، ٥٢ -
 ٤ ، ٦٢ - ٧ - ٦٩ ، ٧٨ ، ٨٠ - ١
 ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٠ - ٢ - ١١٤ ،
 ١١٨ - ٩ - ١٢٣ ، ٤ - ١٢٦ ،
 ١٣٤ ، ٢٣٨ .

سيد ناصر ٨٦ .

سيل ١٤ .

سيمور (الأميرال) ٢٤٤ - ٦ - ٢٤٨ ،
 ٢٥٠ ، ٢٦٠ - ١ - ٢٦٥ ، ٢٧٨ ،
 ٢٨٨ - ٩ .

(ش)

شارم (جابريل) ١٣٧ .

شامل لاکور ١٧٣ .

شالويا (السناتور) ٣٢ ، ٣٨ - ٤٠ .
 شاهين باشا ١٠٦ ، ١٣٢ - ٣ - ٢٠٢ .
 شريف باشا (محمد) ٣٤ ، ٤١ ، ٨٦ ،
 ٨٩ - ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٦ ،
 ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ - ٣ ،
 ١٤٥ - ٨ - ١٥٢ ، ٦ - ١٥٩ - ٦٦

. ٢٧٦ ، ٢٥٩ ، ٢
 كورسل ٢٧٣ ، ١٠ - ٢٠٩
 كوسجك ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٨ - ١٨٧
 كوفييه ٦٧
 كوكسون ٢٢٨ ، ٢٢٦ ، ١٤٥
 كوتن (سير أوكلانده) ١٤٣ ، ١٣٤ ، ١٢٥
 ١٤٥ ، ١٦٥ ، ٦ - ١٦٩ ، ٧٠ -
 ١٧٣ ، ١٨٦ ، ١ - ١٨٠ ، ١٩٧ -
 ٢٣٥ ، ٢١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٨
 ٢ - ٢٨١ ، ٩ - ٢٣٧
 كونراد (الأميرال) ٢٧٦ ، ٢٤٤
 كونوت (النوق) ٢٩١
 كيخ (ستيفن) ٥٠ ، ٤٧ ، ٣٩ - ٢٨

(ل)

لطيف سليم ٨٦
 لكس (دي) ٤٤ - ١٨٧ ، ١٥٨ ، ٥
 ١٩٨
 لوسون (سير ولقردي) ٢٥١
 لويس التاسع ١١
 لويس الرابع عشر ١٩
 ليتون (اللورد) ٥٣
 ليونز (اللورد) ٣ - ٥١ ، ٤٩ ، ٣٦
 ١٩٧ ، ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٣٩ ، ١٢٢
 ٢٦٧ ، ٢٦٥ ، ٧ - ٢٥٦ ، ٢٤٤
 ٢٧١

(م)

مارتينو (دي) ٩١ ، ٧٧ ، ٦٩ ، ٦٠
 ٢٣٢ ، ١٩٨ ، ١٨٨ ، ١١٣
 ماريوت (الجنرال) ٤٢
 مالت (سير إدوارد) ١٣٣ ، ٧٦ ، ١٣
 - ١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ، ٥ -
 ٩ - ١٥٨ ، ١٥٦ ، ١٥٢ ، ١٥٠ ، ٧
 ١٧٣ ، ٧٠ - ١٦٥ ، ٢ - ١٦١
 ١٨٣ ، ١ - ١٨٠ ، ٧ - ١٧٥
 ٢٠٥ ، ٣ - ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ٨ - ١٨٧
 ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٧ - ٢١٢ ، ٨ -
 ٥ - ٢٨١ ، ٦ - ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٢٩
 ٢٩٣ ، ١ - ٢٩٠

(ف)

فاداييف (الجنرال) ٣٨
 فرنسوا الأول ١١
 فريسنيه (شارل دي) ١٢٦ ، ٣ - ١٢
 ٥ - ١٨٤ ، ١٨٤ ، ١٨٠ ، ١٧١ ، ٧
 ١٨٨ ، ٧ - ١٩٦ ، ٩٠ - ٢٠٠
 ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٧ - ٢٠٦ ، ٢١٣ -
 ٢١٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ ، ٨ -
 ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢
 ٧٣ - ٢٦٩ ، ٧ -
 فكتور عمانوئيل ٩٥
 فكتوريا (الملكة) ٢٤٠ ، ٢٥٢ - ٣
 ٢٩١
 قلبييه ٣٧ - ٤٠ ، ٨
 قزاد بك ١٥١
 قورج (دي) ٢٤٣ ، ٢٣٦ ، ١٣
 ٢٧٩ ، ٢٧٢ ، ٢٥٠ ، ٦ - ٢٤٥
 ٢٨٢ - ٤
 فورنييه ١١٣
 فوزي باشا (المشير) ١٥١
 فوسيرا (البارون دي) ١٢٥
 فريمان ١٣ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ - ٥٠
 ٦٢ ، ٦٠ - ٥٨ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٢
 ٨١ ، ٧ - ٧٥ ، ٧٢ ، ٦٧ ، ٦٥
 ١٢٦ ، ١١٧ ، ١٠٣ ، ٨ - ٩٦

(ك)

كاراتيودوري ١١٤ ، ١٠٥ ، ٩٨
 كارتريت ٢٧٨ ، ٧ - ٢٤٦ ، ٢٣٧
 كافور ١٤٣
 كالنوكي ٢٥٧ ، ٢٥٥ ، ٢٣٥ ، ٢٠٠
 ٢٩١ ، ٢٨٥
 كاهول ٥٧
 كايرولي ١١٨
 كرومر (انظر بيرنج)
 كريمير (فون) ١٢١ ، ١١٨ ، ٤٠
 ١٢٥ ، ١٢٣
 كوجوك سعيد باشا (الصدر الأعظم) ٢٤٧
 كورت (الكونت) ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ١١٣ -

- ۱۶۵ ، ۲۸۲ - ۳ .
نورثبروك (اللورد) ۲۸۷ ، ۲۲۹ .
نينيه (جون) ۲۴۶ ، ۱۴۷ .

(ا)

- هاتزلند ۲۷۲ ، ۴ - ۲۶۲ ، ۲۵۶ .
هاتنجتون (اللورد) ۲۲۹ ، ۱۸۵ ، ۱۴ .
هرشفيلد ۲۵۸ .
هوايت ۲۹ .
هوبارت ۲۲۰ .
هولينسكى ۷۹ .

(و)

- وادنجتون ۶۱ - ۵۹ ، ۵۴ - ۴۹ ، ۱۳ .
۶۳ ، ۶۶ - ۸ - ۷۷ ، ۷۹ - ۸۱ ،
۹۴ - ۹۷ ، ۱۰۰ ، ۱۰۲ ، ۱۱۰ ،
۱۱۳ - ۱۱۷ ، ۵ - ۱۲۳ ، ۱۲۶ .
ولسون (رفرز) ۵۶ ، ۵۴ ، ۹ - ۳۵ ،
۶۱ - ۷ - ۶۹ ، ۷۸ - ۸۱ ، ۸۷ -
۹۰ ، ۹۲ ، ۹۴ ، ۹۷ ، ۱۱۱ ، ۱۱۷ ،
۱۱۹ ، ۱۲۵ - ۸ - ۱۳۱ ، ۱۳۵ ،
۱۴۷ ، ۱۵۰ ، ۱۵۳ ، ۱۶۴ ، ۲۴۶ ،
۲۸۵ ، ۲۹۳ .
وولزلى (سير جازنت) ۲۷۶ ، ۲۵۲ ،
۲۸۴ - ۲۸۸ ، ۵ - ۲۹۲ ، ۹۰ .
وولسهام (سير جون) ۲۸۶ - ۲۷۳ .

(ي)

- لاسلىز (فرانك) ۱۱۱ ، ۱۰۱ ، ۹۸ ،
۱۲۱ ، ۱۳۲ .
لافون - ۱۶۰ .
لايارد (سير هنرى) ۱۰۳ ، ۹۹ ، ۱۳ ،
۱۱۳ .

(ى)

- يعقوب ساي ۲۸۰ .
يعقوب صنوع ۸۶ .
يوسف عز الدين (الأمير) ۱۰۸ .

- مانشيني ۲۶۸ ، ۷ - ۲۵۶ ، ۲۰۰ .
مالاريه (دى) ۶۷ ، ۵۷ ، ۴۲ .
ماير ۹ - ۳۸ ، ۳۲ .
محمد رفعت (المؤرخ) ۱۴۴ .
محمد العباسي (الشيخ) ۱۵۸ .
محمد عبده ۱۳۲ ، ۱۰۶ ، ۷ - ۸۶ .
۱۶۸ ، ۱۸۳ ، ۱۹۴ ، ۲۰۲ .
محمد على ۲۳ ، ۱۸ - ۱۵ ، ۱۱ - ۹ ،
۶۲ ، ۸۲ ، ۹۹ ، ۱۰۶ ، ۱۹۱ -
۲۰۰ ، ۲۰۵ ، ۲۸۱ ، ۲۹۳ .
محمد لاچپاني (الشيخ) ۱۵۸ .
عمود نديم باشا ۲۱ .
مدحت باشا ۱۵۹ ، ۱۵۱ ، ۱۱۱ .
مدلكوت (آپرفسور) ۶ .
مراد الخامس (السلطان) ۱۵۰ ، ۱۱۱ .
مصطفى فهمي باشا ۶ - ۱۴۵ ، ۱ - ۱۲۰ ،
۱۹۳ ، ۲۰۷ .
ملز (الفرد) ۵۵ .
منابريا ۲۶۸ ، ۱۱۸ .
مورلي بل ۱۴۷ .
موزوروس ۲۲۹ ، ۲۲۰ ، ۱۵۷ .
مونتيلو ۱۱۹ .
موانج ۲۱۳ ، ۲ - ۱۴۱ .
مونستر ۲۶۹ ، ۲۴۵ .
ميخائيل عبد السيد ۸۶ .
ميشيل (دى) ۶ - ۴۵ ، ۳ - ۴۱ ، ۱۳ ،
۴۹ - ۵۱ ، ۵۴ ، ۵۹ - ۶۱ ، ۱۴۷ .

(ن)

- ناپليون الثالث ۸۰ ، ۱۸ .
نظامي باشا (الجنرال على) ۱۵۱ ، ۱۴۸ -
۲ ، ۱۵۹ ، ۱۵۷ ، ۱۵۵ .
نلسون (هوراشيو) ۲۴۶ .
نواي (الماركيز دى) ۲۴۴ ، ۲۱۹ ،
۲۵۷ ، ۲۸۶ .
نوبار ۴ - ۳۲ ، ۲۸ ، ۲۲ ، ۲۰ ،
۴۷ - ۶۲ ، ۶۰ - ۵۹ ، ۵۷ ، ۸ -
۷۱ ، ۷۳ - ۸۱ ، ۸۴ ، ۸۷ ، ۹۲ ،
۹۴ ، ۱۰۳ - ۱۰۸ ، ۱۱۰ ،
۱۱۹ ، ۱۲۶ - ۷ - ۱۳۱ ، ۱۶۱ .

للتشرفى السلسلة :

- * يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
- * يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
- * السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبِع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً فى سلسلة

الإصدارات الخاصة

- 38- هكذا تكلم نجيب محفوظ (ط ٢) عبد العال الحماصى
- 39- دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة..... تأليف : د' ربيع بير
ترجمة وتقديم د. عبد الخالق لاشين - عبد الحميد همى الجمال
- 40- أصدقاء الأصدقاء عبد السميع عمر زين الدين
- 41- السد العالى هرم الإرادة المصرية..... محمد الشافعى - محمد يوسف
- 42- الشمس المشرقة..... الزعيم مصطفى كامل
تقديم : د. مصطفى رجب
- 43- المسرح القريب أحمد إسماعيل
- 44- عبد الحميد إبراهيم فى عيون الأدباء والمفكرين إعداد وتقديم / مصطفى القاضى
- 45- مسرح الأقاليم علامات على الطريق د. عمرو دواره
- 46- بستان المسرح فريدة النقاش
- 47- المجددون فى الإسلام عبد المتعال الصعدي
- 48- تاريخ وفلسفة العلم فى مصر د. أحمد عبد الجواد
- 49- رحلة فى قلب نهرو محمد عودة
- 50- حزب الأمة د. أحمد زكريا الشلق
- 51- الإرهاب ومحاربه فى العالم المعاصر د. إسماعيل عبد الفتاح
- 52- مجرد ذكريات د. رفعت السعيد
- 53- مطالعات فى السياسة والثقافة د. السيد أمين شلبى
- 54- المعارف لابن قتيبة تحقيق وتقديم / د. ثروت عكاشة
- 55- التاريخ تعليمه وتعلمه د. حكمت أبو زيد

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)

يتناول هذا الكتاب فترة مهمة من فترات التاريخ المصري المعاصر، تلك الواقعة ما بين عامي (١٨٧٦ - ١٨٨٢). حيث يرصد التدخل الأجنبي في الشأن المصري الداخلي، وذلك بأشكال مختلفة، تمثلت في المحاكم المختلطة، واللجان المالية، ولجنة التحقيق العليا. ووجود وزراء أوروبيين في الوزارة المصرية، وغيرها من أساليب التدخل الاستعماري.

كما يرصد الكتاب حركة المعارضة الوطنية التي قام بها الشعب المصري. وتمثلت في الصحافة المصرية، وفي مجلس شوري النواب، وأيضاً بزوغ نجم الحزب الوطني المصري، الذي تزعم عملية مواجهة الاستعمار الأوروبي. كما يتناول الكتاب أيضاً الثورة العرابية التي تسجل مرحلة مهمة من مراحل اليقظة الوطنية، ويعرض المؤلف الأسباب والتداعيات التي أدت لاحتلال البريطانيين لمصر. ومؤلف هذا الكتاب واحد من أعلام الكتابة التاريخية في مصر منذ منتصف القرن الماضي، وصاحب مدرسة واضحة الأثر في التأريخ لمصر الحديثة المعاصرة.

Bibliotheca Alexandrina



0673880

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahlgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com.eg

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahlgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com.eg



الثامن: ثلاثة جنيها